



جامعة باتنة -1-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



النزاعات الداخلية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من منظور الدولة الفاشة- دراسة لحالة النزاع في السودان -

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص العلاقات الدولية

إشراف الأستاذ الدكتور:

صالح زياني

إعداد الطالبة الباحثة:

إكرام بركان

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ/د جندي عبد الناصر	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة -1-	رئيسا
أ/د زياني صالح	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة -1-	مشرفا ومقررا
أ/د شعنان مسعود	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر -3-	ممتحنا
أ/د غزلاني و داد	أستاذ تعليم عالي	جامعة قالمة	ممتحنا
د/ بن مرزوق عنتر	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	ممتحنا
د/لموشي طلال	أستاذ محاضر	جامعة باتنة -1-	ممتحنا

السنة الجامعية 2016-2017

اهدائي للحب كله :

أمي

زوجي فيصل

ابني أديب ، و توأمي طلال و نضال

شكري و امتناني :

للمشرف الأول: البرفسور صالح زياني

لقبوله الاشراف على الأطروحة.

PROFESSEUR JODAR MARTÍNEZ, Pere : للمشرف الثاني

لاتاحته لي فرصة اتمام الأطروحة.

شكرا لرعايتهما العلمية لي

شكري و إمتناني :

للجنة العلمية الموقرة فردا فردا

المصطلحات والمختصرات:

CAST	<i>Conflict Assessment System Tool</i>	أداة نظام تقييم النزاع
CFSP	<i>Common Foreign and Security Policy</i>	سياسة الخارجية و الأمنية المشتركة
CPI	<i>Corruption Perceptions Index</i>	مؤشر مدركات الفساد
CPA	<i>The Comprehensive Peace Agreement</i>	اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا)
DAC	<i>Development Assistance Committee</i>	لجنة المساعدة الإنمائية
DDR	<i>Disarmament, Demobilization and Reintegration</i>	نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج
DFID	<i>Department for International Development</i>	وزارة التنمية الدولية البريطانية
EDF	<i>Equatoria Defence Force</i>	قوة دفاع الاستوائية
ESPA	<i>Eastern Sudan Peace Agreement</i>	اتفاقية سلام شرق السودان
FS	<i>Failed States</i>	الدول الفاشلة
FSI	<i>Failed States Index- CAST</i>	مؤشر الدول الفاشلة
GPI	<i>Global Peace Index</i>	مؤشر السلام العالمي
HRW	<i>Human Rights Watch</i>	هيومن رايتس ووتش
ICISS	<i>International Commission on Intervention and State Sovereignty</i>	اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة
IEP	<i>The Institute for Economics and Peace</i>	معهد الاقتصاد والسلام
IFIs	<i>International Financial Institutions</i>	المؤسسات المالية الدولية
IGADD	<i>Intergovernmental Authority on Drought & Development</i>	الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف
IFAD	<i>The International Fund for Agricultural Development</i>	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
IMF	<i>International Monetary Fund</i>	صندوق النقد الدولي
ISWDW	<i>Index of State Weakness in the Developing World</i>	مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي
JEM	<i>Justice and Equality Movement "</i>	حركة العدل و المساواة
LICUS	<i>Lower Income Countries Under Stress</i>	البلدان ذات الدخل المنخفض تحت الإجهاد
MPFRD	<i>Movement of Popular Force for Rights and Democracy</i>	حركة القوى الشعبية للحقوق والديمقراطية"
NIC	<i>National Intelligence Council</i>	مجلس الاستخبارات القومي
NSAs	<i>Non-State Actors</i>	الفواعل غير الحكومية
NSC	<i>National Security Council</i>	مجلس الامن القومي
NSF	<i>The National Salvation Front</i>	جبهة الخلاص الوطني
OECD	<i>Organisation for Economic Co-operation and Development</i>	منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
OSSREA	<i>Organization for Social Science Research in Eastern and Southern Africa</i>	منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب افريقيا
PMSCs	<i>Private Military and Security Companies</i>	الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة
RMA	<i>Revolution in Military Affairs</i>	الثورة في الشؤون العسكرية
SFI	<i>State Fragility Index</i>	مؤشر هشاشة الدول
SIPRI	<i>The Stockholm International Peace Research Institute</i>	معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي
SPLM/A	<i>The Sudan People's Liberation Movement/ Army</i>	الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان
SRRA	<i>Sudan Relief and Rehabilitation Agency</i>	الوكالة السودانية للإغاثة وإعادة التعمير
SSA	<i>Sub-Saharan Africa</i>	أفريقيا جنوب الصحراء
SSIG	<i>South Sudan Independent Group</i>	مجموعة جنوب السودان المستقلة
SSIM	<i>South Sudan Independence Movement</i>	حركة استقلال جنوب السودان
TOC	<i>Transnational Organized Crime</i>	الجريمة المنظمة عبر الوطنية

UCDP	<i>Uppsala Conflict Data Programme</i>	النزاع بشأن برنامج أوبسالا للبيانات
UDFSS	<i>United Democratic Front (South Sudan)</i>	حركة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة لجنوب السودان
UNAMID	<i>United Nations-African Union Mission In Darfur</i>	بعثة قوات حفظ السلام في دارفور
UNDP	<i>United Nations Development Programme</i>	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
USAID	<i>United States Agency for International Development</i>	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USAP	<i>The Union of Sudan African Parties</i>	الاتحاد السوداني للأحزاب الأفريقية
UNDP	<i>United Nations Development Programme</i>	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
USAID	<i>United States Agency for International Development</i>	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
UNDP	<i>United Nations Development Programme</i>	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
WB	<i>The World Bank</i>	البنك الدولي

الملخص:

لقد ارتبطت نهاية الحرب الباردة بموجة من الفشل الدولاتي اجتاحت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، وبعض أجزاء من آسيا والشرق الأوسط، ومعظم البلدان في أفريقيا نهاية الثمانينات وبداية من التسعينات.

مخرجات هذا الفشل، اختلفت من محاولات جادة ونجاح نسبي ساعي لتعزيز وبناء الدولة، إلى الانزلاق والعودة إلى التسلط والانقلابات العسكرية وتفكك الدولة، مع تواجد غالبية العظمى من البلدان في مكان ما بين هذين النقيضين. في بعض البلدان، تصاعد وتكرر أعمال العنف وتفشي النزاعات المسلحة السياسية غالباً ما يترافق مع عمليات التدمير التدريجي للدولة.

تدرس هذه الأطروحة - بناء على ما تم طرحه سابقاً - الدول الفاشلة كعامل رئيسي في بداية النزاع العنيف في السودان. البحوث الكمية للدول الفاشلة، والحروب داخل الدولة تدعم هذا الافتراض، وهذا يشير إلى التأثير السلبي للخصائص الهيكلية للدول الفاشلة على آفاق السلام المستدام، ما يتطلب معالجة سريعة لتلك الآثار.

Abstract

Linked to the end of the Cold War, a wave of failure state swept through Eastern Europe, the former Soviet Union, some parts of Asia and the Middle East, and the majority of countries in Africa in the end of the 1980s and the beginning of the 1990s.

Outcome of this process varied from Serious attempts relative success to Strengthen and build state, into backslides to authoritarianism, military coups and state disintegration, with the large majority of countries falling somewhere between these extremes. In some countries, escalating and repeated political violence and outbreaks of armed conflicts accompanied with gradual destruction operations processes of the State.

This dissertation according to the above, examines failed state as a conflict generating process in Sudan . Recent quantitative research on failed state and intra-state wars supports this assumption. This refers to the above -mentioned structural characteristics of failed states— characteristics that seem to impact negatively on the prospects for durable peace , which requires quick treatment of those effects .

Abstracto

Vinculada con el fin de la Guerra Fría, una ola de Estado de fracaso barrió Europa oriental, la ex Unión Soviética, algunas partes de Asia , Oriente Medio , la mayoría de los países de África a finales de los años ochenta y el comienzo de los años noventa.

El resultado de este fracaso varió de serios intentos de éxito para fortalecer y construir el estado, en retrocesos al autoritarismo, golpes militares y desintegración del Estado, con

la gran mayoría de países cayendo entre estos extremos. En algunos países, la escalada y la repetición de la violencia política y los brotes de conflictos armados acompañado con operaciones de destrucción gradual del Estado.

Por eso esta tesis, examina el estado fallido como un proceso generador de conflictos en Sudan . Las recientes investigaciones cuantitativas sobre estado fallido y las guerras internas apoyan esta suposición. Esto se refiere a las características estructurales de los estados fallidos, que parecen impactar negativamente en las perspectivas de paz duradera , lo que requiere un tratamiento rápido de esos efectos .

الأشكال و الجداول

الفصل الاول :

النزاعات المسلحة وفق الحدة 1946-2014.	الشكل 1-1
تكاليف العنف .	الشكل 2-1
المنهجية المقترحة من طرف معهد هايدلبرغ حول مستويات حدة النزاع الداخلي 2010.	جدول 1-1
تعديل المنهجية المقترحة من طرف معهد هايدلبرغ حول مستويات حدة النزاع الداخلي 2011 .	جدول 2-1
عدد النزاعات بين الدول و داخل الدول في 2014 المصنفة حسب مستوى الحدة.	الشكل 3-1
منحى الصراع.	الشكل 4-1
عدد الصراعات داخل الدول و بين الدول حسب الكثافة 2003-2010 .	جدول 3-1
النزاعات المسلحة المصنفة حسب النوع بين 1946-2014.	الشكل 5-1
المقارنة بين الحروب القديمة و الحروب الجديدة.	جدول 4-1
المتغيرات الفاصلة بين الحروب التقليدية و الجديدة .	جدول 5-1
الظروف الكامنة و الأسباب المباشرة للنزاع الداخلي.	جدول 6-1

الفصل الثاني :

فجوات مناطق الحكم في الدول الفاشلة	شكل 1-2
أنواع الدول في النظام الدولي العالمي	شكل 2-2
الدول القوية / الضعيفة — القوى القوية / الضعيفة	شكل 3-2
أبعاد الهشاشة.	شكل 4-2
الأنواع المختلفة للدولة الفاشلة .	جدول 1-2
دعائم السلام الايجابي.	شكل 5-2
مؤشرات الفشل الدولاتي .	جدول 2-2
تصنيفات المتنوعة للدولة.	جدول 3-2
دينامية مراحل الفشل و الانهيار (درجات الفشل).	جدول 4-2

الفصل الثالث :

النزاعات المسلحة حسب المناطق 1946-2014	الشكل 1-3
عدد حالات العنف من طرف واحد حسب المنطقة 1989-2005.	الشكل 2-3
دائرة النزاع العنيف، الدولة غير المتجاوبة و الفشل .	الشكل 3-3
درجات الدولة المستجيبة / الفاشلة .	الشكل 4-3
وجود العنف .	الشكل 5-3
أنواع الهشاشة /الفشل و العنف.	الشكل 6-3
زعزعة الاستقرار في النزاع.	الشكل 7-3
النموذج اللبيرالي.	الشكل 8-3
نموذج التبعية	الشكل 9-3
آثار عدم الاستقرار بعد نهاية التدخلات الخارجية	الشكل 10-3

الفصل الرابع :

خريطة السودان بعد انفصال جنوب السودان	شكل 1-4
التقسيمات الاثنية و الدينية في السودان الموحد	شكل 2-4
التحديات والمخاطر والتهديدات لمقومات الدولة السودانية	جدول 1-4

أداء الدولة في السودان في ضوء مؤشرات الدول الفاشلة/ الهشة	جدول 2-4
مراتب السودان في مؤشرات الدول الفاشلة	الشكل 4-3
النزاعات المسلحة في السودان	جدول 3-4
مناطق النزاعات المسلحة في السودان	الشكل 4-4

الفصل الخامس :

الشروط من جل سلام مستدام	شكل 1-5
--------------------------	---------

الخطة العامة للدراسة

المقدمة العامة

الفصل الأول : الاطار النظري للنزاعات الداخلية (الحروب الجديدة)

I- الاطار العام للنزاعات العنيفة

1 - ظاهرة النزاعات العنيفة بين الأطر التقليدية و الجديدة

1-1 تطوير نظريات تحليل النزاعات العنيفة

2-1 تصنيف النزاعات الداخلية المسلحة

3-1 مفهوم النزاعات الداخلية

4-1 حدة العنف في النزاعات الداخلية

2- مستويات تحليل النزاعات الداخلية العنيفة

1-2 مستوى تحليل الفرد

2-2 مستوى تحليل الدولة

3-2 مستوى التحليل الدولي

4-2 الآثار المتعددة الابعاد للنزاعات داخل الدول على فواعل المجتمع الدولي

II- التوجهات النظرية الجديدة لتحليل النزاعات المعاصرة

1- الحروب الجديدة الشكل الجديد للنزاعات الداخلية المعاصرة

1-1 المشكلة المفاهيمية للنزاعات الداخلية المعاصرة .

2-1 الحروب القديمة و الجديدة .

3-1 أسباب تغيير طبيعة النزاعات (من الحروب التقليدية الى الجديدة) .

2- المنطق النظري للحروب الجديدة

1-2 تغيير طبيعة وحدات تحليل الحرب .

2-2 تغيير طبيعة الأطراف المنخرطة في الحرب .

3-2 تلاشي الحدود في الحروب الجديدة .

4-2 الخطط الحربية و الأهداف المتوخاه من الحرب .

5-2 ديمومة العنف .

6-2 سبل تمويل العمليات العسكرية .

3 - التركيز على مستوى الدولة

الفصل الثاني: الاطار النظري للدولة الفاشلة

I- الدولة الفاشلة /دراسة تأصيلية - مفاهيمية

1 - التطور الكرونولوجي لظاهرة الدولة الفاشلة:

1-1 قصة الفشل قبل 11 سبتمبر

2-1 قصة الفشل بعد 11 سبتمبر

3-1 الاهتمام الأكاديمي بظاهرة الفشل الدولاتي

2- مفهوم الدولة الفاشلة في الحقل الأكاديمي: المنهج التحليلي بين المنظورين اللوكي والويبيرري:

1-2 النهج اللوكي - *Lockean Aproches*

2-2 النهج الويبيرري - *Weberian Aproche*

3- مفهوم الدولة الفاشلة في الحقل السياسي : المنهج التجريبي بين المنظورين الحكومي والدولي

1-3 مفهوم الدول الفاشلة في السياسات الوطنية للدفاع والأمن في الدول الغربية

2-3 مفهوم الدول الفاشلة لدى المؤسسات الدولية

4- المشكلة المفاهيمية للدولة الفاشلة :

1-4 الدولة الهشة - *Fragile State*

2-4 الدول المنهارة - *Collapse State*

3-4 الدولة المتأزمة - *State in Crisis*

4-4 الدولة الزائفة - أو الاسمية *Quasi States /Pseudo-States*

5-4 الدولة الرخوة - *Soft States*

6-4 الدولة المارقة - *Rouge States*

II- مقاييس و تصنيفات الدول الفاشلة :

1- مؤشرات الدول الفاشلة

1-1 مؤشرات الحكم *World Wide Governanc Indicator*

2-1 مؤشر الدول الفاشلة *CAST Failed States Index*

3-1 مؤشر هشاشة الدول *State Fragility Index (SF)*

4-1 مؤشر السلام العالمي *Global Peace Index (GPI)*

5-1 مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي *Index of State Weakness in the*

Developing World (ISWDW)

2- نحو معايير لتحديد الدول الفاشلة :

3- خصائص و مخاطر الدول الفاشلة :

1-3 خصائص الدول الفاشلة

2-3 مخاطر الدول الفاشلة

الفصل الثالث : المكانة النظرية للدولة الفاشلة و أهميتها كمدخل تفسيري للنزاعات الداخلية المعاصرة

I- المكانة النظرية لمقاربة الدولة الفاشلة

1- تطور بحوث الدول الفاشلة :

1-1 البحث الأول لتطور بحوث الدولة الفاشلة

2-1 البحث الثاني لتطور بحوث الدولة الفاشلة

2- النقاشات والرهانات النظرية حول القيمة المضافة لمقاربة الدولة الفاشلة في الخطابين

الأكاديمي و السياسي .

- 1-2- الرأي الأول
- 2-2- الرأي الثاني
- 3-2- الرأي الثالث

II- الدولة الفاشلة كمفسر للنزاعات الداخلية المعاصرة

1- أهمية المتغيرات السياسية - عمليات الدولة الفاشلة - في بحوث النزاعات الدولية

- 1-1 عملية بناء الدولة.
- 2-1 عملية العولمة.
- 2- إطار الهشاشة / الفشل و العنف
- 1-2 مناطق السلام و الحروب
- 2-2 الصلة بين الفشل الدولاتي والنزاعات العنيفة والآثار الناجمة عنهما
- 3-2 أنواع ودرجات الهشاشة مقابل أنماط النزاع العنيف

III المداخل التفسيرية للنزاعات الداخلية من منظور الدولة الفاشلة

1 المدخل التاريخي (الاستعمار / ما بعد الاستعمار)

- 1-1 السياسات الاستعمارية .
- 2-1 سياسات النخب الحاكمة لما بعد الاستعمار .
- 2 - المدخل الاقتصادي / التنمية الاقتصادية

- 1-2 الموارد الطبيعية كمسند مهم للصراع.
- 2-2 اقتصاد الظل و صلته بالنزاع.
- 3-2 الفساد و صلته بالنزاع.

3- المدخل العولمي

- 1-3 أوجه العولمة .
- 2-3 العولمة و العنف الجماعي.
- 3-3 مخاطر العولمة بالنسبة لدول النزاع والهشاشة.

4- المدخل الامني / الارهاب

- 1-4 العلاقة بين الفشل الدولاتي و الارهاب.
- 2-4 الإرهاب في الدول الفاشلة و دوره في انتعاش النزاعات.

5- المدخل التدخل الخارجي

- 1-5 الوجه السلبي للتدخل الخارجي .
- 2-5 التدخل الخارجي كمصدر للنزاعات .

الفصل الرابع : الاطار التحليلي لنوعية الدولة والنزاعات في السودان

I- خلفية عامة عن السودان

- 1- مفهوم السودان المتغير

- 2- جغرافيا السودان
- 3- مقومات الدولة السودانية

II قياس أداء الدولة في السودان

1- قراءة في المؤشرات أداء الدولة

- 1-1 مؤشر الدول الفاشلة
- 2-1 مؤشر الدول الهشة (دول الهشاشة)
- 3-1 مؤشر هشاشة الدولة
- 4-1 مؤشر الدول الضعيفة- بروكنجز-
- 5-1 مؤشر الاستقرار السياسي
- 6-1 مؤشر السلام العالمي

2- أبعاد الفشل في السودان

- 1-2 بعد السياسة و ممارسة الحكم
- 2-2 بعد الاقتصاد و التنمية
- 3-2 بعد الجوانب الاجتماعية و المجتمعية

3- التقييم العام لأداء الدولة السودانية

III تحليل طبيعة وديناميات النزاعات الداخلية المسلحة في السودان وأهم تصنيفاتها

1- تحليل خارطة النزاعات الداخلية المسلحة في السودان وفق أدبيات الحروب الجديدة

- 1-1 تغير طبيعة الأطراف المنخرطة في الحروب السودانية
- 2-1 اتساع نطاق الحروب السودانية و تلاشي الحدود فيها
- 3-1 الخطط الحربية والأهداف المتوخاه من الحروب السودانية على اختلاف أنواعها
- 4-1 سبل تمويل الحروب السودانية

2-تصنيف النزاعات الداخلية المسلحة في السودان

- 1-2 تصنيف النزاعات السودانية حسب النوع.
- 2-2 تصنيف النزاعات السودانية حسب الفئة.

الفصل الخامس: المداخل المفسرة للنزاعات الداخلية في السودان و توجهات حلها

I-المدخل المفسرة للنزاعات السودانية

1- المداخل التقليدية لتفسير النزاعات السودانية- (المقرب الهوياتي)

- 1-1 التعدد الاثني كمدخل لتفسير النزاعات الداخلية في السودان
- 2-1 توسيع المقرب الهوياتي

2- المداخل المعاصرة لتفسير النزاعات السودانية - (مقرب النظم السياسية)

- 1-2 النظام السياسي
- 2-2 سياسات النخب الحاكمة في السودان:
- 3- المداخل الحديثة لتفسير النزاعات السودانية - (مقرب الفشل الدولاتي)

- 1-3 السياسات الاستعمارية (المدخل التاريخي)
- 2-3 الموارد و التنمية الاقتصادية (المدخل الاقتصادي)
- 3-3 آليات العولمة (المدخل العولمي)
- 4-3 الارهاب (المدخل الأمني)
- 5-3 التدخلات الخارجية

II- جهود و آفاق السلام و بناء الدولة في السودان

1- جهود السلام في السودان

- 1-1 مؤتمر المائدة المستديرة 1965
- 2-1 اتفاقية أديس أبابا 1972
- 3-1 اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا)
- 4-1 اتفاقية السلام في دارفور (أبوجا)
- 5-1 اتفاقية سلام شرق السودان

2- آفاق بناء الدولة في السودان

- 1-2 الدور الوحدوي
- 2-2 المواطنة
- 3-2 التنمية الديمقراطية
- 4-2 استقلال الدولة اثنيا ، قبليا ، طائفيا
- 5-2 تنمية المجتمع المدني

- الخاتمة العامة

- قائمة المراجع

I- التقديم العام للدراسة :

لا تزال الهواجس الأمنية تقلق قادة ورؤساء دول وحكومات، إزاء الأوضاع المزرية التي آل إليها العالم في ظل ما يسمى النظام العالمي الدولي، ولا شك أن هذه الأوضاع ازدادت حلاكة بعد 2001 . بشهادة الملاحظين فإن الفوضى الأمنية التي تجتاح عالم اليوم، أخمدت آمال بعض المحللين من ذوي التطلعات "الخلاصية" ببلوغ السلام العالمي، و أوقدت في المقابل العديد من الطروحات التنظيرية التي تأخذ في حساباتها تواصل وانتشار بعض النزاعات خاصة الداخلية منها، أو بزوغ حروب جديدة كرهانات نظرية أقل ما يقال عنها -على الأقل في الفترة الحالية - أنها رابحة . ففي الوقت الذي يتزايد العنف الدموي الغير مسبوق وتستمر النزاعات الداخلية في كثير من أنحاء العالم خاصة في افريقيا والشرق الأوسط، يرشح الكثير من منظري العلاقات الدولية بأن تكون تلك النزاعات بؤرة التوتر الأساسية في المسرح السياسي العالمي للقرن الواحد العشرين. و يُراهن استمرارها ليجعلها القضية الأولى على جدول الأعمال الأمنية.

بزوغ نجم تلك الرهانات لم يأت من فراغ، فالتشكيلة الجديدة للعلاقات الدولية خلقت تغييرات جذرية في مضمون ومصادر النزاعات الدولية، أدت الى تغير شامل لظاهرة النزاع في البيئة الدولية، فهي بصدد اكتساب خصائص جديدة غير واضحة المعالم.

هذا التغير في طبيعة الصراع، مرتبط في الغالب بالتغير الحادث في النظام الدولي، المرتبط بدوره بتغير طبيعة القوة علي المستوي العالمي، و نمط توزيعها بالنسبة للقوى الرسمية و غير الرسمية، ففي حين تتجه معظم دول الجنوب إلى المزيد من التنصل اللارادي لقوتها ومكانتها، تتقوى في المقابل شوكة فواعل أخرى - من غير الدول- خاصة تلك المستفيدة من التوزيع الجديد للقوة باتجاه تعزيز دورها. وعلى اعتبار أن النزاع هو نتاج السلوكيات المتفاعلة لتلك القوى، فالاختلال في ميزان القوة بين تلك القوى، كان السبب الأساسي لتغير طبيعة ومستوي ومسار الظاهرة الصراعية .

يأتي هذا الطرح في الوقت الذي أفلحت فيه الاضطرابات و المشكلات و النزاعات- الناجمة عن اختلال قوة الدول لصالح غيرها من فواعل من غير الدول - في أن تفرض نفسها على المجتمع الدولي بأسره، بعد ان أدت الى قتل مئات الألوف من البشر وتشريد الملايين من النازحين أو اللاجئين. فضلا عما أسفرت عنه من تدمير للبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حتى وصل فشل الدول فيها، إلى الحد الذي ابقدها القدرة على التصدي بفاعلية لهذه النزاعات الداخلية .

هذا الفصل في إدارة الآثار المدمرة للنزاعات العنيفة ، يرجع في جزء كبير منه إلى عدم وجود إطار مفاهيمي واضح لتحليل أسباب تلك النزاعات والاضطرابات الداخلية. فدون تشخيص ملائم للأسباب النزاع، يصبح اتخاذ إجراءات علاجية غير ذات جدوى، إن لم تكن ممارسة خطيرة.

فمن دون شك ، أن طفو وتزايد مثل هذه النزاعات الداخلية كان يعني فيما يعنيه ضرورة التوجه نحو معرفة أسباب حدوثها، إذ لا بد وأن هناك أسبابا لهذا الوضع، فقد تكون أسباب اقليمية نابعة من البيئة المتزعزعة لبعض المناطق في العالم ، أو اسباب دولية ، و لهذه الأسباب أهميتها الرئيسية كونها تتبع من تفاعل محلي ، اقليمي ، دولي ، وترتبط في الكثير من الأحيان بمناطق النفوذ والمصالح الاستراتيجية التاريخية والحضارية. غير أن الأهم من السببين الاقليمي و الدولي ، هو تربع الأسباب الداخلية (المحلية) رأس القائمة والتي تتعلق غالبا بتعدد الولاءات ومراكز السلطة وتنازعها ،إما نتيجة لعجز الدولة عن خلق هوية وطنية ذات انتماء واحد ،أو عجزها عن احتكار المشروع لوسائل العنف .

إذا أقررنا السبب الأخير ، فمن الأهمية بما كان إذن أن نركز على دور الدولة للتصرف على نحو يزيد من احتمال وقوع الاضطرابات والأزمات فأحد الأسباب الباعثة على الخوف مما يصعب التغاضي عنها عرضا ،هو نظام الدولة العاجز الذي من شأنه أن يشكل السبب الرئيسي لانفجار النزاعات والحروب. الأمر الذي يضعنا أمام مسألة أخرى لا بد أن تأخذ حظها من التفكير أو التحلي : تلك الرابطة القائمة بين نوعية الدولة والحروب . فلا تزال مسألة ما إذا كانت مستويات الدول التي تترنح بين الهشاشة والفتل و الانهيار تؤثر على اللجوء إلى العنف، تشكل مصدراً رئيسياً للمناقشة السياسية. فبعض العلماء يصرون على أن الدول القوية / الناجحة أقل عرضة لإنتاج الاضطرابات ، وذلك بسبب قدرتها على توجيه الشكاوى بطريقة سلمية ، مما يعني أن الأنظمة الفاشلة أكثر عرضة لزعزعة الاستقرار بشكل كبير. فالإفتقار إلى سلطة الدولة وضعف التمثيل، وفقدان الثقة بأن الدولة قادرة – أو مستعدة – للاستجابة للمطالب والمخاوف العامة، وعدم قدرتها و/أو عدم رغبتها في تنظيم وضبط حالتها العنف الفردي وغير الرسمي ،كلها أعراض تؤدي حسبهم لتزايد النزاعات العنيفة .

إذا ما اتفقنا على مسؤولية النظام في استحداث النزاعات ، فنحن على يقين أننا أمام دولة أخذة في اكتساب بعض سمات "الدول الفاشلة" ،هذا إذا ما إذا استعرنا تعبيراً رائجا يلقي عادة على الدول التي تشكل مصدر تهديد محتمل على أمن مواطنيها. مما يجعلها توفر أفضل الظروف "للحروب الجديدة" ، حيث يمكن وصف هذه الأخيرة على أنها حروب انهيارات الدول ، ذلك ان "الحروب الجديدة" تؤثر وتعتمد على تآكل، أو القضاء الكامل، لاثنتين من العناصر الأساسية للدولة: الشرعية و احتكار القوة. وبناء على ذلك و وفقا لهذه الدراسة، ينظر إلى الدول الفاشلة كحاضنات أساسية "للنزاعات العنيفة"، وأن تآكل العناصر الأساسية للدولة هي في مركز ديناميكية تلك النزاعات -"الحروب الجديدة".

II- التعريف بالدراسة و أسباب الأخذ بها :

بداية ، تمثل النزاعات الداخلية ظاهرة سياسية على قد كبير من الضخامة و الاتساع و التعقيد ، إذ توجد عدة مداخل لتناولها و كل منها يدفع في اتجاه ما، كما تتضمن قضايا فرعية متعددة تكاد كثير منها تمثل مظاهر مستقلة لها أسبابها ومحدداتها وتطورها وترتبط بقضايا أخرى كبناء الدولة، الأمة.... ويأتي التركيز على مقارنة الدول الفاشلة في الوقت الذي قدمت فيه التحليلات النقدية للنزاعات العنيفة- المستندة بصورة كلية تقريبا الى التمايز العرقي و الهوياتي- معرفة محدودة لطبيعة هذه النزاعات وأسبابها الموضوعية و الذاتية، خاصة في الحالة السودانية.

فاللافت للنظر أن النزاعات الداخلية أخذت أبعادا اضافية يصعب تحديد معالمها بدقة استنادا للمداخل النظرية التقليدية - المتراوحة بين نظرية الحرمان النسبي *Relative deprivation theory* ونظرية الحقوق المكتسبة *entitlement theory* - التي تعزو سمات النزاعات الى الهويات العرقية. وبين النظريات الأخرى التي تسعى لتحليل وتفسير أسباب النزاعات عبر نظرية الظروف الاقتصادية السيئة *Poor Economic Conditions Theory*، نظرية التدهور البيئي *Environmental Degradation Theory* نظرية النظام السياسي القمعي *Repressive Political System Theory* ، نظريات اقتصاديات الحرب و المصالح *Economics of War Theories* نظريات الظلم و التهميش *Injustice and Marginalization Theories* (Bereketeab,2013 ,p.6) التي تحدد أسباب النزاع في العلاقات الاجتماعية التي يتعرض بعض الجماعات للظلم الشديد و التهميش المزمّن ما يدفعهم إلى الانخراط في النزاعات ليس فقط لأنهم يرون أنها عادلة، بل لأنهم لا يرون أي بديل للتخفيف من محنتهم.

على هذا النحو، بات من الواضح تماما أن الاخفاقات المتتالية للمداخل التقليدية وعجزها عن تقديم تفسيرات حول ظاهرة انتشار النزاعات الداخلية، إضافة إلى فشلها في تقديم مساهمة ذات قيمة تذكر في أكثر محالات البحث في شؤون النزاعات أهمية، ألا و هو علم " حل النزاعات"، دفع بعض المنظرين من رواد دراسات الصراع و السلام، إلى رفض الأسلوب المريح الذي يمارس غالبا في دراسة النزاعات الدولية (ذات التوجه التقليدي) ، والتوجه نحو استخدام وسائل وأدوات جديدة لفهم أفضل وأعمق.

ويؤشر الرفض لكل ما هو تقليدي والتوجه لكل ما هو جديد، إلى أن هناك مراجعة جذرية حقيقية جرت لمقاربات العلاقات الدولية اتجاه النزاعات المعاصرة من ناحية، واستراتيجيات والممارسات الفعلية من ناحية أخرى ، بما يمثل معكوس خبرة المنظرين و صنّاع القرار التي تبلورت بعد الحرب الباردة، وسادت بقوة بعد أحداث 11 سبتمبر. ويمكن عزو هذا الرفض إلى كون النزاعات الداخلية - حسبهم -

مشكلة ذات طابع خاص لاعتبارات مختلفة منها تعدد أشكالها، واستمرار نشوب حروب محدودة جغرافيا، وأيضا حجم الخسائر - البشرية والمادية الهائلة - المرعبة الناتجة عنها .

إذا ما اتبعنا المداخل التقليدية المعالجة لموضوع النزاعات الدولية ، سنجد حتما أسبابا موضوعية وراء اعتماد بعض المفكرين لمقاربة الدول الفاشلة ، لعل أهمها لدى منظري الحروب الجديدة، هو الحاجة لفهم أفضل وتحليل أشمل للنزاعات الداخلية، والذي تشكل فيه الدولة الفاشلة إطار نظري متكامل يتوافق مع المتغيرات العالمية الجارية، ما يجعل منه أداة نظرية جذابة، و ترياق استباقي ناجع ضد احتمالات فشل الدول واقعا . بالنسبة لهؤلاء المنظرين ، هناك أكثر من سبب يؤدي إلى الانزلاق إلى حالة الحرب ، غير أن السبب الرئيسي للحرب هو فشل أو افسحال الدول المتزامن مع انحسار نفوذها عبر كامل اقليمها . ويبدو ذلك أكثر اقناعا ، نظرا للمزايا الكبيرة التي يقدمها إطار الدولة الفاشلة، مقارنة بأطر تحليلية أخرى و ذلك لعدة أسباب:

- ✓ استخدامه لعدد من المداخل و الأبعاد و كشفه للروابط القائمة بينها، مما يتيح فرصا لموائمة التحليلات والاستنتاجات مع القضايا المستجدة في مجال دراسات الصراع والسلام ، والتنمية (التنمية الاقتصادية)، والأمن(الارهاب ، الهجرة و الجريمة المنظمة ...).
- ✓ ارتباطه المباشر بأحدث المفاهيم السائدة في دراسات الصراع و السلام، ومنها "الحروب الجديدة" التي تأخذ فشل الأنظمة كمنطلقات نظرية لها.
- ✓ أنه مفهوم يسهل ويهيكل فهم الفجوات والثغرات التي تنطلق منها النزاعات و يعزز استراتيجيات صنع السلام المستقبلية إذا ما كانت هناك رغبة في تعزيز التطورات المهمة.

III- أهمية الدراسة :

بصرف النظر عن الوزن الفعلي لمفهوم الدولة الفاشلة التي تمثل في هذه الدراسة المصدر الأساسي للنزاعات، فإن مجرد الأخذ بها من طرف محلي ومنظري العلاقات الدولية هو مؤشر أكيد على مدى الأهمية التي يحتلها تنظيرا وممارسة . على هذا الأساس، فإن الصورة الرائجة في أوساط منظري النزاعات الداخلية المعاصرة عن مقوضات السلام مدخلها الدول الفاشلة، باعتبارها واقع قائم وصناعة محلية في معظم مراحلها، إضافة لكونها تلقى رواجاً متزايدا في دوائر صناع القرار العالمية.

كما تظهر أهمية الدراسة في كون التطور الحاصل في الأطر التحليلية للنزاعات الدولية كان مدعوما بالقدرة المكتسبة لدى المنظمات الدولية والمؤسسات الفكرية والسياسية العالمية في تحسين القوة التفسيرية لمقاربة الدولة الفاشلة . و لا يهم في وضع كهذا إذا كانت بعض تلك التفسيرات مسيسة أو موجهة طوعا بالسياسات و المخططات الأمريكية وبعض الدول الكبرى الأخرى، لأن قوة الدفع الذاتي الناشئة عن

الأسباب الموضوعية لفشل الدول ستصل بها إلى المآل التفتيتي والتدمير الذاتي الذي يتطلب بشكل أو بآخر اتخاذ استراتيجيات بناء الدولة من القوى الدولية كسياسات استباقية / اصلاحية وهو ما تسعى له الدراسة في الأخير.

IV- أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة كإطاراً أولي إلى توضيح الفهم وتشخيص أسباب النزاعات الداخلية المتعددة ، عبر الإشارة إلى أنها متجذرة في الخطابات و السياسات اليومية للدول بدلا من كونها نابعة من اسباب اقليمية ، أو دولية

على هذا النحو ، فالأهمية العلمية والعملية لدراسة نوعية وطبيعة الدولة تُشكل مقدمة ضرورية لإدراك الإشكاليات المتعلقة بقضايا الأمن والاستقرار، الإصلاح السياسي. ومادام أن نوعية وطبيعة الدولة أصبحت معطى أساسي لتقييم جوانب الأمن الحيوية للدولة والمجتمع. فإن رؤية جذورها الفعلية تشكل مقدمة ضرورية بالنسبة لأخذها كإطار تحليلي للاضطرابات والنزاعات الداخلية في السودان.

على هذا يقتضي فهم النزاعات الداخلية المعاصرة - بشكل أفضل - توظيف مقترح تحليلي لا يركز على "الواحدية-Unitary" التي تخفق في فهم الأسباب المتعددة التي يتشكل عبرها النزاع ، ما يعني تبني مقترح يأخذ في الاعتبار الواقع الجديد و التعدي الذي تنطلق منه النزاعات الحالية . وفقا لذلك ، قصدت الباحثة من هذه الدراسة أن تكون بمثابة " حزمة أدوات " يستخلص منها القارئ المفاهيم والممارسات التي تسهم في تحليل بعض أهم قضايا النظام الدولي الحالية...حيث يمكن للقارئ استخدام مفهوم الدولة الفاشلة ليستخلص خاصيات فنية معينة قد تكون مهمة في تحليل و تفسير النزاعات الداخلية في السودان .

كما تطمح هذه الدراسة إلى الارتفاع بمستوى مساهمة مقاربة "الدولة الفاشلة" في ابتداء نقاش حول إعادة النظر في دور سياسات الدولة في النزاعات الدولية و لا سيما الداخلية منها . والهدف من ايراد مفهوم " الدولة الفاشلة" بين مزدوجين هنا هو شد الانتباه الى التطورات و الأهمية التي طرأت على هذا المفهوم فيما يخص ارتباطها بالتهديدات الأمنية الجديدة ، بما يستوجب معالجة عميقة له ، ابرازا لمساهماته النظرية في تحليل و تفسير النزاعات الداخلية ، واستباقا للنتائج السلبية التي يمكن ان يخلفها إذا ما تم اهماله .

على أن يبقى الهدف الاساسي لهذه الدراسة هو استعراض القوة التفسيرية لمقترح الدولة الفاشلة في تحليل النزاعات المعاصرة "الحروب الجديدة، و ذلك عبر اظهار قدرتها على فرض نموذج جديد من الدول يختلف جذريا عن سمات النموذج (الأوروبي الوستفالي) التقليدي للدولة- الأمة الذي اعتدنا دراسته في العلاقات الدولية ، من خلال تفسير كيف انعكست طبيعة الدولة من حيث نوعيتها و بنيتها الهيكلية

على ظاهرة النزاع الدولي لما بعد الحرب الباردة، و خصوصا بعد 11 سبتمبر. ما يجعل منها مقاربة كفيلا ان تزيل الغموض و اللبس عن أسباب أهم ظاهرة تۇرق العالم.

كما تهدف الدراسة ضمن أهدافها ، أخذ شكل التبسيط في عرض ظاهرة الفشل في السودان مرورا بتحليل دقيق لأبرز أسبابها وعوامل انتشارها واستمرارها وصولا إلى محاولة جادة لتلمس سبل حلها أو على الأقل كيفية احتواء آثارها ، وذلك عبر تقديم مادة أكاديمية غير عسوية على الفهم ، محاولة الاحاطة بكافة شروط البحث العلمي. ورغم ذلك فان الاسلوب و المنهج المتبعين يتيح لغير المختصين فهم هذه القضايا دون عناء و جهد كبيرين.

في الأخير ، لا تدعي الدراسة أنها ستنمکن من سد الثغرات المطروحة نظريا، بقدر ما سيكون همها الأساسي إلقاء الضوء على بعض القضايا الأكثر الحاحا في التوضيح والتفسير والمعالجة ، باعتبار أن كل قضية من هذه القضايا يمكن أن تشكل اطروحة بحد ذاتها تستلزم الكثير من البحث والجهد والوقت للوصول إلى أهداف محددة بعينها .

V- مبررات إختيار الموضوع:

تتراوح مبررات اختيار موضوع دون غيره بين مبررات ذاتية و أخرى موضوعية :

فأما الذاتية : تتمثل في الرغبة الملحة للباحثة للبحث حول دراسات و نظريات الصراع والسلام ، وذلك استكمالا لموضوع أطروحة الماجستير القائم حينها على **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية : المكون الديني** ، عدى عن قناعة الباحثة الراسخة بضرورة التخصص في مجال النزاعات وما يقدمه ذلك التخصص من إيجابيات في تسهيل البحث العلمي في أطروحة الدكتوراه المرتكز أساستها على دراسة الظاهرة الصراعية المتجددة . و أخيرا و ليس آخرا هو أخذ الباحثة بعين الاعتبار لتوصيات اللجنة العلمية (أثناء مناقشة رسالة الماجستير) المتمثلة في ضرورة وألوية توجيه البحث الاكاديمي في القضايا الامنية نحو دراسة حالات عربية "بالتحديد دراسة حالة السودان"، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقيمة التحليلية المضافة التي يجلبها اسقاط مقاربات جديدة في العلاقات الدولية على الواقع الصراعي العربي .

أما الموضوعية : لقد تحمست الباحثة لهذه الدراسة لتوفر عنصرين أولهما يتعلق بمحاولة تقديم رؤية تحليلية جديدة مختلفة في تناولها لطبيعة النزاعات الداخلية المسلحة على الأقل على مستوى ما هو مطروح حاليا ، خاصة في ظل القفزة النوعية التي حققها عودة التركيز على مستوى الدولة " تحليل العمليات السياسية للدولة الفاشلة" . والثاني محاولة تجاوز الشكل التقليدي لدراسة النزاعات السودانية والذي يقوم معظمه على الاهتمام بالسرد التاريخي الكرونولوجي للاحداث أكثر من اهتمامها بتحليل وتفسير

موضوعي لأسباب النزاعات وجوانبها (على النطاق العربي) ، يأتي هذا في ظل حقيقة أن الكم الهائل من تلك المراجع والمعلومات والبيانات، منشور باللغات الأجنبية وهو ما يجعلها غير متوفرة في أغلب الأحيان . ولا نريد أن نعمم هذا الادعاء لأن هناك بعض الدراسات التي تشملها كتب ومقالات وتحليلات عربية - الناتجة من بعض المؤسسات الأكاديمية العربية - عن الحروب السوانية مازالت المرجع للعديد من المهتمين بالأبعاد الصراعية في السودان .

VI- الدراسات السابقة

يعتبر الخوض في تغير طبيعة الحرب جديد نسبياً مقارنة بالظاهرة ذاتها ، وذلك أن انهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة ، فتحا الباب أمام التنظير للموجة الجديدة من النزاعات أو الحروب الجديدة التي تأخذ من فشل الدول منطلقاً لها. فقد عنيت بعض الدراسات السابقة بتقديم وصف مفصل لتغير طبيعة الحرب - المستند معظمها إلى أبحاث ونظريات، القائمة على قاعدة الملاحظات المسجلة في فترة ما بعد الحرب الباردة - بعد أن افترضت أن فشل الدول يزيد من مخاطر اندلاع حرب أهلية، وحوادث حالات إبادة/تصفية سياسية. ويبدو أن ذلك المؤشر ذو دلالة بالنسبة لدراستنا، نظراً لموجة تغيير الحكومات المرتبطة بنهاية الحرب الباردة المترافقة بدورها مع موجات العنف التي جعلت من النزاعات تمضى في انعطافات غير متوقعة، يبدو أنها لن تكف، وإنما ستتطور باستمرار. ومن بين هته الدراسات التي تتقاطع مع طبيعة دراستنا تحديداً نجد:

- كتاب بعنوان *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era* لمؤلفته *Mary*

Kaldor

يعتبر هذا الكتاب من أكثر الكتب أهمية بالنسبة لنا ليس لأن دراستنا تتماشى مع هذا النوع من التحليلات فحسب ، بل لأنه يحتوي على رؤى هامة أعطت تغير جذري للطريقة التي نفهم بها الحروب المعاصرة. ويبدو أنه يمثل نموذج لموجة جديدة من النزاعات التي هي في طور النمو والتشكل على مستوى العالم أجمع. تختصر المؤلفة في هذا الكتاب مسألة عدم الاستقرار والافتقار إلى الأمن في حالة "الدولة الفاشلة" ، التي خسرت احتكار العنف المكفول لجهاز الدولة، بسبب اختراق فاعلين من غير الدول ، والشبكات الإجرامية التابعة لها ، وتستعرض الانتقال نحو الاقتتال بين أمراء الحرب وميليشياتهم و/أو الشبكات الإجرامية أو حتى عصابات أعمال الشغب. كما تكمن أهمية وقوة هذا الكتاب في تقديره المبكر للمخاطر التي تشكلها الدول الفاشلة، و في أنه ما زال نقطة جيدة يمكن البدء من عندها في التفكير في تطور الحروب وتداعيات تطوراتها على النطاق العالمي.

- كتاب بعنوان *The State, War, and the State of War* لصاحبه *Kalevi J. Holsti*

يعتبر من أكثر الكتب التي حاولت فهم التغيرات الكبيرة التي حصلت على مستوى الأنماط التاريخية للحروب. حيث توصل *Holsti* إلى أن الحصول على فهم أفضل للظواهر الصراعية يتطلب التخلي عن العديد من الأدوات التحليلية المستمدة من دراسات العلاقات الدولية لما بعد 1945، والتحول بدلا من ذلك إلى التركيز على مشاكل الدول "الضعيفة والفاشلة"، تلك الدول الغير قادرة على الحفاظ على الشرعية المحلية والسلام. كما يستعرض هذا الكتاب بعضا من أسس شرعية الدولة، ويوضح السبب الذي يجعل من العديد من الدول الضعيفة والفاشلة أساسية في الحروب المستقبل. وأخيرا، يتساءل الكاتب عن ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة بالنسبة لمشاكل الدول الضعيفة والفاشلة.

- كتاب بعنوان "*The transformation of war*" لمؤلفه الإستراتيجي "*Martin Van Creveld*"

الذي أشار في مؤلفه تحول الحرب إلى أن انهيار الدولة "*The callapes of state*" ستكون الظاهرة المميزة لهذا العصر، حيث سنشهد تحول في مفهوم الحرب، يختلف في مفهوم الحرب الذي قدمه كلوزويتز "*Clausewitz*". و بذلك سيكون انهيار الدولة سبب و نتيجة للنوع الجديد من الحروب.

- دراسة للباحث *Richard Jackson*، المعنونة بـ: *Violent Internal Conflict and the African*,

State: Towards a Framework of Analysis، الصادرة عن *Journal of Contemporary*

African Studies العدد 20، سنة 2002.

يحلل الباحث في هذه الدراسة، أسباب و نتائج النزاعات العنيفة في دول أفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة، وينطلق من قناعة نظرية فحواها أن النزاعات عادة ما تحدث داخل الدول الضعيفة والفاشلة، وأنها متجذرة في "السياسات والخطابات اليومية للدول الفاشلة". و بالرغم من تأكيده في أكثر من موضع على أن أطروحة الصراع ليست حتمية، فإنها تبقى - حسبه- ظاهرة لا مفر منها تقريبا.

- سلسلة كتب صادرة عن (*Organisation for Economic Co-operation and Development*) (منظمة

التعاون الاقتصادي و التنمية) و منها :

- *Concepts et dilemmes pour le renforcement de l'État dans les situations de fragilité : de la fragilité à la résilience* »

يعتبر بمثابة دليل خاص بالمنظمة لكل المهتمين بالشؤون الدولية ، حيث ركز الكتاب على العديد من الجوانب المتعلقة بالأوضاع الأمنية الحرجة لبعض الدول في النظام الدولي ، هذا الكتاب الذي يركز على الاطار المفاهيمي للدول الفاشلة و موقعها بين الاستقرار والهشاشة والأسباب المؤدية للفشل وطرق تقويتها.

VII- حدود الدراسة :

النطاق الزمني : تأتي هذه الدراسة بعد مرور زمن كان كفيلا أن يوفر على المستويين الأكاديمي والسياسي فسحة من الزمن للتأكد من فعالية مقاربة الدولة الفاشلة، و نجاعتها في حال اسقاطها على نحو يسمح بتحليل و تفسير واقع الدول المتضررة من النزاعات ، وتحديد أسباب عدم استقرارها لتجنب آثار انزلاقها مرة أخرى نحو دوامة العنف. غير أن ذلك لم يمنع من اعتبار فترة الحرب الباردة نقطة البدء في التنظير لتغير الظاهرة الصراعية ، وأحداث 11 سبتمبر نقطة البدء الفعلية لنسوح مقاربة الدول الفاشلة، و انتقالها إلى مصاف المقاربات الأكثر شعبية في العلاقات الدولية.

النطاق المكاني : تحدد النطاق المكاني للدراسة بالرغبة في اختيار السودان كحالة لدراسة الصلة بين الفشل الدولاتي و النزاعات المسلحة في الدولة ، وقد كان ذلك حسب اعتقادنا موفقا، نظرا للترابط الواضح للنزاعات العنيفة مع عمليات التدمير التدريجي للدولة القومية السودانية منذ الاستقلال، إضافة إلى تجربة انقسام السودان التي أكدت منذ البداية مدى اخفاق و تآكل الدولة، وأوضحت في النهاية أن هيكل الدولة له تأثير مباشر على " النزاعات و الحروب الجديدة" ، حيث كان و لا يزال سببا جوهريا في استمرار حالة الصراعات والاستقرار داخل السودان.

VIII- اشكالية الدراسة :

ثمة الكثير من الاستفهامات المطروحة منذ عقود حول وجود أدوات تحليلية تعطي فهم أفضل لتغير الظاهرة الصراعية ، و كيف يمكن فهم ما حدث من نزاعات و حروب جديدة منذ تسعينيات القرن الماضي وفقا للمقاربات الحديثة في العلاقات الدولية ، و أي من تلك المقاربات أصلح .

بالنظر للأهمية التي تمثلها الدول الفاشلة كمقاربة في حقل العلاقات الدولية و كذا في النظام الدولي بعد أن تحولت - الدول الفاشلة- من فاعل منظم ومسير للعلاقات الدولية إلى خطر يهدد استقرار وأمن وسلامة المجتمع الدولي. وفي ظل الخصوصية التي تتميز بها نزاعات اليوم ، فإن طبيعة موضوعنا تقتض النظر إلى مدى نجاعة استخدامها كمنظور لشرح أكثر المشاكل تأريقا للأمن في النظام الدولي، وتستدعي الانطلاق من الإشكالية التالية : إذا كانت الدول الفاشلة أكثر عرضة لتجربة النزاعات المسلحة من الدول

القوية و المرنة ، فإلى أي مدى يمكن اعتمادها كمدخل تفسيري للنزاعات الداخلية ؟ و يجوز لنا طرحها بصيغة أبسط: كيف يمكن أن نفسر النزاعات الداخلية وفق مقاربة الدولة الفاشلة ؟

وفي ضوء هذه الاشكالية هناك تساؤلات فرعية متمثلة في :

1. هل تشكل حقا الدول الفاشلة الخطر و التهديد الأكبر للأمن العالمي ؟
2. هل يمكن اعتبار الدول الفاشلة فئة تحليل فعالة في السياسة الدولية ؟
3. هل يمكن للإطار النظري العام للدولة الحديثة القائم على أساس التجربة الأوروبية أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لدراسة الدول الفاشلة في العالم العربي و السودان تحديدا ؟
4. إذا أثبتت الدولة الحديثة - كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي - أنها لا تعمل بشكل جيد في معظم الأماكن، فما الفائدة من تكرار هياكلها في الدول الفاشلة ؟
5. ما حقيقة العلاقة المفترضة بين فشل الدولة في السودان والنزاع الداخلية فيها ؟

IX - الفرضيات :

تقتض هذه الدراسة مسبقا ان الدول الفاشلة الأكثر تعرضا لحروب أهلية بالضرورة ، و قد يقترن هذا الافتراض بآخر ينطلق من أن قوة الدولة و قدرتها على البقاء و الاستمرار متوقف على كيفية تفاعلها مع وحداتها الداخلية ، ومرهون بمدى قدرتها على احتكار العنف المشروع . واستنادا إلى الفرضية الرئيسية تطرح الدراسة في هذا الاطار عدد من الفروض البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى التحقق من صحتها ، بهدف اضافة نوع من التراكم البحثي والعلمي في هذا المجال :

1. أن الدول الفاشلة أضحت تأخذ الأسبقية في تفسير بعض الظواهر المدرجة على الأجندة الأمنية الدولية .
2. التمييز بين مفهوم الدول الفاشلة من حيث كونه ممثل في الخطاب ، وواقع الدول الفاشلة يعطيه قيمة علمية في تفسير بعض الظواهر الأمنية خاصة بعد 11 من سبتمبر 2001.
3. التركيز على الدول الفاشلة يعكس الانحياز الغربي حول كيف يجب على الدولة الحديثة أن تظهر.
4. أن معظم الدول الفاشلة لا ينطبق عليها وصف الدولة و منها السودان.
5. تصاعد و تكرار أعمال العنف و تفشي النزاعات المسلحة السياسية غالبا ما ترافق مع عمليات التدمير التدريجي للدول السودانية.

وسيضع اختبار صحة ودقة هذه الفرضيات حدا للجدل الدائر حول ما إذا كانت نوعية الدولة مرتبطة بحالة الاستقرار أو عدم الاستقرار، بمعنى ما إذا كانت معظم الدول التي تعاني من الحروب و النزاعات المسلحة ، فاشلة بالضرورة. أم أن معظم تلك الدول الفاشلة عانت من أزمات و نزاعات داخلية حتى قبل أن يظهر فشلها للعيان، أو حتى قبل أن يعمم هذا المفهوم في الدوائر الأكاديمية و السياسية .

X- الاطار المنهجي للدراسة :

تستخدم الأطروحة والمنهجية المنظمة لها عن قصد مصطلح "الدولة الفاشلة" ، بدلا عن "الضعيفة أو الهشة" إذ لطالما كان الخوض والاستمرار في الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة ، إلا في بيئة منساقاة إلى الإنهيار والتجزء. ومع ذلك لا تسقط الدراسة بعض المفاهيم التي نعتبرها إضافة لفهم خلفية التحليل. ومن ثمة استعمال الباحثة هذا المفهوم يقتضي الإقرار بعدد من المحاذير المنهجية ، ذلك أنه يصعب الحديث عن اكتمال في المعنى أو اكتمال في التجربة، وإنما هي في حالة دائمة من التطور والتغير المرتبطين بحالة الدولة الحديثة .

على ذلك اعتمدت الدراسة مدخلا منهجيا مفاده أن الفشل الدولاتي وما يرتبط به من معاني هو المفهوم الوحيد الذي بإمكانه أن يمدنا بإطار ناجح لفهم النزاعات التي يعيشها عالم اليوم، ويشرح لنا مصدر التشوهات والتوترات التي تخترق الدولة والمجتمع ،وتبدل وظائفها. ومادامت ظاهرة النزاعات الدولية معقدة ، ومنطلقاتها التفسيرية متعددة ، فذلك يعني تعددا منهجيا موازيا لدراستها. وهو ما يتطلب عدد من المناهج كل واحد منها يكمل الآخر.

ومن أجل أن تكون الدراسة شاملة ووافية قدر المستطاع ، كان لابد من استصحاب المنهج الوصفي كمدخل يوفر معطيات تتناسب مع الطبيعة التحليلية للدراسة .حيث تم اعتماده لاستعراض العناصر والمفردات المستخدمة في الدراسة ،كونه يخص بوصف النزاعات القائمة حتى يمكن القاء الضوء على المشكلة محل النزاع، وبالتالي بلورة رؤية واضحة لأسباب هذه النزاعات، أو الاعتماد على منهج دراسات الحالة والخيارات -الذي يدخل ضمن المنهج الوصفي - كأساس لهذه الدراسة بغية التعمق في حالة السودان تارة و محاولة لتصميم طرح جديد يتوافق والمعطيات والتعميمات المستنتجة سابقا ، هذا دون إهمال استخدام المنهج التاريخي لأنه يعلق أهمية كبرى على تتبع التطور التاريخي لمراحل النزاعات الداخلية، فهو يسعى في المقام الأول إلى معرفة الظروف التي أدت الى اشتعال النزاعات ومعرفة تاريخها، كما يقدم لنا خلفية تاريخية مثيرة لظاهرة الدولة الفاشلة و نشأتها من خلال رصد مختلف الفترات التاريخية التي مرت بها هذه الظاهرة ، وصولا إلى تبلورها كمفهوم في الفترة اللاحقة لهجمات سبتمبر ، وموجات الاهتمام اللاحقة التي تُرجمت في مواقف اتجهت معظمها إلى ضرورة إيجاد استجابات وآليات

معينة للتعامل معها . و سعيًا لتحديد أكثر شمولاً و استيعاباً لبنية و طبيعة الدولة الفاشلة تمت الاستعانة بالمنهج المقارن مستحضرين نموذج الدولة القومية الحديثة كما افرزتها تجربة الحداثة في الغرب.

و يبقى المنهج الوظيفي ذو أهمية استثنائية في هذه الدراسة ، كونه يتناول الدولة والمجتمع أو الكيان القائم على وظائف التنظيم الحكومي و التقسيمات المختلفة و علاقاتها الرئيسية مع الشعب من ناحية ، ومع التنظيمات الإدارية القائمة من ناحية ثانية ، ثم علاقاتها العرضية مع دول الجوار وانعكاسات كل ذلك على الاستقرار الداخلي، ثم تناول علاقات الدولة مع الدول الاقليمية المؤثرة و الدول العظمى و تأثيرات ذلك كذلك يغطي هذا المنهج كل مجالات نشاطات الحكومة في الدولة الحديثة و مقومات النظام السياسي والاداري وجوانب التخطيط الاقتصادي والثقافي والعائدي . كل ذلك بقصد الوصول إلى نقاط قوة وضعف الدولة .

XI- تقسيم الدراسة :

تطمح هذه الدراسة إلى تجاوز حدود التعريفات والتقسيمات النمطية والمؤشرات نحو استقصاء بعض المفاهيم و الظواهر والحقائق. تسعى الفصول التالية في الأخير لظهور ترافق هشاشة وفشل الدولة مع النزاعات ، و ارتباط مظاهر العنف و الاخفاق في الحكم مع بعض الاستجابات الإنسانية والإنمائية.

الفصل الأول :

يقدم الفصل الأول لمحة عامة عن النزاعات الداخلية من خلال التركيز على تطور نظريات الحرب والانتقال ليس فقط إلى مرحلة التنظير للنزاعات الداخلية وإنما يتعداها للاهتمام بمختلف مظاهرها .

كما يقدم الفصل الأول أهم المحطات التي يمكن للباحث التوقف خلالها عند تحليل النزاعات الداخلية، ذلك لأنه يسعى إلى تأسيس إطار كافٍ لفهم النزاعات الداخلية أولاً من خلال التطرق إلى نظرة شاملة وموجزة عن تطور التنظير في حقل النزاعات وتغير طبيعته على مدى العقود الثلاثة الأخيرة وفحص الظروف الدولية وغير الدولية التي أدت إلى تحولها. وثانياً من خلال النظر إلى شدة تلك النزاعات الداخلية التي تضع إطاراً لدراسة المفكرين لمجموعة من مفاهيم وخصائص (الحروب الجديدة) التي تترافق مع الفرضيات والمبادئ التي تقوم عليها نظريات النزاعات الداخلية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على آثارها المحلية والإقليمية والدولية التي تعطي إنطباع ملح حول ضرورة التصدي الجاد لها. ويختتم الفصل بمناقشة حول الحاجة العلمية للتركيز على مستوى الدولة لتحليل ديناميات النزاعات المعاصرة كخطوة أولى اتجاه دراسة منهجية لدور الدولة الفاشلة و قدرتها لتكون مدخل تفسيري ناجح. وهو ما تسعى له هذه الدراسة.

الفصل الثاني :

إن مفهوم الدولة الفاشلة مفهوم ملتبس وغير دقيق ،هذه النقطة تربطنا بواحدة من المعوقات في دراسة "الدولة الفاشلة" ونعني بذلك الطابع المعقد لأكثر قدر من التنظير. هذه المشكلة يمكن مواجهتها بطريقتين / الأولى تضيق حقل دراسة الدولة الفاشلة والتركيز على بعض أهم التفسيرات ذات العلاقة. رغم اعترافنا أن ذلك يفقد الدراسة الكثير من الإنطباعات حول الدولة الفاشلة، ولكنه على الأقل يزودنا مبدئياً بنظرة فاحصة لتأثير نوعية الدولة ودورها كوحدة تحليل في السياسة الدولية .

وفقاً لما سبق، يبدأ هذا الفصل بسرد تاريخي لتطور ظاهرة الدولة الفاشلة ثم ينتقل إلى مناقشة كيفية ولادة هذه الدول، ويتعداه بالتحليل النقدي للتعريفات والمصطلحات المتداولة بشأنها، ومدى تدفق آثارها السياسية في الخطاب السائد في العلاقات الدولية أكاديمياً و حكومياً. كما يتناول الفصل أيضاً أهم مقاييس وتصنيفات الدول الفاشلة تأملاً في تحديد الوصول لمعايير الفشل العامة. ويدرس الفصل عبر توظيف وجهات نظر متعددة التخصصات، أسباب وخصائص فشل الدولة. كما يسعى إلى التعرف إلى أهم تداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية و آثارها المترتبة فيما يتعلق بمجالات من قبيل السياسة، والأمن، والاقتصاد .

الفصل الثالث:

بعد الاستعراض المستفيض لمفاهيم الدراسة في الفصلين الأول و الثاني يناقش هذا الفصل مدى الأهمية النظرية التي تحوزها الدول الفاشلة كأداة تحليلية، إذ تنهض المقاربة الفكرية لهذه الفصل على اعتبار أن النزاعات الداخلية لن تجد مناخاً صالحاً للتهيء و الاشتعال إلا في ضوء دولة تعاني من هشاشة متأصلة و تتخبط في فوضى و أزمات لم يُتصدى لها بفعالية .

و عليه يبدأ الفصل بلمحة عن تطور بحوث الدولة الفاشلة أكاديمياً ، ثم ينتقل إلى مناقشة بعض أبرز الخلافات بشأن أطروحة الدول الفاشلة، والتي تتعلق معظمها بدور الدول الفاشلة وأهميتها كأداة تحليل فعالة في السياسة الدولية ، كما يتناول الفصل رؤية مبسطة لفهم وتفسير الظواهر الصراعية التي تحدث داخل الدولة والمجتمع ، أو النظام السياسي من منظور الدولة الفاشلة ، في محاولة لإعادة تركيز الاهتمام على متغيرات الداخلية للدولة. ويلقي الفصل بعد ذلك الضوء على العلاقة بين الفشل و النزاع عبر الإشارة الى دراسات السلام والحروب بالقدر الذي يسمح لنا بالوصول إلى مفهوم الدول الفاشلة والمتضررة من النزاعات ، باعتبارها ثمرة الارتباط المشترك بين الظاهرتين.

ولا يرى هذا الفصل ضيقاً من استخدام مداخل الدولة الفاشلة في تفسير النزاعات المعاصرة ، رغم أن تصنيف تلك الأسباب كمداخل تفسيرية يبقى اجتهاداً شخصياً محضاً . فبالرغم من أن الباحثة تلمح عرضاً إلى أن هذه المنهجية إشكالية إلى حد كبير ، إلا أن استخدام ”هذه المداخل“ كمقياس وحيد لتقييم القدرة التفسيرية لمفهوم الدولة الفاشلة – حسب اعتقاد الباحثة - له مبرراته القوية الظاهرة في النتائج التي توصلت إليها أدبيات الدول الفاشلة باعتبارها أفضل طريقة لتفادي الغموض واللبس الذين يعتريان المفهوم، عدى عن أن ذلك سيكون ملائماً للمسار العام للدراسة.

الفصل الرابع:

يهدف هذا الفصل من الدراسة عبر حالة السودان كنموذج دراسة ، إلى التعامل الموضوعي مع جوانب محدّدة تساهم بشكل صريح وواضح في فهم وتحليل النزاعات السودانية العنيفة ، والأسباب الجذريّة والمحتملة ، انسجاماً مع طبيعة الموضوع محل الدراسة ، فإن الفصل الحالي من هذه الدراسة سيحاول أن يوضح، من خلال التركيز على واقع التجربة الصراعية السودانية، أن التحليلات التي تسعى لإختصار هذه الظاهرة الاجتماعية بالغة التعقيد، و إرجاعها إلى سبب واحد قد تكون مظلة إلى أبعد الحدود. وهذا بدوره قد يضع تحليل الدولة الفاشلة، كبديل مقنع للنظر في أسباب النزاع السوداني و ديمومته. ورغم أننا لا نلقي الضوء كثيراً على التركيبة الاثنية- الحركات العرقية- في عموم النزاعات السودانية، فإنه لا يفوتنا التأكيد على ما لهذه الحركات من آثار داخلية ودولية إذ كان من شأنها إذكاء النزاعات الداخلية، وزيادة التوتر العلاقات بين السودان و جيرانها.

الفصل الخامس:

على ذلك ، ما كان لهذا الفصل إلا أن اهتم بلمحة عامة عمّا هو مطروح من تصنيفات و تفسيرات متعددة بدراسة مقارنة بين المداخل التقليدية لتحليل النزاعات السودانية (المدخل الهوياتي) مقابل المداخل الحديثة (المدخل السياسي) . إضافة إلى تحديد مكامن فشل الدولة السودانية، عبر التأكيد على سياسات النخب الحاكمة، كما إهتمت بقية الأجزاء بتفسير النزاعات الداخلية التي تأخذ الدولة الفاشلة كسبب أساسي لحدوثها، كما ناقش انطلاقاً من تلك التفسيرات جهود و آفاق بناء السلام و الدولة في السودان.

و في الأخير يظهر ان هذه الدراسة بفصولها المتعددة، تطرح تساؤلات جوهرية تتعلق بمجال شائك من مجالات السلوك الاجتماعي ، و لا تدعي الدراسة بأي حال تقديم اجابات فاصلة حول موضوع البحث بقدر ما تسعى الى لفت الانتباه له، و اثناء المناقشات خاصة تلك القائمة على المستوى الأكاديمي ، وذلك عبر اكتشاف علاقات بين مجموعة من المتغيرات المستقلة و التابعة ، و تصميم دراسة حالة التي تسعى الى اختبار صدق مجموعة الفروض المذكورة سابقاً .

I- الأطار العام للنزاعات العنيفة :

يؤسس هذا الفصل من الدراسة لإستكشاف الأطر العامة لتحليل وتفسير النزاعات الداخلية، أولا من خلال تقديم نظرة شاملة وموجزة عن تطور حقل النزاعات الدولية على مدى العقدين الأخيرين. وثانيا من خلال التطرق الى الخصائص الجديدة لهذه النزاعات والتي تتمحور معظمها حول الاستخدام المفرط للعنف، بالإضافة الى تسليط الضوء على آثارها سواء المحلية أو الاقليمية أو الدولية. ويختتم الفصل بمناقشة الحاجة إلى التركيز على مستوى الدولة كأداة تحليلية مفيدة تستطيع مساعدة العلماء لتنظيم أدبيات النزاع الداخلي كخطوة أولى باتجاه دراسة أكثر منهجية للنزاعات تساعد الممارسين لتقييم آثار سياستها.

1 - ظاهرة النزاعات العنيفة بين الأطر التقليدية و الجديدة:

يمكن تشبيه ظاهرة النزاعات في العلاقات الدولية كالمادة في علوم الفيزياء فهي لا تفني ولا تستحدث، ولكنها تتحول من حال الى أخرى تبعا للظروف والمعطيات المحيطة بها. فقد تكون حالة سائلة وقد تتحول الى حالة صلبة أو غازية.

استعارة هذا التشبيه في حقل العلاقات الدولية يؤكد على حقيقة أن النزاعات الدولية كثيرا ما تنتهي، غير أنها تلد نزاعات أخرى بأشكال جديدة. فالحرب الباردة ولدت من رحم الحرب العالمية الثانية، ونتائج هذه الأخيرة ولدت من رحم الحرب العالمية الأولى. أما الحروب الجديدة فقد ولدت من رحم الحرب الباردة، فلكل منها ظروفها التي تشكلت منها، والأهم ان كل منها أسبابه المباشرة وغير المباشرة. (المعيني، 2009، ص 87)

يبدو هذا التحول والاستمرار في النزاعات أكثر وضوحا في مشروع بلاوشيرز Project Ploughshares الذي تابع النزاعات المسلحة الدولية منذ عام 1987، ووجد أن عام 1987 إحتوى على 37 حربا جرت على أراضي 34 دولة، شهدت فيها كل من اندونيسيا، والفلبين، و إيران نزاعين مسلحين منفصلين. بعد ثلاثة وعشرين عاما، انتهى عام 2009 بما مجموعه 28 حربا جرت على أراضي 24 دولة، كانت الفلبين والسودان فيه مسرحا لحربين منفصلتين، في حين استضافت الأراضي الهندية لوحدها ثلاثة نزاعات مسلحة. (Regehr, 2010,p.2)

الانخفاض بـ25% في عدد الصراعات المسلحة النشطة من 1987 الى 2009 هو موضع ترحيب أكيد، غير أن هذا التراجع يخفي دينامية ربع قرن من العنف العام والحرب، فالعديد من الحروب القديمة التي انتهت خلفتها أخرى جديدة. فبالإضافة إلى 37 نزاعا جرى في عام 1987، اندلع 44 نزاعا جديدا في السنوات الـ 23 التي تلت ذلك، بما مجموعه 81 حرب منفصلة خلال هذه الفترة. من بين هذه النزاعات، تم حل 58 منها، بينما استعصت 11 حالة عن الحل، لم يستمر السلام لتستأنف

الحرب (من 11 حالة التي استأنفت فيها الحروب، 6 منها انتهت في وقت لاحق) ، ما يعني استضافة هذا الكوكب ما مجموعه 92 حرب خلال ربع القرن الماضي.(p.2)

لا يُعاد اشعال بعض النزاعات ، لأن الحروب عادة ما تستمر لفترة طويلة، فما يقرب من ثلث النزاعات الجارية في عام 1987 لازالت ناشطة اليوم. من بين 28 نزاع حالي، امتدت 6 منها لأقل من عقد ، في حين استمرت 6 أخرى لأكثر من ثلاثة عقود، و 7 أخرى لأكثر من عقدين من الزمن، و9 لأكثر من عقد واحد. (p.2)

انتهاء وتجدد بعض من هذه النزاعات ، قد يكون مرتبطا في طبيعته بانهييار القطبية الثنائية التي خلقت تحولات جذرية في مضمون ومصادر النزاعات الدولية، وذلك بفعل احتلال آليات الاستقرار وضبط النزاعات التي كانت قائمة أثناء الحرب الباردة، والتي تميزت باحتواء وتكييف مختلف النزاعات الدولية الاقليمية وفقا للصراع المركزي بين العظيمنتين، وهو ما أدى الى تحول شامل لظاهرة النزاع في البيئة الدولية، فهي بصدد اكتساب خصائص جديدة غير واضحة المعالم.

إن انتهاء الحرب الباردة شكل في حد ذاته منطلقا لانبثاق ظاهرة تعدد وتعقد وتداخل مصادر وطبيعة النزاعات الدولية وتغييرا شاملا لمفهوم القوة ، وهذا ما شكل محدداسيا لطبيعة النسق الدولي و آفاق العلاقات الدولية عند بداية الألفية الثالثة. فتحديد آليات النزاعات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، ينطوي على درجة كبيرة من التعقيد بفعل حالة السيولة الشديدة لظاهرة النزاعات الدولية خلال "المرحلة الانتقالية" الراهنة. (السعدي، 2006، ص89)

ويرشح الكثير من منظري العلاقات الدولية بأن تكون النزاعات الداخلية بؤرة التوتر الأساسية في المسرح السياسي العالمي للقرن الواحد العشرين، هذا بعد أن لقيت اهتماماً خاصاً من القوى الدولية والإقليمية ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاهتمام على الأقل لمدة غير قصيرة من قبل هذه القوى، وذلك لتزايد المطرد لعددها ، بالإضافة إلى تزايد خطورة وتأثير هذه النزاعات على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، كما أن خطورتها وتأثيرها على المصالح الحيوية الدولية، تدفع الباحثين لإيجاد أطر مفيدة لتحليل النزاعات الداخلية . (الخرندار، 20015)

لكن على الرغم من تزايد الاهتمام بظاهرة النزاعات الداخلية عموما، إلا ان البحث عن أطر تحليلية مفيدة غير متقدم في البحوث والدراسات السياسية والأكاديمية، فعلماء السياسة ومنظري العلاقات الدولية على غير العادة لم يبذلوا الجهد المطلوب لدراسة هذا النوع من النزاعات، وما يمنح الصديقة لهذه الادعاءات هو تعبير كلود سموث و برتران بادي حول أن: "النظام الدولي يتبدل تحت أنظارنا من دون أن يتسنى لنا تقنيه أو تتبع مصيره"

حيث طالب بادي بضرورة التفكير في استراتيجية جديدة للحياة الدولية، على اعتبار ان المخططات الاستراتيجية مازالت مطبوعة بفترة الحرب الباردة وبالنظام ما بين الدولاتي، والفكر الاستراتيجي

مدعو للتكيف مع المعطيات الجديدة للعلمة . (السعدي، 2006، ص ص 300-301)
يقول زبيغنيو بريجنسكي في التعليق على هذا التردد من قبل علماء السياسة والعلاقات الدولية تجاه الإحاطة بالظواهر والمستجدات السياسية العالمية المعاصرة: " اننا في عالم جديد الا أن علماء السياسة لا يزالون منشغلين بدراسة وتحليل العالم القديم الذي تم تجاوزه في الواقع، فعندما يبدأ هؤلاء العلماء بالتركيز على المعطيات و الوقائع السياسية الجديدة يكون العالم قد تغير وتم استبداله بعالم جديد آخر". (عبد الله، 2003، ص40)

بالمثل يذهب جيمس روزنو الى القول: " أننا دخلنا عصر ما بعد الدولية -*La Politique post-internationale*، حيث أن الواقع العالمي اصبح ثنائي الأبعاد، من جهة هناك النظام ما بين الدولاتي (*Interétatique*) التقليدي ومن جهة أخرى هناك مجتمع ما عبر وطني ومتعدد المراكز تتفاعل عبره مجموعة جديدة من الفاعلين غير الدولاتيين".

لذلك يرى روزنو ان تحليل العلاقات الدولية بما فيها النزاعات الدولية ، يجب ان تتجاوز المفاهيم التقليدية – بما فيها السيادة، الدولة، القوة، العنف، الامن - لأنها اصبحت تعيش حولا جذريا، و لم تعد ترتبط بالمفهوم التقليدي الهوبزي للأمن و العنف لم يعد يتأطر بالمفهوم الوبيري بخصوص الاحتكار الشرعي للعنف من طرف الدولة. فالدول لم تعد تستمد شرعيتها من خلال ضمان أمن المواطنين على ترابها الوطني ، كما أن السياسات الأمنية أصبحت مرتبطة بمراقبة التدفقات ما عبر الوطنية. و هذا ما يتطلب مقاربة جديدة لمفهوم الأمن ذلك أن العنف أصبح مفتتا ولم يعد محتكرا ومتمركزا في مجالات محددة. (السعدي، 2006، ص 290)

وهكذا فإن العديد من ركائز القوة أصبحت تخرج عن نطاق السلطة العامة، ما يفقد النظام الدولي وسائله للضغط على التطورات الدولية. فنحن بصدد الانتقال من نظام دولي احتكرت فيه الدول وحدها العنف الدولي، إلى ديناميات اجتماعية وسياسية توظف العنف، وهو ما يخلق نموذجا جديدا في العلاقات الدولية أصبح فيه الأمن الجماعي محل تساؤلات عدة. فطبيعة النزاعات أصبحت غامضة لا تخضع لأية قواعد، وفي عدة مناطق أصبحنا نعيش خوصصة للعنف، وهذا ما يفرض ارساء أطر جديدة ومفيدة للنزاعات الدولية . (ص299).

تستجيب دراستنا لهذه الدعوة حول ضرورة احاطة علماء السياسة بالمستجدات السياسية التي أخذت بغزارة غير معهودة، وسترکز بشكل خاص على المجال الأمني العالمي الذي يتغير أسرع من قدرة علماء السياسة وأدواتهم البحثية على دراسته ومتابعته وتحليله واستخلاص اتجاهاته.

يبدو أن ظهور أطر مفيدة لتحليل النزاعات الداخلية المعاصرة قد يعيقه افتراضين أساسيين يقوم عليهما الكثير من التفكير الدبلوماسي الحالي والممارسة فيما يتعلق بمشكلة النزاع الدولي :

- أولا، هناك ميل بين واضعي السياسات والمحليلين الاستراتيجيين لعرض الأمن الدولي بالرؤية

التقليدية الكالوزفيتية باعتباره مشكلة الحرب بين الدول، حيث تقاوم القوات التقليدية معارك ضارية من أجل السيطرة على الأرض.

- ثانياً، الحرب بين الدول هي في حد ذاتها تصور لانهايار العلاقات السلمية بين الدول، إذ تميل هذه العدسات التحليلية (الضمنية) أيضاً للسيطرة على تحليل النزاعات الداخلية. صياغة مشكلة النزاع بهذه المفاهيم - بين الدول في المقام الأول غير طبيعي لأنه يبرهن على أن هناك مشكلة في مستويات التشخيص والعلاج على حد سواء. (Jackson, Richard, 2002,p.34)

بالنسبة للافتراض الأول، هناك حقيقة لا جدال فيها أن غالبية النزاعات الدولية لفترة ما بعد الحرب قد وقعت في العالم النامي، وأنها كانت داخلية، أو أنها قد تمتلك بعدا داخل الدولة، حتى لو كانت كل المظاهر تظهر أنها نزاعات بين دول. فيما يتعلق بالافتراض الشائع الثاني، النزاعات الداخلية التي أصبحت تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين ليست نتيجة "إنهيار" في الأنظمة السياسية السلمية العادية، أو التعليق الشاذ للسياسة الداخلية، فهي بدلا من ذلك نتيجة مباشرة لشكل معين من السياسات المتجذرة في هياكل وعمليات "الدول الضعيفة و الفاشلة"، والتي لديها منطقتها السياسي الخاص. في الأشكال المتطرفة، تعتمد النزاعات الداخلية لخلق وصيانة "اقتصادات الحرب"، وهي الحالات التي تحقق فوائد كبيرة لمجموعة من الفواعل المحلية والدولية. بهذا المعنى، يمكن أن ينظر للنزاع الداخلي كسياسة عقلانية داخل فضاء سياسي مقيد.

إزاء هذه البيانات الجلية، من المستغرب أن دراسات النزاع الدولي قد ركزت بشكل كبير على نوع الحرب الكلازوييتية *Clausewitzean War* بين الدول، في حين لقيت النزاعات الأهلية - حتى وقت قريب - اهتماما هامشيا في الأدبيات العلمية الخاصة بمجال إدارة النزاعات الدولية وتحليل الأمن، وحتى داخل البحوث التقليدية المهيمنة حققت البحوث المقارنة عن أسباب الحرب نتائج علمية غير تراكمية منذ بدء التحقيقات التجريبية المنهجية. وقد كانت النتائج في الكثير من الأحيان "متنافرة" ان لم نقل متناقضة. وقد كان هذا نتيجة مباشرة لتوظيف الباحثين لتعريفات، ومؤشرات تجريبية، وفترات زمنية والمناطق قيد التحليل مختلفة ومتباعدة، وكذا فشلهم في دمج مستويات التحليل والمناهج النظرية العامة. بعبارة أخرى، هناك نقص في الأطر النظرية المقبولة للتحليل وتشخيص النزاعات. (p.35)

أمام الفشل المستمر للأساليب الفكرية التقليدية في معالجة الاحتياجات والمصالح التي تغذي هذه النزاعات، وما نتج عنها من محاولة فرض حلول غير مناسبة وطرق غير لائقة، كانت هناك حاجة ماسة للجوء إلى آليات جديدة وأدوات أفضل من شأنها أن تعالج بفعالية أكثر السياق الجديد للنزاعات داخل الدول. (Harris ,Peter & Reilly Ben,1998,p.1)

انطلاقا من تفادي النقص الموجود في الأطر النظرية للتحليل وتشخيص الصراعات، تساءل

(Holsti 1989) عن جدوى اضافة متغيرات أو بعض الخصائص الأخرى كعوامل مساعدة في تطوير نظرية الحرب؟ "بالنسبة للجزء الأكبر، تبقى أسباب الحرب غامضة كما كانت سابقا، فقد تركت البحوث الحديثة وراءها العديد من الشكوك، والقرائن الجزئية، والتناقض، واستمرار الغموض..." حيث "... لا يوجد سبب واحد للصراع، كما لا يوجد شرط واحد مسبق لتحقيق السلام الدائم. فإختلاف العوامل وتفاوت أهميتها يجعلها تعزز أو تحيد بعضها البعض. لذا يجب أن يتضمن تحليل الوضع تقييم الأهمية النسبية لمختلف المؤشرات والعلاقة بينها .

في مقال بعنوان "العجز النظري في دراسة الحرب"، *The theoretical deficit in the study of war* يذكرنا *Thomas Cusak* أنه: "على الرغم من "الحرب لا تزال تمثل مشكلة اجتماعية كبرى"، فإنه من المطمئن أن نعرف أن " عددا كبيرا من السياسيين وعلماء الاجتماع في العقود القليلة الماضية كرسوا جهدا كبيرا في دراسة أسبابها ونتائجها ". ومع ذلك، تبقى دراسة النزاعات المسلحة والحروب مجزأة بين حدود التخصصات، التي تنتج نظريات متضاربة وغالبا ما تتعارض مع بعضها البعض".

(Figo Ribeiro Da Cunha. Vera de José Morais, 2014, p.1)

في هذا السياق يشير محتوى *Holsti* المذكور أعلاه ، أن السبب وراء هذه الوضعية يشار إليه باسم "طغيان السبب الواحد" *'tyranny of the single-cause'* في تفسير الحرب. وهو ما اعتبر خطوة جريئة نحو تطوير نظريات لتحليل النزاعات المعاصرة .

1-1 تطوير نظريات تحليل النزاعات العنيفة :

لقد بات من الواضح تماما ان دراسة النزاعات المسلحة والحروب كانت نظامية التوجه إلى حد كبير خلال الحرب الباردة، ففي حين كان ينظر للنزاعات الأخرى كـ "الحروب بالوكالة"، "الحروب الصغيرة" أو "النزاعات منخفضة الحدة" كنتاج للقطبية الثنائية، جذبت الحروب النظامية، والعالمية انتباه الجزء الأكبر من العلماء، سواء داخل مجال العلاقات الدولية أو الدراسات الاستراتيجية. كما حظيت بأبحاث ركزت على تفاصيل بشكل مبالغ فيه، لأنها أظهرت التجارب المؤلمة للحربين عالميتين، كون هذه الحروب انتجت عواقب أكبر بكثير وأخطر من أي حروب أخرى. التركيز المتزايد على "الحروب الكبيرة" قد يتواجد ضمن الاتجاه المعياري القوي الذي تخلل فترة ما بعد عام 1945، وهذا نتيجة لمحاولات الأكاديميين وصانعي السياسات" للتوصل إلى فهم أفضل لأسباب هذه الحروب بحيث تزيد من إمكانية منعها".

هذا الاهتمام أدى إلى التركيز الكبير على الحروب بين الدول، حيث عمقت الغالبية العظمى من دراسات الحرب تركيزها على قضايا دراسات الاستراتيجية "مثل الردع النووي وموازن القوى والتحالفات وسباقات التسلح، فضلا عن حدوث و تكرار ومدة الحروب بين الدول.

من المفارقات، أنه في حين أن الجزء الأكبر من اهتمام العلماء ركز على فهم الحروب بين الدول،

افتترضت ساحة الصراع في جميع أنحاء العالم تدريجيا سمات مختلفة للغاية. فهناك زيادة حادة في الحجم الكلي للنزاع العنيف داخل المجتمعات من الخمسينات إلى الثمانينات. وما يشير اليه المفكر *Ted Robert Gurr* بـ "النزاعات المجتمعية" "*societal conflicts*" يمثل تقريبا ثلاثة أضعاف حجم الحرب بين الدول خلال معظم نصف القرن الماضي، و زيادة بمقدار ستة أضعاف بين الخمسينات وأوائل التسعينات. (Gomes Porto, 2002, pp.2-3)

ومن المهم هنا ملاحظة أن ما يهم في معظم الحالات للأسف، ليس فقط ارتفاع عدد النزاعات الداخلية، ولكن ما يهم أكثر في كثير من الأحيان هو أن تلك النزاعات تعلن مرحلة جديدة من العنف المتقدم، وإدخال أشكال العنف لم تكن معروفة سابقا.

ففي حين أن معظم النزاعات المسلحة يمكن أن تصنف اليوم بأنها "نزاعات داخلية، السياق العام لها تغير لدرجة أنه نشير الآن إلى ظاهرة "الحروب الجديدة". الاختلالات الاقتصادية والسياسية الغير المقبولة على نحو متزايد على طول العولمة، والضرر البيئي وعواقبه أو ظهور صراعات واسعة النطاق الناجمة عن الجريمة المنظمة هي بعض من المخاطر التي تؤثر بالفعل على طبيعة النزاعات اليوم أو يحتمل أن تُحددها في المستقبل.

2-1 تصنيف النزاعات الداخلية المسلحة:

التصنيف البسيط نسبيا للنزاع المسلح يعتمد على أربع فئات أساسية هي: الحرب الدولية أو بين الدول بالإضافة إلى ثلاثة أنواع متداخلة للحرب داخل الدولة (سيطرة الدولة، وتشكيل الدولة، وفشل الدولة) (Regehr, 2010, p.3)

و ما دما نهتم بالنزاعات والحروب داخل الدول، فالفئات الثلاثة الأخيرة من النزاعات تعيننا:

♦ حروب سيطرة الدولة :

تركز هذه الحروب بشكل واضح على النضال من أجل السيطرة على جهاز إدارة الدولة. صراعات سيطرة الدولة عادة ما تكون مدفوعة من قبل حركات ثورية محددة أيديولوجيا أو حملات تصفية الاستعمار، أو هي ببساطة وسائل لنقل السلطة من نخبة إلى أخرى. في بعض الحالات، تكون المصالح المجتمعية و/ أو العرقية مركزية للكفاح من أجل نقل السلطة. وفي حالات أخرى يصبح الدين السمة المميزة للنزاع، وفي حالات أخرى تكون الاختلافات العقائدية أكثر. (p.4)

♦ حروب تشكيل الدولة :

مركزة على شكل أو حالة الدولة نفسها وتشمل عموما مناطق معينة من البلاد تقاتل من أجل قدر أكبر من الحكم الذاتي أو الانفصال التام. المطالب العرقية أو الدينية الطائفية كثيرا ما تكون عنصرا من هذه الحروب. (p.4)

♦ حروب فشل الدولة :

حروب الدولة الفاشلة هي نزاعات ليست حول سيطرة الدولة ولا تشكيل الدولة، لكنها تركز على المزيد من القضايا المحلية وتصبح عنيفة في ظل غياب سيطرة حكومية فعالة. الفشل الرئيسي هو عدم قدرة الحكومة، أو رغبتها، في توفير الحد الأدنى من الأمن الإنساني للمواطنين. عادة ما تعيش بعض المجتمعات الرعوية في شرق أفريقيا، على سبيل المثال، بعيدا عن متناول الدولة، حيث تكاد لا توجد أية خدمات أمنية للدولة أو مؤسسات قائمة بأي حال من الأحوال، ولا حتى وسائل سياسية للتوسط في النزاعات على غارات الماشية أو الوصول إلى المراعي والمياه. تدخل المجتمعات حيز الصراع مع حصولها على الأسلحة الصغيرة، ليصبح تصعيد العنف أمرا لا مفر منه تقريبا. ، رغم أن العنف هنا سياسي يدور حول قضايا محلية غير أن كلا الطرفين لا يستهدفان تشكيل دولة أو السيطرة عليها. على هذا النحو يمكن تصنيف النزاعات ، فمن بين 81 حربا الواقعة خلال الـ 23 سنة الماضية، 51 % منها شملت أهداف سيطرة الدولة، و 35 % شملت أهداف تشكيل الدولة، و 25 % تعكس ظروف الدولة الفاشلة، و 11 % شملت الأبعاد الدولية. (p.4)

ويبدو في المجمل أن الاتجاه الحالي لهذه النزاعات بفئاتها الثلاثة، يُكوّن جيل جديد من المقاتلين الذين يقفون للإستفادة على وجه الخصوص من تآكل الدولة القومية- أو على الأقل القدرة الكليه في السيطرة على العنف المنظم- ومن التشنجات الجيوسياسية الناشئة من إرث ما بعد الاستعمار كنقطة انطلاق لمشاريع عنيفة ومكثفة على المدى الطويل. (Arnaud Blin, 1993 , pp.287-288)

إن ضبط تحولات ظروف وطبيعة النزاعات، خاصة الأهلية منها ، لهو على جدول أعمال "المحللين" كما المجتمع الدولي بعد الحرب الباردة، وفي عصر العولمة. فمن السهل التعرف على الحروب، غير ان مهمة تعريفها ليست بهذه السهولة، لأن الحروب المعاصرة لا يتم الإعلان عنها، ولأنها في معظم الحالات - وخاصة الحروب الأهلية / داخل الدولة - لا تتبع قرار واضح أو رسمي للذهاب إلى الحرب، فغالبا ما لا يكون واضحا ما إذا كان البلد "في حالة حرب" أو لا. لذلك، فإن أي جهد لحساب الحروب و تعريفها يجب أن يتضمن تطبيق بعض المعايير الموضوعية والقابلة للقياس لتحديد متى تبدأ الحرب ومتى تنتهي. (Regehr , 2010,p.2)

3-1 مفهوم النزاعات الداخلية :

عندما سقط جدار برلين في عام 1989، ساد توقع واسع النطاق أن تهديدات السلام والأمن الدوليين ستخف بشكل كبير وأن العالم بأسره سوف يستفيد من ما أصبح يعرف باسم **peace dividend** "عائد السلام". الانتصار النهائي للنموذج الديمقراطي الليبرالي الجديد اعتبر لدى البعض كدليل على نهاية التاريخ. ومع ذلك ، انتهت الحرب الباردة من دون أن تسفر عن عالم يسوده السلام ، بل جاءت حالة في شكل عدم الاستقرار تلت انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية والجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. (Gomes Porto,2002, p.3)

لقد بات من الواضح تماما ان هذه المرحلة تميزت بتزايد عدد ومقادير العنف السياسي في "الحروب الأهلية" أو كما يحلو لـ *Holsti* تسميها بـ " حروب الشعوب"، والتي لها جملة من الخصائص منها :

✓ أن هذه الحروب لم تعد ما بين دولتية *Interétatique* وعندما تأخذ هذا الشكل فإننا نكون بصدد الحديث عن الدول الصغرى.

✓ غياب حملات عسكرية نظامية بل جهات أخرى تقود هذه العمليات العسكرية. (Roche,2004, p.109)

✓ تكون للشعوب قابلية للعنف والتطرف وهذا ما تعبر عنه الأرقام بازدياد الحروب الداخلية ذات أبعاد اثنيه وعرقية ودينيه بعد نهاية الحرب الباردة .

وعلى الرغم من أنه ليس من الممكن دائما تحديد الخصائص العامة لحروب ما بعد الحرب الباردة ، فلا شك في أن الوجه الجديد للحرب يكشف لنا -وبعبارة أخرى- وجه أولئك الذين يعملون بنشاط في القتال بغض النظر عما إذا كانوا الجيوش النظامية أو غير النظامية، تقاتل بشراسة وعنف على أمل الوصول إلى السلطة، والإعتراف، والشرعية السياسية. وعلى حد قول كلاوزفيتز " الحرب هي الحرباء تتغير وتتكيف باستمرار"، وبالتالي فمن الطبيعي للحرب ان تتغير في الاسلوب. (HIK,2011,p.289)

في حقيقة الأمر، علامات التحول الهيكلية للحرب على أرض الواقع كانت واضحة سواء في طريقة حدوثها أو أهدافها أو أطرافها، غير أنها تميزت بعدم وضوح الخطوط الفاصلة بين الحرب والجريمة المنظمة، وانتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، هذه "الحروب الجديدة"(حسب كالدور) أظهرت طرق جديدة تميزها عن تلك المعروفة في وقت سابق بـ "الحروب الأهلية" الأكثر تقليدية من حيث الجهات الفاعلة المشاركة عادة فيها. (Jackson, 2002, p.33) غياب ذلك الوضوح انعكس بشكل مباشر على تعريفاتها، التي بقيت بعيدة كل البعد عن التعريفات التقليدية المتداولة للحروب الدولية . (Kaldor, 2000,p.5)

بشكل عام يمكن أن نعرف الحروب أو النزاعات الداخلية وفق اتجاهين رئيسيين :

■ يعرف الاتجاه الأول النزاع الداخلي بأنه «نزاع يحدث داخل حدود دولة ذات سيادة، على الرغم من ان النزاع داخل الدولة يتضمن كل من الدول و فواعل من غير الدول».

(Açikalin,2011,p.23)

اعتمد هذا التعريف من طرف *Singer & Small* اللذين عملا في تصنيفهما العام للحرب، على خلق مساحة لأنواع أخرى من الحروب الداخلية التي تنطوي على أنواع أخرى من الفواعل. وشملت فئة الحرب الداخلية التابعة لهم ثلاث فئات فرعية: الحروب الأهلية (التي تشمل الحكومة الوطنية)؛

الحرب الداخلية الإقليمية (التي تنطوي على حكومة دون وطنية)؛ والعنف الجماعي (الذي لا

يشمل الحكومة على أي مستوى) (Sarkees,2010,pp.6-7) وعرفاها كما يلي :

1 - حروب داخل الدولة تنطوي على قتال متواصل، يشمل قوات مسلحة منظمة قادرة على المقاومة الفعالة، مما يؤدي إلى ما لا يقل عن 1000 حالة وفاة مقاتل في معركة ذات الصلة خلال فترة اثنتي عشر شهرا.

مقاومة فعالة تعني:

(أ) كلا الجانبين منظم للصراع العنيف وعلى استعداد لمقاومة الهجمات، أو (ب) على الرغم من عدم استعداد الجانب الأضعف في البداية، إلا أنه قادر على إلحاق بأقوى المعارضين ما لا يقل عن 5٪ من عدد الوفيات بشكل مستمر. (Small and Singer1982,p.213)

2- هو صراع بين الحكومة وكيان غير حكومي - حول تعارض متنازع عليه ، مع استخدام القوات المسلحة مما يؤدي إلى ما لا يقل عن 25 حالة وفاة في معركة ذات الصلة (لكل تعارض) في سنة واحدة. (Wallensteen & Sollenberg.2001,p631)

■ في حين ركز الاتجاه الأول على طبيعة الفواعل المتنازعة داخل الدولة، يأتي الاتجاه الثاني ليركز أكثر على الخاصية الداخلية للنزاع الذي يُعرّف بأنه «نزاع يحدث داخل حدود دولة واحدة بالأساس، بصرف النظر عما إذا كان لذلك الصراع امتداد خارج حدود تلك الدولة».

من أهم أنصار ذلك الاتجاه *Karl Deutsch* الذي يقول:«في حالة الصراع الداخلي، فإننا نركز بالأساس على الجسد الداخلي للدولة، ومن ثم نقبل حدود الدولة أو الوحدة السياسية محل الصراع باعتبارها شيئاً غير قابل للتغيير». (علاء عبد الحميد، ٢٠١٤)

بصورة عامة يمكن القول أن النزاع المسلح غير الدولي أو "الداخلي" يشير إلى حالة من حالات العنف، التي تنطوي على مواجهات مسلحة طويلة الأمد بين القوات الحكومية وجماعة أو أكثر من الجماعات المسلحة المنظمة، أو بين تلك الجماعات بعضها البعض، وتدور على أراضي الدولة. ويكون أحد الجانبين المتنازعين على الأقل في نزاع مسلح دولي جماعة مسلحة من غير الدول، وذلك على النقيض من النزاع المسلح الدولي الذي تنخرط فيه القوات المسلحة للدول. (لافاند، 2014)

أيا كان تعريف هذه النزاعات فهي أصبحت في الواقع القاعدة في عالم يتغير بسرعة من قدرة التنبؤ للثنائية القطبية إلى تعريف غامض لـ "النظام العالمي الجديد" أحادي القطب . لقد أدى هذا إلى تحول جذري في تحليل الحرب والنزاع المسلح، وهو التحول الذي عم جميع التخصصات التي ركزت على هذه الأنشطة البشرية الأكثر تدميراً.

على هذا ، فالنزاعات الداخلية أصبحت مهمة، ليس فقط لأنها تهدد السلام والأمن العالميين في

ميلها إلى انتشار إلى البلدان المجاورة ، لكن أيضا بسبب المستويات الغير المسبوقة للدمار البشري والمادي. و بهذا أدى التركيز على الحروب بين الدول في الدوائر صنع السياسات والأوساط الأكاديمية في الغرب الى جعلهم غير مهياين بشكل كبير لمهمة شرح هذه "النزاعات المجتمعية. غير أن ذلك لا يعني غياب محاولات ومساهمات جادة في هذا الحقل . في الواقع ، دفعت زيادة حدوث هذه النزاعات - بعد نهاية الحرب الباردة وخاصة في النصف الأخير من التسعينات- بعض المفكرين للعمل على مشاريع رصد الصراع منها تلك التي قادها شميد ونجمان (*PIOMM) Schmid & Longman*) وأيضا (*SIPRI) Wallensteen & Sollenberg*) والتي أكدت على وجود اتجاه تصاعدي مقلق في حدوث النزاعات الداخلية العنيفة. فبعد أن خاض العالم في منتصف عام 1995 ما مجموعه 22 نزاع ذو كثافة عالية، ارتفع هذا العدد إلى 25 نزاع بحلول عام 1999. المقلق هنا كان الزيادة في النزاعات المنخفضة الحدة التي ارتفعت من مستوى منخفض بلغ 31 في عام 1996 إلى مستوى أعلى بـ 77 نزاع بحلول منتصف عام 1999. كما زادت الصراعات السياسية العنيفة بشكل كبير من مستوى منخفض بـ 40 نزاع في عام 1995 إلى 151 نزاع في منتصف 1999. (*Porto,2002, p.4*)

ارتفاع عدد هذه النزاعات وزيادة حدتها يجعل منها القضية الأمنية الأكثر أهمية منذ أواخر القرن العشرين وإلى اليوم وذلك لأن النزاعات الداخلية الأكثر حدة تعيق جهود إدارة النزاع، وتجعل من العالم ساحة من العنف والدمار اللامتناهي .

1-4 حدة العنف في النزاعات الداخلية

عند متابعة حدة العنف، لاحظ ممارسو إدارة الصراع في أواخر التسعينات وجود تغيرات في أنواع النزاعات السائدة منذ نهاية الحرب الباردة. ففي الوقت الذي تستمر فيه النزاعات الدولية نجد أن النزاعات الداخلية قد ازدادت بروزا. وقد تساءل الكثيرون في إطار جهودهم الرامية إلى إيجاد تدخلات فاعلة، وما إذا كانت الأسئلة الإضافية قد تساعد على الاستجابة لمتغيرات نزاعات ما بعد الحرب الباردة.

على عكس الإتجاه التقليدي للنزاعات الداخلية السائد في الماضي، إهتمت معظم الدراسات الحديثة بغرض دراسة بعض الخصائص الجديدة للنزاعات الداخلية خاصة الافريقية منها، وتصنيف أنماط هذه الموجة الجديدة من العنف، فيما إهتم بعضها الآخر بتقديم أو بلورة إقترابات للتفسير. وبوجه عام كان المنهج المسيطر على أغلب المؤلفات المطروحة في هذا الشأن يقوم على "دراسات الحالة"، ومعظمها يعرض حالات الصراع والعنف أو الحرب الداخلية على أنها قابلة أو مفتوحة لذات التحليل، من حيث إفتراض أن الظاهرة الصراعية تعمل على نحو متشابه. (ابو العينين، 2008، ص36) ومن ذلك كتاب *William Zartman* المعنون تحت إسم "الدول المنهارة : التفكك و استعادة الشرعية" ، وكتاب الذي حرره كلا من تيسير علي و روبرت ماتيبوس حول " الحروب الأهلية في افريقيا الجنور والحل

"، وكذى كتاب كريستوفر كلافام حول "حرب العصابات في افريقيا" وإلى غير ذلك من الكتابات التي عرضت العديد من الحالات في اطار مقارن لغرض الوصول الى تعميمات بشأن ظاهرة الصراعات وتقديم الطرق المنجية لعلاجها. أما البعض الآخر من الدراسات فقد إلتزم بحالة بعينها أو عدد من الحالات في إقليم معين بافتراض أن ثمة خصائص مشتركة تجمع بين حالات الصراع في هذا الإقليم ومنه ما حرره ماتسويوشي فوكوى و جون ماركاكس حول "العرقية و الصراع في القرن الافريقي/ وكتاب حرره م.محمد صالح و جون ماركاكس حول "العرقية والدولة في شرقي افريقيا".

لكن من جهة أخرى ثمة مجموعة ثالثة من الدراسات التي ركزت على الحرب ذاتها باعتبارها مشكلة، لكنها اهتمت بالظروف التاريخية التي يحدث فيها العنف، ووصل بعضها إلى بلوره اتجاهات أو نماذج تفسيرية في تحليل أسباب الظاهرة، وكذلك أساليب الحل، ومن أهم تلك الدراسات دراسة توماس أوهالسون حول " الصراع و حل الصراع في منطقة الجنوب الأفريقي " ودراسة كاسو جبريماريام حول "نظريات حول صراع القرن الافريقي : هل ثمة علاج لإنهيار دول الإقليم في القرن الواحد والعشرين". (ابو العينين، 2008، ص ص 37-38)

كما ركزت دراسات أخرى على خصائص النزاعات في موجتها الجديدة "العنيفة" وكذلك الضواهر المرتبطة بها، كالدراسة الهامة لكريس آين (Allen,1999) حول "إنهاء الصراع المتوطن :حدود حل الصراع في افريقيا " الذي خلص فيها إلى أن ثمة خمس ملامح رئيسية للعنف والنزاعات في افريقيا خاصة في تسعينات القرن الماضي:

- ✓ العنف الموجه أساسا ضد المدنيين أكثر من الجماعات المسلحة.
- ✓ الوحشية المتطرفة للعنف التي تظهر في القتل و التتكيل بالجثث،حرقها ،تشويهها، الإغتصاب و الخطف...
- ✓ رعاية الدولة للعنف أو رعاية ميليشيات تقوم بالحرب نيابة عن الجيش .
- ✓ الحرب باعتبارها مصالح ، حيث تستخدم الحرب من طرف الإنتهازيين بغرض جمع الأموال من الاتجار بالموارد و المعادن الثمينة (الماس،الذهب) وفرض الضرائب ،الرق، النهب والسلب، تجنيد الأطفال .
- ✓ ظاهرة لوردات الحرب التي تقوم بالسيطرة على مناطق الغنية بغية تصدير تلك الموارد للشركات الاجنبية، إضافة إلى جمع الإيتاوات والضرائب لإنفاقها على شراء الأسلحة أو على المحاسيب والأنصار. (ص ص 39-40)

وثمة ظاهرة أخرى ترصدها بعض الدراسات، وتتمثل في تزايد دور الأطراف الإقليمية وتدخلها في النزاعات الداخلية، وربما تكون الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية (منذ 1998) أبرز الحالات،

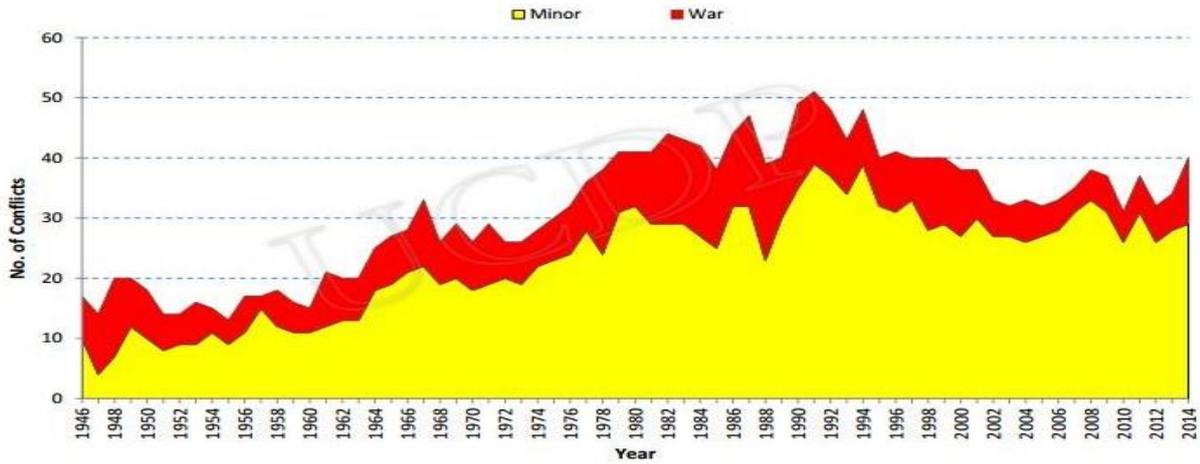
حيث تدخلت حوالي ثماني دول بشكل مباشر في الحرب، بينما إنخرط عدد آخر بشكل غير مباشر، وقد انعكس ذلك على إضفاء قدر كبير من التعقيد على ديناميات النزاع من جهة، وتحويل النزاعات الداخلية إلى نزاعات اقليمية موسعة بما يعنيه ذلك من زيادة تعقيدات النزاع وتقويض فرص حله وإدارته من جهة ثانية. (ص 41)

وفقا للملاحق السابقة، فإن النزاعات الداخلية خاصة في أفريقيا تشكل تحديات معينة لإدارة الصراع، لأسباب ليس أقلها أنها تميل لأن تكون أكثر كثافة واستعصاء أكثر من تلك الموجودة بين الدول. وتدعم هذه الافتراضات الدراسات التجريبية التي تبين أن النزاعات داخل الدول تميل إلى أن تكون أكثر شدة وتكلفة في الأرواح واللاجئين، أكثر من الصراعات بين الدول، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات. على سبيل المثال، منذ عام 1960 شهد الثلث الكامل لأفريقيا صراعات داخلية خلفت أكثر من 10 000 حالة وفاة. في الفترة نفسها، راح ضحية عشر صراعات كبرى وحدها ما بين 8.3 و 8.6 مليون شخص.

وبشكل إجمالي، فقد ما يقدر بنحو ثمانية ملايين من الأفارقة حياتهم كنتيجة مباشرة للحرب - خمسة ملايين ونصف منهم كانوا من المدنيين العزل. كما كشفت قساوة الحروب الأهلية أيضا في الإحصاءات عن اللاجئين والمشردين، أن أفريقيا لديها أعلى مستوى من النزوح الداخلي وواحدة من أكبر تدفقات اللاجئين في العالم، حيث وصل في عام 2000، ما يقرب 11 مليون شخص مشرد داخليا في أفريقيا، وثلاثة ملايين أخرى كلاجئين عبر الحدود. حسب Jackson يصبح هؤلاء اللاجئين في كثير من الحالات مصدر لنزاعات جديدة، كما هو الحال في سيراليون وزائير في عام 1996. (Jackson, 2002, pp.30-31)

وعليه تثبت النزاعات الجديدة أنها أكثر صعوبة للحل، فواحدة من أكثر الجوانب المثيرة للقلق للصراعات في أفريقيا هو زيادة حدة استخدام أشكال متطرفة من العنف، وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة.

Armed Conflicts by Intensity, 1946-2014



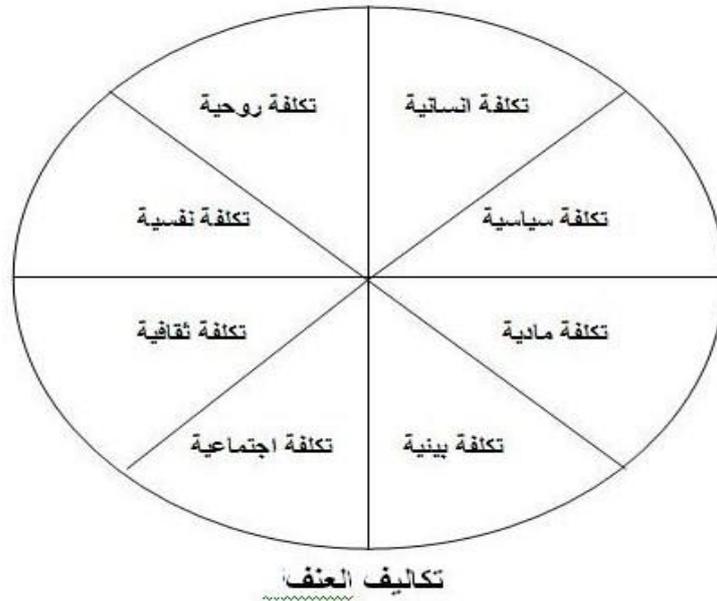
© UCDP 2015

شكل 1-1 النزاعات المسلحة وفق الحدة 1946-2014.

يظهر هذا الشكل التصعيد المتزايد للعنف في النزاعات الداخلية (ذات اللون الأصفر) والذي بلغ أقصاه في فترة ما بعد الحرب الباردة مقارنة بالنزاعات الدولية (ذات اللون الأحمر). التحليل العام للربح والخسارة الناتج من التصعيد المتزايد للعنف في النزاعات الداخلية يميز ثمانية تكاليف:

- التكاليف الإنسانية راجعة إلى النتائج الإنسانية الأكثر وضوحا للعنف في الحرب: عدد القتلى، المصابين، النازحين، المهاجرين، المجاعة.
- التكاليف السياسية يمكن أن تشمل فقدان الدعم من الرأي السياسي العالمي، تفكيك المسار الديمقراطي، تفسخ دولة القانون، الفساد السياسي، تأسيس لبيئة سياسية ومعنوية من النوع الهوبزي، وصعود قوى متطرفة.
- التكاليف المادية أو الاقتصادية للعنف تشمل تكاليف آلة الحرب، المقاطعة التجارية، نقص الربح في قطاع السياحة، أضرار الحرب، تدمير البنية التحتية الاقتصادية، عدم الإستثمار في الأنشطة العادية والتنمية. (Reychler, 1997, p. 24)
- التكاليف البيئية، لقد تم مؤخرا إعطاء إهتمام أكثر للتكاليف البيئية للنزاعات، فالإستعمال الواسع لتقنية الأرض المحروقة، لم يدمر فقط الغطاء النباتي للسودان ولكن أيضا عرض الأراضي الصالحة للزراعى للرياح والتعرية عن طريق المياه، في كثير من الأحيان تسير مخيمات اللاجئين جنبا إلى جنب مع إزالة الغابات.
- التكاليف الاجتماعية تظهر إنهيار الأسر والمجتمعات المحلية، أيتام الحرب، ضحايا

- الإغتصاب، العنف الجنسي ضد النساء هو وسيلة مروعة للإيذاء الجسدي والنفسي .
- **التكاليف الثقافية** ، يمكن للنزاعات أن تحمل تكاليف ذات طبيعة ثقافية. ليس الإرث الثقافي فقط يمكن تدميره في الحرب، ولكن الثقافات الحية؛ فالمعاناة، الموت، والتهجير القسري للدنكا في جنوب السودان قاد علماء أنثروبولوجيا إلى التشكيك في إعادة إحياء ثقافتهم التقليدية، التي تركز على الرعي . أخيراً، من التكاليف الثقافية للحرب هي إستبدال ثقافة السلام بثقافة الحرب وما يرافقه من تهكم وإستخفاف ، فطريقة إدارة النزاع تختلف في وقت السلم عنها في وقت الحرب.
 - **التكاليف النفسية للعنف** هي بشكل عام محط إستخفاف واضح ، أو التقليل من شأنها فمن السهل إعادة تأهيل البنية الاقتصادية، وذلك بإصلاح الأضرار المادية التي سببتها الحرب، غير ان عدم التعامل مع المعاناة النفسية، يمكن أن يجعل منها أساساً لأعمال عنف جديدة، خصوصاً عندما يتم فتح الجروح القديمة هذا من جهة. فيما تكشف نهاية الحرب عن ظواهر تولد أمراض نفسية، مثل متلازمات ما بعد الصدمة *syndromes post traumatique* .
 - **التكاليف الروحية** ، يمكن للعنف أن تؤثر أيضاً على الحقائق العميقة للنزاع: معنى القيم، معنى الحياة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى الشعور بعدم جدوى، تذهب حتى إلى إنعدام الثقة، اليأس، الإنتقام ومشاعر الحقد الأعمى. (Reychler,1997,p.24)
- يظهر هذا التحليل أنه من المهم جداً النظر إلى من أو أي من الأطراف له المصلحة المباشرة أو الغير المباشرة لإستخدام العنف .



La source : Luc Reychler , Les conflits en Afrique : comment les gérer ou les prévenir, Op; Cit p 23.

شكل 2-1 تكاليف العنف . (John, 1985)

إن اتجاه العنف التصاعدي لمثل هذه النزاعات الداخلية وارتفاع تكاليفها بغض النظر عن مسمياتها، جعل بعض الأطر النظرية الحديثة أكثر حرصاً لإستخدام حدة العنف كمستوى مهم لتوضيح الفروقات بين النزاعات الداخل وبين الدول، ومن بين تلك المبادرات، نجد المنهجية المقترحة من طرف معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاعات الدولية (هوك) *Conflict Barometer 2010* الذي استخدم خمس مستويات لحدة النزاع والمعروفة بالصراع الكامن، الصراع الظاهر، الأزمة، الأزمة الحادة، الحرب على التوالي .

حالة العنف	فئة الحدة	مستوى الحدة	اسم الحدة	التعريف
نزاعات غير عنيفة	منخفضة	1	الصراع الكامن	الاختلاف في المواقف حول قيم محددة بمعنى وطني يمكن أن يعتبر نزاع كامن إذا ما فصلت المطالب من قبل أحد الطرفين، و ينظر لها الطرف الآخر على هذا النحو.
		2	الصراع الظاهر	النزاع واضح يتضمن استخدام التدابير التي تقع في مرحلة أولية للقوة العنيفة. ويشمل ذلك على سبيل المثال الضغط اللفظي، التهديد صراحة بالعنف، أو فرض عقوبات اقتصادية.
	متوسطة	3	الأزمات	الأزمة هي الوضع المتوتر لواحد من الطرفين على الأقل يستخدم القوة العنيفة في حوادث متفرقة.
		4	الأزمات الحادة	يكون النزاع أزمة حادة إذا تم استخدام القوة العنيفة بشكل متكرر وبطريقة منظمة.
نزاعات عنيفة	عالية	5	الحرب	الحرب هي صراع عنيف يستخدم قوة عنيفة مع استمرارية معينة بطريقة منظمة ومنهجية. تمارس أطراف النزاع تدابير واسعة النطاق تبعاً للحالة حجم الدمار والمدة طويلة

جدول 1-1 المنهجية المقترحة من طرف معهد هايدلبرغ حول مستويات حدة النزاع الداخلي 2010 .

Source : (HIIK, 2010, p.88)

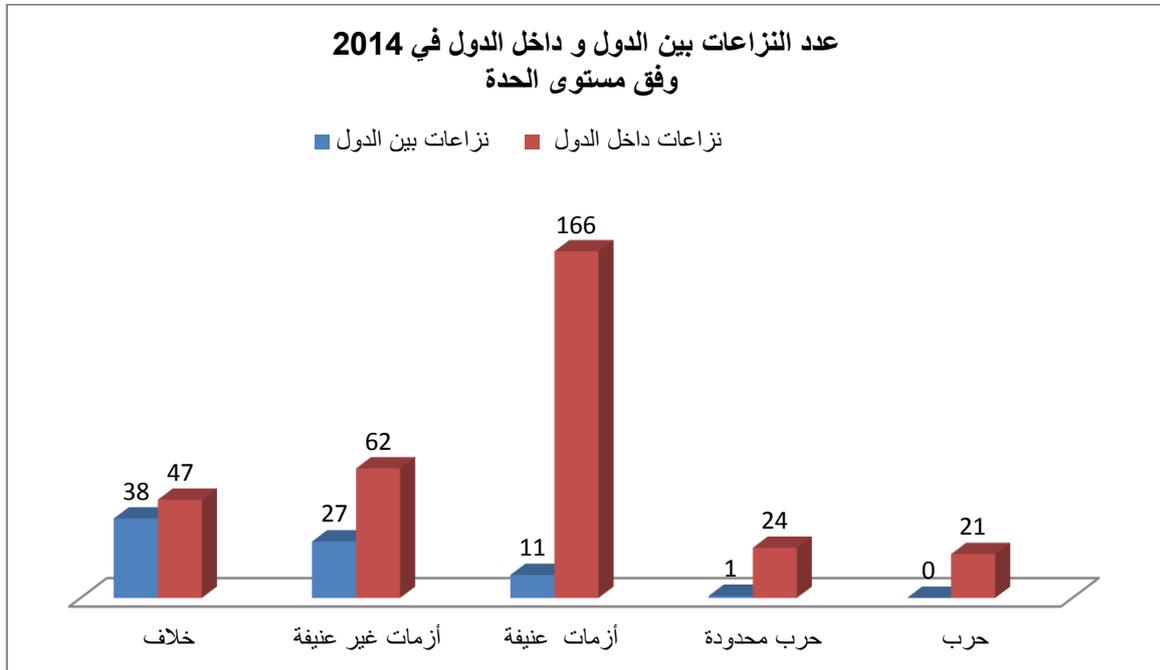
هذا وقد تطورت المنهجية المقترحة لتستبدل بعض المصطلحات الخاصة بالنزاعات الداخلية تبعاً لحدة العنف منذ عام 2011 لتصبح كالاتي :

مستوى الحدة	مصطلحات سابقة	مصطلحات منذ 2011	مستوى العنف	فئة الحدة
1	الصراع الكامن	خلاف	نزاعات غير عنيفة	حدة منخفضة
2	الصراع الظاهر	أزمات غير عنيفة	نزاعات عنيفة	حدة متوسطة
3	الأزمات	أزمات عنيفة	نزاعات عنيفة	حدة متوسطة
4	الأزمات الحادة	حرب محدودة	نزاعات عنيفة	حدة عالية
5	الحرب	الحرب		حدة عالية

جدول 2-1 تعديل المنهجية المقترحة من طرف معهد هايدلبرغ حول مستويات حدة النزاع الداخلي 2011.

Source : (HIK,2011, p 108)

وقد سهّلت مثل تلك المنهجيات على أن يؤخذ مستوى حدة العنف كأداة مهمة لتوضيح الفروقات بين النزاعات الداخل الدول وبينها، وهو ما يظهر جليا في الشكل التالي.



الشكل 3-1 عدد النزاعات بين الدول و داخل الدول في 2014 المصنفة حسب مستوى الحدة.

Source : (Hiik 2015, p 17)

في إستقراء لخريطة النزاعات الدولية التابعة لمعهد هايدلبرغ لأبحاث النزاعات الدولية 2014 ، الناتجة أصلا عن المنهجيات المعدلة تبعا لحدة العنف، يتبين أن النزاعات على إختلاف مستويات حدتها تحدث داخل حدود الدولة. ولا يختلف منحى النزاع الذي قدمه Michael-Lind في كتابه Preventing Violent Conflicts : A Strategy for Preventive Diplomacy منع النزاعات العنيفة :

استراتيجية الدبلوماسية الوقائية عن ما قدمه معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاعات الدولية ، حيث يعرض (Lind 1996) في هذا التحليل منحى النزاع، وهو عبارة عن أداة مفاهيمية لفهم طبيعة النزاع انطلاقاً من بعدين مهمين أولهما حدة النزاع وثانيهما مدة النزاع. هذا النموذج التصوري يوضح كيف يمكن للنزاع أن يكون عنيفاً ولا عنيفاً في الوقت ذاته، وكيف يتجه استخدام القوة في النزاع العنيف صعوداً وهبوطاً على مدار الوقت. ويساعد المنحى أيضاً على تنظيم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة من قبل المتخصصين في إدارة النزاع ، مع توضيح كيفية إرتباط مراحل النزاع المختلفة ببعضها وبأنواع التدخل المختلفة للطرف الثالث.

منحى الصراع:

يشرح لند في كتابه كيفية إنشاء المنحى " :يتم تتبع مسارات النزاعات التي تتحول إلى صراعات عنيفة انطلاقاً من بعدين :حدة الصراع (المحور الرأس) ومدة الصراع (المحور الأفقي) .



شكل 4-1 منحى الصراع - ص 9

في شرحه لهذا المنحى يقول (Lind, 1996): "يصور الخط الذي يتخذ شكل قوس من اليمين إلى اليسار عبر الرسم التوضيحي مسار صراع أثناء صعوده وهبوطه على مدار الوقت. وقد تم تبسيط المنحى الذي يتخذ شكل جرس بسلاسة إلى حد كبير لكي يصور تاريخ التغيرات 'مثالية النوع'، كما توضح الأسهم المنحرفة عن الخط، فإن مسارات الصراعات الفعلية تستطيع أن تعرض العديد من مسارات تاريخ التغيرات الطويلة والقصيرة وحدودها وانعكاساتها وفتراتها. وحتى الصراعات التي هدأت من الممكن أن تتصاعد ثانية. ومع ذلك، فالنموذج له قيمته الاكتشافية المتمثلة في السماح لنا بعمل فروق مفيدة بين تدخلات إدارة الصراع التي تتعلق بمستويات حدته المختلفة". (برنامج التدريب المهني ، 2006، ص6)

يصف العمود الموجود إلى اليمين العلاقات بين طرفي النزاع وهو مقسم إلى مراحل مختلفة للسلام أو الصراع- وهي السلام الدائم والسلام المستقر والسلام غير المستقر والأزمة والحرب-مع تمييز المراحل الأقل حدة بما يطلق عليه Lind السلوك التوفيقي المتبادل التفاعلي، مثل النقاشات والمفاوضات، وكذلك تمييز المراحل الأعلى حدة بالسلوك القسري أحادي الطرف، مثل الإنذارات والعقوبات والقوة المادية . وأفضل طريقة لفهم هذا النموذج هي التمعن في كل من هذه المراحل.

1- السلام الدائم :

يمثل السلام الدائم المرحلة الأولى في المنحنى .وكما يدل اسمه، فهو السلام الذي يدوم وعند رسمه على مدار الوقت، يمثله خط مستو طويل نسبياً.

ويشرح لند قائلاً: يتضمن السلام الدائم (أو الدافئ) مستوى عال من التبادلية والتعاون، والغياب الفعلي لإجراءات الدفاع عن النفس بين الأطراف، بالرغم من أنه قد يتضمن تحالفهم عسكرياً ضد تهديد مشترك .ويسودُ السلام الإيجابي 'بناءً على القيم والأهداف والمؤسسات المشتركة (على سبيل المثال، النظم السياسية الديمقراطية وسيادة القانون) والاعتماد الاقتصادي المتبادل والارتباط بالمجتمع الدولي. تنطبق هذه المصطلحات على كل من النزاعات الداخلية والدولية .

حتى في حالة السلام الدائم، سوف تظهر الخلافات حول عدد من القضايا، لكنها خلافات ستحل من خلال دبلوماسية أو سياسة وقت السلم، اللتين من بين أهدافهما الحفاظ على علاقات ومؤسسات مستقرة وتقويتها.

2- السلام المستقر:

يصف مصطلح السلام المستقر حالة من العلاقات تنطوي على درجة توتر أعلى من تلك الموجودة في السلام الدائم. وكما يشرح لند السلام المستقر (أو البارد) هو علاقة اتصال حذر وتعاون محدود(مثل التجارة) في سياق شامل لنظام أساسي أو استقرار وطني. وتكون هناك إختلافات في القيم أو الأهداف ولا يوجد أي تعاون عسكري، لكن النزاعات يتم حلها بوجه عام بطرق لا عنيفة يمكن التنبؤ بها إلى حد ما .ويكون احتمال نشوب حرب منخفضاً.

3- السلام غير المستقر

إذا لم تحل النزاعات واستمر تصاعد التوترات، فإن الصراع قد يدخل بمرور الوقت مرحلة تعرف بالسلام غير المستقر.

يقول لند "السلام غير المستقر هو وضع تتصاعد فيه حدة التوتر والشك بين الأطراف و لكن مع غياب العنف أو عنف متفرق .ويسود "السلام السلبي " لأنه على الرغم من عدم نشر القوات المسلحة أو [عدم استخدامها] إلا أن كل الأطراف تنتظر إلى بعضها بعضاً كأعداء وتحافظ على قدراتها العسكرية الرادعة ...قد يمنع توازن القوى العدوان، مع بقاء احتمال حدوث أزمة وحرب.

يطلق على المبادرات التي تتخذ لنزع فتيل التوتر أثناء فترة سلام غير مستقر بالدبلوماسية الوقائية ومنع الصراع، والتي تتضمن أهدافها تقليل التوترات وحل النزاعات ونزع فتيل الصراعات ومنع حدوث الأزمات. فإذا نجحت الجهود، تختفي التوترات. (ص9)

4- الأزمة

إذا لم تنجح الدبلوماسية الوقائية ومنع الصراع، فقد يستمر تصاعد التوترات. وقد تصل العلاقات إلى مرحلة الأزمة عبر مواقف المواجهة المختلفة.

في هذا السياق يشرح Lind أن الأزمة عبارة عن مواجهة محمومة بين قوات مسلحة محتشدة وجاهزة للقتال وقد تشترك في تهديدات ومناوشات عرضية بسيطة ولكنها لم تمارس أي قدر من القوة ذي أهمية، ويكون احتمال إندلاع الحرب مرتفعاً. يطلق على المبادرات التي تتخذ لنزع فتيل التوتر خلال فترة الأزمة بدبلوماسية الأزمة وإدارة الأزمة، والتي من بين أهدافها احتواء الأزمات وإيقاف السلوك العنيف أو القسري. (ص9)

5- الحرب

إذا لم تنجح جهود دبلوماسية الأزمة، فقد يتفجر العنف، وقد يدخل الصراع في مرحلة الحرب. يشرح Lind قائلاً: "الحرب قتال متواصل بين قوات مسلحة منظمة، وقد تتفاوت شدتها ما بين صراع منخفض الحدة لكنه متواصل أو فوضى مدنية إلى حرب ساخنة شاملة وبمجرد حدوث استخدام واضح للعنف أو للقوة المسلحة، تكون الصراعات عرضة بشكل كبير لدخول دوامة من العنف المتصاعد، ويتزايد شعور كل طرف بمبررات استخدام العنف لأن الطرف الآخر يستخدمه. لذا فإن حد الصراع المسلح أو الحرب مهم بشكل خاص". (ص10)

وتعرف جهود الأطراف الخارجية في إنهاء القتال بصنع السلام أو إدارة الصراع. وإذا ما تم التوصل إلى اتفاق لإنهاء القتال، فإن تلك الأطراف الخارجية قد تشترك في فرض السلام أو تهدئة الصراع.

6- ما بعد الحرب

إذا نجحت جهود صنع وفرض السلام، ستخمد الصراعات. قد يحدث وقف لإطلاق النار مما قد يساعد على تقليل التوترات والعودة بالعلاقة من حالة حرب إلى حالة أزمة. وفي هذه المرحلة يطلق على جهود منع تصعيد الصراع حفظ السلام وإنهاء الصراع.

ونتيجة التوصل إلى تسوية، يمكن أن تبدأ الأطراف في إنجاز العمليات الصعبة لحل الصراع وبناء سلام ما بعد الصراع. ومن خلال مثل هذه الجهود، يمكن تقليل حدة التوترات إلى نقطة يمكن عندها وصف العلاقة بأنها سلام مستقر أو حتى سلام دائم.

في الأخير يحاول Lind أن يشير إلى أن منحى الصراع يذكرنا بأنه نادراً ما تندلع النزاعات العنيفة فجأة وبدون مقدمات، فدائماً تسبقها بوادر أقل عنفاً وأيضاً خلافات وتوترات غير عنيفة. وتكون

التدخلات أكثر فعالية بوجه عام إذا ما تعاملت مع النزاعات قبل تفاقمها إلى عنف. يظهر مما سبق طرحه أن مستوى العنف أصبح وحدة قياس رئيسية للتمييز بين النزاعات سواء الداخلية أو الدولية أو حتى التقليدية مقابل الجديدة ، و على هذا فمعرفة مستويات العنف و دورها في تحول طبيعة الحروب و النزاعات لن يكتمل دون الإشارة إلى مستويات التحليل.

2 - مستويات تحليل النزاعات الداخلية العنيفة:

وفرت الحرب الباردة خلفية مناسبة لعودة بروز النزاعات الداخلية ، كما أعطت أحداث 11 سبتمبر عمقا آخر لتحليل أنواع مختلفة من النزاعات الداخلية أقل ما يقال عنها أنها تظهر أكثر أهمية على الأقل على المستوى الأكاديمي .

وترجع هذه الأهمية الأكاديمية لكون التنظير انتقل من مرحلة التفرقة بين النزاعات الدولية والداخلية الى مرحلة التفرقة بين الحروب التقليدية والجديدة ، وكذى انتقال التحليل من مستوى التحليل بين الدول الى التركيز أكثر على مستوى داخل الدولة.

ومن المعترف به في مجال العلاقات الدولية، أن مناقشة تحليل طبيعة الظاهرة النزاعية، حدودها وأسبابها تميل عموما إلى اتباع ما يسمى بـ 'مستويات التحليل'.

تم اقتراح "مستويات التحليل" في الأصل من قبل *Kenneth N. Waltz* في كتابه الانسان الدولة والحرب. *Man, the state and war*

في الأدبيات الواسعة لأسباب الحرب، حدد *Waltz* ثلاثة توجهات رئيسية كانت السبب الحاسم في الحرب، واصفا إياها بـ "صور العلاقات الدولية"، حيث اعتبرها حاسمة لفهم أسباب الحرب وقسمها إلى ثلاثة عناوين رئيسية: "صورة فرد"، "صورة الدولة القومية"، وأخيرا "صورة المنظومة الدولية". (*Gomes Porto, 2002, p.17*)

ينصب مستوى التحليل الأول على الأبعاد الفردية للشخصية البشرية وتأثيرها على مسار الظاهرة الصراعية، في حين يتعلق المستوى التحليلي الثاني بالدولة التي كانت ولا زالت تشكل المحور الأساس في السياسة الدولية، حيث يشكل التناقض في المصالح والأهداف والتفاوت في القدرات دورا تقريبا في سلوك الدول التصارعي . ويعد هذا المستوى مهما كمقرب لدراسة النزاعات الداخلية ، فهو بمثابة حصيلة للمستوى التحليلي الأول المتمثل بالأفراد ، في حين يشكل المستوى الثالث المتمثل في المستوى الدولي إنعكاس لسلوكات و ارادات الدول . حيث يُعنى بالنظام الدولي باعتباره الوسط الذي تتفاعل فيه الوحدات وما تفرزه عملية التفاعل هذه من أنماط سلوكية قد تكون متقاطعة ومتعارضة. (المعيني، 2009، ص17)

1-2 مستوى تحليل الفرد - *individual level analysis* :

يظهر أن هناك نقطتين مهمتين كمصادر للنزاع: القادة الفاعلون، والهوية الاجتماعية بحيث

يمكنهما أن يلعبا دور مهم في النزاع عن طريق الإحساس بالسمو أو ما يسمى بالتفوق على الغير . في هذا الصدد ، من الأهمية بمكان أن ننظر إلى قرارات و إجراءات القادة. بما أن الدولة شخص معنوي فإنها تتحرك بفعل رغبة وإرادة الإنسان الذي يتخذ القرارات باسمها، فالظاهرة الدولية ما هي إلا تعبير عن رغبة الإنسان، ويعبر براون عن ذلك بقوله: "على الرغم من العديد من النزاعات الداخلية ناجم من عوامل داخلية قائمة على مستوى الجماهيري، فإن الغالبية العظمى منها ناجم عن عوامل الداخلية قائمة على مستوى النخبة" ، مضيفا " بإختصار القادة السيئون هم أكبر مشكلة ". (Gomes Porto,2002, p.23) فسواء استندت أفعال القادة إلى المعتقدات الأيديولوجية (بشأن تنظيم الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد) ، أو كانت أفعالهم أساسا نتيجة لصراع على السلطة قد تؤدي أو لا تؤدي إلى إعتداءات على سيادة الدولة، فالدور الذي يلعبه القادة الأفراد والجماعات النخبة في ظهور وتصاعد الخلافات لا يمكن إنكاره. (ص23)

هذا الاتجاه الفكري ينظر إلى الطرق التي يعزز بها القادة والنخب السياسية- في كثير من الأحيان- الصراع "في أوقات الإضطرابات السياسية والاقتصادية من أجل صد التحديات الداخلية".

في حين ركز التحليل في المقام الأول على المجموعات الهوياتية، الإنتقال لمستوى يصل إلى دور الدولة أمر ضروري لفهم العلاقة بين الجماعات الهوياتية والدول التي تعتبر جوهر المشكلة".

2-2 مستوى تحليل الدولة – state level analysis

يشير هذا المستوى الى المكاسب الاقتصادية والسياسية،بمعنى التوزيع الغير العادل للثروة ، القوة السياسية، وكذى نوعية الحكم التي تساهم في إنتشار النزاعات داخل الدولة، فالدكتاتورية والشمولية وغيرها من الأنماط الغير الديمقراطية التي تؤدي بالدولة إلى توترات إجتماعية عالية ، يمكن ان تُصعد بسهولة الى نزاع . (Açikalin,2011,p.24)

على العموم يصعب الفصل بين مستوى الفرد والدولة على إعتبار أن بعض القيادات تستغل هويتها في ممارساتها للسلطة السياسية. في السنوات الماضية على سبيل المثال، نشأت كل النزاعات المسلحة داخل الدولة نتيجة إجتماع عنصرين قويين فيها. أولها الهوية (المستوى الفرد) : تعبئة الناس في مجموعات ذات هوية مجتمعية قائمة على أساس العرق أو الدين أو الثقافة أو اللغة، وهلم جرا. والعنصر الآخر هو التوزيع (على مستوى الدولة) : وسائل تقاسم الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمع. فحيثما ينظر ان هناك اختلال التوازن في التوزيع فذلك حتما يتزامن مع وجود اختلافات هوياتية، على سبيل المثال حرمان جماعة دينية غيرها من بعض الموارد المتاحة قد يؤدي إلى إحتمال نشوب نزاع، ذلك أن بعض المجموعات الهوياتية تجد نفسها مضطرة للجوء إلى وسائل عنيفة لحماية هويتها المهددة. وفي كثير من الأحيان، تتحد العوامل المتصلة بالهوية مع الصراعات حول توزيع العادل للموارد - مثل الأراضي والقوة الاقتصادية وفرص العمل.

(Bloomfield & Ben,1998,p9).

الحالات التي تجتمع فيها قضايا الهوية والتوزيع تتيح الفرصة للإستغلال والتلاعب من قبل قادة الإنتهازيين في السلطة، مما يؤدي إلى إحتتمالات أعلى لنشوب النزاع . هذا المزيج من العوامل القائمة على هوية قوية مع تصورات أوسع للظلم الاقتصادي والاجتماعي، يشكل غالبا الوقود لما يسمى بـ "الجذور العميقة للنزاع الداخلي" . (p.9)

3-2 مستوى التحليل الدولي – *global level analysis* :

يدعي هذا المستوى أن النزاعات داخل الدولة يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بين الدول، لأنها تتقاسم أو تشارك المجموعات العرقية العابرة للحدود . كما ان هذه النزاعات تؤثر على غيرها من الدول بطريقتين ، أولهما قضية الهجرة وثانيها الاقتصاد.

بالنسبة لمشكلة الهجرة فهي من النتائج المحتملة للنزاعات داخل الدولة ، فتصاعد وتيرة العنف ، يدفع السكان إلى الحدود، مما يجعل الدول الأخرى متخوفة من تمويل مخيمات اللاجئين، والتهديد الأمني الداخلي الناتج عنهم. أما بالنسبة لقضية الاقتصاد، فهي تأتي من حقيقة أن زيادة عدم الاستقرار الإقتصادي و إنكماشه في الدولة يؤثر على باقي الدول بسبب الاستثمار في تلك الدولة ، واحتمال إختلال السوق العالمي بعد سحب المستثمرين لأموالهم. (Açikalin,2011,p.24)

بإختصار تحفز كل من الإختلافات الإثنية والدينية، وأوضاع القوة النسبية لدولة إلى زيادة مستوى العنف لدرجة غير مسبوقة، والتي غالبا ما يعبر عنها بكثافة مخيفة، وهو التهديد الأساسي للأمن والسلم الدوليين على مستوى الفرد والدولة والنظام الدولي .

بعد التطرق الى هذه المستويات الثلاث نستطيع تكوين فكرة واضحة عن السببين الذين يجعلان من النزاعات داخل الدولة قضية أمنية :

أولاً- على مستوى الفرد يمكن للنزاعات داخل الدولة أن تشكل تهديدا حقيقيا لحقوق الانسان،فالتسلح أثناء النزاع ينتهك بشكل مباشر حقوق المدنيين،كما أن هذه النزاعات قد تكون جرائم ضد الانسانية خاصة إذا ما رافقتها إبادة الجماعية.

ثانيا - يمكن للنزاعات داخل الدولة أن تكون قضية أمنية من خلال تهديدها للأمن والسلم الدوليين (على المستوى الدولي) فاحتمال إنتشار آثارها، يجعل من النزاعات الداخلية أكثر إشكالا بالنسبة للمجتمع الدولي. ذلك أن النزاعات داخل الدولة تبدأ وتستقر داخل الحدود الوطنية ، غير أن لها احتمالات الانتشار في جميع المناطق والعالم. فبسبب التزايد المستمر في الإعتماد المتبادل بين الدول ، نقل هذا النزاع و جعله لا يقتصر على البقاء داخل حدود دولة معينة لفترة طويلة ، ولكن يميل للإنتشار بشكل كبير مما يورط دول أخرى أو أجزاء من تلك الدول . هذا الإنتشار والعدوى يعني أن المستوى المنخفض للنزاعات داخل الدولة يمكن أن يتصاعد إلى نزاع أكثر حدة بين الدول. (p.24)

2-4 الآثار المتعددة الأبعاد للنزاعات داخل الدول على فواعل المجتمع الدولي :

إن ما يميز النزاعات داخل الدولة هو تعدد أبعادها، وكون تأثيرها على المؤسسات الدولية كتأثيرها على الدول. وبسبب تعقد طبيعة النزاعات الداخلية، فالإنطلاق من تحليل البعد الدولي سيكون أكثر وضوحاً وأهمية.

يؤثر النزاع الداخلي على كل من البنيات وسياسات المؤسسات الدولية، فظهور التهديدات العنيفة والخصائص الغير قابلة للذوبان لهذه النزاعات، يُسند المزيد من المسؤولية على المجتمع الدولي ، لأن مثل تلك النزاعات تنتهي فقط مع تدخل فاعل (غير دولة) الناتو أو الأمم المتحدة انطلاقاً من الفصل 7 من الميثاق.

تدخل هذه المؤسسات يسمى بالتدخل الانساني (مسؤولية الحماية) ، وذلك بغية إنهاء إنتهاكات حقوق الانسان التي قد ترتكبها الدولة (الناتو في كوسوفو وليبيا) . وكثيراً ما تثير هذه التدخلات نقاشات حول مشروعية التدخل، والمساس بسيادة الدولة وغيرها من التبعات القانونية . التدخل في ليبيا قد يجيب عن كل تلك التساؤلات ، فالمؤسسات الدولية لا تأخذ فقط مسؤولية إنهاء النزاع ولكنها غالباً ما تأخذ على عاتقها حفظ وبناء السلام في النزاع بسبب تأثيراته على تلك المؤسسات ، و ذلك غالباً ما يؤدي إلى تحويل تلك النزاعات لتسمى بالنزاعات الداخلية المدولة. وهذا يعني أن نزاعات اليوم أبعد من منطقتها وتبرر على المستوى العالمي بذريعة حماية العالم و صون سلامه و إستقراره .

ومن المهم القول أن النزاعات الداخلية تؤثر على الدول بإعتبارها اللاعب الأساسي للنظام الدولي، وعند معالجة آثار هذه النزاعات على الدولة يجب أن نميز جزئين، آثارها على الدولة المضييفة (host state) وغيرها من الدول، على إعتبار أن أكثر دولة متأثرة هي الدولة المضييفة من الناحيتين المادية و السياسية :

- **من الناحية المادية:** أثناء النزاع الداخلي تقترب كل البنى التحتية للدولة من الدمار، استخدام الأسلحة في الحرب داخل الدولة يتسبب في تدمير الكثير من المستشفيات ، والمدارس، والمنازل، والطرق، والاماكن العمومية، و المنشآت الاقتصادية أو أي شيء يمكن للمدنيين استخدامه. ولا يقتصر على تدمير المرافق الحيوية ، لكن يتسبب أيضا في الإنكماش الإقتصادي للدولة. (p25) هذا الأخير قد يحدث في ضوء أن ميزانية شراء الأسلحة تؤدي إلى إعاقة حركة التنمية بسبب هروب الإستثمارات الداخلية ومنع تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى الدولة محل النزاع، نظراً لإمكانية تدمير المنشآت الاقتصادية وتدمير البنية الأساسية . في الحقيقة كل من الإنكماش الاقتصادي وتدمير المرافق مرتبطين ببعضهما من الناحية الاقتصادية والمادية .

- **من الناحية السياسية :** الآثار السياسية للنزاعات الداخلية للدولة لا مفر منها، بمعنى آخر يمكن للنزاع أن يتسبب في إهيار السلطة المركزية في الدولة، ويطلق العنان لمجموعة من المشاكل السياسية

للدولة. ذلك أن إنهيار السلطة المركزية يولد مشاكل رئيسية أخرى، منها صراع آخر على السلطة *power struggle*، أين كل المجموعات تريد أن تكون بوضع المسيطر على البلاد، وتسعى للمزيد من الامتيازات بالمقارنة مع المجموعات الأخرى . كما يسمح إنهيار السلطة المركزية إلى محاولات الانفصال وتكوين كيان سياسي مستقل مما يدفع أقاليم أخرى إلى التطلع للقيام بمثل هذه النزاعات أملا في الحصول على إستقلالها من الدولة الأم .

عموما ليس بخفي على أحد أن طريقة عمل بعض النزاعات الداخلية القائمة تكمن في نشر تأثير نتائجها العالمية إلى مخاوف أمنية جديدة، يحذر *Holsti* من هذا بقوله أن: "المشكلة الكبرى للدول في المجتمع المعاصر لم تعد العدوان والغزو ومحو الدول، بدلا من ذلك، أصبحت المشكلة الكبرى هي انهيار الدول والطوارئ الإنسانية، إرهاب الدولة ضد شرائح من السكان المحليين، والحروب الأهلية بمختلف أنواعها، والمنظمات الإرهابية الدولية ." (*Hoffman & Weiss, 2006, p.64*)

II- التوجهات النظرية الجديدة لتحليل النزاعات المعاصرة

1 - الحروب الجديدة الشكل الجديد للنزاعات الداخلية :

إذا أردنا أن نفهم الطابع المتغير للحرب، فعلىنا ألا نحيل فقط إلى مسببات الحرب. فبسبب هذه الحيلة، ركزت الدراسات الاستراتيجية على أسباب الحرب، والحيلولة دونها، أكثر من تركيزها على الحرب نفسها. وقد أصبحت الدراسات الاستراتيجية- بشكل غير عادل وغير عصري- ضحية نجاح دراسات الأمن والإرهاب، ولكنها في المقابل تركت إرثاً مشحوناً على الأقل في مجال واحد هو عدم إمتلاك الفهم الكافي للحرب نفسها وطبيعتها وطابعها. (البشير، 2015). فحروب اليوم يمكن أن تبدو "جديدة" لأنها لم تُتناول - في جزء منها- بشكل صحيح ، وهو ما أنتج مشاكل عديدة أولها المشكلة المفاهيمية .

1-1 المشكلة المفاهيمية للنزاعات الداخلية المعاصرة :

إن نهاية الحرب الباردة و إنهيار القطب الشيوعي وقيام صراعات قومية إثنية عنيفة دموية في عدة جهات من العالم، واندلاع حرب الخليج الثانية، وإنفجار عدة كيانات دولايتية من العالم..... جعلت الباحثين في العلاقات الدولية في تردد وحيرة . يقول الجغرافيون م ف دوران *Marie Françoise Durand* و *جاك ليفي Jaques Lévy* و *ريتايي Denis Retailé* : "لقد أحس (الباحثون في العلاقات الدولية) بالحيرة والاحباط بسبب عجزهم عن التكهن والتنبؤ، وقد أخذوا على حين غرة بتغييرات لم تكن متوقعة وفقدوا تركيزهم بفعل إكتشافهم للتعقيد، العالم يبدو لهم ممثلاً بالشذوذ وغير مفهوم . وأن صدمة الخروج من نزاعات المدارس والإتجاهات والبحث ليس على نظريات جديدة للعلاقات الدولية أو على قوانين بل على مفاهيم جديدة....." (السعدي، 2006، ص187-188)

فعلا ، يبين العديد من المنظرين للعلاقات الدولية أن دراسة الظواهر الدولية – منها النزاعات - أصبحت في مآزق بفعل التغييرات السريعة التي يعرفها الواقع الدولي، والتي لا يواكبها تطور مهم على مستوى الأدوات المفاهيمية والنظرية التي لا تزال في معظمها أسيرة التوقع المعرفي والرؤية الأحادية التبسيطية. وبالتالي ، فلنح دينا مية لتحليل الوقائع الدولية، ينبغي الخروج مما يسميه *James Rosenau* "بالسجون المفاهيمية" نحو فضاءات مفاهيمية متفتحة على مختلف المتغيرات الدولية. (ص286)

ضرورة إعادة النظر في المفاهيم التقليدية التي إرتبطت تاريخيا بتصور معين للعلاقات الدولية (القوة ، النظام، الصراع، الأمن....) والبحث عن تطويرها لتكتسب قوة تفسيرية أفضل للواقع الدولي، ضمن اقتراح نماذج معرفية استكشافية لفهم العالم المتغير من حولنا.

ضرورة التركيز على مفاهيم وأطر جديدة تتماشى مع متطلبات العالم الواقعي كانت المهمة الأساسية لمعظم منظري العلاقات الدولية. وكنا قد أشرنا في البداية أن السنوات الأخيرة برز فيها إلى الواجهة وبشكل متزايد نوع جديد من النزاعات : النزاع الذي يحدث داخل وعبر الدول، أو النزاعات داخل الدول، (*Bloomfield & Reilly, 1998, p.9*) ما جعل منظري دراسات الصراعات (*Conflict Studies*) يشيرون حشدا من المصطلحات غصت بها وسائل الإعلام والمجلات والكتب -أكاديمية وشعبية- لوصف الشكل الجديد من النزاعات الداخلية، حيث الجيوش النظامية في مواجهة مد متصاعد من « الفاعلين العنيفين من غير الدول». (عثمان، 2015، ص16)

هذه المصطلحات المستخدمة لتحليل النزاعات الداخلية حسب كل من *Ramsbotham Miall* , *Woodhouse* دعت الى ضرورة الإشارة إلى السؤال التالي: "كيف نسمي هذه النزاعات " ؟ كانت الإجابة - على المستوى الفكري - إنتشار مزيج غريب من المصطلحات تفاوتت في رطانتها وصعوبتها ، شملت «النزاعات الداخلية *internal conflicts*» ، « النزاعات المنخفضة الحدة -*Low-intensity conflict*» ، «حروب الجيل الثالث أو الحروب الوقائية أو الاستباقية *or Preventive War*» ، « حروب الجيل الرابع أو الحرب اللا متماثلة *4GW Fourth- or Asymmetric Warfare*» ، «حروب الجيل الجديدة *new wars*» ، «الحروب الصغيرة *small wars*» ، «الحروب الأهلية *civil wars*» ، «الصراعات العرقية *ethnic conflicts*» ، «صراع في دول ما بعد الاستعمار *conflict in post-colonial states*» (*Gomes Porto, 2002, p.4*) ، « حروب بين الشعوب أو الحروب متعددة المتغيرات *Multivariate Warfare*» ، و« الحروب داخل الدول المدولة *Internationalization of internal armed conflicts*» ، وتعني الصراعات العسكرية ذات البعد الدولي بسبب انخراط أطراف أجنبية فيها. وفي أحيان أخرى تم تبني مصطلحات مراوغة مثل « الحروب غير الأهلية أو الحروب الهجينة *Uncivil Wars*» ، و« حروب الظل *Shadow War*» ،

أول استخدام مصطلحات تنليس لغة فلسفية مثل «حروب ما بعد الحداثة *Postmodern Wars*». تعدد المصطلحات على المستوى الفكري دلالة على تحولها على أرض الواقع ، وإذا كانت الحرب قد تحولت ، فتحولها يحتاج بالضرورة إلى شرح.

في هذا السياق تم وضع اقتراح "التحول الهيكلية للحرب" ، من طرف ، *Martin Van Creveld* ، *Holsti* ، *Kaldor* فكانت « النزاعات المنخفضة الحدة » ، «حروب النوع الثالث» ، «الحروب الجديدة» أهم المفاهيم التي طرحها الكتاب لوصف الشكل السائد للنزاع المسلح في النصف الثاني من القرن العشرين، غير أن مصطلح "الحروب الجديدة" لكالدور ، والذي تمت الإشارة إليه من قبل المؤلفين مثل *Mark Duffield & Münkler* ، أصبح واحداً من أكثر المصطلحات الشعبية المعاصرة وأكثرها إستعمالاً، إذ بات يتصدر القائمة مقابل «الحروب التقليدية» ، دون أن يعني هذا أنه لا يجد من ينتقده ويسخف منه. (ميلندر ، ايريك وآخرون، 2015)

بالنسبة إلى دراستنا ، فهي تُظهر بوضوح إتباعها لعقلانية *Kaldor* ، لأنها الوحيدة تقريباً (حسب إعتقادنا) التي أنشأت الحجة والبرهان على إبتكار منظور تحليلي وقر العديد من الأفكار المثيرة للإهتمام لدراسة النزاع العنيف ووفر منهجية فعالة لتحليل طبيعة وديناميات النزاع الاقتصادية والاجتماعية ، في وقت إكتفى فيه أكثر "منظري الحروب الجديدة" بإعتماد مرجعيات غامضة للنزاعات الجديدة، وحتى القديمة منها.

خلال دراسة نظرية "الحروب الجديدة" قام الباحثون بتحليل معمق للعوامل الداخلية التي حركت هذه الحروب، وعقدوا مقارنة، مع حقبة الحرب الباردة والفترات السابقة لها، وتوصل المنظرون إلى تحديد العديد من الاتجاهات التجريبية، ووجدوا أن عدد الحروب الأهلية أخذ بالتصاعد، وأن المعارك تشتد حدة، ورأوا أن هناك ارتفاعاً في عدد المدنيين المهجرين، كما لاحظوا ارتفاع عدد القتلى من المدنيين، وكذلك ارتفاع نسبة القتلى من المدنيين مقارنة بالضحايا من العسكريين خلال هذه الحروب الأهلية. (ميلندر ، ايريك وآخرون، 2015)

وبعد استعراض وتحليل العوامل الداخلية المتعلقة بـ "الحروب الجديدة"، ومقارنتها مع الحروب السابقة، نوصل هولستي إلى أن "الحروب الجديدة" تتطلب مفردات ملائمة وإطاراً نظرياً عاماً. (*Holsti , 1996, p.25*) وقد رأى منظرو "الحروب الجديدة" أن المفاهيم القائمة الخاصة بالحرب، والتحليلات المنبثقة عنها، لم تعد كافية للتعبير عن مستجدات الحروب ، كما أن العلاقات الاجتماعية التي تسم هذه المستجدات تغيرت بشكل جوهري خلال العقد الماضي. وعلى ذلك، تم طرح تصورات ومفاهيم جديدة لتوصيف وتفسير حروب هذه الأيام.

تم طرح العديد من الحجج النظرية لشرح المتغيرات الجوهرية، وبدا أن الثورة التي شهدتها

الشؤون الحربية¹ RMA ، والتي تجد جذورها في فهم أثر تطور التقانة العالية على القدرات العسكرية التي تمتلكها الدولة، كان لها الأثر الأكبر في وضع المفاهيم الخاصة بـ "الحروب الجديدة"، وبحروب حقبة ما بعد الحداثة ، لكن تلا ذلك المزيد من التركيز على الحروب المندلعة بين أطراف ضعيفة، أو بين دول ضعيفة أو فاشلة، على اعتبار أن "الحروب الجديدة" دائما ما تندلع ضمن الدول المتداعية أو الفاشلة، التي تفتقد إلى الطابع السياسي، وتعتمد على عامل التمسك بهوية ما، وغالبا ما تنشأ بين مجموعة متنوعة من اللاعبين لا يجمعهم سوى أهدافهم العقائدية، والضرورات العسكرية .

2-1 الحروب القديمة و الجديدة :

إقترحت الأكاديمية البريطانية *Mary Kaldor* ميدان السجال مدافعة عن «وجود الحروب الجديدة» لما بعد كلاوزفيتز، وذكرت في طائفة متنوعة من الكتابات حول «الحروب الجديدة» ، أوجه الاختلاف بينها وبين الحروب التقليدية (الكالوزفيتية نسبة الى فكر كارل فون كلاوزفيتز) .

بالنسبة لكالدور "الحروب القديمة " هي ظاهرة أوروبية بالدرجة الأولى ومرتبطة إرتباطا وثيقا بتطور الدولة الحديثة. حيث كان يُنظر إلى الحرب كأداة للسياسة طيلة قرنين من الزمان. ولم يتغير الخيال السياسي للحرب، فهي صراع بين الدول القومية أو مبارزة بين فرسان على أرض معركة محددة وواضحة، فيها طرف منتصر وطرف منهزم . حروب القرن التاسع عشر إمتداد للسياسة وللمصالح الجيوستراتيجية لإمبراطوريات ذلك الزمان : بريطانيا وفرنسا والقوى الاستعمارية الأخرى. (عثمان، 2015، ص16) الجديد حسب *Kaldor* في «الحروب الجديدة» هو أنها خلقت خيالاً ومنطقا جديدا. تبدو هذه الحروب الحديثة وكأنها نقيض للمنطق الكالوزفيتي في تعريف الحرب، إذ لم تعد الحرب مجرد مبارزة عقلانية بين الفرسان، لها معايير محددة سلفا للنصر والهزيمة. ولم تعد هذه الحروب أيضا تعترف بالثالوث الكالوزفيتي القديم (الحكومة والجيش والشعب)، فأحد أطراف الحرب على الأقل ليس بحكومة ولا دولة قومية. قد يشن الحرب تنظيم عسكريا لا يحظى بشرعية التمثيل من قبل الشعب بأكمله. هي معارك يفرزها خيال سياسي جامح ومنطق يزعم فيه هذا التنظيم أو ذاك أنه يمتلك حق خوض الصراع وإمتلاك القوة بإسم مجموعة إثنية أو عرقية أو دينية. هي في النهاية حروب لا تتمحور حول السياسة العسكرية بمعناها القديم (إحتلال إقليم أو إجبار العدو للجلوس إلى مائدة التفاوض)، بل تتمحور حول سياسات الهوية. (ص16)

أكثر من ذلك ، يعتبر بعض منظري "حروب جديدة"، أمثال *Martin van Creveld* ، أن أفكار كلاوزفيتز عفا عليها الزمن ، لأن هنالك تحول في مفهوم الحرب يختلف عن الطرح الذي قدمه كلزوفيتش ، الذي كتب عن الحرب واعتبرها إستمرار للسياسة بوسائل أخرى، وأنها «عمل عنيف

1- تعني حرفيا : الثورة في الشؤون العسكرية- *Revolution in Military Affairs* وهي تحول رئيسي في طبيعة الحرب نتج عن التطبيق الخلاق للتكنولوجيا الحديثة الممزوجة بتحويلات حادة في العقيدة أو الفكر أو المفاهيم العملية والتنظيمية ، لاجداث تغيير جوهري في شكل وإدارة العمليات العسكرية.

يقصد منه إكراه الخصم على الخضوع لإرادتنا»، واصفاً إياها بـ "الحرب الحقيقية"، المتغيرة دائماً، والمتكيفة بمظاهرها مع إختلاف الظروف الإجتماعية والسياسية التي تُشن بموجبها. (MÜNKLER, 2003,p.7)

ويظهر هذا التحول جلياً في فكرة إنهيار الفروق بين القطاعات العامة والخاصة، العسكرية والمدنية والداخلية والخارجية : التي تدعوها Kaldor بـ "... الحروب غير النظامية والحروب غير الرسمية ... " (Kaldor,2012, p90)

لأن معظمها لا ينسجم مع طيف "الحروب الأوروبية القديمة" أو مايسمى بـ "الحروب النظامية" التي خاضتها الجيوش الوطنية في زي رسمي. حروب مثل حركات المقاومة في زمن الحرب و"حرب العصابات" ، "الحرب الأهلية" ، "التمرد" هي بالنسبة لـ Kaldor التمثيل الأول للشكل الناشئ من الحرب - غير انه تم في الآونة الأخيرة إدخال عبارات جديدة، بما في ذلك مصطلح "الجيل الرابع من الحروب" لـ Colonel John Boyd's و"الحروب غير الأهلية" لـ Donald Snow's - لتوضيح "... الممارسات المسلحة التي تبدو خالية من أي معنى سياسي واضح".

وجه آخر لإختلاف منطق الحروب الجديدة يكمن في شكل العلاقة بالدولة، تستهدف الحروب التقليدية - بطريقة أو بأخرى - إعادة تشكيل هيكل الدولة وصياغتها. وتظهر في الغالب فكرة « بناء الدولة» عندما تضع الحرب أوزارها(على غرار إعادة إعمار أوروبا بعد الحروب النابليونية أو إعادة إعمار القارة ذاتها بعد الحرب العالمية الثانية). تقف الحروب الجديدة على النقيض، فهي لا تحاول بناء الدولة وإنما تسعى لتفكيكها. تتحين فرصة فشل الدول السلطوية في الإستجابة لتحديات المشاركة السياسية والمجتمعية للمكونات الإجتماعية ومن ثم تنشط في المواقع التي تترهل فيها قوة الدولة. (عثمان، 2015، ص 17) و بذلك تجد هذه الحروب في الدول الفاشلة وشبه الفاشلة ميداناً خصباً للعمل والنمو.

3-1 أسباب تغيير طبيعة النزاعات (من الحروب التقليدية الى الجديدة):

خلال مناقشة مسألة "الحروب الجديدة"، تم طرح مجموعة من الأسباب لتبرير ذلك التحول، منها تأثير الحداثة والعولمة، ونهاية نموذج الثنائية القطبية الذي ساد خلال حقبة الحرب الباردة. وقيل أن هذه العوامل تؤثر على الشكل الحالي للحروب، والتي صار بالإمكان توصيفها اعتماداً على أهدافها، أساليبها، و طرق تمويلها . وبناء على ما سبق، يجب أن تتبع دراسة الحروب، ودراسة نتائجها، التركيز على أسبابها (صدمة الحداثة والعولمة ونهاية الحرب الباردة)، وكذلك التركيز على أشكالها السائدة (أهدافها وأساليبها وطرق تمويلها)، وهو ما سيوفر لمقاربة الدولة الفاشلة أن تكون نقطة إنطلاق لتفسير النزاعات الداخلية. ومن العوامل التي يعتقد أنها تسببت في التحول الدراماتيكي في شكل الحرب هي :

1-3-1 الفشل في عملية التحديث :

نصت أدبيات “الحروب الجديدة” على أن الحداثة هي السبب الرئيس في تحديد شكل الحروب القديمة، مع التركيز بشكل خاص على الربط بين الحروب القديمة وصعود الشكل الحديث للدولة القومية. وإذا رجعنا إلى كتاب “حول الحرب” للاستراتيجي كلاوزفيتز، فسوف نجد أنه عرف الحرب الحديثة بأنها صراع بين جيشين منظمين في ميدان المعركة، وأنها إستمرار للسياسة بأساليب أخرى، وأن منطق السياسة يتجلى بشكل حدي في حالة الحرب. وضمن ذلك السياق، يتم تعزيز السلطة السياسية، وبناء جيوش ضخمة تظل على أهبة الإستعداد، كما يتم إنشاء مجمع عسكري- صناعي بهدف تحقيق ذلك الهدف السياسي. (ايريك ميلندر وآخرون، 2015)

عدى عن ذلك، ترافق فشل مشاريع بناء الدولة في البلدان الفقيرة مع فشل مشروع التحديث الذي يعتمد على هياكل سلطوية مركزية. فالتأثير المتبادل بين بناء الدولة وخوض الحرب يؤدي إلى بناء المجتمع، كما يمكن أن يؤدي إلى تهديمه. وقد حدد هذا التأثير شكل البنى الإجتماعية والتنظيمية، لكنه خلق أيضاً الشروط التي أدت لإندلاع كل حروب النصف الأول من القرن العشرين. فالإتجاهات التدميرية التي وسمت الحربين العالميتين كانت تجلياً لمنطق الحروب القديمة، وهو ما مهد الطريق أمام ضراوة “الحروب الجديدة” ونزعتها التدميرية.

إن الحداثة تتضمن بذور فشلها، ورأينا كيف صمد نموذج كل من الدولة الحديثة والحرب القديمة خلال الحرب الباردة، في حين أدت العولمة إلى زعزعة أسس كلا النموذجين، هو ما دفع بعض الباحثين إلى التركيز على ضعف بنية الدولة خلال قيامهم بتحديد أسباب “الحروب الجديدة”. ويرى بعض المنظرين أن بناء المجتمع يقتضي وجود طرف يمتلك السلطة المطلقة لفرض النظام الاجتماعي، وأن زعزعة أسس العنف الذي تمارسه الدولة – أو تراجع قدرتها على استخدام القوة الفعلية- يمثل سبباً جوهرياً في نشوء مراكز سلطة بديلة. (ايريك ميلندر وآخرون، 2015)

بالمقابل نجد أن *Duffield* يطرح بديلاً للمفهوم السائد بين منظري “الحروب الجديدة”، والذي يقول بأن تغير طبيعة الحرب هو نتيجة فشل عملية التحديث، حيث يرى أن “الحروب الجديدة” تمثل شكلاً من أشكال مقاومة عملية تحرير الإقتصاد العولمي، ويعتبر أن “الحروب الجديدة” ردة فعل في مواجهة التحديث، وهي توفر نموذجاً بديلاً على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف حماية نمط حياة الناس الأشد فقراً، والذين سيعانون من وطأة اقتصاديات السوق الحرة، ومن وطأة هياكل السلطة العولمية المهيمنة حالياً، والمرتكزة بالأساس على بلدان مزدهرة ومتطورة. وهكذا نرى أن الرؤية المهيمنة بين أنصار مفهوم “الحروب الجديدة” تقول بأن حروب هذه الأيام ذات منشأ إجتماعي بالأساس.

لم تغب الأهمية الفلسفية لموضوع الحداثة عن التحليلات الخاصة بـ “الحروب الجديدة”، حيث نجد

أن *Kaldor* تصف “الحروب الجديدة” على أنها، من حيث الجوهر صراع، بين مبدأي الدمج والإقصاء على مستوى التنظيم الاجتماعي، في حين تغذت الحروب القديمة من الصراع حول الهويات (النزعة القومية)، وحول الأفكار (مثل المصلحة الوطنية)، وحول الإيديولوجيات (مثل الليبرالية والاشتراكية والفاشية). وكانت تسعى، بالتالي، لدمج الآخر، في حين نجد أن مبادئ تنظيم “الحروب الجديدة” تعتمد على نزعة الإقصاء اعتماداً على بعض العوامل، مثل الدين واللغة والعرق، وأشكال متشددة من النزعة القومية. ويرى منظرو “الحروب الجديدة” أن فشل الدولة القومية، وظهور الهويات الإقصائية، تعبير عن فشل الفكر التحديثي، كما هو تعبير عن فشل بنية السلطة وشكل تنظيمه (

Kaldor, 2012, p.23)

ويتوافق مسار الحروب الحديثة مع صعود وانحدار فلسفة التنوير، كما أن الحربين العالميتين عبرتا عن زعزعة الثقة بالنزعة الإيجابية المعاصرة، وتوافقنا زمنياً مع إشارة نهاية الدولة العصرية، والشكل العصري للحروب. لكن، وعلى الرغم من التماسك الظاهري لتحليل الحروب على هذا الشكل، هناك شيء من الشك حول تطابقه مع الواقع.

1-3-2 العولمة :

رأت *Kaldor* أن العولمة تمثل السبب الأول للحروب الجديدة ، كما يسود اعتقاد بأن العولمة تمثل المظهر الأول للحروب الجديدة. و ترى هذه الأخيرة أن هناك تصوراً غامضاً حول العولمة بوصفها تعزيزاً للترابط المتداخل والشامل على المستويات السياسية والعسكرية والثقافية، وأن ذلك الوضع تعزز بشكل قوي خلال الحرب الباردة، على الرغم أن واقع الأمور يشير إلى أن الترابط المتداخل كان على مستوى الكتلتين أكثر مما كان على مستوى التبادل الشامل الحقيقي.

فقد كانت الإيديولوجية المحركة للسياسات خلال الحرب الباردة تقلل من شأن حدود الهوية القومية في مواجهة عدو مشترك، وتوفر مفردات مشتركة بهدف بناء مجتمع مدني عابر للقومية. وشهدت تلك الحقبة نمواً هائلاً في التعاون العسكري ربط بين جيوش الدول المختلفة في إطار تعاوني على مستوى دول. كما تعزز الترابط الاقتصادي عبر برامج الدعم مثل خطة مارشال، ومن خلال الإتفاقيات التجارية مثل إتفاق التجارة العامة GATT ، كما تراجعت سيادة الدولة من خلال عضوية المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة، وكذلك حلفي الناتو ووارسو. (ايريك ميلندر وآخرون، 2015)

وفيما يخص دول العالم الثالث، نجد أن الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي – الذي قدمه الجانبان المتنافسان في الحرب الباردة في خضم التسابق الشامل لكسب النفوذ – عمق من اعتماد تلك الدول على العالم الخارجي، كما أن القروض التي قدمها البنك الدولي، وعمليات السداد، عززت اعتماد بلدان العالم الثالث على الغرب، وقاد ذلك إلى المزيد من الإضعاف لقدرات الدولة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالية (التي رعاها بالأساس صندوق النقد الدولي)، حيث سعت برامج

الإصلاح الإقتصادي إلى الحد من الفساد، وإلى رفع مستوى الكفاءة، لكن هذه البرامج أدت، في كثير من الحالات، إلى الإضرار بمصالح الدولة. وترافق ذلك بالتخلي عن الصناعات المملوكة من قبل الدولة وخصصتها، كما ترافق بتراجع إشراف الدولة، الأمر الذي عزز من إنتشار الإقتصاد العالمي غير الشرعي، وتعزيز فرص المشاركة فيه. (ايريك ميلندر وآخرون، 2015)

وعندما وصلت الحرب الباردة إلى خاتمتها، كانت العولمة قد انتزعت من الدول شرعيتها وقدراتها. ويسود اعتقاد بأن نهاية الحرب الباردة سرعت بانهايار عملية التحديث، كما سرعت في صيرورة العولمة، وأوجدت حالة من توزيع السلطة أقل استقراراً مقارنة بفترة العالم ثنائي القطب . وتشير Kaldor إلى أنه “مع تلاشي الآمال التي تلت الاستقلال، بادر العديد من السياسيين للدعوات التي تركز على التمايز”. وهكذا رأينا، مع نهاية الحرب الباردة، تعزز ميول القادة للعثور على بدائل للتحشيد الاجتماعي، ووجدوا ضالتهم في الدين، أو في الانتماء العرقي.

1-3-3 نهاية الحرب الباردة :

عدا عن ذلك، كانت نهاية الحرب الباردة بمثابة إشارة على نهاية حقبة الإستقرار التي ميزت النظام الدولي خلال مرحلة وجود القطبين. ورأى البعض أن ذلك الإستقرار نتج عن ميزان القوى العسكرية، وكذلك من القيود التي فرضت على الأطراف المتحاربة. وحول هذه النقطة، كتب سنو “: يكمن لب المسألة في أن نهاية الحرب الباردة ترافقت مع تراجع الإرادة والقدرة على ضبط العنف الداخلي... لم يعد لدى الحكومات، أو لدى المتمردين المحتملين، معلمين عقائديين يزودونهم بالمال الكافي لممارسة العنف على أمل إمتلاك القدرة على ممارسة نفوذ حول نتائج ذلك العنف “ كما كان الدعم المقدم إلى الدول يستخدم لتقوية الدول الضعيفة أو الفاشلة. وأخيراً، نجد أن الحرب الباردة زودت الأنظمة بأهداف أيديولوجية أكثر سمواً، وهي كانت تمارس الحكم في خضم صراع شامل كان يؤمن لها مصدراً للشرعية. إذن، أدت نهاية الحرب الباردة إلى إدخال المزيد من عوامل زعزعة الإستقرار ضمن النظام العالمي، الأمر الذي عزز من فرص إندلاع صراعات عنيفة، وفتح الباب أمام إرتكاب الفظائع. وكنتيجة لفشل مشروع التحديث وانتشار العولمة ونهاية الإستقرار في مرحلة الحرب الباردة، صرنا، على ما يبدو، شهوداً على تغيرات جوهرية في العلاقات الاجتماعية التي تحدد الشكل الذي تخاض به الحروب. (ايريك ميلندر وآخرون، 2015)

ومن منظور ذلك الترابط بين مختلف العوامل، كتب Duffield: “إن انتشار انتهاك حقوق الإنسان ليس جزءاً من الأضرار الجانبية للحروب الجديدة، بل هو مرتبط عضوياً بأسلوب خوض الحروب، وبأهدافها المرجوة. "حيث تدور "الحروب الجديدة" ضمن نطاق دول متداعية ، تتحول لتصبح قبل كل شيء تنافساً على الموارد، بما في ذلك التنافس على ما تبقى من الدولة، وعلى دعم السكان، وكذلك التنافس على المواد والغذاء والمال، حيث يتم نهب المستودعات العسكرية، وإرهاب السكان، كما يتم

فرض ضرائب على المساعدات الإنسانية، وعلى مختلف أشكال المساعدات المالية، أو يتم سرقتها. ويتم اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية أخرى، مثل دعم الجاليات المهاجرة، ومثل الاشتراك في التجارة غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالسلاح والمخدرات وبالبشر. (Kaldor,2012, p.100)

وفي مثل ذلك الوضع، تكتسب حالة الحرب أفضلية على حالة السلم، لأن الحرب توفر فرصاً أكبر لتحصيل المال، وتقدم غطاءً للنشاطات غير المشروعة. ونقول، باختصار، أنه يتم بناء منطق إقتصادي جديد ضمن إطار إقتصاد الحرب، بحيث تكف الحرب على أن تكون مiale للإنتاج، كما كان عليه الحال في الحروب القديمة، وتميل لأن تكون هدامة ومiale لعمليات النهب. (p.90)

2- المنطق النظري لأطروحة الحروب الجديدة :

تسعى العديد من دراسات الصراع إلى توفير رؤى شاملة عقلانية وموضوعية للنزاعات العنيفة، وذلك عبر إنتاج إطار تحليلي يربط النظرية والوصف بطرق فعالة أكثر من فحص الحقائق وحدها، كما تسعى إلى تقديم رؤى حول الفرص الواقعية لمنع والحد وإنهاء النزاعات العنيفة. (Spears,2010, p.4) ويقوم الاطار التحليلي لـ Kaldor وغيرها من رواد الحروب الجديدة على منهجية قوية تقدم بعض التفسيرات المثيرة للإهتمام و المفيدة حول طبيعة النزاعات العنيفة كما يقدم رؤى هامة حول التغيير الجذري للطريقة التي نفهم بها الحروب المعاصرة. (Neman,2010, p.25)

بالنسبة لـ Kaldor و Holsti و غيرهما من المفكرين ، يختلف شكل الحروب الجديدة عن الحروب التقليدية في عدد من الحجج الدامغة المتمحورة حول :

1-2 تغير طبيعة وحدات تحليل الحرب :

تنطلق الحجة الأساسية حول تغير وحدات تحليل "الحروب الجديدة، من أن الحروب بين الدول قد إنخفضت ، أو حتى أننا نشهد "نهاية الحرب القديمة بين الدول" . (Kaldor,2001, p.16) ويرد التعبير الشائع لهذه الفكرة في تقرير اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة *International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS)* "إن ظاهرة الأمن الأكثر وضوحاً منذ نهاية الحرب الباردة ، كانت في انتشار الصراعات المسلحة داخل الدول"، و يمكن أن نرى الزيادة الواضحة في الحروب داخل الدول بدلا من الحروب بين الدول، في تقرير بارومتر للصراعات 2011 ، *Conflict Barometer report* الذي سجل 301 نزاع داخل الدول مقابل 87 النزاع بين الدول، وسعت دائرة نفوذها العواقب المحلية والإقليمية والعالمية: (HIIK,2011)

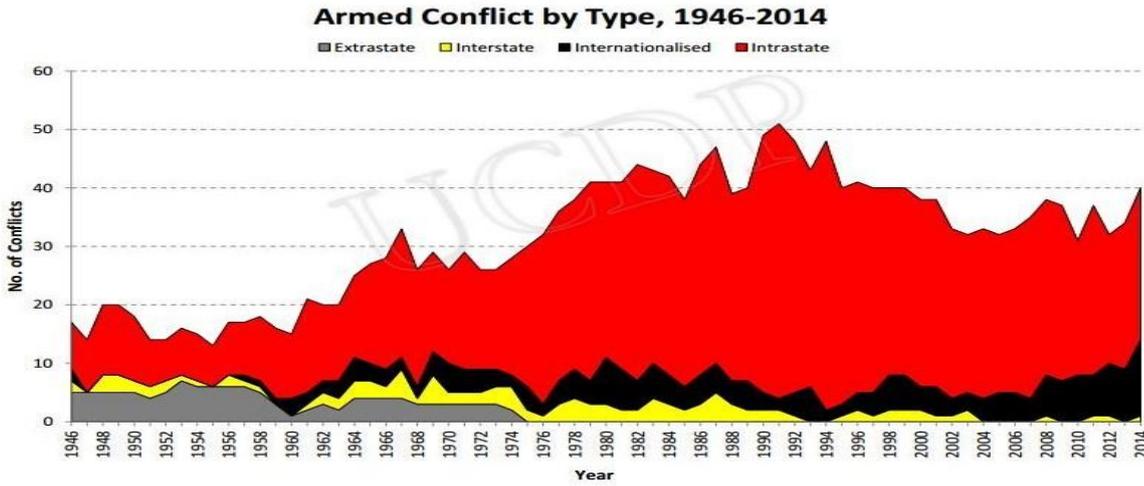
جدول 3-1 عدد الصراعات داخل الدول و بين الدول حسب الكثافة 2003-2010 .

2003		2004		2005		2007		2008		2009		2010		نوع الصراع
بين الدول	داخل الدولة													
41	34	40	37	34	31	38	42	41	41	50	58	52	57	الصراع الكامن
29	34	23	43	34	52	46	72	42	87	36	78	36	64	الصراع الواضح
9	9	3	48	3	71	6	93	7	88	6	106	6	120	الأزمات
2	2	0	33	0	22	0	25	0	30	0	24	0	22	الأزمات الحادة
1	1	0	3	0	2	0	6	1	8	0	7	0	6	الحرب

Source : (Figo Ribeiro Da Cunha ,2014,p. 81)

وفقا لهذه الحجة، السياق المكاني للنزاعات المعاصرة يقع عموما داخل الدول، ليس بينها، على الرغم امتداد العمليات الإقليمية عادة، و يرجع ذلك الى تراجع قوة القطبين مقابل (عودة) ظهور سياسات الهوية والإجرام لملء هذا الفراغ. لتصبح الفواعل الجديدة أكثر تأثيرا و أكثر أهمية.

ويشير برنامج أوبسالا للبيانات بشأن النزاعات- Uppsala Conflict Data Program (UCDP) إلى نفس ما توصل اليه تقرير (HIK,2011)، من ارتفاع مستوى النزاعات الداخلية وشهوها قفزة مقارنة بغيرها من الأنواع وهو ما يظهره الخط البياني لأعداد النزاعات المسلحة، وفق بيانات برنامج جامعة أوبسالا الخاص ببرنامج الصراعات المسلحة لعام 2015 .



شكل 5-1 النزاعات المسلحة المصنفة حسب النوع بين 1946-2014.

Source : (Therése & Wallensteen,2015,p. 539)

حيث يشير اللون الأحمر إلى النزاعات الداخلية ، ويشير اللون الأسود إلى النزاعات ذات الطابع الدولي ، ويشير اللون الأصفر إلى النزاع بين الدول ، في حين يشير اللون الرمادي الغامق إلى النزاعات التي تخرج عن إطار هذه النماذج. تمثل الحروب الداخلية النسبة الأكبر من مجموع الحروب، لكن ذلك يعود إلى تراجع عدد الحروب الدولية.

إن الذروة التي بلغتها النزاعات المسلحة، ما بين 1989-1992، تعتبر إنعكاساً لإرتفاع عدد النزاعات الجديدة المرتبطة بإنهيار الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا ونهاية الحرب الباردة. ومن الممكن إعتبار تراجع مستوى النزاعات في الفترة التالية ، انه راجع لوضع حد للعديد منها. فمع نهاية العقد التاسع من القرن العشرين، انتهت معظم الحروب التي بدأت في فترة 1989-1992، كما انتهت العديد من الحروب التي تعود إلى فترة الحرب الباردة، كما شهدت الفترة، ما بين 1991-2003، تراجع عدد النزاعات الجديدة ، لتعاود في الارتفاع من 2006 وحتى 2014.

(Therése & Wallensteen,2015,p.539)

2-2 تغير طبيعة الأطراف المنخرطة في الحرب:

الأطراف في الحروب التقليدية معروفة ومحددة، على عكس الحروب الجديدة التي تتعدد وتتنوع أطرافها. فولادة الحروب الجديدة بعد نحو قرن ونصف على ظهور كتاب كالوزفيتز، وبالتحديد في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، غيرَ منطق الحرب . لم تعد الحكومة هي الطرف الوحيد الذي يمتلك حق شن الحرب ويحتكر ممارسة العنف، فقد ظهر على المسرح الدولي « الفاعلون العنيفون من غير الدول» (Violent Non-State Actor) . وفي السنوات الأخيرة، مثلت هذه التنظيمات واحدة من أكبر التحديات التي تواجه الدول القومية في مناطق مختلفة من العالم. وصل نفوذ هذه التنظيمات

إلى مدى غير مسبوق في العصر الحديث، فسيطر بعضها على مساحات هائلة من الأرض أكبر من مساحة دولة بحجم بريطانيا. (عثمان، 2015، ص 14)

لا جدال أن معظم الحروب الجديدة ، هي حروب داخل الدولة يخوضها تنظيم ضد السلطة الحاكمة، أو صراع بين تنظيمين أو أكثر على الأرض نفسها. هذه الحروب لا تخاض من قبل جيوش مجهزة تجهيزاً جيداً ولكن من جانب ميليشيات مجنّدة على عجل من زعماء القبائل أو رؤساء العشائر، بالإضافة إلى أتباع أمراء الحرب المسلحين. إن الحروب من هذا النوع يمكن أن تكون قاتلة – وقاتلة بنجاح - ويرجع ذلك أساساً إلى حقيقة أنها لم تُقرّر في ساحة المعركة بين جيشين ولكن إنجرت إلى عنف غير متناهي موجهة ضد السكان المدنيين. (MÜNKLER, 2003,p.7) و بناء على ذلك فالحرب الجديدة تمثل فرصة لممارسة العنف المنظم واسع النطاق ضد المدنيين من طرف مجموعات-اجرامية- خاصة (يأخذ أشكال القتل والتعذيب أو إعادة التوزيع الديمغرافي بالقوة)، خاصة وأنها تقوم في دول فقدت احتكارها للعنف المنظم. فمع تترهل الدولة ، تقوى شوكة « الفاعلين العنيفين من غير الدول»، ويسود منطق الحرب الجديدة حتى تبدو أحياناً أنها تستقل بنفسها لتقطع كل أواصر الصلة بالمنطق الكالوزفيتي القديم للحرب. (عثمان، 2015، ص 17)

على هذا ، فقد بات من الواضح محلياً ، أن الفراغ الناجم عن إنحلال إحتكار الدولة للقوة ، يتم شغله من قبل العديد من الفواعل الجديدة، التي تفرض بلا منازع آثاراً أمنية شاقة. أين تصبح الحرب ساحة مفتوحة لطوائف لجهات خاصة من مجموعات وفصائل وتنظيمات تلنقي عند خطوط اثنية وسياسية ودينية، فتشن الحروب وتوقع الخسائر، وتدمر الأعيان وتقتل المدنيين ، تشمل هذه التنظيمات أمراء الحرب المحليين ، الجماعات الإرهابية، مجموعات التمرد والعصابات الإجرامية وجماعات الشتات والأطراف العرقية ومنظمات الإغاثة الدولية، والمرترقة، وكذلك الجيوش العادية التي لديها قوة ذاتية ومصالح متباينة، تُخدم بشكل أفضل من خلال إدامة الحرب. (Neman,2010 ,p .175)

أكثر من ذلك ، فإن سلطة و دور الفواعل غير الحكومية (NSAs) Non-State Actors التي دائماً ما تلعب دوراً هاماً في الحرب، لم تزد فقط في المجال الدولي، بل أصبح العديد منها لاعباً محلياً مهماً من خلال توفير الخدمات الاجتماعية المحلية للسكان، وفي بعض الأحيان اغتصاب دور الدولة، التي أصبحت توصف حسب Fred Tanner & Stephen Stedman بالدول الزائفة "pseudo-states" ... للدلالة على مكر المحاربين الذين يتلاعبون بوجود اللاجئين لجذب واستغلال الموارد الإنسانية لأجنداتها السياسية"² (Hoffman & Weiss,2006,p.65)

²- هوفمان وفايس ذكرا مثالين للفواعل الغير الحكومية: جيش تحرير السودان، و الذي اكتسب مكانته باعتباره جزءاً من الحكومة في عام 2004، عن طريق زيادة شرعيته المحلية وسلطته تدريجياً بأن يكون في قيادة وصول وتوزيع المساعدات. ويصور أيضاً الجانب المزدوج للتأثير الدولي والمحلي لحزب الله - الحركة التي اكتسبت دلالة سلبية دولياً، ولكنها صقلت صورتها محلياً لحشد الدعم السياسي من خلال تمويل المستشفيات والمدارس.

من البديهي القول إذن أن الفراغ الذي تأتي الفواعل الغير الحكومية لمثله غالبا ما يعطيها دور وكيل أساسي في النزاعات، مما يجعل وجودها مطلوب خلال المفاوضات، الأمر الذي يجعل عملية حل النزاع أكثر صعوبة. و يبقى القول أنه، وبالرغم من الدور الأساسي الذي تطلع به هذه الفواعل غير الحكومية ، إلا أنها تختلف من حيث الأهداف والغايات، المصالح والوسائل، ما يجعل تصنيفها ضرورة ملحة. في هذا السياق، عدّد *Hoffman & Weiss* ثلاث فئات رئيسية من منها :

- **الفئة الأولى** ، المحاربين المسلحين الذين يخصصون استخدام القوة من خلال وجود جيش مستقل وسلطة سياسية لا تخضع للدولة وسلطتها السياسية "... تعتمد بشدة على استمرار انعدام الأمن، والخوف، والانقسام. غير انها لا تسعى لإقامة نظام سياسي شرعي يقدر ما تسعى في المقام الأول الى توفير الحماية للأمن أو المكافآت السياسية والمكاسب الاقتصادية ".
(*Hoffman & Weiss, 2006, p.66*)

- **الفئة الثانية** ، الفواعل التي لها مصالح اقتصادية يتوجب الحفاظ عليها عن طريق العنف، مما يجعلها تدافع عن حماية الصراع. "تجار الحرب" ينخرطون في أنشطة مربحة مثل "... رفع أسعار المواد الغذائية والتلاعب بالأسواق ... القرصنة والاتجار في الأسلحة والبشر والمخدرات ".

- **الفئة الثالثة** ، وتضم الوكلاء الذين يمزجون الأجنداث العسكرية والاقتصادية. ولهذا صنف *Hoffman & Weiss* الشركات العسكرية الخاصة (*private military companies (PMCs)*) في المجموعة الثالثة، مع الحرص على التمييز بينها وبين المرتزقة. ويرتبط هذا النمو في القطاع العسكري الخاص مع الرأي القائل بأن تزايد المخاوف الأمنية أوجد "... مكانة راسخة في العقيدة الاستراتيجية للدول الضعيفة..... (p.67)

2-3- تلاشي الحدود في الحروب الجديدة :

واحدة من أكثر الأفكار إثارة للاهتمام، هي فكرة أن المساعدات والتدخلات الدولية من قبل "المجتمع الدولي" تقاوم الحروب الجديدة : " فالحرب الداخلية المطولة غالبا ما تكون نتيجة للتدخلات الدولية بدعوى تعزيز إنشاء هياكل السوق والديمقراطية "، كما أن نفس هذه المساعدات والتدخلات الخارجية التي تدعم الأطراف المتحاربة لا تضع قيوداً على مجريات الحرب، مما يُسهّل على الأطراف المتحاربة إمكانية تحمل تبعات الحرب أو حتى إنضمام أطراف خارجية، ما يؤدي في الأخير إلى تدويل النزاع الداخلي.

ووفقا لما تقدم فإن موضع الحرب قد تحول تدريجيا ، ف "الحروب الجديدة" لم تعد تقتصر على حدود الدولة أو تتحدد بإطار زمني محدد. وما كان من النتائج المباشرة لهذا التغيير إلا أن إكتسب النزاعات بعدا عالميا وإقليميا.

على ذلك ، فعواقب "الحروب الجديدة" تجاوز الحدود الجغرافية ، فقد أصبح إنتشارها حسب *Kaldor* يُشَبَّه بالفيروس، ما يجعل إحتواءها جغرافيا صعباً جداً . وقد لاحظ في هذا السياق كل من *Hoffman & Weiss* أن "... الحروب الجديدة تخاض محليا (في الأحياء والقرى والوحدات دون الوطنية الأخرى)، ولكن عواقبها تذهب خارج نطاق القتال الى الأبعاد الإقليمية والعالمية. و الأكيد أن ظواهر مثل تشريد السكان، وتدفقات اللاجئين والشبكات الإجرامية تزيد من طبيعة الحروب العابرة للحدود. فمخيمات اللاجئين التي تشيد في البلدان المجاورة ، تُجهد الهياكل الاقتصادية والحكومية فيها، ويمكن أن تصبح أهدافا لكلا الطرفين.

تبعا لذلك، وجد كل من *Hoffman & Weiss* في دراسة لحروب ما بعد الحرب الباردة ان 94٪ من الحروب أهلية في عام 1990 كانت حروب إقليمية - مثل تلك المنتشرة في أفريقيا الغربية والوسطى (نيجيريا وليبيريا وسيراليون وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندي، السودان) - توضح مدى درجات التجزئة، و خلصا إلى أن الحروب لم تعد تحكمها الحدود التقليدية"، بدلا من ذلك، العنف المتزايد تجاه الموارد والفرص الذي يجعل من الحدود بلا معنى".

(*Hoffman & Weiss, 2006, p.60*)

بالمثل لاحظ (*MÜNKLER, 2003, pp.7,22*)، في مقالته حروب القرن الـ21 *The Wars of the 21st Century* أن المصطلح التقليدي "للحروب الأهلية" لا يعطي فهم كامل للحالة الراهنة للصراع ، و مدى تقدم الحرب العابرة للحدود ، ويؤكد على أن: "... الحدود التي ترسمها الدول لم تعد تلعب دورا ... و يتميز هذا التحول المستمر للأصدقاء والأعداء وانهايار السلطات المؤسسية (مثل الجيش والشرطة) المسؤولة عن طلب اللجوء لاستخدام القوة.

وفقا لما تقدم ، يبدو أن "الحروب الجديدة" لها صلة تدريجية بتفكك احتكار الدولة للحرب، فعندما تحكم الدولة قبضتها على احتكار القوة، يتمركز القتال ؛ فيكون هناك عدو محدد، و تكون هناك بداية ونهاية رسمية للحروب، الحرب العالمية الأولى والثانية هي أمثلة نموذجية لكيفية مركزية الحروب بين الدول. على العكس من ذلك ، تتميز "الحروب الجديدة" بتشتيت القوى، حيث أنه من الصعب على نحو متزايد تحديد "وقت أو مكان لتتلاقى كل المواضيع و التماس نتيجة حاسمة".

4-2- الخطط الحربية و الأهداف المتوخاه من الحرب :

تستهدف الحرب التقليدية إخضاع العدو والظفر بمكاسب جيواستراتيجية أو إيدولوجية. في حين لا تعرف الحروب الجديدة هذا الوضوح في الأهداف، فهي حروب نشن غالبا لغايات قائمة تتمحور حول الهوية، سواء كانت هوية اثنية أو دينية أو قبلية. وتشير *Kaldor* في هذا الصدد إلى أن "أهداف الحروب الجديدة تدور حول سياسات الهوية على النقيض من الأهداف الجغرافية-السياسية أو الأيديولوجية للحروب التقليدية"، و هو ما يجعل الصراعات العرقية والدينية أبرز سمات الحروب

جديدة أكثر من العقيدة السياسية. (Kaldor,2001, p.06)

في الحروب الجديدة ، يصبح أمراء الحرب أنفسهم مقاتلين مسلحين، حيث يمكن أن تكون أهدافهم مادية، أو هوياتية ، أو فكرية - وغالبا ما تكون مزيجا من الثلاثة، يدافعون عنها من خلال إستخدام العنيف للقوة.

مثل هذه الحروب إذن ، قد تؤدي إلى عنف مضاعف على المدنيين، فعلى صعيد الميدان، فإن الخطط الحربية للمعارك التقليدية تركز على المواجهات المباشرة، وتضع نصب أعينها هدفا هو تكبيد جيش الدولة العدو أكبر قدر من الخسائر. في حين تنطوي الحروب الجديدة على الإستهداف المتعمد والتهجير القسري للمدنيين كهدف إبتدائي للعنف، وقد توظف العنف الجنسي -الاعتصاب الممنهج - ضد النساء كوسيلة حربية،إلى جانب التطهير العرقي، وإستخدام الأطفال كجنود. (Kaldor,2001, p.99)

بالنسبة إلى الإستهداف المتعمد للمدنيين ، فعدم وضوح الأهداف السياسية والعسكرية الموجودة داخل دينامية "الحروب الجديدة" يؤدي إلى خسائر أكبر في صفوف المدنيين، ومن المهم هنا ملاحظة أن 90 % من الذين قتلوا في بعض الحروب الحالية، هم من غير المقاتلين، مقارنة بأقل من 15 % مع بداية القرن ". (Reychler,1997, p.15) وبحسب *Weiss & Hoffman* ، تعتبر الزيادة في سقوط ضحايا مدنيين نتيجة مباشرة لإستهداف المدنيين، فقد شهدت الحرب العالمية الأولى (1914-1918) قتل 8.3 مليون جندي و 8 ملايين مدني ، بينما أدت الحرب العالمية الثانية الى مقتل حوالي 23 مليون جندي وأكثر من 57 مليون مدني³. *Weiss Hoffman &* يؤكدان على أن التكنولوجيا كانت متغيرا رئيسيا في المساعدة على ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين، لأن الأسلحة الآن يمكن أن تلحق المزيد من الضرر على مسافة طويلة . (Hoffman & Weiss,2006,p.75)

يعتبر تجنيد الأطفال بالنسبة لـMünkler متغير لا يقل أهمية عن التكنولوجيا لإرتباط كل منهما بالآخر.⁴ فتطور الأسلحة ، وتقلص حجمها ووزنها ، ازدياد استعمالها، جعلها "... مصممة خصيصا للأطفال بدلا من الكبار".

وجود الشباب كمصدر للتوظيف أيضا يقلل كثيرا من تكاليف شن الحروب لأمرء الحرب. بالنسبة لكثير من الأطفال، البندقية هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تأمين الغذاء للآخرين، أو اكتساب مكانة وقوة. يقول Münkler أنها أصبحت أداة تفضيلية لأمرء الحرب، ويرجع ذلك جزئيا لأن الاطفال

³ - يقوم تحليل تشيستزمان على فكرة مشابهة لفكرة كالدور و هوفمان و هي انه في بداية القرن العشرين، 85-90% من الضحايا في الحرب كانت من القوات المسلحة. أما في الحرب العالمية الثانية، كان ما يقرب من نصف جميع الوفيات الحرب من المدنيين. في حين ان حروب الوقت الحاضر يشكل الضحايا مدنيين حوالي 80 % من المجموع في الحروب ."

⁴ - في هذا السياق يشير Münkler الى ان الأمم المتحدة تقدر عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثمانية وأربعة عشر والمنظمين كجنود في الصراعات بحوالي ثلاث ملايين حول العالم .

يحتاجون فقط لإمدادات ثابتة من المخدرات أو الغذاء مقابل الطاعة العمياء. في كلتا الحالتين، وجود الأسلحة يعزز فرصهم في البقاء. ويبدو واضحا ان استخدام الأطفال الجنود للأسلحة دون الانضباط العسكري، يؤدي الى الإفراط في استخدام العنف. (MÜNKLER, 2003, pp.17)

علاوة على ما سبق، يصبح التشريد العمدي للسكان و طرد الأقليات خارجا ، واحدا من الأهداف الرئيسية في "الحروب الجديدة". توضح Kaldor أن "الحروب الجديدة" تميل إلى الإقتباس من إستراتيجية الحرب الثورية واستراتيجية مكافحة التمرد الكلاسيكية، غير أن الفارق الكبير بين الثوار و "المحاربين الجدد" هو طريقة السيطرة السياسية. بالنسبة لـ"المحاربين الجدد" فالطريقة الرئيسية للسيطرة على الأراضي "... تعتمد على استمرار الخوف وانعدام الأمن وعلى إدامة الكراهية للأخر"، وتميل إلى تشريد السكان، وهو ما يترجم إلى: "... التخلص من كل معارضة ممكنة". (Kaldor, 2001, p.104)

و تتراوح تقنيات نزوح السكان حسب Kaldor من: "القتل المنظم بمختلف التسميات ... كما كان الحال في رواندا؛ الى "التطهير العرقي، الذي يعني، طرد السكان بالقوة ..."، كما كان الحال في البوسنة والهرسك أو دارفور، أو "جعل منطقة غير صالحة للسكن" باستخدام الطرق الفيزيائية والاقتصادية والنفسية. (p.104)

تقارير كالدور حول ارتفاع أعداد اللاجئين والمشردين "وفقا للمفوضية"، تشير الى ارتفاع عدد اللاجئين في العالم من 2.4 مليون شخص في 1975 الى 10,5 مليون في عام 1985 و 14,4 مليون في عام 1995 ... وارتفع مرة أخرى إلى 15.4 مليون في عام 2010."

في الأخير يشكل العدد المرتفع من الخسائر في صفوف المدنيين، سواءً بالقتل المتعمد أو التشريد أو التطهير العرقي، إلى جانب تجنيد الأطفال السمات البارزة للحروب لجديدة. وتؤكد Kaldor أن هذه الأهداف تميل لتكون حول سياسات الهوية، بدلا من الأهداف الأيديولوجية، ولذلك "الحروب الجديدة" هي مسعى سياسي: "التعبئة السياسية على أساس الهوية". وبدون مؤسسات الدولة تنظيمية قوية، يستفيد اللاعبون الجدد من الاقتصاد الموازي، والنتيجة هي زيادة الفساد والنشاط الإجرامي الذي يستخدم خطاب الهوية السياسية لترسيخ التحالفات وكسب الشرعية. (Figo Ribeiro Da Cunha, 2014, p. 26)

2-5 ديمومة العنف :

تفرز الحروب الجديدة منطقا مختلفا عن نظيرتها التقليدية، تكمن إحدى صور المنطق الجديد في موقفه ونظريته من العنف. فالعنف في حالة الحروب الجديدة يبدو وكأنه غاية في حد ذاته، العنف يقتل السياسة بمعناها التفاوضي، ويعطي من شأن قتل الآخر. وعليه فغالبا ما يتم وصف العنف في الحروب الأهلية الجديدة بأنه مروع وعصي على التفسير يتم فرضه من قبل ميليشيات متعددة وأشبه

العسكريين والمرترقة وأمراء الحرب المستقلين ممن لا يسعون حتى لتحقيق الانتصار. تخضع الحرب في هذا الصدد للتقسيم الذي طرحه عامل الاجتماع الفرنسي Michel Wievorka في كتابه *Violence: A new approach* بين الصراع (*Conflict*) والعنف (*Violence*). الصراع ليس فقط سمة كل الحروب التقليدية؛ فهو سمة لأي مجتمع بشري ويحدث عندما تتنازع الإرادات. من هنا يمكن تفسير ولادة الفكرة الديمقراطية ذاتها بأنها وسيلة «إدارة للصراع» يظهر العنف عندما تعجز الأطراف عن حل الصراع سلمي فتندلع الحروب الجديدة في ظل دوامة عنف لا يعرف متى تنتهي. تؤسس هذه الحروب لقطيعة مع أهداف الحرب التقليدية؛ ذلك لأنها لا تبحث عن التفاوض في كثير من الأحيان، ولا يشغلها تحقيق النصر بالمعنى المعروف. تهتم بممارسة أكبر قدر من العنف أكثر من إنشغالها بالنصر. وعلى هذا يصبح المنطق السياسي للحرب الجديدة مشروع للعنف يجرى صياغته وتأطيره في مصطلحات ورؤية سياسية.

تميل هذه الحروب إلى أن تندرج ضمن استراتيجية حرب العصابات واتباع خطوط مبدأ ماو تسي تونغ من "الحرب الطويلة". وفقا لذلك، ما يمكن تسميته باللاعبيين- الخصم- الأضعف من حيث القدرة التكنولوجية والعسكرية، يصبح بارزا وله إمكانية أكبر للتغلب على الخصوم الأقوى. من خلال اعتماد استراتيجية دفاعية - يمكن إطالة الصراع من شكل متقطع إلى "حرب طويلة ذات قدرة على التحمل" مع عدم وجود نهاية أو بداية واضحة. (MÜNKLER, 2003,p.09)

يحذر Münkler من أن استراتيجية ماو الدفاعية يتم استخدامها لضمان الحفاظ على الذات من طرف اللاعبيين في "الحروب الجديدة" الذين لا يسعون إلى التسوية. تزداد صعوبة تحقيق التسويات السلمية، عندما "لا يوجد دولة تنفيذية قوية بما يكفي لفرض إرادتها على الأغلبية، فأولئك الذين يتخذون قرار الحرب أو السلام هم الأكثر استعدادا للجوء إلى العنف، إذ تكون لديهم المبادرة و القدرة على فرض إرادتهم على الجميع". (p.09)

6-2 سبل تمويل العمليات العسكرية:

كان تمويل الحروب دائما الشغل الشاغل الذي عادة ما يسقط على عاتق الدول التي تنظر و توازن تكاليف وفوائد الدخول في حرب. فخلافا للحروب التقليدية التي تعتمد على الضرائب في تمويل حروبها ، أضحت الحروب الجديدة تتغذى جزئيا بالقدرة على تحقيق الربح، والذي يتعزز بظاهرة "اقتصاد الظل". *shadow economy* أو ما يسميه Münkler *commercialization of war* باقتصادها الحربي يعتمد على جملة من الأنشطة غير القانونية كتهريب النفط وفرض الجباية على سكان المناطق أو الاعتماد على المساعدات الخارجية. ونتيجة لذلك تجاوزت "الحروب الجديدة" الحدود الجغرافية، مما زاد من إلحاح التعامل مع هذا النوع من النزاع على نحو فعال ، وبأسرع وقت ممكن. (p.17)

في هذا الخصوص لاحظ *Hoffman & Weiss* أنه في حين أن السيطرة على الأراضي أمر ضروري للحفاظ على السلطة السياسية، تسعى فواعل "الحروب الجديدة" للسيطرة على الأراضي بقوة السلاح من أجل استغلال مواردها الطبيعية، والإتجار في عدد قليل من الموارد، مثل النفط والماس والأخشاب، وبالتالي التركيز على الإقتصادات السياسية. هذه الإستراتيجية دائما ما تجعل من النشاط التجاري يلعب دورا في الحرب، ومع تضخيم أهميته مع تكثيف العولمة، يجري الآن استخدامه لتغذية واستمرارية الصراع. (*Hoffman & Weiss, 2006, p.70*)

وفي هذه النقطة يرى *Münkler* "أن هناك عاملين يلعبان دورا حاسما في ظهور حروب جديدة : أحدهما يتمثل في القدرة على تمويلها من تدفق السلع ورؤوس الأموال الناتجة عن العولمة، والأهم من ذلك، حقيقة أن خوضها أصبح رخيصا. (*MÜNKLER, 2003, p.17*) إذ يمكن القول أن أمراء الحرب وزعماء الميليشيات تمكنت بطريقة شنيعة للغاية من خصخصة الأرباح من الحروب التي شنها لتأمين التكاليف. بالنسبة لأمراء الحرب، أصبحت الحرب وسيلة للحياة ذلك أنها : "... توفر لهم وسيلة لتوليد دخل كبير في وقت قصير"، وهذا ما جعل *Münkler* يحذر من أن أمراء الحرب "... يتواجدون في الغالب في الأسواق التي لا تتلقى أي حماية من طرف الدولة ، لأنهم قادرون على العمل بسبب عدم وجود رقابة". (*MÜNKLER, 2003, p.16*) ما يجعل من الدول الفاشلة والضعيفة توفر أفضل الفرص للفواعل غير الحكومية، لأنها تفتقر إلى مؤسسات شغالة و موثوقة قادرة على وضع حد لتأمين التكاليف أو على الأقل الحفاظ عليها ضمن الحدود ، وبالتالي فإن السكان المدنيين والموارد الطبيعية تقع فريسة لهم حيث يكتسب لابعين المزيد من السيطرة . (p.16)

عموما يمكن القول أن العدد المتزايد من الحروب الجديدة التي لوحظت خلال العقدين الماضيين أو نحو ذلك ، تتسم أساسا بحقيقة التمييز بين النشاط المربح والاستخدام المفتوح للقوة، وهو تمييز وضع من تأمين الحرب كشرط مسبق لكل اقتصاد مستقر قائم على السلام قد تآكل إلى نقطة تلاشي . بالنسبة لأولئك الذين يملكون الأسلحة ، غالبا ما يكونون على استعداد لاستخدامها، فالقوة أصبحت مصدر للدخل، سواء لإقتناء وسائل العيش، أو في كثير من الأحيان للحصول على الغنائم و الثراء. (p.17)

هذه المؤشرات الموجزة تظهر حجم الأهمية المعطاة للحروب الجديدة ، والمجهودات القائمة للتمييز بينها و بين "الحروب القديمة" سواء بتقديم وصف مفصل لتغير طبيعة الحرب ، أو طرح تصورات و مبررات جديدة لتوصيف وتفسير حروب هذه الأيام. وعلى اعتبار أن المقارنة هي أفضل وسيلة لتحديد السمات التي تميز الشكل الجديد للنزاعات الداخلية ، فلا بد أن نأخذ بعين الاعتبار التطور التدريجي لهذه الحروب ابتداءً من القرن 18 إلى القرن 20 وصولا إلى الحروب الجديدة للقرن الواحد والعشرين. وللإلمام بجوانب الموضوع نقدم مقارنة نظرية مبسطة بين "الحروب القديمة" و "الحروب الجديدة" .

جدول 4-1 المقارنة بين الحروب القديمة و الحروب الجديدة.

مفهوم "حروب قديمة" يشير أساسا إلى ظاهرة سائدة في أوروبا متلازمة مع تطور الدولة الحديثة

القرن الـ 18 - "الحروب القديمة" التقليدية	حروب القرن الـ 20 - تطور "الحروب القديمة" التقليدية
الجيش واقفة ؛ التمييز بين القطاعين العام والخاص. التمييز بين الداخلي والخارجي؛ التمييز بين الاقتصادي والسياسي. التمييز بين المدني والعسكري. التمييز بين حامل الشرعي للأسلحة والمدنيين أو مجرمين.	انهيار الفروق الواضحة ؛ حرب شاملة
مصالح الدولة هي الدافع الأساسي	دوافع عرقية وأيديولوجية إضافية؛ إدخال مصطلح "الإبادة الجماعية"
تدعو للوطنية	تحتاج لحوافز أعمق للسكان للذهاب الى الحروب القتال من أجل الديمقراطية، النظام الدولي و الأمن الدولي.
القتال في الغالب من طرف واحد	خوض حروب متعددة الأطراف بشكل متزايد. زيادة أهمية التحالفات
الضحايا في المقام الأول هم مقاتلين	زيادة كبيرة في عدد الضحايا المدنيين
دعاية متدنية، نظرا لمحدودية وسائل الإعلام وعدم وجود موارد التكنولوجية.	زيادة في استخدام "آلية الدعاية" بسبب التقدم المحرز في البعد الإعلامي وتطور تكنولوجيا الاتصالات
استخدام الأسلحة التقليدية	تطور الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية

هذه المعايير سهلة التطبيق و المقارنة ، إذا ما استخدمناها فيما يتعلق بما يسمى نموذج ويستفاليا، أين سيكون كل من كلاوزفيتز وأتباعه مرتاحين معها. ولكن المشكلة أنهم فشلوا في احتضان العديد من النزاعات التي قد ترغب في أن تُرى كحروب، و منها الحروب الجديدة.

الحروب الجديدة
البعث العالمي للحرب: انهيار حدود الدولة، كمحدد للحرب، وبالتالي تصبح الحرب أيضا بلا حدود. انخفاض الحروب بين الدول وزيادة في النزاعات والحروب داخل حدود الدولة.
الدولة دائمة للحرب: العنف يأخذ مظهر السكون، ولكن بعد ذلك ينفجر في رشقات نارية كثيفة مفاجئة. النزاعات تصبح أكثر تعقيدا.
النزاع منخفض الكثافة أو الشدة
تعدد الفواعل: الدول والمنظمات الدولية، الفواعل الخاصة مثل أمراء الحرب المحليين وجماعات حرب العصابات والمرتبقة والشركات الأمنية الخاصة ووكلاء الجريمة المنظمة؛ زيادة في التدخلات المتعددة الأطراف؛ وهو ما يترجم أيضا إلى تعدد المصالح.
الحوافز الاقتصادية: يحصل الوكلاء على فوائد مالية كبيرة للحفاظ على بيئة الحرب. كما تفتح العولمة فرصا سوقية جديدة للعملاء الخاصين.
المدنيين كأهداف عسكرية مباشرة: سقوط كبير لضحايا مدنيين ذلك ان التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين يطمس؛ زيادة في تجنيد الأطفال؛ تجاهل مستمر لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. تخاض النزاعات في وسط السكان.
تأثير نشوء عسكر جديد و تكنولوجيا الاتصالات
تغطية إعلامية أكبر و تدخل إنساني كسب التأييد الشعبي للدخول في مواجهات عسكرية أو التلاعب بالرأي العام قد زاد في أهمية.

Source : (Figo Ribeiro Da Cunha, 2014, p.11)

أكثر من ذلك تتوزع الحروب القديمة والجديدة، في أغلب الحالات، على ثلاثة أفرع مترابطة تتلخص في الجدول 1 – 5 : المتغيرات الفاصلة بين الحروب التقليدية و الجديدة .

الحروب الجديدة	الحروب القديمة	
النهب لأغراض شخصية	الشكوى الجماعية	الأسباب و الحوافز
نقص الدعم الشعبي	الدعم الشعبي واسع	الدعم
العنف مجاني	العنف مسيطر عليه	العنف

بالنسبة للأسباب والحوافز : امتازت الحروب الأهلية القديمة بأنها حروب سياسية دار القتال فيها نتيجة أسباب ذات طابع جماعي وشامل ونبيل، مثل التغيير الاجتماعي الذي غالباً يشار إليه بـ "العدالة". وبالمقابل تمتاز الحروب الأهلية الجديدة بالإجرام والنهب والتحريض سعياً وراء مكاسب شخصية.

بالنسبة للدعم : يتمتع طرف واحد على الأقل في الحروب الأهلية القديمة بالدعم الشعبي، بينما لا يحصل اللاعبون السياسيون في الحروب الأهلية الجديدة على دعم من القاعدة الشعبية.

بالنسبة للعنف: بقيت أعمال العنف في الحروب الأهلية القديمة منضبطة وتحت السيطرة، بالأخص عندما تم ارتكابها من قبل المتمردين، بينما اتسمت الحروب الأهلية الجديدة بأعمال عنف غير مبررة ولإنسانية مفروضة من قبل ميليشيات غير منضبطة، وجيوش تخدم مصالح خاصة، وأمراء حرب مستقلين ممن لا يسعون إلى نصر ينهي الحرب.

من قراءة سريعة لهذه الجدوال يمكن أن نستخدم العديد من المتغيرات للاقتراب من مفهوم "تغيير طبيعة النزاع":

أولاً، الأطراف الرئيسية ووحدة تحليل الحرب، مثل الدول أو الفواعل من غير الدول، أو الفواعل العامة أو الخاصة، الجماعات الإرهابية، وأمراء الحرب.

ثانياً، الدوافع الأساسية للأطراف النزاع، مثل الأيديولوجية، انفصال الإقليم، أو المطامع المادية.

ثالثاً السياق المكاني: داخل الدولة 'أهلية' أو إقليمية أو عالمية.

رابعاً، الوسائل التكنولوجية للعنف - الأسلحة واستراتيجيات الحرب.

خامساً، الآثار الاجتماعية والمادية والإنسانية للصراع.

السادساً، الاقتصاد السياسي والبنية الاجتماعية للصراع. (Newman, 2010, p. 185)

هذه المتغيرات تعطي أهم السمات التي تتميز بها النزاعات اليوم :

- معظم الحروب اليوم هي داخل الدول وليس بين الدول
- الصراعات العرقية والدينية هي أكثر سمات الحروب جديدة أكثر من العقيدة السياسية.
- إزدياد استهداف المدنيين عمداً كهدف للحروب الجديدة. ففضائح التطهير العرقي والتجهير القسري للسكان - المتزايدة بشكل كبير كنسبة من مجموع الخسائر البشرية في النزاع، وخاصة منذ عام 1990- هي السمات الرئيسية للنزاع المعاصر.
- انهيار السلطة العامة يطمس التمييز بين المحاربين (التابعين للدولة) والمحاربين الخواص، وبين المقاتلين والمدنيين.

• تتميز الحروب الجديدة بفشل الدولة والتحول الاجتماعي المدفوع بالعولمة والقوى الاقتصادية الليبرالية. هذا يؤدي إلى التنافس على الموارد الطبيعية ، زيادة الأعمال التجارية الغير قانونية،جيوش خاصة، وأمراء الحرب مجرمين، غالبا ما تنظم وفقا لشكل من أشكال الهوية.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن الأدبيات الخاصة بـ "الحروب الجديدة" تقدم خدمة كبيرة في تفسير أنماط النزاعات الداخلية المعاصرة، وخصوصا في لفت الانتباه إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للصراع، والعلاقة بين الأمن والتنمية. (Nweman,2010 ,p.178)

فمن المفيد - حسب كالدور- أن نفهم و نفصل بين خيطين متداخلين من التحليل: الأول يتعلق بأطروحة الحروب الجديدة نفسها: حجة أن الحروب الأهلية المعاصرة يمكن أن تتناقض مع الحروب السابقة من حيث الأهداف، والأساليب وكيفية تمويل الحروب، والخيطة الثاني هو تحسين الفهم الامبريقي لديناميات النزاع العنيف، وخاصة العوامل الاجتماعية والاقتصادية. (Kaldor,2001, p.06)

وعلى ذكر الأهداف ، فتغير الصورة النمطية للحروب للحرب المذكور أعلاه من قبل كالدور، هولستي وفان كريفيلد كانت نتيجة لتغيير جذري في أهداف النزاع ، والسبب أن "الحروب الجديدة" تدور "حول" سياسات الهوية" ⁵ على النقيض من الأهداف الجغرافية-السياسية أو الإيديولوجية للحروب السابقة ". وبهذا إكتسبت سياسات الهوية الصدارة في خطاب الجماعات المشاركة في النزاعات المعاصرة. تعتبر Kaldor هذا أمراً لا مفر منه في سياقات تتميز عموماً بضعف الدولة وفي بعض الحالات القصوى تفككها، مما يؤدي غالبا إلى "تآكل احتكار العنف المنظم الشرعي".

بالمثل حدّد Holsti أسباب "حروب النوع الثالث" في "الخلافات الأساسية حول طبيعة المجتمعات ومشاكل بناء الدولة "في العالم حيث المجتمعات "اعتمدت الدولة كشكل سياسي نهائي"(Holsti,1989,p.91) هذه الحروب ليست حول السياسة الخارجية والأمن، والشرف، بل حول الدولة والحكم، دور ومكانة الدول والمجتمعات داخل الدول. النمو في سياسات الهوية التي طرحتها Kaldor تُعزى إلى الفراغ الناجم عن غياب مشاريع تطلعية وفشل "مصادر أخرى للشرعية السياسية" مثل اشتراكية أو خطاب بناء الأمة للجيل الأول لقادة بعد الاستعمار.

مساهمة Kaldor, Holsti وغيرهما في تفسير النظام الدولي قيمة جدا ، فمفهوم مثل "الحروب الجديدة" يساعدنا على إدراك التحولات الحاسمة في حروب اليوم، كما ان الأدبيات حول الديناميات الاجتماعية والاقتصادية للحروب الجديدة تقدم رؤى غنية لخطاب الأمن، بما في ذلك الأمن الإنساني

⁵- بدءا من السياسة العرقية للحركات القومية بدعوى الاستقلال أو الانفصال، الغالبية العظمى من الجماعات المشاركة في الصراعات المسلحة المعاصرة يعرفون أنفسهم على أساس هويتهم، سواء كانت ذات طابع قومي أو إثني أو ديني أو ثقافي. و في الواقع، يعتبر تقرير المصير من قبل الأقليات السبب الرئيسي للحرب المعاصرة ، فقد أخذ نحو 100 شعب وطني وأقلية جزء في النزاعات عنيفة ما بين عامي 1945 و 1990. كما تم خوض ستون نزاعا حول قضايا الحكم الذاتي استمرت ما لا يقل عن عشر سنوات ،أما ابتداء من عام 1996 فقد كان هناك أكثر من 40 صراع سياسي-عربي عنيف جاري .

،التعريف التقليدي للأمن الدولي الذي - يقوم على الدفاع العسكري للأراضي - يضع الأمن البشري والعوامل الاجتماعية على الهامش، ومع ذلك،لم يعد من الممكن تصور الأمن الدولي فقط كالدفاع عن التراب الوطني ضد التهديدات العسكرية 'الخارجية' تحت سيطرة الدولة . الأجندة الأمنية الآن تدمج الأبعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، وحتى البيئية ، فضلا عن العديد من الروابط بينهم . فبالنسبة للبعض ، أكبر الأخطار التي تهدد الأمن تأتي من المرض ، الجوع والتلوث البيئي ، والجريمة ، والعنف غير المنظم ، وبالنسبة للكثير، يأتي التهديد الأكبر قد من الدول نفسها، بدلا من العدو 'الخارجي'. (Newman,2010 ,p .186)

مثل هذه التغيرات ، جعلت الكثير من الباحثين والمنظرين في نظريات الصراع يُعيد النظر في مستوى تحليل الدولة ، ويركز بشكل متزايد على نقطة ضعف الدولة كعامل رئيسي في بداية النزاع العنيف . فقد وضع بعض العلماء "تراجع الدول أو "مشكلة الدولة الحديثة" في سياق إجتماعي واسع النطاق ، مما يشير إلى تغييرات جذرية في طبيعة النزاعات المعاصرة ،وهو ما يجعلنا نركز على مستوى الدولة في تحليلنا للنزاعات الداخلية.

3- التركيز على مستوى الدولة :

على امتداد العقد الماضي أو حوالي ذلك ، وقع تطوران متناقضان ظاهريا على صعيد الحياة السياسية والإقتصادية الحقيقية حيث كان هنالك كم كبير من الحديث حول "التقليل من دور الدولة"، بينما إنهمك علماء السياسة والاجتماع على الصعيد الفكري في "إعادة الدولة إلى الساحة " بوصفها مفهوما تحليليا رئيسيا (وهو مفهوم كان بريقه قد خبا ،كما يبدو). (الأيوبي ،2010،ص ص 37-38) ولم يحدث إلا مؤخرا أن تم الانتباه الى هذا الإهمال الفكري لظاهرة الدولة في مجال النزاعات، ولهذا تعد مساهمة المفكرين في هذا الحقل جديرة حقا بالمراجعة والتحليل وهو ما سوف نحاول فعله في هذا الجزء من الدراسة.

بعد تحليلنا " للحروب جديدة "، رأينا أن الأطراف الفاعلة في هذه النزاعات تتراوح من الجيوش التقليدية إلى وحدات شبه عسكرية، أمراء الحرب ،جماعات المرتزقة وحتى العصابات الإجرامية. من أجل فهم أفضل لهذه النزاعات تحول المحللين بشكل متزايد إلى مستوى الدولة، وبخاصة للفئات النزاع ومطالبهم . و بما أن غالبية المجموعات المشاركة في العدد المتزايد لـ"الحروب الجديدة" أو "حروب النوع الثالث"، تقدم الهوية كأساس للنضال من أجل تقرير المصير - كما نوقش سابقا، فإن الغالبية العظمى من مطالب الاستقلال وتقرير المصير التي تؤدي الى النزاعات المسلحة المعاصرة تحدث في البلدان المتخلفة التي يمكن أن تمر بعمليات تحديث سريعة أو تحولات سياسية ، وكذلك في بلدان تنسم بضعف الدولة واضمحلالها ، وهو ما جعل العديد من محلي النزاعات الداخلية يشيرون إلى ضعف الدول كمصدر رئيسي للصراع المعاصر:

■ فوقفا لمحمد أيوب ، العوامل المشكلة لانعدام الأمن هي ذات أبعاد داخلية تأخذ الدولة كمرجع لها ، و تنقسم الى فئتين:

(1)- زيادة الشرعية وفقا للقومية العرقية من قبل المجتمع الدولي.

(2)- تزايد حالات الدول الفاشلة. (Kim, 2009, p .70)

■ في المقابل يؤكد *Holsti* أن "الدول الجديدة والضعيفة هي الأساس للحروب الحالية والمستقبلية"، بالتالي يمكننا أن نفهم الحرب المعاصرة على نحو أفضل "إذا استكشافنا ولادة الدول وكيف وصلت للحكم".

وفي هذه النقطة يشير *Holsti* إلى أن أغلب النزاعات العنيفة في هذا العصر (35 من أصل 38 عام 1995) هي حروب من هذا النوع -حروب أهلية- و التي يتمثل سببها الرئيسي في "معضلة الدول الضعيفة". في إطار دراسته لحالة دول أمريكا اللاتينية وعملية الديمقراطية التي شهدتها هذه الدول، توصل *Holsti* لوجود علاقة بين تقوية الدولة و التزامها بالقيم الديمقراطية وبين زوال العنف.

(David & Roche ,2002, p.110)

■ يذهب *Pierre Hassner* إلى أن السمة الأساسية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي مواجهات ما تحت دولتية " و يرى بأن عالم ما بعد الحرب الباردة أو عالم ما بعد واستفاليا يتميز بما يلي:

(1) – الدولة أصبحت ضعيفة ولم تعد تتحكم في استخدام العنف الشرعي وهي تمثل بذلك التهديد الأول لمواطنيها، فحسب *Hassner* ، حوالي 150 مليون شخص في العالم قتلوا من طرف حكوماتهم.

(2)-التحول في مفهوم الأمن .

■ بالنسبة إلى *William Zartman* فقد كان أكثر تحديدا حيث اعتبر ان ربط الحروب الأهلية الافريقية بحالة الدولة المنهارة ليس بالمفاجئ ،ذلك ان وقوع انهيار الدولة مرتبط ارتباطا وثيقا بالحرب الأهلية .

■ أما معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي *the Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)* أعاد ما افاد به *Zartman* "بأن افريقيا أكثر المناطق التي تعاني من النزاعات في العالم" و " أن الأسباب العميقة لهذه الحروب يمكن أن توجد في ضعف العديد من دولها" وتساءل مع البنك الدولي عن " سبب وجود العديد من الحروب في افريقيا ؟ " وخلصا الى " أن الارتفاع النسبي لحدوث الحروب الأهلية في افريقيا يرجع ... الى ارتفاع مستويات الفقر ، الاعتماد الكبير على تصدير المواد الأولية و خاصة إلى فشل المؤسسات السياسية." (Spears,2010,p.6)

و عليه ، وبصرف النظر عن أسباب تفكك الدول، وتهديد هيكلياتها بالانقسام أو السقوط، فإن تهديد

كيان الدولة من الداخل، يعد من أخطر أسباب النزاع داخليا و خارجيا . وهو ما تنبّهت اليه قمة مجلس الأمن الدولي المنعقدة في 1992/01/31 ، بعد أن أشارت الى أن أخطر ما يهدد النظام الدولي هو تغيير هيكلية الدول. بمعنى آخر ، يبقى تغيير العناصر الأساسية للدولة (الاقليم ، السكان ، الحكومة) من أخطر النزاعات نظرا لما تتركه من آثار اجتماعية واقتصادية وانسانية مباشرة. (حسني،2001،ص ص 23،27) ما يجعل من عودة الاهتمام بالدولة ، يجزم بقائها كوحدة تحليل أساسية في المجتمع الدولي على الرغم من كل الطروحات المتعلقة بتراجع فعاليتها .

وما دام تركيزنا الآن منصب على مستوى الدولة في الأدبيات الناشئة عن النزاعات الداخلية ، قد يكون من المفيد الإشارة الى المساهمة القيمة لنهج *Michael Edward Brown* المركز على "الظروف الكامنة" و "الأسباب المباشرة" لـ "النزاع الداخلي" والذي يبدو مناسب كإطار عام للنظر في مثل هذه الظروف. براون حدد أربع مجموعات رئيسية من العوامل التي تؤدي إلى العنف و التي فصلها في الجدول 1-6 الظروف الكامنة والأسباب المباشرة للنزاع الداخلي.

الظروف الكامنة	الأسباب المباشرة
<p>الهيكليّة :</p> <ul style="list-style-type: none"> • الدول الضعيفة • مخاوف أمنية داخل الدولة • الجغرافيا العرقية 	<ul style="list-style-type: none"> • انهيار الدول • تغيير التوازنات العسكرية داخل الدولة • تغيير الأنماط الديموغرافية
<p>العوامل السياسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مؤسسات سياسية تمييزية • الأيديولوجيات الوطنية الاستبعادية • سياسات بين مجموعة • سياسات النخبة 	<ul style="list-style-type: none"> • التحولات السياسية • الإيديولوجيات الإقصائية المتزايدة • تزايد المنافسة بين المجموعات • تكثيف صراعات القيادة
<p>العوامل الاقتصادية / الاجتماعية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المشاكل الاقتصادية • نظم اقتصادية تمييزية • العصرية / التحديث 	<ul style="list-style-type: none"> • تصاعد المشاكل الاقتصادية • تزايد عدم المساواة الاقتصادية • تطوير سريع الخطى و العصرية/ التحديث
<p>العوامل الحسية/ الثقافية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • أنماط التمييز الثقافي • إشكالية تاريخ مجموعات 	<ul style="list-style-type: none"> • تكثيف أنماط التمييز الثقافي • التهجم العرقي والدعاية

Source : (Brown ,1996,p. 577)

بناء على الجهود السابقة لإعادة إدماج الدولة كمتغير رئيسي، ندّعي أن النزاعات الداخلية متجذرة في طبيعة والعمليات ذات الأساس التاريخي لـ "الدولة الضعيفة و الفاشلة". وبهذا يكون إطار الدولة

الفاشلة، أداة تحليلية مفيدة تستطيع مساعدة العلماء لتنظيم أدبيات النزاع الداخلي، وتساعد الممارسين لتقييم آثار سياستها. حيث يمكن ان تشكل الدول "الغير قادرة على احتكار العنف" مقارنة نظرية دسمة في محاولة منها لفهم ورصد النزاعات المعاصرة التي يستهدفها عالم اليوم .

على هذا ، ينبغي لإطار الدولة الفاشلة أن ينظر في مشكلة الدول الضعيفة والفاشلة من منظور الشرعية السياسية، و ما إذا كانت تملك مؤسسات الحكومية قادرة على ممارسة السيطرة على السكان وكامل الاقليم الخاضع لسلطانها.

مسألة الشرعية والكفاءة مهمة جدا للدول القوية و الضعيفة على السواء ، كما أشار إلى ذلك *Sciarone & Rupesinghe* حيث ان ظاهرة الدول الضعيفة أو الفاشلة في "العالم الثالث" ينبغي أن تكون ذات صلة بمسألة الشرعية والكفاءة للحفاظ على مسار تشكل الدولة".

على ذلك سيكون من المجدي في دراستنا هذه الانطلاق من دراسة الدولة القومية الحديثة التي غالبا ما تُشكل الأساس لدراسات العلوم السياسية و خاصة حقل العلاقات الدولية، قبل التعرف الى الشكل الشاذ منها و أخذها كإطار تحليلي للنزاعات الداخلية. الفصل القادم سيحاول الالمام بأهم مقومات و خصائص الدول الفاشلة لفهم أفضل لديناميات النزاعات في تلك الدول.

I- الدولة الفاشلة /دراسة تأصيلية - مفاهيمية

تقتضي اعتبارات منهج البحث العلمي السليم ، أن يسبق التعريف أي مبدأ أو مفهوم أو نظرية في أي فرع من فروع العلوم النظرية أو التطبيقية ، وأن يسبق ذلك التعريف رصد التطور التاريخي له ، بدأ من ارهاصاته الأولى مرورا بالمستجدات والتطورات التي طرأت عليه حتى تاريخ اعداد الدراسة المتعلقة به، وتماشيا مع ذلك آثرنا أن نستهل هذه الدراسة بعرض التطور الكرونولوجي لهذا المفهوم ، على ان يُتبع ذلك تحديد لماهية مفهوم الدول الفاشلة أكاديميا وسياسيا ، وذلك على النحو التالي :

1 - التطور الكرونولوجي لظاهرة الدولة الفاشلة:

بالرغم من أن العلماء يناقشون مفهوم فشل الدولة لأكثر من عقدين ، فالظاهرة الفعلية لما يعرف باسم "الدول الفاشلة" - و الموجودة باعتبارها جزء من الحقيقة السياسية على طول النظام الدولي- تُأخذ اليوم كمصدر رئيسي لعدم الاستقرار السياسي الدولي بعد أن حلت محل الدول العظمى . هذه الأخيرة تشكل بداية قصة الدول الفاشلة لما بعد الحرب الباردة .

1-1 قصة الفشل قبل 11 سبتمبر:

مع بداية القرن العشرين، سيطرت نصف قوى أوروبا العظمى و اليابان علي النظام السياسي الدولي ، وأغلب ما أصبح يعرف بالعالم الثالث - حُكِم من طرف المستعمرات التابعة لها- مَثَل لاحقا المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في النظام المشكل عن طريق تنافس القوى العظمى في أوروبا و الخارج .(Record,2000,p1)

و من المهم الإشارة هنا الى ان تشكّل الدولة المعاصرة في أعقاب معاهدة ويستفاليا 1648 أثار أيما تأثير ، إذ أصبحت حروب القوى العظمى كارثة على النظام السياسي الدولي ، بعد ان سُنت بشراسة زائدة في أعقاب الثورات الفرنسية و الصناعية. مع التغيير الدراماتيكي للنظام السياسي منذ 1945 و بعد حرب واسعة دامت ثلاثة قرون - بدت و كأنها كانت منحصرة كليا بين الدول الصناعية المتقدمة - أصبحت أوروبا قارة للسلام العالمي تقريبا. تفسيرات هذه الظاهرة الغير متوقعة كثيرة لكن أكثر المراقبين لها يعتقدون بأن تهدة أوروبا و نزوعها للسلام هي وظيفة بعض العوامل مثل التكامل الاقتصادي، الديمقراطية، كوسائل لحل للنزاعات بين الدول. (p1)

وعلى اعتبار أن أوروبا والقرون الثلاثة التي سبقت الحرب العالمية الثانية كانت المصدر الأساسي للحرب بين الدول في العالم ،فإن ظهور الدول الضعيفة / الفاشلة و ارتفاعها بشكل

مثير راجع أيضا لتلك الدول العظمى التي خلقت ثلاث موجات من التفكك الامبراطوري، أغرقت النظام الدولي بـ 200 دولة جديدة أكثرها هشّة و معظمها غير فعال. فبينما وقعت **الموجة الأولى** في الحرب العالمية الأولى، بدمار هسبورغ و الامبراطوريات العثمانية، تزامنت **الموجة الثانية** مع الحرب العالمية الثانية بدمار الامبراطوريات الاستعمارية الواسعة الانتشار لما وراء البحار. أما **الموجة الثالثة** فتمثلت في الحرب الباردة بدمار الامبراطورية السوفييتية في أوروبا الشرقية ومن بعده الاتحاد السوفييتي نفسه. (p3)

يفصل (Rotberg,2003,p.2) في كيفية انفجار وظهور هذه الدول عقب انهيار إمبراطوريات الدولة العثمانية والنمساوية المجرية ، فابتداء من سنة 1914 كان هناك 55 نظام سياسي وطني حاكم معترف به، ليرتفع العدد الى أربع دول جديدة في عام 1919 بما مجموعه 59 دولة، ثم الى 69 دولة في عام 1950. بعد عشر سنوات ،أي بعد نيل الاستقلال في الكثير من مناطق أفريقيا ، وصل عدد الدول الى 90 دولة ، ومع استقلال المزيد من الأراضي في أفريقيا وآسيا ، و بعد انهيار الاتحاد السوفييتي قفز عدد الدول إلى 191 ؛ كما جلب استقلال تيمور الشرقية وانفصال جنوب السودان في عام 2002 و 2010 على التوالي ، مجموع 193 عضوا.

لقد بات في حكم الأكيد ، أن مثل تلك الأرقام المتفجرة ، تُبين هشاشة متأصلة للعديد من الدول الجديدة . فموجات التفكك الامبراطوري أنتجت دول ذات سياسة واقتصاد مستدام مشكوك فيهما ، ذلك أن اختفاء السلطة الامبراطورية أدى الى استبدالها بسلطة سياسية ضعيفة – في أغلب الأحيان - وفوضوية في بعض الحالات ، شكل معظمها الاطار المادي لظهور الدول الفاشلة .

بهذا المعنى ، فإن فكرة الدولة الفاشلة تاريخيا كانت نتاج للاحتلال الاستعماري، في قمة التوسع الأوروبي، حيث زود فشل الجهود السلمية الكثير من الفرص و التبريرات لتدخلات القوى العظمى. إزاء هذه الخلفية يمكن الجزم أن تدخل الدول العظمى في الدول الضعيفة كان في أغلب الأحيان لقمع الفوضى التي تهدد أمنهم و مصالحهم التجارية. (Sur,2005,pp1-2) كما يقول R H. Dorff - باعتباره عالم عسكري في الجيش الأمريكي " أن الدولة الضعيفة أعطت الفرصة للتوسع الاقليمي للقوى العظمى". (Nguyen ,2005, p 2)

أكثر من ذلك، فقصة الفشل في عالم ما بعد الحرب الباردة ترجع في جزء منها الى حصول الكثير من المستعمرات السابقة على استقلالها، والاعتراف بها كدول ذات سيادة، و كأعضاء متساوية في المجتمع الدولي مع عضوية كاملة في الأمم المتحدة ، وكسلطة مخولة لإصدار

جوازات السفر، والطوابع البريدية والعملات ، بالرغم من كونها غير متساوية من الناحية الفعلية، فمعظمها يرضخ تحت بيئة أكثر فقرا و تخلفا ، و يعاني من بنية التحتية سيئة ماديا ومؤسستيا. (Andersen 2005 , p 4)

إلى جانب ما نوقش سابقا، من الجيد توضيح بأن الدولة الفاشلة هي ظاهرة ثابتة ومتكررة في العالم السياسي، و أن التفشي الواضح لها عقب نهاية الحرب الباردة ليس جديدا ولا مفاجئا، بدلا من ذلك، كان شبه غياب الدولة الفاشلة خلال الحرب الباردة غير عاديا (و قد فسر بدعم كلا القوتين العظمتين للأنظمة 'الصدقية' و استقطابها ، وبالتالي منعها من الفشل). (p3)

تفسير ما سبق يكمن في كون أن العديد من هذه الدول كانت مستعمرة أثناء الحرب الباردة ما جعلها تحت رقابة صارمة لسيادتهم، و المشاكل التي حدثت فيها لم تثر الانتباه العالمي الذي ظهر اليوم، حيث ظهرت ببساطة على هامش السياسة العالمية كبعض مشاكل الدول الأخرى. كما وأن فشل الدولة نُظر إليه أثناء الحرب الباردة بأنه جزء من صراع القوى العظمى، ونادرا ما عولج كخطر شخصي في حقهم. أما الآن فنظرتنا انتقلت الى هذه الأراضي لأنها لم تصبح خطر على نفسها فقط و لكن أصبحت خطر على الجغرافيا السياسية للمجتمع الوستقالي وبشكل أكثر تحديدا، الدول الغربية التي مازالت تحمل هذه المثل. (Hosni,2007,p151)

ما شهده العالم آنذاك كان ينظر اليه من منظور العودة إلى - «الطبيعية»- وضعية حيث تفشل الدولة إذا كانت غير قادرة على حشد القوة المحلية و / أو الدعم الخارجي لتظل واقفة، أما أوضاع الدول الفاشلة لما بعد الحرب الباردة فقد جرت في أجواء عالمية مختلفة تماما عن وضع ما قبل الحرب العالمية الثانية و يرجع ذلك لعدة لأسباب منها :

أولا - بعد الخروج من الاستعمار ، ضمنت الدول المستقلة حديثا بقاءها بغض النظر عن قوتها الداخلية وقدرتها على تماسك سيادتها، فمرحلة ما بعد الاستعمار ضمنت للدول الوجود المستمر ككيانات مستقلة ذات حدود ثابتة، هذا يشكل خروجا جذريا عن الممارسات السابقة حيث يمكن للدول الضعيفة أن تُضم كليا أو جزئيا من طرف الدول القوية أو يتم تقسيمها إلى دول أصغر .

ثانيا - يقاس أداء الدولة على نحو متزايد بمجموعة معايير جديدة ، فالمخاوف على رفاه السكان و حقوقهم في الحياة والحرية دخلتا المعادلة، إذ أصبحت الديمقراطية و حقوق الإنسان 'معيار الحضارة' اليوم .

ثالثا - القوى المعارضة للعولمة حولت دور الدولة، وميزت بين الدولي / المحلي، و غيرت الطريقة التي تجري بها العلاقات الدولية أو السياسة العالمية، فالفواعل من غير الدول

والتدفقات عبر الوطنية من السلع ورأس المال والمعلومات والأفكار والناس كلها وفرت التحديات - والفرص-السياسية والنظرية لدول محددة جغرافياً و للمفاهيم التقليدية للسياسات الدولية . (Andersen,2005,p4)

أما الاهتمام المعاصر بهذه الظاهرة فقد ظهر مرة أخرى كقلق انساني في أوائل التسعينات بعد فترة قصيرة من انهيار الاتحاد السوفيتي. فنهاية الحرب الباردة و تعجيل العولمة و موجة تشكيل الدولة ، دفع بقضية الدول الفاشلة الى طليعة أجندة السياسة الدولية و حقوق الانسان لما تسببه هذه الظاهرة من تشكيلة واسعة من المشاكل الانسانية. (p3)

فالعنف وفضائع الحرب الأهلية وارتباطها بالمآسي الإنسانية، الموت والتشرد واللاجئين والأمراض والأوبئة و المجاعة وعدم التنمية، وانتهاكات حقوق الإنسان كانت محور اهتمام المجتمع الدولي باعتبارها نتيجة لفشل الدولة. (Woodward ,2006,p2)

1-2 قصة الفشل بعد 11 سبتمبر :

بالرغم من أن مصطلح «الدول الفاشلة» ظهر في منتصف التسعينيات في سياق بحث واشنطن عن بوصلة جديدة توجه سياستها الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة ، إلا أن استخدام المصطلح شهد طفرة كبيرة مؤخراً وخصوصاً في أعقاب هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة، حيث عمل الهجوم الارهابي على تسريع النقاش حول الدول الفاشلة وانتقالها من مجرد مشكل انسانية تتطلب تضافر الجهود لانهاء المآسي الانسانية ، الى مشكلة أمنية تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة. (وادي، 2013) وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول مغزى هذا الاهتمام و عما إذا كان يعبر فعلاً عن تطور موضوعي في رؤية ظاهرة الدول الفاشلة باعتبارها مهدد للاستقرار والسلم العالميين.

في هذا السياق ، لاحظ المحللون تشكل بيئة جديدة للأمن الدولي أصبحت فيها الدول الضعيفة/الفاشلة منصات للجريمة المنظمة العابرة للحدود، ولانتشار المواد والتكنولوجيا النووية ، وبوراً ساخنة للمنازعات الأهلية والأزمات الإنسانية، وأصبحت احتمالات المخاطر التي تمثلها هذه الدول أكثر وضوحاً مع هجوم القاعدة في 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة التي دبرها أسامة بن لادن من ملاذ الأمن الذي وفرته له أفغانستان. وقد دفعت أحداث 9/11 الرئيس جورج دبليو بوش إلى الزعم (في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام 2002) بأن «الدول الضعيفة مثل أفغانستان، يمكن أن تمثل خطراً على مصالحنا القومية لا يقل عما تمثله الدول القوية». (Chossudovsky,2012)

وإذا كان انتباه المجتمع الدولي قد ركز في البداية على أفغانستان، فالعديد من الدول الفاشلة في أفريقيا وأوروبا الشرقية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، نُظر لها أيضا كمصادر محتملة لعدم الاستقرار الدولي. فهجمات 9/11، أكدت فرضية أن مشاكل الدول الفاشلة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على دول أخرى وتؤدي إلى عواقب وخيمة ودراماتيكية، ولذلك تم خلق إجماع حول مفهوم الدول الفاشلة بعد هجمات 9/11، انطلاقا من نهج أمني يُنظر من خلاله الى الدول الفاشلة في السياسة الخارجية الدولية باعتبارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين، لما لها من دور هام في ظهور قطاعات معادية عبر الوطنية متعلقة بالإرهاب الدولي و غسيل الاموال إلى الهجرة الدولية وتهريب المخدرات التي تشكل القضايا الأمنية الدولية الجديدة .
(Monzala,2012)

والاستنتاج الرئيسي وراء هذا التطور التكنولوجي، يتجلى في ان أحداث 09/11 أكسبت الدولة الفاشلة بعدا انبيا رئيسيا، بعدما كان في الماضي القريب بعدا انسانيا، ينظر إليها مشكلة إنسانية أو قضية انتهاك لحقوق الإنسان.

3-1 الاهتمام الأكاديمي بقصة الفشل :

اهتم أكاديميو و مفكرو العلاقات الدولية و صناع القرار بفشل /ضعف الدولة منذ بداية التسعينات، واستخدموا مفاهيم و تعاريف مختلفة لوصف واحدة من الأغراض السلبية التي ارتبطت بتعديل الأنظمة الدولية، و هي الدول التي يعتقد بأنها هشة، ضعيفة، فاسدة، عاجزة، وهمية، واهنة، غير مستقرة، مضطربة، فاشلة، مأزومة، أو منهارة..... غياب تسمية واضحة لهذا المفهوم جعلته يظهر بتسميات ومفاهيم متعددة قد تتسع وتضيق حسب الغاية من استعماله .

من المفيد في هذا السياق الإشارة إلى كون مفهوم الدولة الفاشلة قد أشيع في الأمم المتحدة مع بداية التسعينات من طرف *Madelrine Albright* وآخرون، بالرغم من أن العالم السياسي *Robert H. Jackson* كان قد كتب عن موضوع مماثل تحت عنوان أشباه الدول -*Quasi states*- حتى قبل 1990 و بالضبط في 1987، غير أن ذلك لا يلغي بأن هناك أعمال مبكرة ومهمة عن الدول الفاشلة تتضمن مثلا عمل *Steven Ratner & Gerald Helman* في مقال تحت عنوان *States Failed Saving* والمنشور في مجلة السياسة الخارجية في 1993، حيث كانا من بين أوائل المفكرين الذين علقوا على استعمال المفهوم الذي يتعلق بوصف ظاهرة جديدة حيث تصبح الدولة عاجزة تماما عن تحمل نفسها كعضو في المجتمع الدولي، وأن هذه الدول تخاطر بمواطنيها، كما تهدد جيرانها من خلال تدفق اللاجئين، عدم الاستقرار و الحرب العشوائية. أما *Kaplan* فقد وصف في مقالته *anarchy coming*

في 1994 فشل الدولة في غرب افريقيا و توقع على نحو مظلم بأن ينتشر ذلك الفشل في كافة أنحاء العالم . و في حين حرر Zartman في 1995 عمل بعنوان "الدول المنهارة" *Collapsed states* " وهو كتاب كرسه كليا لذكر فشل و انهيار الدولة ، حاول Groos في عام 1996 بناء علم لتصنيف الدول الفاشلة ووضعها في خمس فئات : (Cojanu ; Popescu ,2007, p114)

- *Anarchic State* الدولة الفوضوية.
- *Phanton State* الدولة الشبح.
- *Anaemic State* الدولة المريضة.
- *Captured State* الدولة الأسيرة .
- *Aborted State* الدولة المعطلة أو المحبطة أو المجهضة.

على الرغم من الحجم الكبير للكتابات حول موضوع الدولة الفاشلة إلا أنه لا يوجد اتفاق في الأدبيات العلمية حول تعريف هذا المصطلح ، لذلك غالبا ما طرحت تساؤلات حول معناه؟ والغرض الذي يخدمه؟ و ما إذا كان يستخدم فقط لوصف وفهم سلسلة من الحالات أو أنه يسمح لنا بتطوير استجابات أو ردود مشتركة لتلك الحالات ، و وضع استراتيجية عمل تمكننا من معالجة الدول فاشلة ؟

في الحالة الأولى ، نحن نتعامل مع مفهوم تحليلي فقط للأكاديميين والباحثين ، في الحالة الثانية نحن نتعامل مع مفهوم عملي يهتم أيضا السياسيين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ، والدفاع عن أولئك الذين يجب عليهم اتخاذ موقف والتصرف عند مواجهة حالات من هذا النوع. (Sur,2005,p3)

طرح هاتين الحالتين هو محاولة لتوضيح المفاهيم والخيارات ، دون ادعاء تقديم اجابات كاملة ونهائية لمفهوم الدولة الفاشلة، و عليه نحن بحاجة للبدء عبر استكشاف مفهوم "الدولة الفاشلة" كنهج تحليلي أكاديمي، قبل الولوج إلى النهج العملي/التجريبي .

2 - مفهوم الدولة الفاشلة في الحقل الأكاديمي - المنهج التحليلي بين المنظورين اللوكي والويبيرري:

من المفاهيم التي دأبت التحاليل المعاصرة على استعمالها، حضي مفهوم الدولة الفاشلة بكل دلالاته السياسية والتاريخية المعروفة بالعديد من التعريفات المتباينة جوهرها ومضمونها ، وحتى يتسنى لنا فهم مفهوم الدولة الفاشلة بشكل أفضل ، قد يتوجب علينا التعمق في النهجين السائدين **للدولة الفاشلة** الذين تم التطرق اليهما على وجه الخصوص في التقرير العالمي للتنمية 1997 الذي اتخذ من مدى فهم الدولة أساسا للتمييز بينهما، و لعل أهم تعريفين يمكن رصدتهما هنا

ينطلقان من منظورين متضادين يطلق عليهما بالنهجين اللوكي والويبيرى & *Lockean* و *Weberian Aproches* و الذين يعكسان الطرحين المعياري و السوسيولوجي السابق ذكرهما في مفهوم الدولة.

1-2 النهج اللوكي - *Lockean Aproche* :

توصف الدولة في تقليد هوبز، روسو و لوك بأنها عقد اجتماعي ، من هذا المنظور فإن سلطة الدولة تقع على عاتق اتفاق بين أعضاء المجتمع للاعتراف بالسلطة أو النظام السياسي، هذا يضع تركيزا خاصا على العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع ، مما يعني أنه ليس فقط أفراد المجتمع من يخضعون للدولة، ولكن أيضا المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة لتقديم الخدمات لأفراد المجتمع، وأبرزها الأمن.

(*Chesterman, Ignatieff, Thakur, 2005, p 15*)

يمثل هذا النهج مفكرين مثل *William Zartman & Robert Rotberg*، الذين عرضا جدل " العقد الاجتماعي" حيث يريان الدولة أولا وأخيرا باعتبارها مزود الخدمة، و تُعرف من حيث تقديمها الخدمة. (غيلين، 2009، ص34)

ووفقا لتعريف وليام زرتمان الذي يبقى مقبولا على نطاق واسع تسمى الدولة بالفاشلة "عندما تكون الوظائف الأساسية لها غير مؤداة على المدى الطويل". وبعبارة أخرى، الدولة الفاشلة هي الدولة التي لم تعد قادرة على توفير الخدمات التي كانت موجودة ، فالفشل عنده ظاهرة أعمق من مجرد تمرد، انقلاب أو اضراب، فهو يشير الى حالة أين الهيكل، السلطة، (قوة الشرعية)، القانون، النظام السياسي، كل يتفكك على حدى.

وثمة طرح آخر يماثل إلى حد ما ذلك الموجود لدى *Zartman* ، هو تعريف *Rotberg* للدول الفاشلة بأنها " تلك الدول الغير قادرة على توفير السلع السياسية الإيجابية لمواطنيها". (*Eriksen, 2010, p3*)

قد يظهر من التعريفين الأخيرين لـ *zartman* و *Rotberg* ان التركيز على الأداء الجيد للمهام والسلع الرئيسية يشكل حماية ضد الفشل . الأهمية المفترضة لهذه المهام والسلع قادتتهما إلى التمييز بين مجموعة متنوعة من الخدمات التي يمكن للدول أن توفرها ، بدءا من الأمن وسيادة القانون، مرورا بحماية الممتلكات والحق في المشاركة السياسية، وصولا إلى توفير خدمات البنية التحتية والاجتماعية مثل الصحة والتعليم. هذه الخدمات حسب *Rotberg* تشكل تسلسل هرمي، أين يشكل توفير الأمن أكثر خدمة أساسية يجب توفرها، بمعنى أن الأمن هو شرط أساسي لتوفير باقي الخدمات الأخرى .

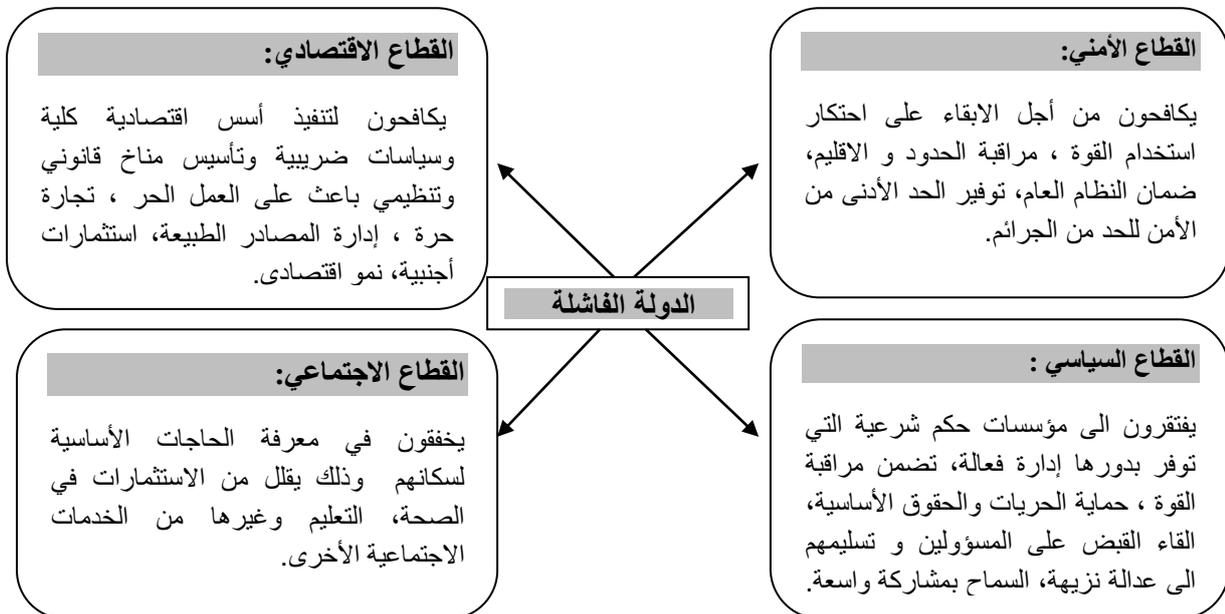
غير بعيد عن هذا الطرح، اعتبر *Robin Dorff* في مقاله الأصيل حول

"*addressing strategy in the face of state collapse*" أن الخصائص الأساسية للدولة فاشلة أو في طريق الفشل تبدو واضحة و متسقة عندما تفقد الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكومة، و تفقد شرعيتها . . . عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكومة الشرعية يرافقها أيضا الانهيار الاقتصادي . . . هذا الانهيار الاقتصادي حاضر تقريبا في كل حالات الدولة الفاشلة. (Dempsey,2010,P3)

تشخيص Dorff للخصائص الأساسية للدولة الفاشلة يتوافق مع أطروحة (Rotberg,2002) حول مظاهر فشل الدولة في سياق مكافحة الإرهاب في مقاله " *Failed States in a World of Terror*" لعام 2002 ، أين عدد عواقب كعدم اشتغال الدولة ، فقدان الشرعية، والانهيار الاقتصادي لجهود مكافحة الإرهاب، وركز على انهيار نظم العدالة الجنائية المحلية وتجريم أجهزة أمن الدولة . و لا يبتعد المفكر Patrick عن أقرانه ،حيث يعتبر أن قوة الدولة *Stase strangt* هو مفهوم نسبي يمكن قياسه بالقدرة والرغبة في التزويد بالحاجات السياسية الأساسية المرتبطة بالدولة كالأمن، مؤسسات سياسية شرعية ، إدارة اقتصادية ،رفاهية اجتماعية ، و هي القطاعات الأكثر أهمية في مسار افلاس الدولة . (Cojanu ; Popescu ,2007, 115)

ولهذا السبب يعتقد Patrick أن الكثير من الدول لها فجوات حرجة في واحدة أو أكثر من المناطق الأربعة للحكم، فالدول الفاشلة حسبه تمتلك في الحقيقة سيادة شرعية غير أنها ليست سيادة فعلية :

الشكل 1-2 فجوات مناطق الحكم في الدول الفاشلة



المصدر : من تصميم الباحثة استنادا إلى معلومات لـ: (Cojanu ; Popescu ,2007, 115)

- تقييم النهج اللوكي :

بينما يلفت هذا النهج الانتباه إلى الفشل الذريع للعديد من الدول في أداء المهام الموكلة لها، فإنه يخاطر مع ذلك من إهمال حقيقة أن العديد من هذه الدول لم تتمتع بأي شيء قريب من السيادة حتى قبل انهيارها، فالعديد من الدول التي توصف الآن بالفاشلة أو المنهارة لم تكن أبدا قادرة على أداء المهام الموكلة لها، وبالتالي، ينبغي النظر "للانهيار" أو "الفشل" الحالي بأنه نتيجة عدم اكتمال عملية بناء الدولة الأولى، بدلا من كونه انهيار للنظام القائم في وقت سابق . وعليه يتوجب توخي الحذر من كلا الافتراضين اللذين يدوران حول أن جميع الدول لها في مرحلة ما، ما تتمتع به الدولة بالمعنى الواسع ، مقابل أن جميع أبعاد الدولة تختفي عند " فشل " أو " انهيار " الدولة، فحتى تلك الدول التي تسمى فاشلة أو منهارة تواصل امتلاك بعض عناصر الدولة . (Eriksen ,2010,p4)

بعد كل ما تطرقنا إليه يمكن القول بأنه لا توجد هناك دولة قادرة على الوفاء بجميع المهام المسندة إليها، فربط تعريف الدولة مباشرة بتوفير الخدمات للمواطنين يجعل من جميع الدول التي لا تتفق مع المثل الليبرالية - وفق هذا التعريف - فاشلة ، حيث أن جميع الدول الغير ليبرالية هي بحكم هذا التعريف فاشلة. بغض النظر عن ما إذا كان بعض هذه الدول يدعم هذه المثل أم لا، يبدو واضحا - من الناحية التحليلية - أن مثل هذا النهج ، يحجب أكثر مما يكشف، فهو يخفي حقيقة أن الدول الحديثة في أوروبا وقت ظهورها كان لديها القليل لتفعله في مجال توفير الخدمات.

على ذلك فالمشكلة التي يعاني منها النهج اللوكي ، هي أن فكرة الدولة في غاية التشدد، لأنها مبنية على النموذج الليبرالي الذي يعامل جميع الانحرافات - من وجهة نظر الليبرالية - على انها مؤشر على الفشل. عرض الدولة كمزود للخدمة في الأساس يؤدي أيضا إلى خطاب ذو دلالة معيارية واضحة، إذ يبدو كما لو أن دولة في اختبار إما أن تنجح فيه أو تفشل ، وتتضمن تقليد نموذج معين للدولة (حتى تُدار، يجب أن نفترض أن الدول لم تفشل في هذا المعنى).

وهكذا، نتيجة لاستخدام التعريف اللوكي للدولة ، عمل المفكرين أمثال zartman و Rotberg وغيرهما على توفير منظور أكثر أيديولوجية ، مفيد من الناحية التحليلية غير أنه يؤدي إلى تعريف فضفاض بشكل مفرط للفشل، حيث يعني في واقع الأمر أن معظم إن لم يكن كل الدول يجب أن تصنف كدول فاشلة، بما في ذلك الدول الغربية والتي تعكس النموذج المعتمد للدولة المثالية.

إن قصورا مثل الذي لمسناه في هذا النهج فتح باب النقاش حول الطريقة الأوثق صلة لخلق مفهوم للدولة الفاشلة، وأعطى أولوية التوجه الى نهج آخر يسمى بالنهج الويبييري.

2-2 النهج الويبييري - *Weberian Aproche*:

يوجد الى جانب النهج اللوكي ، نهج آخر لا يقل أهمية عنه ، التعرف على هذا النهج والمسمى بالويبييري سيكون باسترجاع تعريف الدولة الذي يعتمد على حجة *Max Weber* بأنها "المجتمع البشري الذي يدعي (بنجاح) احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية داخل إقليم معين". " يلاحظ هنا أن الاقليم هو واحد من خصائص الدولة ... ويرجع الحق في استخدام القوة المادية للمؤسسات أخرى أو الأفراد على هذا الاقليم في حدود ما تسمح به الدولة ، لذلك تعتبر الدولة المصدر الوحيد لـ"حق" استخدام العنف .
(Orchard, 2004, p9)

هذا التعريف يميل إلى التأكيد على وسائل الدولة، بدلا من غاياتها *Astate's means, rather than*
(Chesterman , Ignatieff, Thakur2005,p15) its ends

تمارس الدولة حسب هذا النهج ، الاحتكار المشروع لاستخدام القوة داخل أراضيها و تجسد الفكرة أن المقيمين على تلك الأرض يخضعون للقانون نفسه أو لمجموعة قوانين ، وهكذا يُعتقد بأن سلطة الدولة تعلق على سلطة كل المجموعات الاخرى الموجودة في الإقليم التي تسيطر عليه. (غيلبن ، 2009، ص 36)

على هذا النحو، الدولة الفاشلة هي الدولة الغير قادرة على احتكارها للعنف ، فمصطلح الفشل' في المفهوم الويبييري الذي يأخذ الدولة كنقطة بداية، لا يشير ببساطة إلى عدم قدرة الدولة على أداء المهام المسندة إليها، بدلا من ذلك يعتبر التعريف أكثر ضيقا و دقة ، فهو يتعلق بنوع معين من الفشل هو الفشل في تهدئة المجتمع واحتكار استخدام العنف .

يمثل هذا النهج منظرين علاقات دولية منهم *Michael Ignatieff* " الذي جادل بأن القدرة على احتكار استخدام القوة هو العنصر الأساسي لاشتغال الدولة أكثر من أي شروط أخرى كاحترام حقوق الانسان أو تزويد الخدمات العامة، ففقدان عنصر القوة حسبه يعزز الاحساس الواسع بالفشل ونتيجة لذلك، فإن لائحة الدول الفاشلة تشمل البلدان، مثل سري لانكا وكولومبيا التي تعتبر " دول قادرة "ولكن " معاركها مع ذلك خاسرة ضد المتمردين" . (Nguyen ,2005, p 2)

غير بعيد من ذلك يعتبر *Malek*، أنه من المفيد افتراض وجود سيطرة للدولة على كامل الاقليم الوطني كعامل مركزي لفعالية الدولة، ففي الدولة الفعالة ليس هناك انفصال بين الأجزاء ولا المناطق المحررة من طرف الثوار أو المناطق المسيطر عليها بشكل مستمر من قبل الفدائيين أو أسياذ الحرب والدول المجاورة

. انقسام اقليم الدولة إذن يشير بشكل واضح الى فشل الدولة في نظر مواطنيها من حيث شرعيتها، فعالية مؤسساتها، بيروقراطيتها، فسادها، وعمل نظامها القانوني الخ. (Cojanu ; Popescu ,2007,p 117)

لقد بات من الواضح إذن أن الفشل في احتكار استخدام العنف على الإقليم يشكل نقطة مشتركة في تحليلات المفكرين حول الدول الفاشلة ، غير أن *Robert Jackson* و *Stephen Krasner*، ذهباً أبعد من ذلك ، بدمجهما للنهج الويبييري من خلال التركيز على مؤسسة السيادة و العلاقات الدولية.¹ نقطة البداية التي يستند عليها تحليل *Jackson* هي ان جميع الدول بعد نهاية الاستعمار، معترف بها كشركاء متساوين في النظام الدولي، وبالتالي فإن جميع الدول لديها سيادة خارجية أو سلبية، بمعنى أن يتم الاعتراف بها كدول من قبل المجتمع الدولي ، ما يخولها من المشاركة الدولية في المنظمات و انشاء علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى، والحق في إدارة شؤونها السياسية الداخلية دون تدخل خارجي باعتبارها أشخاص قانونية في القانون الدولي. (*Eriksen ,2010,p4*) في الوقت نفسه، تفتقر إلى ما يسميه بالسيادة إيجابية، حيث تفتقر إلى القدرة على العمل بشكل فعال لتوفير الخدمات العامة ، اضافة الى قدرتها المحدودة جدا لتنفيذ السياسات أو تعزيز التنمية الاقتصادية، وسيطرتها الجزئية على أراضيها، فقد تكون مواجهة بالمتمردين المسلحين، وبالرغم من ذلك لا تزال قائمة و معترف بها .

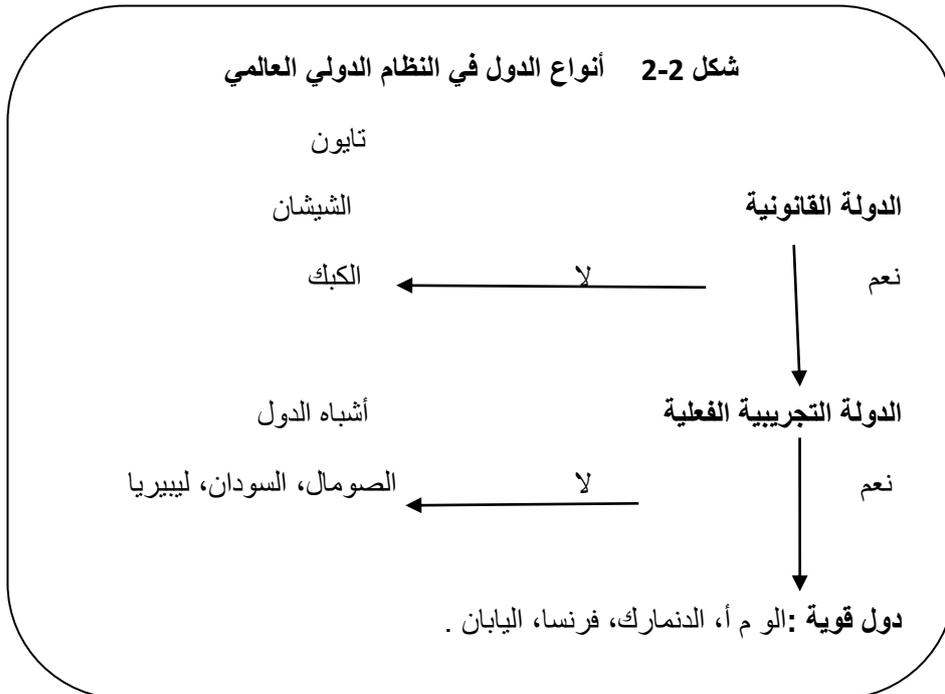
بذلك يعتبر ذلك الاعتراف السبب الوحيد لاستمرار دول أفريقيا الضعيفة في الوجود ، خاصة أن مثل هذا الاعتراف أعطي الدولة امكانية الوصول إلى موارد كبيرة في شكل مساعدات. هذا يعني من ناحية تشكل الدولة ، أن الاعتراف الدولي والمشاركة في النظام الدولي يجعل من الدول قادرة على الاستمرار في الوجود حتى و إن كانت سيطرتها الفعلية على الاقليم محدودة للغاية ، وهو ما يسميه *Jackson* بـ "لعبة السيادة". (*Newman,2009, p 423*)

¹- عمل كل من جاكسون، كراسنر على جمع مفهوم الدولة الويبييرية من خلال التركيز على العلاقات الدولية و مؤسسة السيادة. وفقا ل *Krasner* تتركب السيادة الحديثة من ثلاثة عناصر. **العنصر الأول**، يشير إلى السيادة القانونية، أو الاعتراف بالدولة من قبل الآخرين، وهكذا، "القاعدة الأساسية للسيادة القانونية الدولية هي التي تمنح الاعتراف القانوني للكيانات ذات أقاليم مستقلة قانونيا ، و هي قادرة على الدخول في ترتيبات تعاقدية طوعية . أما **العنصر الثاني** فيشير الى امكانية فهم سيادة باستبعاد حق السلطات الخارجية في ان تتدخل في صنع القرار السياسي للدولة، وهذا يعني أن دولة ذات سيادة مستقلة عن جميع هياكل السلطة الخارجية ، وأن الاطراف الخارجية ليس لديها الحق في التدخل في صنع القرار في دولة ذات سيادة، هذا هو ما يسمى في كثير من الأحيان بمبدأ عدم التدخل. أما **العنصر الثالث** فهو متصل بعلاقات الدولة مع المجتمع داخل الاقليم الذي يعرف بحدود الدولة، هنا السيادة يمكن أن تشير إلى الدولة باعتبارها أعلى سلطة سياسية داخل اقليمها، ويدعوها *Krasner* بالسيادة الداخلية.

Jackson يصف هذه الدول بأنها " *Quasi states* ".² وبالرغم انه لا يستخدم مصطلح الدولة الفاشلة، إلا ان مفهومه المسمى بأشباه الدول يظهر انه يحمل نفس المعنى في الكثير من الاحيان.

يظهر من هذا النهج ، خاصة ما تعلق منه بأفكار *Jackson* أن هناك بعض الاختلافات الأساسية والتي تُصنف الدول على أساسها الى فئتين : **الفئة الأولى** وهي الدولة التي ينظر إليها على أنها مؤسسة رسمية أو قانونية في علاقتها مع الدول الأخرى، و التي يتم الاعتراف بها كدولة ذات سيادة أو مستقلة، وتتمتع بالعضوية في المنظمات الدولية، وتمتلك مختلف الحقوق والمسؤوليات الدولية ، ويشار إلى هذه الفئة **بالدولة القانونية**. الاعتراف هنا هو عنصر أساسي لقيام الدولة القانونية ، لتكون عضو في المجتمع الدولي بغض النظر عن قدرتها أو مكانتها ، ويبدو ان غياب الاعتراف ينفي صفة الدولة ، وكيبيك مثال على ذلك. (*Jackson, Sørensen, 2016, p 22*).

أما **الفئة الثانية** ، فهي فئة لها علاقة بمدى ما يتمتع به الدول من مؤسسات سياسية متطورة تتسم بالكفاءة ، والأساس الاقتصادي المتين، و درجة كبيرة من الوحدة الوطنية، و من الوحدة الشعبية والدعم للدولة، ويشار إلى هذه الفئة **بالدولة التجريبية**.
و استكمالاً لما سبق يمكن أن يشير الشكل التالي إلى أنواع الدول المتمركزة على التباين الواضح بين النظام القانوني لسيادة الدولة والطبيعة الفعلية للكثير من الدول.



²- (أشباه دول حسب *Jackson* هي الدول التي يعترف بها كمشارك في نظام الدولي، ولكنها لا تمتلك الميزات الامبريقية - التجريبية- للدولة ، مثل احتكار وسائل العنف والسيطرة على الاقليم).

Source : (Jackson, Sørensen, 2016, p 23).

هذا التمييز بين الدولة التجريبية والدولة القانونية له أهمية أساسية لأنه يساعد على التقاط الاختلافات الكبيرة التي توجد بين أكثر من 200 دولة مستقلة حالياً والتي تعتبر رسمياً متساوية.

اللافت للاهتمام في هذا الشكل ، هو اظهاره لحقيقة أن بعض الدول في فئة الثانية قوية جداً، نظراً للمستوى العال من الدولة التجريبية الذي يملكونه ، ويبدو أن معظم الدول في الغرب من هذا القبيل، ولا يهتم في وضع كهذا حجمها ، فالعديد من الدول صغيرة، كالسويد، هولندا، ولوكسمبورج تصنف ضمن هذه الفئة. عدى عن ذلك ، فالدول القوية بهذا المعنى- ذات المستوى العالي من الدولة التجريبية- ينبغي أن تفهم بشكل منفصل عن فكرة وجود سلطة قوية بالمعنى العسكري ، فبعض الدول القوية ليست قوية عسكرياً؛ والدنمارك أحسن مثال على ذلك.

في المقابل هناك بعض القوى بالمعنى العسكري، مثل روسيا، غير أنها ليست دولاً قوية، فهي عكس الولايات المتحدة التي تعتبر دولة قوية بسلطة قوية على حد سواء. أما كندا فتبقى حالة غير عادية لبلد متقدم للغاية مع حكومة ديمقراطية فعالة ولكن مع ضعف كبير في دولتها: التهديد إقليم الكيبك بالانفصال.

(Jackson, Sørensen, 2016, p 23 -24).

الشكل 2-3 الدول القوية / الضعيفة ————— القوى القوية / الضعيفة

القوى القوية	القوى الضعيفة
الدول القوية و م أ، بريطانيا، فرنسا، اليابان	الدنمارك، نيوزلندا، سويسرا، سنغفورة
الدول الضعيفة روسيا، باكستان ، العراق	الصومال ، التشاد، ليبيريا

Source : (Jackson, Sørensen, 2016, p 24).

على ضوء ما تمت مناقشته الى الآن ، تبقى سيادة الدولة هي من يحدد القواعد التي يتوجب على جميع أفراد المجتمع اتباعها و هي من لها القدرة - بشكل أكبر أو أقل - على فرض هذه القواعد. و حتى تكون هناك سيادة بهذا المعنى، يجب على الدولة احتكار وسائل العنف والسيطرة على أراضيها، و هو ما جعل Krasner يعرف الدولة الفاشلة بغياب واحد أو أكثر من تلك الميزات . (Eriksen, 2010, p5)

عمليا ، يمكن للاعتراف الخارجي و الموافقة الرسمية على مبدأ عدم التدخل ان يأخذ كمعطى - أكثر أو أقل- للفشل، الذي يأخذ شكل انهيار السيادة الداخلية.

- تقييم النهج الويبييري:

يمثل النهج الويبييري للدولة تحسنا بلا شك مقارنة بالنهج اللوكي، فمصطلح 'الدولة الفاشلة'، في النهج الأول لا يشير الى تواجد النموذج المثالي للدولة قبل الانهيار، أو أن عدم تنفيذ أي من الوظائف المسندة إليها يجعل منها دولة فاشلة ، بقدر ما يشير - النهج الويبييري - إلى الترابط الوثيق بين دولة معينة والنظام الدولي التي هي جزء منه ، وهو ما ترجمه غيدنز بقوله ان : "العلاقات الدولية ليست ارتباطات بين الدول ما قبل التأسيس، والتي يمكنها الحفاظ على سلطتها السيادية بدونهم، انها الأساس لأي دولة قومية موجودة على الاطلاق".

اضافة على ما سبق ، مفهوم الفشل في هذا النهج ليس واسعا لدرجة أن معظم الدول يتعين عليها أن تصنف على أنها فاشلة ، ومع ذلك استخدام النموذج الغربي المثالي - لمفهوم الدولة - كمعيار لقياس كلا النهجين اللوكي والويبييري ، يترتب عليه أن أي انحراف عن هذا النوع المثالي، يظهر بأنه نقص، والسبب هو عدم وجود معايير محددة (تقديم الخدمات، واحتكار العنف) للفشل.

رغم الأهمية العلمية لتطبيقات الطرح الويبييري على ظاهرة الدول الفاشلة ، إلا أن استخدامه لمصطلحات كـ "أشباه الدول" أو "الدول الفاشلة" ينطوي على خطر كبير من حجب الخلافات بين الدول . مثل هذا النهج حسب كل من *Hansen* و *Stepputat* يجعلنا بعيدين جدا من حيث فهم كيف تبدو الدول الفاشلة في الواقع ، بحيث يمكن أن تظهر تلك الدول كتقليد معيب للشكل الغربي الناضج "a flawed imitation of a mature Western form" ، فإذا كان من المعروف أن معظم الدول بعيدة كل البعد عن امتلاك الخصائص التي ترتبط مع مفهوم الدولة الحديثة (توفير الخدمات و السيادة واحتكار العنف أو أيا كان)، فعلى المرء أن يسأل " كم هو مفيد أن نبدأ مع مثل هذه مفاهيم." اذا كان تعريف الدولة يقوم على أساس تصور مثالي للدول الغربية، الذي لا تصف بدقة هذه الدول، لماذا ينبغي أن تستخدم هذا المفهوم كمعيار ضد الدول الأخرى التي يتم قياسها ؟

في الحقيقة هذا التشويش لمفهوم الدولة الفاشلة ، انتقل إلى الحقل السياسي سواء أكان ذلك في السياسة الوطنية للدول الغربية أو لدى المؤسسات الدولية ، وسيبقى هذا الجزء الضوء على نوعية المفهوم الناتج من هذا الحقل السياسي وما إذا كان ذلك سيمكننا في الأخير من الوصول إلى معايير مقبولة لتحديد الدول الفاشلة .

3- مفهوم الدولة الفاشلة في الحقل السياسي - المنهج التجريبي بين المنظورين الحكومي والدولي :

بعد هجمات 9/11، انعكس مفهوم الدول الفاشلة في ميدان آخر من أجندة الأمن الدولي، فالمفهوم يلعب الآن دوراً هاماً في السياسات الأمنية والدفاعية الوطنية لبعض الدول التي تعمل على إعادة النظر في علاقاتها مع تلك الدول، وهذا يؤدي إلى وضع سياسات محددة للدول الفاشلة وفي بعض الأحيان خلق هيئات إدارية للتعامل الحصري معها ، وخاصة لقياس تأثيرها على أمن القومي. وقد لوحظ هذا الاتجاه أيضاً في القانون الدولي، ولا سيما من خلال ظهور فكرة "محايدة" لحساب فشل الدولاتي، وهي مفهوم "الدول الهشة" التي جسدت النهج المطور للدول الفاشلة.

3-1 مفهوم الدول الفاشلة في السياسات الوطنية للدفاع والأمن في الدول الغربية

3-1-1 الدول الفاشلة و استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة :

"إن أحداث 11 سبتمبر 2001، تعلمنا أن الدول الضعيفة مثل أفغانستان يمكن أن تمثل خطراً على مصالحنا القومية لا تقل عما تمثله الدول القوية".

هذه العبارة التي قدمها الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش في استراتيجية الأمن القومي لعام 2002 هي تذكير من حكومته للمكانة الممنوحة للدول الفاشلة بعد هجمات 9/11، على الرغم من إشارة بعض الكتاب إلى أن بداية إهتمام السياسة الأمنية القومية للولايات المتحدة بالدول الفاشلة كانت بعد سنوات قليلة من نهاية الحرب الباردة. لكن في الواقع ، باتت استراتيجية الإدارة الأميركية حول الدول الفاشلة أكثر وضوحاً منذ هجمات 9/11 ، و يعزى ذلك في جزء منه إلى فشل أفغانستان في السيطرة على جزء من أراضيها التي كانت الأساس وراء هجوم تنظيم القاعدة الإرهابية. على حد تعبير وزير الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس ،تشكل هذه الدول تهديداً "لا نظير له" للولايات المتحدة، بسبب ارتباطها بالتهديدات الجديدة ضد السلم والأمن الدوليين . هذه الفكرة كانت الأكثر هيمنة في استراتيجية الأمن القومي لعام 2002. (Monzala ,2012 , p 28)

تضع استراتيجية الأمن القومي في فصولها المختلفة، روابط بين الدول الفاشلة وتطور الإرهاب الدولي (الفصل الثالث: تعزيز التحالفات لهزيمة الإرهاب العالمي والعمل على منع وقوع هجمات مناهضة للولايات المتحدة وأصدقائها)، وإنتشار أسلحة الدمار الشامل (الفصل الخامس: منع أعدائنا من تهديد الولايات المتحدة وحلفائنا وأصدقائنا بأسلحة الدمار الشامل) وأخيراً ينظر إلي الدول الفاشلة على أنها مصدر عدم الاستقرار في المنطقة (الفصل الرابع: العمل مع الآخرين للحماية من الصراعات الإقليمية). (White House, 2002, p1)

الابتكار الرئيسي للوثيقة ينطوي على تنفيذ استراتيجية عمل لتلك الدول، التي تقع على ثلاث ركائز *D3 la Diplomatie, la Défense et le Développement* أو الدبلوماسية والدفاع والتنمية. هذه الأخيرة هي بلا شك الابتكار الرئيسي لهذه الوثيقة، لأنها أصبحت تحديا كبيرا للأمن الداخلي الولايات المتحدة.

تلت هذه الوثيقة وثائق عدة منها تلك التابعة لجنة الولايات المتحدة على الدول الضعيفة *U.S. Commission on Weak States* و المدعومة من طرف مركز خبراء واشنطن للتنمية العالمية في تقريرها النهائي في 2003 المعنون على الهامش بـ *الدول الضعيفة والأمن القومي الأمريكي* التي عرفت الدول الفاشلة بأنها " تلك الحكومات العاجزة على عمل أشياء يتوقعها مواطنيها و المجموعة الدولية كحماية الناس من التهديدات الداخلية و الخارجية ، تزويد الخدمات الأساسية من الصحة و التعليم ، توفير المؤسسات التي تستجيب للطلبات الشرعية وحاجات السكان " . (Wylar , 2008, pp 25-26)

الملاحظ أن العديد من التعريفات الحكومية الخاصة بالدول الفاشلة تربط بشكل أو بآخر الفشل الدولاتي بالنزاع وهو يظهر جليا في وصف *National Intelligence Council (NIC)* مجلس الاستخبارات القومي للدول الفاشلة إذ يعتبرها " امتداد اقليمي و سكاني مجرد من رقابة حكومية فعالة و الناجمة عن النزاعات الداخلية" ويعتبر المجلس أن مفاهيم "ما بعد النزاع" و " الدولة الفاشلة " مرادفة.

أما *National Security Council (NSC)* مجلس الأمن القومي الدول الفاشلة فتصف الدول الضعيفة و الفاشلة بأنها الدول التي تفتقر إلى "القدرة على الوفاء بمسؤولياتها السيادية". وفي تقرير الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الارهاب 2003 التابع لمجلس الأمن القومي تم وصف الدول الفاشلة بـ " الدول التي تفتقر الى تطبيق القانون، القدرات الاستخباراتية والعسكرية لتأكيد الرقابة الفعالة على كامل الاقليم" و يشبهها بـ " الدول المنبثقة من النزاع". (p26)

ولا تختلف استراتيجية الدول الهشة 2005 حول "الدول في طريق الفشل، الفاشلة، والدول المتعافية من الأزمات" عن مثيلاتها في تأكيد الصلة بين الفشل و النزاع إذ تعتبر الوثيقة ان "أكثر أشكال الدول الهشة حدة هي الدول المتأزمة حيث النزاع يبقى مستمرا، أو تلك الدول التي تكون في خطر عظيم حيث الحكومة المركزية لا تمارس رقابة فعالة على اقليمها لأنها عاجزة أو غير راغبة على ضمان الخدمات الحيوية التي تعتبر أجزاء مهما لاقليمها ، و هي كذلك الدول حيث الشرعية بين مواطنيها ضعيفة أو غائبة " .

أكثر من ذلك، يعتبر تقرير حكومة الولايات المتحدة المسمى بـ **State Failure Task Force** لجنة عمل الدولة الفاشلة إحدى أكثر الدراسات شمولاً والأدق تحليلاً للدولة الفاشلة، حيث يربط الدولة الفاشلة بالنزاع الداخلي الواسع النطاق الذي يزعزع النظام المهزوز أصلاً. ويمكن الجدال حسب هذا التقرير، في أن الدول الفاشلة أو الضعيفة تعطي الفرص لفواعل غير حكومية – أصوليون دينيون، مواطنين ساخطين على الأوضاع أو مجرد انتهازيين - للاستلاء على جهاز الدولة بوسائل عنيفة.

في هذا التقرير، سعى الكُتّاب إلى تحديد ودراسة حلقات فشل الدولة بين عامي 1955 و 1998، وعثروا على 20 حالة لفشل الدولة، وقد كان عدد صغير جداً للحصول على استنتاجات ذات دلالة إحصائية. (Cojanu ; Popescu ,2007,pp115-116) نتيجة لذلك، اختار الكُتّاب توسيع نطاق التعريف لتشمل على الأقل الأحداث التالية :

- الحروب الثورية (REV) : عُرِّفت كـ " صراع عنيف مستمر بين الحكومات ومنافسين منظمين سياسياً، يسعون للإطاحة بالحكومة المركزية، استبدال قادتها، أو الاستيلاء على السلطة في منطقة معينة.
- الحروب الإثنية (ETH) : التي تعرف بأنها " نزاع عنيف مستمر، تسعى من خلاله الأقليات القومية أو الإثنية أو الدينية أو غيرها من الأقليات، إلى تحدي الحكومات لاحداث تغييرات كبرى في الوضع ".
- تغيير النظام المضاد (REG)، عرف كـ " تحولات مفاجئة كبرى في أنماط الحكم، بما في ذلك انهيار الدولة، و فترات عدم استقرار قاسية للنخبة أو النظام، وتحولات بعيدة عن الديمقراطية نحو حكم الديكتاتوري".
- جرائم الإبادة (GEN)، عرفت كـ "سياسات مستدامة من قبل الدول أو وكلاءها، أو في الحروب الأهلية، من قبل أي من الجهات التي تؤدي إلى مقتل جزء كبير من الجماعات الطائفية أو السياسية". (Logan , Preble, 2006, p7)

و بهذا اعتبر التقرير أن التسبيس، الإبادة الجماعية، تغيير النظام المضاد، والحروب العرقية والثورية كلها حالات تؤدي بالسلطة السياسية المركزية للدولة الى الفشل الجزئي أو الكلي .

في الأخير يمكن القول أن مجمل وثائق و تقارير الحكومة الأمريكية تسعى إلى توضيح شدة خطورة الدول الفاشلة، و دور المساعدات الخارجية - "أهمية التدخل" - في مجال حماية المصلحة الوطنية في معركتها لمواجهة التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

3-1-2 الدولة الفاشلة في الخطاب الأمني للاتحاد الأوروبي :

في تصميم أمني بحث منذ البداية ، تمكّن مفهوم الدول الفاشلة أن يفرض نفسه في السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة حيث برز كوسيلة للعمل في خدمة سياسة التدخل و البناء اتجاه الدول الفاشلة، وهي نفس السياسة التي انتهجها الاتحاد الأوروبي لمواجهة الدول الفاشلة. و ليعطي التمثيل السياسي على الساحة الدولية و لمتابعة ديناميات نجاح تكامله الاقتصادي والنقدي خاصة ، اعتمد الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية و أمنية مشتركة (CFSP). (Monzala, 2012, p 29) وقد كانت الآلية الجماعية منذ بدايتها موجهة لمواجهة الأزمات في البوسنة وكوسوفو، و اللتين تعتبران من أكثر النزاعات الخطيرة التي عرفتها أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لذا كان لزاما على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في سياسته الخارجية التي أظهرت حتى الآن العديد من علامات الضعف وكشفت عدة مرات الخلافات بين الدول.

هذا التطور الحتمي مكن الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف من فرض نفسه في إعادة إعمار أوروبا والعالم بعد الحرب الباردة وخاصة بعد هجمات 9/11 ، وكذى التعامل مع التهديدات الجديدة التي تتربص بالسلم والأمن الدوليين. ووفقا للوثيقة الاستراتيجية للأمن الأوروبي، تندرج التسميات الخمس لهذه التهديدات في : الإرهاب، و انتشار أسلحة الدمار الشامل ، والجريمة المنظمة، والصراعات الإقليمية، الأهم من الكل الفشل الدولاتي» *déliquescence étatique* (SESCE,2003,p3) اختيار هذا المصطلح باعتباره المفضل في السياق الأوروبي يوضح بشكل كبير الفرق بين المقاربتين الأوروبية و الأمريكية.

في هذه المسألة ، تبنت الآليات الجماعية المختلفة عموما المصطلح الذي استخدم من قبل المؤسسات المالية الدولية ، وهو "الدول الهشة" والأفضل من ذلك أن الاتحاد الأوروبي تحدث عن "حالات هشاشة" *situations de fragilité* ، ومع ذلك فهو لا يملك وثيقة استراتيجية تعطي تعريفا واضحا لحالات الهشاشة، فهي حسب رأي المفوضية الأوروبية، " الحالات التي تشكل عقبة أمام التنمية المستدامة، والنمو العادل والسلام، وتولد عدم الاستقرار في المنطقة، ومخاطر أمنية في جميع أنحاء العالم، وتدفقات الهجرة غير شرعية... الخ ".

لقد أريد من هذه التسمية أن تكون أكثر حيادية ، لتعكس الطبيعة الظرفية لهشاشة الدولة ، فمن خلالها تبنى الاتحاد الأوروبي نهج تقني غير ثابت في تعريفه لهشاشة الدولة ، انتج تصورا أوروبيا يرى " أن جميع الدول حتى تلك التي تعتبر "قوية" أو "ناجحة" يمكن أن تقدم حالات هشاشة ولكن بدرجات متفاوتة. (CHOMSKY, 2006, p 401)

هذا الإطار النظري مكن الاتحاد الأوروبي أثناء عمله اتجاه الدول التي تمثل حالات

الهشاشة، من الاهتمام فقط بالدول القادرة على التعامل مع التغيرات بفعالية أو شرعية. مبدأ المرونة هذا هو نفسه الذي اتخذته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في عملها اتجاه الدول الهشة (OCDE, 2009, p 46). فهذا النهج يعني بأن للاتحاد الأوروبي عمل مفصل - يأخذ بعين الاعتبار خصوصية هشاشة الدول - يجري عبر ثلاث مراحل:

- ◆ يتطلب أولاً إجراء تعاون إنمائي طويل الأجل لمعالجة هشاشة الدول.
- ◆ يمكن أيضاً تخفيض العمل السياسي والدبلوماسي في حالة تدهور الوضع الدال على خطر النزاع.

أخيراً عن طريق العمل الإنساني في حالات النزاع المفتوح. (Monzala, 2012, p 29)

باختصار، ينعكس تطور مفهوم الدول الفاشلة على المستوى الأوروبي بوضع إطار مفاهيمي جديد لصالح نهج ديناميكي لتقييم الفشل الدولاتي، هذا النهج يختلف عن مثيله في الولايات المتحدة التي تعارض الاستقرار بالهشاشة والنجاح بالفشل في تقييم فشل الدولة. على العموم عمل و استجابات الاتحاد الأوروبي لحالات الهشاشة و النزاع قائم على نظرة مرنة وتطويرية تتوافق بشكل كبير مع تلك الموجودة لدى المؤسسات الدولية .

2-3 مفهوم الدول الفاشلة لدى المؤسسات الدولية- نهج المؤسسات المالية الدولية

International Financial Institutions

إن الاقتراب من ممارسات المؤسسات المالية الدولية - التي تعتبر دائماً في طليعة عملية إعادة بناء الدول الفاشلة - يمكن أن يكون مفيداً جداً في وضع معايير فشل الدولة التي من شأنها أن تسمح بإعادة إعمار حقيقي للدول فاشلة، خاصة وأن هذه المؤسسات المالية غالباً ما يشار إليها كهيكل خاصة تتدخل من خلال تمويل حكومات الدول الفاشلة. من بين هذه المؤسسات نجد مؤسسات بريتون وودز، ومصارف التنمية الإقليمية وغيرها من الوكالات والمؤسسات الإنمائية الثانوية. في هذه الدراسة، سنركز على تحليل النهج الذي وضعت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والبنك الدولي (WB) بإعتبارهما لاعبين رئيسيين لتنمية الدول الفاشلة.

بعد نهاية الحرب الباردة، أولت المؤسسات المالية الدولية اهتماماً خاصاً لأزمة مؤسسات الدولة، وقد تُرجم هذا الاهتمام إلى واقع ملموس من خلال تطوير مفهوم "الحكم الرشيد" و"بناء الدولة" الذين كثيراً ما يستخدمان للبحث عن فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية للمؤسسات المالية الدولية. (pp 31-32) أما بعد 9/11 فقد كان لزاماً علي هذه المؤسسات أن تصطف تماشياً مع أجندة الأمن الدولية التي تطرح كأولوية أساسية، لمكافحة تهديدات السلم والأمن الدوليين من خلال الإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية اتجاه الدول الفاشلة التي غالباً ما كانت

تعتبر السبب.

3-2-1 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

لقد كان المقياس السنوي للدول الهشة الذي تصدره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، التطبيق الأهم لمفهوم الدول الهشة كونه يختص بدراسة أوضاع الدول منخفضة الدخل التي تتعثر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة تآكل شرعية نظم الحكم ، وتصاعد النزاعات الداخلية والعنف وعدم الاستقرار السياسي ، وتدني مستويات الحوكمة ، وضعف القدرات المؤسسية ، والافتقار للفرص الاقتصادية.

في الواقع، استقرار المنظمة على تسمية "الدول الهشة"، راجع لقناعتها باستمرار الوجود الجغرافي والاقتصادي للدولة ، ما جعلها تستخدم المفهوم في أنشطتها التنموية تجاه تلك الدول وذلك في إطار مكافحة الفقر. (DAS, 2007, p11) تعزيزا وتحقيقا لهذه الغاية اعتمدت لجنة المساعدة الإنمائية DAC في عام 2003 مفهوم الدول ذات الأداء الضعيف *poor performers countries* لوصف الدول التي لا تلعب دورا قياديا في تحقيق هذا الهدف، وقد توجب الانتظار حتى عام 2005 ليظهر مصطلح "الدول الهشة" في وثيقة رسمية من CAD و يتعلق الأمر بإعلان باريس لعام 2005 حول فعالية المساعدات في الدول الهشة التي تعرف على أنها "دول تتميز بعدم وجود التزام سياسي و / أو قدرة ضعيفة على تطوير أو تنفيذ سياسات للفقراء، من خلال وجود نزاعات عنيفة و / أو ضعف الحكم." (Déclaration de Paris, 2005)

يعتبر التقرير الجديد عن الدول الهشة لعام 2015 ، عنصرا فارقا في طريقة تفكير وعمل المنظمة فيما يتعلق بأوضاع الهشاشة والنزاع والعنف، فبدلا من التركيز على قائمة البلدان الأكثر هشاشة ، عرض التقرير 2015 فهماً شاملاً لأوضاع الهشاشة يتجاوز الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، بعد ان انطلق من قناعة أنه من المفيد أكثر فهم طبيعة الهشاشة بدلا من وضع تعريف لها. وقد دلّ على تلك القناعة تغيير العنوان من " الدول الهشة " من التقرير السابق الى "دول الهشاشة" في التقرير الجديد. (كلوزن، 2015)

يعرض التقرير إذن إطاراً جديداً لرصد متعدد الأبعاد يستخدم فيه خمسة أبعاد للهشاشة على أساس إطار ما بعد عام 2015 وهي: العنف، والعدالة، والمؤسسات، والأسس الاقتصادية، والقدرة على الصمود في وجه الكوارث والأزمات، و تطرح يولاندا بروفوز، المستشارة المعنية بالسلام والنزاعات في المنظمة وفريقها في هذا التقرير نظرة جديدة عن الهشاشة باستخدام أبعادها الخمسة لغرض تحليل محركات الهشاشة لكل بلد والكشف عن الأنماط

المختلفة للضعف، مما يشير في الأخير إلى أن الهشاشة لا تقتصر على عدد قليل من البلدان، ومن المرجح أن البلدان التي تعاني من الضعف في جميع الأبعاد الخمسة للهشاشة، قد وردت فعلا في قوائم الدول الهشة الموجودة حاليا .

2-2-3 البنك الدولي WB:

يعتبر تعريف البنك الدولي WB للدول الهشة قريبا جدا من تعريف OECD ومع ذلك، يرى البنك الدولي أن "الدول الهشة" تقع في المجموعة الفرعية لفئة - البلدان ذات الدخل المنخفض تحت الإجهاد - LICUS ، وهو المصطلح الذي ينطبق على 25 دولة في العالم التي تعرف اخفاقات في الحياة السياسية والحكم و المؤسسات. (DAS,2007,p12) وبشكل أدق تُعرف المبادرة الدول الهشة بأنها " دول غالبا ما تتميز بالحكم السيء ، النزاعات داخلية أو الانتقالات الضعيفة لما بعد النزاع ، ضعف الأمن، تصدع العلاقات الاجتماعية ، الفساد، تعطيلات في حكم القانون وآليات غير كافية لتوليد القوة الشرعية ، كما تتميز كلها بالدخل المنخفض وتعرف كبلدان ذات إجمالي الدخل لقمومي للفرد المقدر بـ 905 دولار في سنة 2006. (Wylar , 2008, pp 26-27)

كما يتميز البنك الدولي بإجراءات أخرى لا تقل أهمية عن مبادرة LICUS ، خاصة تلك المسماة بمنع النزاعات وإعادة الإعمار (CPR) التي تُعني بالدول الهشة بسبب علاقتها المباشرة مع النزاع ، و تتركز مهمتها في تطوير أنشطة إنمائية محددة في البلدان التي تشهد نزاعات، و تستند بشكل عام على العثور على إرادة للتنمية لكن مع عدم وجود قدرة. ومع ذلك يمكن تقسيم عملياتها إلى قسمين: تلك التي تعمل في سياق ما بعد النزاع أين الإرادة العامة موجودة ، و تلك التي تعمل في سياق منعها أين الإرادة غائبة . (DAS,2007,p12)

من هذا المنظور، لم يعد عمل البنك الدولي مجرد نقل الموارد من خلال آلية المساعدة الإنمائية ولكن أيضا تأكيد البعد السياسي و الأمني من خلال تعزيز مؤسسات الدولة - عبر الحكم الرشيد - و بناء السلام و بناء الدولة كقضايا رئيسية للأنشطة الإنمائية في الدول الفاشلة ، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد.

عموما ، قد يلاحظ المتتبع لمسار عمل هذه المؤسسات المالية ازاء الدول الفاشلة بسهولة طغيان المنظور الاقتصادي - على حساب المنظور السياسي - و ما يتبعه من عوامل كالنمو الاقتصادي، الحكم والتنمية و التي تقدم دليلا واضحا على فشل الدول و شتته ، مع تركيز أقل على النزاعات العنيفة التي قد تصاحب انهيار مؤسسات الدولة . بعض الاتجاهات الاقتصادية تظهر تقريبا أن كل البلدان المعنية فقيرة بدرجات متفاوتة ، و تشير إلى انه "من الصعب ان يكون هناك بلد ذو دخل منخفض لا يواجه احتمال الفشل و النزاع. (Logan , Preble, 2006, p11)

اجمالاً يمكن القول ان هذا النهج يلتقط الدول الفاشلة أو الهشة -تسمية جديدة- كمصادر محتملة لعدم الاستقرار في المجتمع الدولي ، وذلك تمشياً مع استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وكذا المساعدة التنموية و التي ينبغي أن تستخدم كوسيلة لمعالجة هذه الإخفاقات، ورغم ذلك تبقى غير قادرة على التوفيق بين المقاربة الأمنية و المقاربة التنموية للدول الفاشلة.

4- المشكلة المفاهيمية للدولة الفاشلة :

يظهر جلياً أن خطاب الدولة الفاشلة في نهجيه الأكاديمي أو السياسي يمثل العودة إلى إشكالية تداخل المصطلحات و ميوعتها، فتشابه التسميات قد يؤثر بشكل أو بآخر على تحليل ظاهرة الدولة الفاشلة .

وعلى اعتبار أن الدراسة تأخذ نظرة تكاملية - غير اقصائية - للمناهج والصيغ النظرية لمفهوم الدولة الفاشلة ، فإن الدولة القوية ذات السيادة هي الدولة التي يتوقع منها أن تؤدي بعض الوظائف المحدودة لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم، أما الدول التي تعجز عن القيام بتلك الوظائف يُرمز إليها بمروحة واسعة من التعابير (حمزاوي، 2011، ص 93) بما في ذلك الضعيفة، الهشة، المنهارة ، واللينة، الزائفة، أشباه الدول، دول الظل... الخ. كل من هذه المفاهيم تعبر عن واحدة أو أكثر من جوانب الأزمات التي تواجه " دول العالم الثالث الضعيفة وتختزل في العموم بـ "عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في توفير الحاجات الأساسية لغالبية شعوبها". (Grimma, 2014, p 199).

وبالرغم من التقارب الواضح بين المفاهيم إلا أننا نبتغي الدقة و الحصافة العلمية ، ما يستدعي منا أن نفرق بين هذه المفاهيم لاختلاف معنى ومضمون كل منها، ومن أكثر المفاهيم التي استوقفتنا في الدراسة كانت :

1-4 الدولة الهشة - *Fragile State* :

يميل الكثير من الباحثين والسياسيين مؤخرًا ، إلى استبدال مفهوم الفشل بالهشاشة وذلك بغية الابتعاد عن تسييس المفهوم واستخدامه لغايات خاصة بعيدة كل البعد عن الغايات التحليلية . بالرغم من ذلك جادل كل من (Powell & Branyi 2005) بأن مفاهيم الهشاشة، الضعف، والفشل تتلاقى في فكرتين:

1- الهشاشة تشير إلى بعض الدول الغير القادرة و\ أو التي لا تستطيع تزويد الحاجات العامة الضرورية مثل الحماية من التهديدات الخارجية ، حكم القانون والخدمات الاجتماعية الأساسية لغالبية مواطنيها .

2- الهشاشة هي درجة تتراوح بين الدول التي مازالت موجودة اجمالاً لكن لا تستطيع توفير الحماية والرفاهية لمواطنيها، وصولاً إلى الدول التي يمكن أن تزود الأكثرية العامة من المواطنين بالحاجات الأساسية. (Cojanu ; Popescu ,2007,p115)

وعليه فالدول الهشة هي تلك الدول المعرضة بشكل كبير لأزمة أو صدمة في واحد أو أكثر من نظمها الفرعية، دون تناسي إمكانية تعرضها لنزاعات داخلية أو دولية . عكس "الدولة الهشة" نجد "الدولة المستقرة" – حيث أن الترتيبات المؤسسية أو القانونية السائدة تبدو قادرة على مقاومة الصدمات الخارجية والداخلية. (DiJohn,2008, pp 11-12)

2-4 الدول المنهارة - *Collapse State*

يشير انهيار الدولة حسب *Call* إلى فشل شامل لمؤسسات الدولة في توفير أي مخرجات ذات معنى: فهو يشير إلى البلدان التي يزول جهاز الدولة فيها من الوجود لعدة أشهر. بالتالي فالمفهوم هنا لا يشير إلى عدم قدرة بعض الوزارات لتقديم الخدمات، أو إلى الدولة المحاصرة في الحرب، ولا إلى غياب الدولة في بعض المناطق، ولكن إلى انهيار كامل للدولة الوطنية، يلجأ عقبه المواطنين لتوفير جميع خدماتهم التي يفترض تقديمها عادة من قبل الدولة إلى فواعل غير حكومية ". (Lambach, and other, 2012,p4)

أما الدولة المنهارة بالنسبة لـ *Rotberg* فهي شكل متطرف للدولة الفاشلة تتميز بغياب تام للسلطة، حيث تصبح الدولة مجرد تعبير عن كيان جغرافي ، بقعة سوداء غاب فيها المجتمع. ورغم ذلك تبقى للدول المنهارة علامات منها ، انعدام النظام والسلوك الشاذ وأنواع من طرق التفكير الفوضوية وتجارة المخدرات والأسلحة التي تتكامل مع شبكات الإرهاب. (Rotberg ,2004, pp9-10)

في الأخير يمكن تصور فشل الدولة - كما يراه كل من *Tetzlaff* و *Rotberg* - كعملية طويلة المدى ومتعددة الأبعاد حيث انهيار الدولة هو نقطة النهاية المميزة لهذه العملية ، أو بعبارة أخرى يشكل انهيار الدولة نقطة النهاية لعملية الاضمحلال المؤسسي والوظيفي التي تبدأ مع ضعف الدولة وتتقدم من خلال مراحل الضعف والفشل حتى تصل إلى مرحلة الانهيار. (Akude, 2007, p 3)

3-4 الدولة المتأزمة - *State in Crisis*

الدولة المتأزمة هي الدولة الواقعة تحت ضغط حاد ، حيث تواجه المؤسسات الحاكمة تحديات خطيرة واحتمالات فعلية بأن تكون غير قادرة على إدارة النزاع والصدمات - هناك خطر انهيار الدولة - غير أنه ليس بشرط مطلق ، ولكنه شرط عند نقطة معينة من الزمن ، لذلك يمكن للدولة أن تصل إلى " أزمة" ، وتتعافى منها ، كما يمكن لها أن تبقى في أزمة على مدى فترات طويلة نسبياً ، أو تصل الدولة

المتأزمة الى الانهيار. مثل هذه العملية يمكن أن تؤدي الى تشكيل دول جديدة ، حروب وفوضى ، أو إلى توطيد " النظام القديم "، كما يمكن لـ "أزمات" محددة داخل النظم الفرعية للدولة من التواجد أيضا -- منها الأزمات الاقتصادية ، الأزمات الصحية عامة (مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز) ، أزمة النظام العام ، والأزمة الدستورية . (DiJohn,2008, p12)

عكس الدولة المتأزمة هي "الدولة المرنة" ، حيث عادة ما تكون للمؤسسات قدرة اكبر للتعامل مع الصراع ، وإدارة أزمات شبيهة دولة ، للرد على التحديات ، أين تتموضع الدولة بين الهشاشة والاستقرار.

4-4 الدولة الزائفة-أو الاسمية *Quasi States or Pseudo-States* :

الدول الزائفة أو أشباه الدول هي دول لا تستطيع أو لا تريد حماية الحدود الدنيا للظروف المتحضرة لسكانها : توفير السلم الداخلي، النظام والقانون، والإدارة الجيدة . ويمكن الاشارة هنا إلى أن عبارة الدول الزائفة قائمة على نوع من الخطأ والتناقض، فهو بجز لم يكن مستعدا لقبول فكرة أن الدولة الزائفة هي دولة أصلا ، لأنها لا تعدو عن كونها شرنقات قانونية تُغلف أو تُحجّب وضعا غير آمن أو حتى خطرا داخليا ، أو باختصار حالة الطبيعة.³ (Jackson , 1990)

من الواضح أن معظم الدول الزائفة هي دول خرجت من رحم الدول الاستعمارية واتحادات شيوعية مينة ، فهذه الدول أخفقت في توطيد كياناتها داخليا بعد أن أصبحت مستقلة ، ووجودها

³- لقد وضع روبرت جاكسون جانبا فكرة الدولة المفلسة ، والتي تستخدم أحيانا للإشارة إلى البلدان التي تدهورت حالتها المالية بشكل سيئ بحيث أنها لم تعد قادرة على دفع الفائدة على ديونها العامة الضخمة ، و يقابلها التزاماتها لأجور الخدمة المدنية وما إلى ذلك. الفشل المالي للدولة يولد التوترات الاجتماعية و السياسية على سبيل المثال ، ترتبط التمردات العسكرية الكثيرة في أفريقيا بحقيقة أن الدولة لم تعد قادرة على ان تدفع لموظفيها ، ولا سيما قواتها العسكرية أو الأجهزة الأمنية.و يسترسل روبرت جاكسون في أن حديثه عن الدولة المفلسة ليس نفسه الحديث عن التمزقات الداخلية الناتجة عن الكوارث الطبيعية الفيضانات و الزلازل حالات الجفاف وانحباس الأمطار ، فتلك الظروف مؤقتة عادة، و هي طوارئ يمكن التعامل معها و معالجتها عن طريق اعمال الاغاثة الداخلية والدولية الهادفة الى اصلاح الأضرار و استعادة الأحوال كما كانت قبل وقوعها. كما انها ليست بالضرورة الدولة المتخلفة اقتصاديا، فثمة دول متخلفة نسبيا تكون على درجة مقبولة من التحضر مثل بوتسوانا و دول متطورة نسبيا مفتقرة الى التحضر مثل الدول الخارجة عن عباءة الاتحاد السوفييتي . في الوقت نفسه لا يتحدث جاكسون عن دول دمرتها حروب دولية ، فالدول المفلسة لم تتعرض للانهيار جراء ضغوط عسكرية خارجية ، لانها دول مدمرة ذاتيا بفعل فوضى داخلية مسلحة يكون طرفها البائس من صنع الانسان . إنها اخفاقات سياسية : تكون الحكومة قد خذلت المواطنين و يكون المواطنين قد خذلوا الحكومة ايضا ، و قد يكون الكلام عن الحكومة والمواطنين مظللا لأن هذين الدورين نادرا ما يكونان موجودين وجودا ذو معنى . ولا يشير أيضا الى البلدان الغير ديموقراطية ، فالكثير من الدول التاريخية و المعاصرة منها ليست كيانات ديموقراطية ، و رغم ذلك يستطيع أي بلد أن يعيش آمنا دون أن يصبح ديموقراطيا. للمزيد من التفصيل حول الدول الاسمية و الزائفة و المفلسة يرجى الرجوع الى: (Jackson, 1990)

جاء بسبب اعتراف العالم الخارجي بها و احترام سيادتها بصرف النظر عن أحوالها الداخلية ، ما جعلها موجودة قانونياً، غائبة تجريبياً. على هذا فالضمانة الدولية لكيان الدولة القانوني أدت الى ايجاد عدد من الدول الاسمية التي يمكن أن نطلق عليها - لعدم وجود تسمية أفضل من- " دول زائفة" " أشباه الدول " ، و من الواضح أن بعضها أخفق أو توقف على أن يكون دولا بالمعنى التجريبي للكلمة.

للمزيد من الفهم ، قد يكون من المفيد هنا ايراد تصنيفات مبدئية وأولية للدول الزائفة :

إذ يمكن تصنيف الفئة الأولى على أنها "دول مؤسسية زائفة" " *institutionalised*" وهي تلك الوحدات التي أعلنت سيادتها وسيطرتها الكاملة على أراضيها ، ولها جميع الصفات الضرورية للدولة "الطبيعية"، ومع ذلك تبقى غير معترف بها ولها فرصة ضئيلة للاعتراف من قبل المجتمع الدولي أو من قبل معظم الدول المجاورة لها. الأمثلة الحالية للشيشان وأبخازيا وناغورنو كاراباخ وجمهورية البوسنة الصربية وكوسوفو والجمهورية التركية لشمال قبرص تشمل هذه الفئة.

ويمكن تصنيف الفئة الثانية من الدول الزائفة بأنها " غير مؤسسية" " *non-institutionalised*"؛ هذه البقع الجيوسياسية السوداء تمثل تكتلات لمناطق خاضعة لسلطة القادة المحليين والقادة الميدانيين وكبار ملاك الأراضي و / أو بارونات المخدرات، وما إلى ذلك، حيث يمكن لهؤلاء القادة المحليين التعاون ولكنهم لا يستطيعون شن حرب "ضد الجميع"، وبالتالي هم نصف مؤسستين لأن احتمال السيطرة الدائمة على أراضيهم غير وارد. الأمثلة الحالية لغورنو باداخشان (طاجيكستان)، ومنطقة غارم (طاجيكستان)، وكردستان، وشمال أفغانستان، و "المثلث الذهبي"، ومنطقة شان، والمناطق الغربية لكمبوديا، والصحراء الغربية، وجنوب أنغولا، وسيراليون، وجزء ميديلين من كولومبيا تشمل هذه الفئة. (Kolossoy, 2007, p 5)

كما توجد طرق أخرى لتصنيف الدول الزائفة وأشباه الدول و ذلك عبر ارتباطها بالتكوين والوظائف، ومن الأمثلة على ذلك :

(أ) التحديد الذاتي لمنطقة ذات جنسية محددة (شمال قبرص والمناطق الفلسطينية المتمتعة بالحكم الذاتي).

(ب) انشقاق إمبراطورية أو دولة كبيرة متعددة الجنسيات (أبخازيا، الشيشان).

(ج) المناطق التي يعاود فيها النزاع مع عدم وجود سيطرة دائمة نتيجة للحرب الأهلية و/ أو نتيجة لتدخل عسكري أجنبي (أفغانستان والبوسنة).

(د) الدول المقرصنة الفعالة *effective pirate states* القائمة على أنشطة إجرامية إرهابية (أرض الصومال، "المثلث الذهبي"، منطقة ميديلين كارديل في كولومبيا).

إضافة إلى ما سبق ، هناك تصنيفات أخرى محتملة حسب عمر أو سبب وجود الدولة الزائفة (غسل الأموال القذرة، أو بيع الأسلحة ...) ، أو عدد و مميزات فواعل السياسية الخارجية فيها. (pp5-6)

من خلال ما سبق يظهر أن :

- الدول الزائفة عادة ما تقع في منطقة Shatterbelts شاتيربلتس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوراسيا الوسطى (البلقان إلى أفغانستان عبر القوقاز) .

- الوجود الطويل نسبيا للدول الزائفة لا يرجع لقوى العولمة و عمليات التدويل ، او لعلاقات القوة بين الدول الكبرى فحسب ، أو حتى إلى الاختلافات المحتملة بين حجم التنظيم السياسي وحجم التنظيم الاجتماعي ، بقدر ما يتعلق بحقيقة أن المجتمع الدولي الذي يتكون من دول متعددة الأعراق والثقافات كان في الغالب الدافع الواضح للحفاظ على الوضع الراهن ... محاولات تقرير المصير من قبل الجماعات الإثنية الثقافية الأصلية لعبت بالتأكيد دورا في تشكيل الدولة الزائفة، خاصة و أن هذه الأخيرة غالبا ما ظهرت في مناطق الاتصال بين الإمبراطوريات والحضارات ، وفي المناطق ذات سكان مختلطين بهويات معقدة، هرمية ومنظمة. حيث ان تنافس الإمبراطوريات مع بعضها البعض على مدى فترات تاريخية طويلة ، أدى الى التنافس على بعض المناطق التي تعتبر مواقع استراتيجية. كنتيجة للحرب ، كثيرا ما تحولت هذه المناطق من طرف إلى آخر، مما أدى إلى تشكل أشكال هوياتية غير واضحة وغير قابلة للتغيير ، والتي أصبحت بدورها أهدافا للتلاعب الخاص من طرف القوى والسلطات السياسية المهمة.

5-4 الدولة الرخوة - *Soft States* :

يستعمل تعبير "*Soft States*" أيضا باسم "الدولة اللينة أو الرخوة" ، استخدم هذا المفهوم لأول مرة في 1968 من طرف *Gunnar Myrdal*، قاصداً دول جنوب آسيا في مرحلة ما بعد الاستقلال. في هذا السياق يميز *Myrdal* الدول الآسيوية بأنها "رخوة" مع الإشارة إلى "غياب الانضباط" المجتمعي

العام مقارنة بالدولة الحديثة في أوروبا. (Solomon,p2) حيث يتألف مصطلح الدولة الرخوة من جميع الأنواع المختلفة لعدم الانضباط الاجتماعي التي تعبر عن نفسها من خلال أوجه القصور في التشريعات وبوجه خاص انخفاض احترام تنفيذ القانون ، الى جانب العصيان الواسع من جانب الموظفين العموميين على مختلف مستوياتهم للقواعد والتوجيهات الصادرة لهم. (Radu , 1990,p 5)

وفقا Myrdal الدول الرخوة هي الدول التي يُسيطر عليها تحالف سلطوي بين النخب السياسية والاقتصادية بهدف تطوير مختلف قطاعات المجتمع، واحتكار السلطة السياسية والثروة، مما يؤدي إلى إفقار المجتمع، وإضعاف قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية وتلبية الاحتياجات الرئيسية لمواطنيها، فضلا عن تصاعد الاختراق الخارجي، والاعتماد على المساعدات الأجنبية.

بالرغم من أن مفهوم الدول الرخوة يستند أساسا على الخبرة المباشرة لدول جنوب آسيا لما بعد الاستقلال ، إلا انه يمكن أن يُسقط بالتأكيد على الدول الأفريقية لما بعد الاستعمار - كونها دول جديدة تشكلت بتصفية الاستعمار و تقرير المصير - ، حيث يبدو التجانس والاستقرار مشكوكا فيهما ، لاستناد الكثير من تلك الدول على حدود مصطنعة ، و لغياب وحدة وطنية أو دينية أو ثقافية ، و لكونها محكومة من قبل استبداديين ، والأهم من ذلك أن وضعها المزري لم يتغير منذ ذلك الحين. (Solomon,p 3)

4-6 الدولة المارقة - *Rouge States* :

في حديثه عن "الدول المارقة" ، يرى نعوم تشومسكي أنه مثل العديد من المصطلحات السياسية ، فإن لهذا المصطلح استخدامين : استخدام دعائي يُطبق على الأعداء المصنفين ، واستخدام موضوعي آخر ينطبق على الدول التي لا تعتبر نفسها ملزمة بالمعايير الدولية . ويوحى منطوق الأحداث بأن معظم الدول العظمى تنزع للانضواء داخل التصنيف الأخير مالم تكن مقيدة داخليا، و أنه لتوقع يعززه التاريخ. (تشومسكي ، 2003، ص 5)

بذلك فمصطلح الدولة المارقة " *Rouge States* " -- فكرة جدلية أخرى من اصل اميركي - يعكس ، نوعاً من الإدراك القيمي للسياسة الخارجية لإحدى الوحدات في نظرتها إلى الآخر الذي يرفض الامتثال للقواعد والترتيبات التي تفرضها القوى الكبرى في النظام الدولي وتخضع لها باقي الوحدات وتمتثل. (قاسم، 2004، ص 498)

وهي كلمة قد تجد أصولها في وصف نوع من السلوك غير المنتظم أو الخاضع للقواعد، أو التصرف الأرعن غير المحسوب. ومن ثم فإن تعبير "الدول المارقة لا" يعنى الإشارة إلى فئة

موضوعية جديدة من الدول، بقدر إشارتها إلى تصور إدراكي لدى صانع القرار نحو بعض الدول التي لا تمثل لقواعد وقيم الجماعة الدولية، فهي دول تقع خارج النظام الدولي، وإن كانت تسعى إلى تدميره من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ورفض الامتثال للقواعد الدولية.

بالرغم من أن الدول المارقة ليست تعبيراً عن رؤية موضوعية قدر تعبيرها عن إدراك صانعي القرار الأمريكي، وبالرغم من أن المؤشرات أو المعايير لم تحدد بشكل صارم، فإن هناك شبه اتفاق على الخطوط العامة لوصف تلك الدول بالمروق أو الخروج. فالولايات المتحدة تجمع ما بين العراق وإيران وكوريا الشمالية، وأحياناً ليبيا والسودان وأفغانستان في مدركها للخوارج، وأن ما قد يجمع بينها حسب تصريحات القيادات الأمريكية هو: امتلاك أسلحة الدمار الشامل، والتورط في الإرهاب الدولي، وانها تمثل تهديداً عسكرياً سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، (ص 498) و أنها خارجة عن القانون يقودها نظام سياسي ديكتاتوري يمكن اعتباره نسخة جديدة من الهتلرية، ولذلك يجب أن يحتوى هذا النظام من قبل أوصياء النظام العالمي الجديدة. (تشومسكي، 2003، ص 5)

وقد وجدت هذه المعايير طريقها إلى قاموس اكسفورد للسياسة الذي يُفضل معايير سلوكية أكثر وضوحاً، ويُعرّف الدول المارقة بالدول "المزدرية للمعايير الدولية، والعاظمة على الحصول على أسلحة الدمار الشامل والراعية للإرهاب".

وبالرغم من التعريفات المختلفة، مازال بعض المحللين والعلماء يستخدمون مصطلح "الدولة المارقة" و "الدكتاتورية" بالتبادل، فكثيراً ما يجمع نوع الحكومة مع سلوك الدولة فـ *Thomas H. Henriksen* مثلاً يستخدم مصطلحات مثل "الطغاة المارقين" "rogue dictators" (Rose , 2011, pp 3-4).

يمكن استنتاج مما تمت مناقشته حتى الآن، أن احتمال أن تكون الدولة المارقة دولة فاشلة وارد بشكل كبير، لأن التدابير المتخذة ضدها من الخارج قد تؤدي إلى انهيارها -- على سبيل المثال كمبوديا تحت الخمير الحمر، أفغانستان أو العراق.

بغض النظر عن مستوى القيمة النظرية للمفاهيم السابقة، إلا أنها تشكل من الناحية العلمية والمعرفية محاولات لتحليل مختلف الجوانب المرتبطة بطبيعية وخصائص دولة ما بعد الاستعمار الحديثة. وقد لا تعكس هذه المفاهيم كافة الجوانب الفعلية في الأزمة البنيوية الشاملة لدولة ما بعد الاستعمار الحديثة، إلا أنها تعبر عن محاولات رصدها وتوصيفها، ومن ثم إمكانية العثور على تتبع تاريخ الأزمة فيها، وهو الأمر الذي نعثر عليه في تناول العديد من الدراسات المتخصصة بهذا الصدد، حيث نعثر فيها على تشخيص عام لتاريخ دولة ما بعد الاستعمار

الحديثة ، كما نراه على سبيل المثال في تقسيمها إلى ثلاث مراحل كبرى، فعادة ما يجري النظر إلى المرحلة الأولى على أنها مرحلة التكون والنشوء، ومن ثم بداية أزمتها، أما الثانية والثالثة فهي مجرد استكمال واستفحال تفاقمها اللاحق.

يمكن القول في الأخير أن هناك محاولات لتحديد الأنواع المختلفة للدول الفاشلة: فالبعض من هذه الدول غير مستقرة بطبيعتها ، في حين היאكل البعض الآخر من تلك الدول (ضعيفة في الأصل) في تدهور مستمر ، أما البقية فيجري إضعافها عن طريق العدوان الخارجي. وأخيرا هناك فئتان من الدول التي تصنف تقليديا على أنها دول فاشلة: الدول الاسمية/ الزائفة والدول المارقة. جدول 1-2 الأنواع المختلفة للدولة الفاشلة .

التصنيف	الأمثلة	الخصائص الأساسية
دول غير مستقرة	سيراليون، زيمبابوي، بورندي، كامرون، السودان	الصعوبة في توفير احتياجات السكان مثل الصحة والتعليم، والدفاع الوطني، والخدمات الاجتماعية الأساسية أو الأمن العام، أكثر عرضة لاحتمالات نشوب وعودة النزاعات .
دول ذات مؤسسات ضعيفة وحكومة فاشلة	الصومال ،افغانستان، المالي العراق، ايريتريا،	رفض أو عدم قدرة الدولة على تلبية الوظائف الأساسية. مؤسسات الدولة غائبة أو مختلة وظيفيا إلى حد كبير. أنشطة الرقابة الاجتماعية وحل النزاعات تبقى ضعيفة، الانظمة الضعيفة تكون أحيانا خليفة للأنظمة الشمولية.
دول معتدى عليها من الخارج	أرمينيا، التبت	بلدان غير مستقرة جراء اعتداءات خارجية، و في كثير من الأحيان جراء فواعل حكومية فرعية التي تستفيد من ضعف الحدود التي يسهل اختراقها.
الدول الاسمية/ الزائفة	كاراباخ العليا، أبخازيا أوسيتيا الجنوبية، غاغوزيا الترانسدنستر	الأراضي مستقلة غير معترف بها، نصبت نفسها من الحركات الانفصالية(كجمهوريات:جورجيا وأذربيجان وأوكرانيا ومولدوفا)، أحيانا بدعم من دولة أو أكثر . التوترات العرقية قوية.
الدول المارقة	بورما(الانتقال السياسي) والصومال وكوريا الشمالية، ألبانيا	لا تحترم القوانين الدولية الأكثر أهمية. لديها روابط مع المنظمات الإجرامية.

Source : (Granier ,2013, pp 8- 9)

يمكن استنتاج مما تمت مناقشته حتى الآن أن محاولة التطرق إلى مختلف هذه المصطلحات، تشير الى صعوبة تحديد مفهوم الدولة الفاشلة ، وهو ما أدى في النهاية إلى تشويش المفهوم. غياب تعريف أو قياس موضوعي لهذا الأخير ، على الرغم من بعض المحاولات الجادة للقيام بذلك ، يوحي بأن هناك سياسة تهدف لدعم الدول الفاشلة بدون الاستناد إلى تقييم موثوق

للمخاطر الكامنة في مثل هذه الدول ، وهو ما يرفع المخاوف حول صناعتها. رغم ذلك ينبغي علينا أن نتذكر أنه منذ تطوره ، تمكن مفهوم الدول الفاشلة من خلق إجماع دولي حول حقيقة واحدة ، هذه الحقيقة هي تأزم مؤسسة الدولة بمفهومها الوبيري أي عدم قدرة الدولة على "ادعاء احتكار العنف الشرعي بنجاح و الممارس على مجموعة بشرية ضمن مساحة محددة".

II - مقاييس و تصنيفات الدول الفاشلة :

رغم التراكم المهم الذي أنجز حول اشكالية الدولة الفاشلة، إلا أن الدراسات التي تناولت ظاهرة الدولة الفاشلة انطلاقاً من رؤية منهجية موضوعية و أصيلة تبقى قليلة ، آثار ذلك انعكس بشكل واضح على تعريف الدول الفاشلة . و نظراً للصعوبة الشديدة في الاتفاق حول تعريف موضوعي للدول الفاشلة ، عمل البعض على تصميم نماذج و مقاييس لتصنيف الدول الفاشلة وفقاً لحزمة من المؤشرات الأمنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية كمحاولة أخرى لتحديد الدول حسب درجات فشلها. (أبو عمرة، 2014) سيتناول هذا الجزء عرضاً لأشهر مقاييس الدولة الفاشلة .

1- مؤشرات الدول الفاشلة:

1-1 مؤشرات الحكم (WGI) *World Wide Governanc Indicators* :⁴

رتب هذا المؤشر الدول حسب احترامها لسمات الحكم الجيد و المتمثلة في :

- 1- الصوت والمسؤولية : مدى قدرة مشاركة مواطني البلد في اختيار حكومتهم بالإضافة إلى حرية التعبير ، حرية التجمع ، الإعلام الحر .
- 2- الاستقرار السياسي و غياب العنف : تصور إمكانية تزعزع الحكومة أو سقوطها بالوسائل الغير الدستورية أو الوسائل العنيفة بما فيها العنف السياسي أو الارهاب .

⁴ - لقد ركز الباحثين منذ التسعينات على " الحكم الراشد" كوسيلة لانجاز أو تحقيق التنمية و هدف التنمية نفسها . و رداً على المطالب المتزايد لقياس نوعية الحكم أنتج البنك الدولي عدد من مؤشرات الحكم كانت تستعمل من قبل الباحثين و من قبل صناعات السياسة للولايات المتحدة الأمريكية كمتغيرات توضيحية بغرض تخصيص برامج مساعدات هائلة . تعتبر مؤشرات الحكم العالمي بذلك ، واحدة من أكثر النظم فهماً و احتراماً ، لتقييم أداء الدولة ، حيث غطت 213 بلد و اقليم ، و استندت على المئات من المتغيرات لأكثر من 25 مصدر مختلف بما فيها بيانات تجارية.

3- تأثير الحكومة : نوعية الخدمات الحكومية -نوعية الخدمات العامة ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية ، نوعية صياغة و تطبيق السياسة و مصداقية التزام الحكومة بمثل هذه السياسات .

4- النوعية التنظيمية : قابلية الحكومة لصياغة و تطبيق صوت السياسات و التعليمات التي يروج لها قطاع التنمية الخاص .

5- حكم القانون : مدى الثقة و الالتزام بقواعد المجتمع الذي يكون لدى الوكلاء ، و بصفة خاصة نوعية تنفيذ العقد، الشرطة، المحاكم بالإضافة الى الجريمة والعنف .

6- السيطرة على الفساد: مدى ممارسة السلطة لمكسبها الخاصة، بما في ذلك الأشكال الصغيرة و الكبيرة للفساد، فضلا على استحواذ على الدولة من طرف النخب والمصالح الخاصة. (Cojanu ; Popescu ,2007,pp121-122)

تكتسي هذه المؤشرات أهمية خاصة لتقييم الدولة الفاشلة / الهشة ، ذلك أن مؤشرات فعالية الحكومة تقيس تصورات نوعية الخدمات العامة ، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية ، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها ، ومصداقية التزام الحكومة لمثل هذه السياسات (Newman,2009, p 427)

2-1 مؤشر الدول الفاشلة : (FSI) - Failed States Index - CAST -

يدير هذا المؤشر- استبداله منذ 2014 ليصبح مؤشر الدول الهشة - صندوق السلام هو منظمة مستقلة مقرها في واشنطن تخصصت منذ عام 1996 في الوقاية و تحليل النزاعات و بشكل أكثر تحديدا الدول الفاشلة. أما مديرها *Pauline Baker*، فقد طور أداة تحليل سميت بـ *Conflict Assessment System Tool (CAST)* حيث توفر هذه منهجية إطارا لتحليل إشارات (الإنذار المبكر) وتقييم المجتمعات التي تعاني من خطر النزاع الداخلي و انهيار الدولة. ويعتبر النموذج الوحيد الذي استطاع أن يجمع و يدمج المعرفة المكتسبة من النزاعات الأهلية مع تحليل اشكالية الحكم في الدول الهشة، عبر استخدام الأساليب الكمية والنوعية. (DAS,2007,p20)

واستنادا إلى هذه المنهجية، قدم صندوق السلام "مؤشر الدول الفاشلة" السنوي نموذجا مرنا ينطوي على :

- 12 مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا، يمر على أساسه ترتيب 60 دولة حسب قابلية تعرضها لنزاع داخلي عنيف .

- تقييم قدرات خمس مؤسسات رئيسية للدولة التي تعتبر حيوية لأمن دائم.⁵
- تحديد "عوامل غير عادية" يصعب توقعها، عادة ما تكون هذه العوامل غير متضمنة في النماذج لأنها استثناء لهذه القاعدة.

يعتبر هذا المؤشر محاولة كبرى لفهم أسباب وطبيعة وتأثير الدول الفاشلة، و ذلك بتحديد المؤشرات الاجتماعية، والمؤشرات الاقتصادية والمؤشرات السياسية، القيم المرتفعة في تلك المؤشرات تشير إلى درجات أعلى من فشل الدولة، القيم المنخفضة تشير إلى عظمة قدرة الدولة. (Newman, 2009, p 427)

المؤشرات الاجتماعية:

1. تصاعد الضغوط الديمغرافية (زيادة السكان، وسوء توزيعهم، والتوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية).
2. الحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد تخلق معها حالة طوارئ معقدة (تنتج الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والتنافس على الأرض ومشكلات أمنية للدول).
3. الميراث العدائي الشديد يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي، وسيطرة أقلية على الأغلبية).
4. الفرار الدائم والعشوائي للناس (هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاعترا ب داخل المجتمع). (حمدان، 2009، ص ص 34-35)

المؤشرات الاقتصادية:

5. غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر، وتزايد النزعات الإثنية لهذه الأسباب).
6. الانحطاط الاقتصادي الحاد (الدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والتوزيع، والشفافية والفساد، والتزامات الدولة المالية).

⁵- المؤسسات الرئيسية الخمسة هي

- الشرطة ونظام سجن مختص.
- وجود إدارة فعالة أو البيروقراطية المهنية.
- القضاء المستقل بما يتفق مع دولة القانون.
- جيش محترف ومنضبط مسؤول أمام سلطة مدنية شرعية.
- قيادة تنفيذية / تشريعية قوية قادرة على الحكم الوطني.

المؤشرات السياسية:

7. فقدان شرعية الدولة "إجرام الدولة" (فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية ما يكثر من مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني... وذيوع جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة).

8. التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتوظيف، تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي).

9. الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة).

10. تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل الدولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، وهيمنة النخبة العسكرية، وظهور النزاعات المسلحة، وظهور قوة أمنية توازي الأمن النظامي للدولة).

11. تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية تذكر بتجارب وحدوية قومية أو التطهير الإثني).

12. تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية). (حمدان، 2009، ص ص 35-36)

إذن ، يزودنا " مؤشر الدول الفاشلة" *Failed States Index* أو ما يسمى بـ *FSI* بلمحة عن فوضى العالم الجديد للقرن 21 و يبين أن مشكلة الدول الفاشلة أكثر جدية من كونها فكرة عامة ،فأكثر من 2 بليون شخص يعيشون في دول غير آمنة تتراوح من درجات الضعف المتفاوتة الى الانتشار الواسع للنزاع المدني/ الأهلي . (Cojanu ; Popescu ,2007,p115)

هذا نموذج يلبي احتياجات التحليل و التدخل في النزاع المسلح، سواء في مجال التنمية أو الدفاع، ما يسمح للمؤسسات والجهات المعنية للموافقة من تحليل وتحديد-جنباً إلى جنب-، استجابات مناسبة لتحديات محددة في الدول الفاشلة.

3-1 مؤشر هشاشة الدول (*State Fragility Index (SFI)*)

هو مؤشر يحتفظ به *Center for Systemic* ، ويغطي 162 بلدا (مع عدد سكان يفوق 500,000)، و تركز النسب المصنوفة لكل بلد وفقا لمستوى الهشاشة على أهم ميزتين لأداء الدولة و هما الفعالية والشرعية ، هاتين الميزتين تجمعان بدورهما أربعة أبعاد : الأمن ، والحكم ، والتنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية .

تصنف هذه مؤشرات الهشاشة عبر أربع نقاط: 0 "لا هشاشة"، 1 "هشاشة منخفضة"، 2 "هشاشة المتوسطة" و 3 "هشاشة عالية" باستثناء مؤشر الفعالية الاقتصادية، الذي تصنف مؤشرات الهشاشة فيه عبر خمس نقاط (بما في ذلك 4 "الهشاشة الشديدة").

مؤشر هشاشة الدولة، إذن، يجمع نقاط المؤشرات الثمانية التي تتراوح بين 0 "لا هشاشة" إلى 25 "الهشاشة الشديدة". يُظهر هذا المؤشر الارتباط الوثيق لبلدان الهشاشة مع قدرة الدولة على إدارة الصراع ؛ صنع وتنفيذ السياسة العامة؛ وتوفير الخدمات الأساسية، ومرونته النظامية في الحفاظ على تماسك النظام، و التماسك، ونوعية الحياة؛ الاستجابة بفعالية للتحديات والأزمات، ودعم التطوير التدريجي. (*Center for Systemic Peace, ,2014, p 7*)

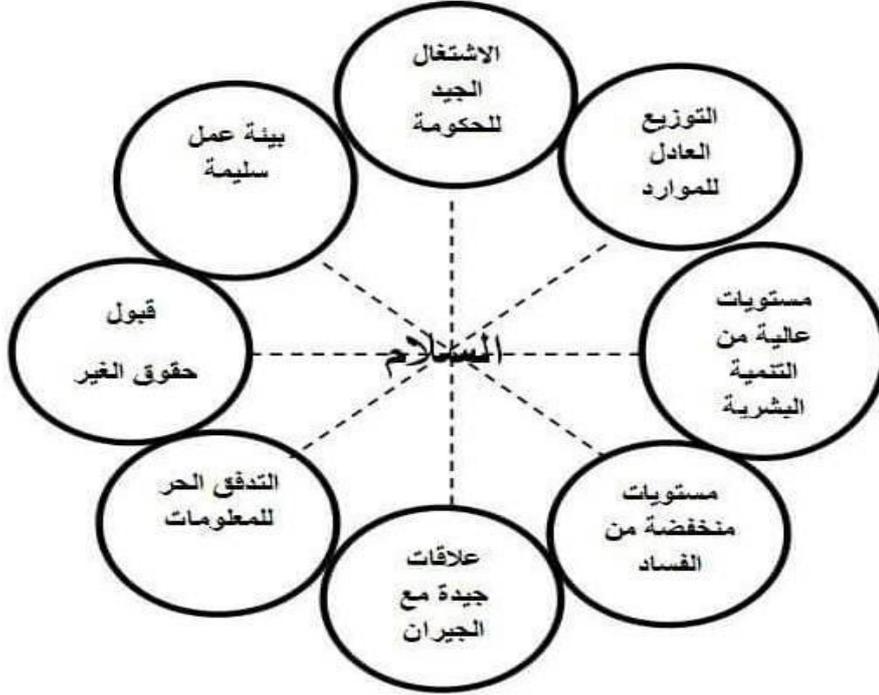
4-1 مؤشر السلام العالمي (*Global Peace Index (GPI)*)

يعتبر مؤشر السلام العالمي (*GPI*) محاولة لقياس وضع الهدوء النسبي للدول والمناطق ، دُعم من طرف *vision of humanity* ، وهو نتاج لمعهد الاقتصاد والسلام (*IEP*) ، وُضع بالتشاور مع لجنة دولية مكونة من خبراء سلام تابعين لمعاهد السلام ومؤسسات الفكر والرأي ، مع بيانات جمعتها وحدة الاستخبارات الاقتصادية. أُطلق أول قائمة في مايو 2007 ، و يعتبر أول دراسة لتصنيف الدول في جميع أنحاء العالم وفقا للهدوء و السلام.

يعمل هذا المؤشر على قياس السلام العالمي لـ 162 بلدا باستخدام ثلاثة محاور رئيسية هي: مستوى السلامة والأمن في المجتمع، و مستويات النزاع الداخلي والدولي، و مستويات العسكرة (التسلح) . هذه العوامل هي داخلية - مثل مستويات العنف والجريمة في البلاد - كما هي خارجية - مثل النفقات العسكرية والحروب- ، و يصوغ 24 مؤشرا على أساس تلك المحاور الثلاثة. (*Global Peace Index ,2016,p57*)

على الرغم من أن هذا المؤشر يركز في المقام الأول على اتجاهات النزاع المسلح والعنف ذو الصلة بضعف/فشل الدولة كمؤشرات قياس لتقييم "السلام" فهو أيضا مؤشر على قدرة الدولة. بالإضافة إلى ذلك يعتبر النزاع المسلح في حد ذاته مؤشر -- ومصدر -- لضعف/فشل

الدولة . وفي آخر تقاريره 2016 ، تناول المؤشر أهم دعائم السلام، و اختصرها في هذا الشكل .



شكل 5-2 دعائم السلام الايجابي. *The Pillars of Positive Peace*

Source : (*Global Peace Index 2016*, p 57)

5-1 مؤشر ضعف الدولة في العالم النامي *Index of State Weakness in the Developing World (ISWDW)*

ممول من طرف *Brookings Institution* يصنف ويقيم 141 دولة نامية حسب أدائها النسبي في أربعة مجالات: الرفاهية الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية ، مع 20 مؤشر فرعي ، يتوزع كل خمس مؤشرات في كل مجال من مجالات وظيفة الدولة، التي تستخدم على نطاق واسع في تنمية المجتمع، و هي كالآتي :

- **المؤشرات السياسية الخمسة:** فعالية الحكومة، وسيادة القانون، مكافحة الفساد، إبداء الرأي والمساءلة، وقياس الحريات السياسية المدنية، المختزلة في التقرير باسم "الحرية". هذه المؤشرات تسمح بالنقاط جودة وفعالية مؤسسات الدولة، فضلا عن شرعية الحكومة ومساءلة المواطن لها .

- **مؤشرات الأمن الخمسة:** شدة النزاع ، والاستقرار السياسي ، وغياب النزاع ، حدوث الانقلابات ، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الاقليم المتضرر من النزاع. تسمح هذه المؤشرات الخمسة بقياس وجود مختلف أنواع العنف السياسي في البلاد، من الحرب الأهلية إلى الانتهاكات الإجمالية لحقوق الإنسان (مثل الفظائع الجماعية).
- **المؤشرات الاقتصادية الخمسة:** إجمالي الدخل القومي للفرد الواحد، نمو إجمالي الناتج المحلي ، التضخم، تفاوت الدخل، وتنظيم الجودة. تسمح هذه المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع بالنقاط الجوانب الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني.
- **مؤشرات الرفاه الاجتماعي الخمسة :** تتطلب تقييم قدرة البلد على تلبية احتياجات الرفاه الأساسية لمواطنيها إلى : معدل وفيات الأطفال، إنجاز المدارس الابتدائية ، نقص التغذية، والوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، ومتوسط العمر المتوقع. تسمح هذه مجموعة من المؤشرات المقبولة على نطاق واسع بالنقاط الأبعاد المختلفة للرفاهية الاجتماعية في البلاد، من التعليم إلى الصحة والتغذية. (Rice,Patrick,2016,p 3)

كما يميز هذا المؤشر بين الدول الفاشلة و الضعيفة و الدول ذات وضع مقلق ، و يعرف الدول الضعيفة "بالبلدان التي تفتقر إلى القدرة الأساسية و / أو الرغبة في الوفاء بمسؤوليات الحكومة الحرجة : تهيئة بيئة مواتية لنمو اقتصادي مستدام وعادل؛ إنشاء والحفاظ على الشرعية والشفافية، و اخضاع المؤسسات السياسية للمساءلة، تأمين السكان من النزاع العنيف والسيطرة على اقليمها، وتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها " .

وخلال بعض الاستخدامات التقليدية، يستبعد المؤشر مساواة الدول "القوية" مع الأنظمة الاستبدادية أو شبه الاستبدادية التي فرض إرادتها داخل أو خارج حدودها، وهو معيار من شأنه أن يجعل كوريا الشمالية، على سبيل المثال، دولة قوية (أكثر من كونها ضعيفة). بدلا من ذلك، يعتبر المؤشر أن قوة أو ضعف الدولة نابع من فعاليتها، واستجابتها، وشرعيتها عبر مجموعة من الأنشطة والوظائف الحكومية. (p29)

الاستنتاج :

تجدد الإشارة بعد هذا العرض ، الى أن بعض هذه المقاييس و المؤشرات قد تم تصميمها لخدمة برامج و أنشطة تنموية ، لذا تم التركيز على مؤشرات دون أخرى. في الوقت نفسه ثمة بعض المقاييس التي تم تصميمها لأغراض أكاديمية بحثية، لذا قد يظهر فيها تأثير التيار السائد في المدرسة الفكرية ، رغم اتباع نهج احصائي موضوعي ، فعلى سبيل المثال قد تظهر هذه التحيزات في اعطاء مساحة أكبر للمؤشرات الأمنية والسياسية على حساب المؤشرات

الاجتماعية أو الانسانية . وتختلف الأهداف المصمم لأجلها المقياس بحسب إطار عمل البحث (جهة تنموية ، عسكرية ، أكاديمية) ، وهو ما يبرر الإختلاف النسبي لترتيب الدول رغم اندراجها ضمن فئة فرعية واحدة من الفشل . (أبو عمرة، 2014) وبوجه عام تهدف هذه المقاييس الى تحديد أكثر حلقات الفشل ضعفا ، بغية ترتيب الأولويات عند تصميم برامج التنمية الموجهة لها ، أو ترتيب أولويات سياسات علاج الظاهرة من الناحية الأمنية .

و من هنا يمكن القول أن الاسهام الأصل لمقاييس فشل الدول ، ليس في النتائج النهائية لترتيب الدول بقدر ما يتمثل في قدرتها على رسم خريطة تفصيلية للمؤشرات الدالة على الظاهرة بما يعمل كآلية للاقتراب من المصدر الرئيسي للتهديد و إرساء نظام اندار مبكر .

إذن ، توحي المؤشرات السابقة لقياس الدول الفاشلة / الهشة إمكانية التمييز بين الدول القوية /المستقرة والضعيفة/الفاشلة باستخدام مصفوفة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذلك أن المتتبع لهذه المؤشرات قد يلاحظ أنها غالبا ما تجمع بين النظم الفرعية الثلاثة : الحكم والمجتمع و الاقتصاد (السياسة والحكم، الجوانب المجتمعية والاجتماعية ، الاقتصاد والتنمية) كأبعاد أساسية تنطلق منها أي مبادرة تريد تصميم نموذج لفهم وتتبع مسار نجاح أو افلاس دولة ما، لذلك قد يكون من المفيد إعطاء رؤية شاملة لهذه المؤشرات وذلك عبر جدول التالي :

جدول 2-2 مؤشرات الفشل الدولاتي .

المؤشرات السياسية والحوكمة	
السيادة و ممارسات والحكم	
ممارسة المهام السيادية (سلامة / القانون والعدالة / الشؤون المالية والعملية)	
السيادة (القدرة على ممارسة السلطة السياسية):	/ الشرعية (القدرة على قبول السلطة السياسية):
المسؤولية (اتجاه الشعب أو المجتمع الدولي):	/ فقدان السيطرة على الأراضي (المناطق الرمادية):
فقدان السيطرة على الحدود:	/ فقدان تطبيق احتكار القوة (القوات المسلحة والشرطة والدرك):
السيطرة على جهاز الدولة	
فقدان أو عدم وجود رقابة على الهيئات العامة (البنك المركزي، الإدارات المركزية): / ممارسات منحرفة من أجهزة الأمن الداخلي:	
تطبيق المهام الرئيسية	
تدهور أو غياب الخدمات الأساسية العامة (الأمن والتعليم والصحة والنقل):	/ عدم كفاءة النظام القضائي أو غموض العملية:
الحريات الأساسية	
نظام القمع في ميزان القوى:	/ التعدي على الحريات: الصحافة والدين والرأي والتعبير

المؤشرات الاجتماعية و المجتمعية	
مستوى الضغط الديموغرافي والآثار التي يسببها	
الهيكل العمري و شباب السكان:	/ فرص الحصول على الاحتياجات الأساسية:
التنافس من أجل السيطرة على الأراضي القابلة للزراعة و الري:	/ كثافة التنافس حول الحدود :
نقص المواد الغذائية و انتشار الأوبئة:	/ حركات القمع العرقي أو السياسي:
الوصول إلى مواقع الاعتقاد أو الذاكرة:	/ تركيز السكان في بعض المناطق:
التجمعات المجتمعية و تهديد التماسك	
تفاقم التوتر:	/ جماعات مجتمعية لاستبدال الخدمات مع السكان، الصلات القائمة بين المجموعات:
التنافس بين فئات المجتمع:	/ انعدام الأمن والجريمة:
الاتجار الغير شرعي والمنظمات الموازية:	/ التضامن المؤقت:
الاستياء والإحباط المجتمعي:	/ الخرافات و عوامل التماسك الوطني في النزاع:
العنف مولد للصراع	
بين المجتمعات:	/ كما ضد القوى التي تكون:
ضد بلد مجاور:	
المؤشرات الاقتصادية و التنموية	
مؤشرات التدهور الاقتصادي	
الناتج المحلي الإجمالي:	/ متوسط دخل الفرد:
عبء الديون على الدولة:	
التفاوت في التنمية	
التعليم:	/ العمل / البطالة بين الشباب:
توزيع الثروة:	/ المجاعات والأوبئة:
معايير الاقتصاد الكلي	
الاعتماد على أسعار المواد الخام:	/ تدفقات الاستثمار الأجنبي:
القدرة على سداد الدين الوطني:	/ الاعتماد على المساعدات الإنسانية و العمليات الدولية:
القدرة على دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية والمعاشات التقاعدية:	

La source : (Grainier,2013, pp 9-10)

2- نحو معايير لتحديد الدول الفاشلة :

لقد بات من الواضح تماما أن التعرف على المعايير التي تحدد الطيف الواسع للدول الفاشلة ، يمكن أن تكون معقدة وأكثر صعوبة ، ليس فقط بسبب الثغرات الكبيرة بين مختلف الصيغ النظرية ، أو اختلاف الثقافة القانونية للكتاب، الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية وحتى بعض المنظمات غير الحكومية ، ولكن أيضا بسبب تنوع معايير الفشل الدولاتي.

ويبدو هذا التعقيد أكثر وضوحا في تصنيفات بعد المفكرين ، نأخذ منهم على سبيل المثال لا الحصر تصنيف كل من *HELMAN & RATNER* المبني على أساس معيار درجة فشل الدولاتي، حيث قسّم الدول الفاشلة إلى ثلاث فئات: الدول الفاشلة، الدول في طريق الفشل والدول الناشئة حديثا. أما بالنسبة لـ *ROBERT I. ROTBERG* فقد ركّز على قدرة الدول على تلبية الحاجات الأساسية لسكانها ، وحدد عبرها فئتين من الدول الفاشلة: الفاشلة و الدول في طريق الفشل. (*Kreijen,2004,p120*) في حين أخذت باقي التصنيفات تصنيفا مكانيا على حسب المنطقة ، بعد أن كشف البعض أن أهم التسميات المداولة تحمل طابعا افريقيا (*Jackson,2002,12*) (الدول اللينة، المتخلفة، الزائفة أو الاسمية، دول الظل)⁶، وهو ما يعكس التخمينات المتباعدة، والمعايير المتباينة المستعملة في تعريف و قياس الدول الفاشلة .

على هذا النحو تعكس جملة المعطيات السابقة حول "الدول الفاشلة" التي تم جمعها في السنوات الأخيرة، مدى العجز في تمييز و تحديد المعايير الموضوعية من قبل المؤلفين، لأنها تدمج بين أبعاد مختلفة، عموما النتائج يمكن أن يكون محيرة و مضللة إلى حد ما . على سبيل المثال، يؤدي تجميع معايير متباينة إلى تصنيف كوريا الشمالية وروسيا البيضاء في الدول الفاشلة بدلا من أن تكون دول - على الأقل في الوقت الراهن - قادرة على فرض قراراتها على المواطنين ، حتى لو كان ذلك بطريقة قمعية.

(*Fritz , Menocal,2007,p55*)

⁶- يعرف ويليام رينو الدولة الظل كظاهرة موجودة في أجزاء مختلفة من أفريقيا ما بعد الاستعمار، باعتبارها شكل من أشكال الحكم الشخصي، حيث يتم اتخاذ قرارات وإجراءات من قبل الحاكم منفردا،و التي غالبا ما تكون غير متوافقة مع القوانين والإجراءات المكتوبة، على الرغم امكانية وجودها. و من أهم المميزات التي أوردها رينو في هذا الخصوص هو تلاعب حكام دول الظل بوصول الجهات الخارجية إلى الأسواق الرسمية و الخفية على حد سواء، من خلال الاعتماد على الاعتراف العالمي للسيادة، ما يعني قدرتهم على تقويض المؤسسات الحكومية الرسمية، و يكون هذا في كثير من الأحيان لمصالحهم الخاصة، ذلك أن مثل هذه المؤسسات قد تكتسب مصالح و قوى متعارضة مع جهود الحكام للاحتفاظ بالسلطة. طريقة أخرى يقوض بها الحكام المؤسسات الحكومية الرسمية هي إضعاف الهياكل البيروقراطية والتلاعب بالأسواق من أجل "إثراء أنفسهم والسيطرة على الآخرين". على هذا فالدول الظل أو "الشبكات غير الرسمية الموجه تجاريا" خلقوا للعمل جنباً إلى جنب مع البيروقراطيات الحكومية المتبقية . للمزيد حول هذا الموضوع يرجى الرجوع الى : (*Reno, 2000, pp. 434-435*)

أكثر من ذلك، يمكن لنفس الدولة في بعض الأحيان أن تصنف بشكل مختلف من قبل مؤلفين مختلفين، فعلى سبيل المثال يصنف *HELMAN & RATNER* الصومال و كمبوديا في الدول الفاشلة بينما يصنفهما *ROTBURG* كدولتين احداها منهارا (الصومال) والاخرى ضعيفة (كمبوديا). فيما تجد باقي الدول نفسها حاضرة في بعض القوائم، و غائبة في غيرها. (*Newman, 2009, pp 428-429*)

إلى جانب ما ذكر سابقا، من المهم أن ندرك أن صياغة دولة قوية/ ضعيفة ليست مقياسا ثنائي، بقدر ما هي متصلة على الطول الذي يمكن للدول أن تتوضع فيه. الشكل التالي قد يفتح لنا آفاقا جديدة لمعرفة الانماط المتاحة للتمييز بين الجوانب المختلفة و الأشكال الأساسية للدولة، والتي قد تكون أنماط مفيدة في رسم الفروق الهامة بين تصنيفات الدولة المتنوعة.

جدول 3-2 التصنيفات المتنوعة للدولة.

الاقتصاد السياسي الأساسي وشكل / شرعية حكم	
الدولة الحديثة، العقلانية- القانونية Modern, rational-legal state	المجالات العامة والخاصة منفصلة، هناك الخدمة المدنية الرسمية قائمة على أساس الجدارة.
الدولة الأبوية الجديدة Neo-patrimonial state	دمج المجالين العام والخاص، شبكات الزبائنية منتشرة بما في ذلك الخدمة المدنية.
الدول الهجينة Hybrid states	مزيج من الصفات الحديثة و التراثية الجديدة داخل الدولة
الدولة التنموية Developmental state	النوع الفرعي للدولة الحديثة، العقلانية-القانونية هي دولة نشطة بشكل خاص لتحقيق التنمية، مدفوعة عادة بشكل من أشكال التحدي الخارجي أو الداخلي.
الدولة الغير تنموية Anti-developmental state	الدول التي تجمع هياكل الدولة التراثية الجديدة مع غيرها من الهياكل الغير شغالة، مثل النظام السياسي القمعي والغير متجاوب مع القيادة التي تقبل بالتراجع الاجتماعي والاقتصادي طالما أنه يساعدها للحفاظ على القوة.
نطاق الدولة :	
دولة الحد الأدنى / الدولة الحارس Minimalist/night-watchman state	هنا الدولة توفر فقط الحد الأدنى من السلع العامة.
دولة وسطية Intermediate state	هنا الدولة توفر مجموعة متوسطة من السلع.
دولة الحد الأقصى Maximalist state	هنا الدولة توفر مجموعة واسعة من السلع، بما في ذلك نظام ضمان اجتماعي شامل.
القوة/القدرة [الداخلية]	

دولة قادرة / فعالة Capable/effective state	قدرة عالية في اتخاذ القرارات والتنفيذ.
دولة ضعيفة Weak state	قدرة محدودة في صنع القرار والتنفيذ.
دولة هشّة Fragile state	قدرة منخفضة في صنع القرار والتنفيذ.
دولة فاشلة Failed state	قدرة منهارة في صنع القرار والتنفيذ . تتداخل إلى حد كبير مع الدولة "المنهارة" - وهذه الأخيرة غالبا ما تستخدم للإشارة إلى حالات التفكك الكامل للدولة مثل الصومال.
نوعية الحكم (مرتبطة بالنظام السياسي)	
دولة مسؤولة، متجاوبة Accountable, responsive state	الدولة تستجيب لاحتياجات المواطنين وتفضيلاتهم وتحترم حقوقهم وهناك شعور بالالتزام المتبادل يربط الدولة والمجتمع
دولة قمعية او ظالمة Oppressive state	جهاز الدولة يستخدم أساسا للقمع و الظلم
النظام الرقابي	
البيروقراطية التقليدية Traditional bureaucratic	القائم على المدخلات؛ الخدمة المدنية التقليدية؛ وما إلى ذلك؛ تلعب الدولة هنا دورا هاما كمزود للخدمات.
الإدارة القائمة على النتائج	النتائج الموجهة، خدمة مدنية حديثة، وما إلى ذلك؛ الدور الرئيسي للدولة كمنظم.

Source : (Fritz , Menocal,2007,p54)

إن الغاية من طرح هذه الجداول هي إظهار أن التقسيم البسيط لتصنيف الدول على أنها "ضعيفة" أو "قوية" على طول عملية متواصلة يمكن أن يكون مضللا، ذلك أن قوة أو ضعف الدولة دينامي، ويقول برينكرهوف في هذا الشأن أن الدول الهشة دول دينامية وتتحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو النزاع و/أو الأزمة و/أو الفشل؛ وتخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار ، ويدل هذا الكلام على أن كل دولة يمكن أن تواجه قيوداً محددة على قدرتها وإرادتها السياسية . (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص 18)

على هذا النحو، يمكن للدول الضعيفة أن تصبح قوية، ويمكن للدول القوية أن تضعف، ويتموضع بينهما حاليا عدد من الدول في مكان ما بين القوة و الضعف. هذه الأخيرة تمتلك بعض الخصائص المميزة للدولة قوية - على سبيل المثال، قد يكون لديها مؤسسات فعالة واقتصاد قوي - ولكنها تفتقر إلى أخرى، مثل شعور دائم من الهوية الوطنية، أو الشرعية (Jackson , 2002,p12) وقد يكون لها " قواعد

(تنظيمية) جيدة " و مع ذلك تعاني من ضعف ، أو يمكن أن تكون قادرة ولكن ظالمة أكثر من كونها مسؤولة و مستجيبة (مثل كوريا الشمالية). (Fritz , Menocal,2007,p55)

مما سبق يمكننا، أن نلاحظ أن السمات المختلفة للدول الفاشلة - سواء القواسم المشتركة أو أوجه التباين - تتمازج بطرق مختلفة كما أنها تتغير عبر الزمن، وبالتالي من الصعب محاولة تصنيف الدول الفاشلة ، ولو إلى مجموعات فرعية، لأن ذلك يتطلب الكثير من التقييمات الذاتية. (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص ص ١٨، ٤٨) ولذلك، من غير المفيد في كثير من الأحيان قصر تعريف الفشل على معيار أو آخر أو حتى قوائم أو مؤشرات قياسية ثابتة - فبعمل ذلك تغيب عنا تعقيدات وفروق دقيقة للفشل في بعض الحالات، كما تغيب عنا أوضاع دول فاشلة أخرى بالكامل. فحسب بريسكو " حالات هشاشة الدولة لا تتشابه كثيراً إلا في أعراضها: الفقر وانعدام الأمن والميل إلى الصراع والفساد". (ص ٤٨) باختصار، يبدو أنه من المفيد أكثر التفكير بشأن فهم طبيعة خصائص الفشل بدلاً من وضع تعريف لها، وهذا ما سيتناوله الجزء التالي من الدراسة .

3- خصائص و مخاطر الدول الفاشلة :

3-1- خصائص الدول الفاشلة:

بالرغم من عدم توافر تعريفات موضوعية لمفهوم الدولة الفاشلة، وكذى التباسه و ميوعته إلى حد الشعور بالاحباط ، فإن التركيز على خصائص تلك الدول، قد تكون المخرج الوحيد لفهمها ، بالوسع التعرف هنا على بعض الخصائص الأولية للدول الفاشلة، و إحداها حسب نعوم تشومسكي هي عدم القدرة أو عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف أو من الدمار نفسه ، أو أن صناع القرار فيها ينظرون إلى هذه المشاغل كأولوية أدنى في سلم الأولويات من القوة والثروة قصيرتي الأمد لقطاعات الدولة المهيمنة. والخاصية الأخرى هي نزعة اعتبار نفسها فوق القانون، محليا كانت أو دوليا ، بالتالي اطلاق يدها في ممارسة العنف و ارتكاب العدوان. حتى و ان كانت تمتلك أشكالاً ديمقراطية إلا انها تعاني من عجز ديمقراطي خطير يجردها مؤسساتها الديمقراطية الرسمية من أي جوهر حقيقي. (تشومسكي، 2007 ، ص 8)

لا يبتعد معظم الكتاب الأكاديميين عن رؤية تشومسكي، فقد وجد ستوارت وبراون أن جميع التعاريف الحالية للدول الفاشلة تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للفشل وهي : الفشل في بسط السلطة وفي توفير الخدمات وفي الحفاظ على الشرعية، وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وعن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها. (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص 16)

وقد يظهر من الرؤيتين السابقتين أن هناك اتفاق على بعض الخصائص الأساسية التي تختلف في درجاتها : أولاً فقدان الحكومة المركزية للسلطة و السيطرة على الإقليم بشكل فعال ، ثانياً، درجة عنف النزاع الداخلي و تفشيه - في الآونة الأخيرة -، ثالثاً مستوى المعاناة الإنسانية المروعة.

3-1-1 الغياب الفعلي للحكومة :

(يشار إليه أيضاً بـ: "الحكومة الاسمية ") (أين يولد عجز عام من جانب الدولة فاشلة في الحفاظ على القانون و النظام، و نادراً ما يحدث هناك أداء للمهام التشريعية والإدارية وإصدار الأحكام القضائية للدولة. ينتج أمام هذا الغياب الفعلي لحكم القانون وسياسة التنفيذ، وضع تكون فيه الحكومة عاجزة في أجزاء واسعة من البلاد، بحيث لا يمتد حكمها عادة حتى إلى ما أبعد من العاصمة . الأزمات في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا، وسيراليون جميعها تتشارك في هذه الميزة الأساسية الداخلية، ولكن ليس بالضرورة بنفس المدى (Kreijen, 2004, pp86-87) .

3-1-2 الانهيار الكامل لاحتكار الاستخدام المشروع للقوة و تفشي العنف :

هي خاصية نمطية للدولة الفاشلة ، حيث يتم تقليل الجيش الغير المنضبط عموماً، بسبب نقص في الأموال العامة، زيادة على تفكك قوات الشرطة ، يرافقه تصاعد للفواعل المسلحة من غير الدول لاقتطاع دويلات من صلب الدول القائمة في الإقليم والسيطرة عليها، وتقديم ذاتها كبديل للدولة القومية من خلال الإحلال محل الدولة.

ومن النتائج المباشرة لتدمير احتكار استخدام القوة ، تزايد "كثافة ووحشية العنف المستعمل" وتزايد مستوى الأفعال العنيفة الراديكالية و اللاعقلانية (Hosni, 2007, p153)، الذي يجلب معه نزاع فصائلي وفوضى في جميع أنحاء البلاد ،فقوات الحكومة ستواجه معارضة العديد من العصابات المسلحة التي قد تدعي بدورها تمثيل الحكومات الشرعية ، وحتى بدون أي ادعاءات أخرى، تعمل ببساطة كعصابات إجرامية .

هذه المخرجات تجعل من الدولة كيان فاشل وغير قادر على حماية مواطنيه ،هنا تصبح القوات الحكومية بحد ذاتها خطراً على السكان ،حيث يسجل نقص صارخ لضبط النفس من جانب جميع الفصائل المسلحة ، قد يجعل من الفظائع التي ترتكب ضد السكان المدنيين مشتركة. (Kreijen, 2004, p88)

الصراعات في ليبيريا وسيراليون أحسن مثال في هذا الصدد، بالرغم من أن الوضع في شرق الكونغو في صيف عام 2001 تدهور إلى مستويات مماثلة من العنف المتزايد.

3-1-3 تردي الأوضاع التنموية و الانسانية :

يشكل تردي الأوضاع التنموية و الانسانية من بين الخصائص الأكثر وضوحا وحدة للفشل الدولاتي، وقد تشمل أسوأ أشكال الحرمان البشري وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية في الحياة والأمن، إذ غالباً ما يعبر عن عجز الحكومة على إنجاز واحدة من مهامها الرئيسية، كإدارة الأمن الغذائي، التي يمكن أن تفضي إلى نزاع عنيف أو حرب أهلية، مما يترتب عليه تكاليف بشرية واجتماعية واقتصادية هائلة. (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص 23)

تواجه أغلب الدول الفاشلة حسب تقرير المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية- المعنون بـ : تهديدات التصعد: الأوضاع الداخلية للشرق الأوسط في "مؤشر الدول الهشة 2014 تحديات تنموية ضاغطة تهدد بقاءها نتيجة تآكل قدراتها على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها في ظل أزمات اقتصادية طاحنة، وتصادم معدلات الفقر فيها . وفي هذا السياق، تعد أزمات نقص الغذاء والجوع المتنامي على نطاق واسع أحد أهم التحديات الضاغطة على الدول الأفقر ، حيث دعا مجلس الأمن الدولي، في 26 يوليو 2014، إلى تحرك عالمي لمواجهة أزمة نقص الغذاء في جنوب السودان، في ظل معاناة ما لا يقل عن ثلث سكان الجنوب من نضوب الإمدادات الغذائية. و لا تختلف الأوضاع الانسانية عن التنموية ، حيث ان ارتكاب الاعمال الفظيعة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، بما في ذلك الأمراض المعدية - فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والملاريا، السل والتهاب الكبد B، والإيبولا، والحصبة، و فيروس غرب النيل - التي تتحول إلى أوبئة من أبرز النقاط السوداء في الدول الفاشلة. (Williams,2007,p.28)

وبهذا يمكن الجزم بأن أسوء الأزمات الانسانية وأزمات حقوق الانسان تكاد جميعا تحدث في الدول الفاشلة والمتضررة من النزاعات ،فلا تزال الحماية من تأثيرات النزاعات تمثل مكونا مهما من مكونات مفاهيم الأمن الانساني . (أبو عمرة، 2014) وفي ظل تزايد الاهتمام الدولي بالبعد الانساني أضحي من الصعب تجاهلها بل اعتبارها كخاصية مشتركة للفشل الدولاتي .

ينبغي التنويه في الأخير على أن الخصائص المحركة لظاهرة الهشاشة/ الفشل قد تتسع وتضيق، كما أنها تختلف باختلاف البلدان، على اعتبار أن لكل بلد مساره الاجتماعي والاقتصادي و السياسي الخاص به.

و يقدم الشكل الآتي مصفوفة تصف خصائص الدول الفاشلة بأبعادها المختلفة حسب المراحل حيث تبدأ درجات الخطر من المرحلة (أ) (الهشاشة) و تزداد إلى غاية الوصول إلى المرحلة (د) (أزمة عنيفة معلنة).



	A مرحلة الهشاشة	B مرحلة الفشل	C مرحلة الانهيار	D مرحلة الأزمة و العنف
السياسة و الحكم	- غياب الممارسات الأساسية للحكم الراشد. - الهياكل الادارية والأمنية منخفضة،فاشلة و فاسدة.	- الجيش و قوات النظام غير معبئة أو فاسدة يمكن ان تصبح ضد الدولة.	- استحالة ضمان الدولة لأمنها الخاص. - المؤسسات العامة و العمليات الشعبية و الميكانيزمات المحلية عديمة الفعالية و غير شرعية.	- دعم الجماعات المسلحة من قبل دول أخرى. - انتشار ظواهر العبر القومية (الارهاب، الجريمة المنظمة...).
الجوانب المجتمعية والاجتماعية	- العجز عن توفير السلع الأساسية للمواطنين. - الفقر المدقع. - ظواهر هدامة:مجموعات ايديولوجية،ارهابية، اجرامية متمردة.	- استياء المواطنين. - تجمعات هوياتية ومجتمعية. - ظهور مناطق رمادية. - مطالب الانفصال. - نزوح السكان.	- اتحاد الحركات الاحتجاجية - استخدام الظواهر الهوياتية والمجتمعية كأدوات. - ظهور الفصائل، الشغب	- تأثير على المواطنين: الحاجات الأساسية، الوصول الى الرعاية والعلاج،التعليم،البنية التحتية. - تخفاقم المطالب المجتمعية
الاقتصاد و التنمية	- تعثر التنمية الاقتصادية والمالية . - خصخصة الاقتصاد.	-فرض الضرائب على الدخل السنوي (البترو،ال مواد الخام) -الأمن= تكلفة التشغيل	-فساد النخب السياسية والادارية -تهديد الاستثمار الاجنبي المباشر	-تهديدات على الأنشطة الاستخراجية -هجرة النخب -النزوح -اقتصاد الحرب

جدول 4-2 دينامية مراحل الفشل و الانهيار (درجات الفشل).

Source : Grainier, 2007, p.8

3-2- مخاطر الدول الفاشلة :

يقول (Wylar , 2008) أنه عندما انتهت الحرب الباردة في مطلع التسعينات، لاحظ العديد من مخططي ومنفذي استراتيجيات الأمن القومي الأميركية،تشكل بيئة جديدة للأمن الدولي تصبح فيها الدول الفاشلة منصات للجريمة المنظمة العابرة للحدود، وانتشار المواد والتكنولوجيا النووية، وبوراً ساخنة للنزاعات الأهلية والأزمات الإنسانية. (Wylar, 2008)

ودفع هؤلاء إلى أنه في ظل عالم مترابط من الممكن أن تؤثر الفوضى والعنف والظلم في أي مكان على مصالح الولايات المتحدة، إذ تعد الدول الفاشلة مصنعا لمثل هذه الانقلابات، خاصة و أن الأحداث السابقة في الصومال وهايتي وبيوغوسلافيا سابقا ساعدت على إثارة هذه المخاوف .

ومع تركيز الانتباه أيضا على زيادة عدد النزاعات ، والصراعات العرقية المسلحة والحروب الأهلية باعتبارها تهديدا للأمن الإقليمي والعالمي ، أصبح المحور الجديد الذي تركز عليه الإدارة الأميركية هو التعامل مع التهديدات الأمنية التي تشكلها الدول الفاشلة خاصة تلك المتعلقة بالارهاب والنزاع لجعل العالم أكثر استقرارا. يعكس هذا التركيز من طرف الولايات المتحدة و الدول الغربية بشكل عام ، إلى الاعتراف المتزايد بالمخاطر التي تمثلها الدول الفاشلة / الهشة ، خاصة بعد أن أصبحت أكثر وضوحاً مع هجوم القاعدة في 11 سبتمبر 2001.

الكثير من الدراسات الأكاديمية التي ناقشت موضوع الدول الفاشلة / الهشة تؤكد ان التأثيرات التي توفرها هذه الدول هي اكثر خطورة مما يتصور الكثيرون، و قد تطرق كل من (François & Sud,2006) في ورقة عن " Promoting stability and development in fragile and failed state " إلى سلسلة من المخاطر التي تنتجها الدول الدول الفاشلة :

1-2-3 المخاطر المحلية:

تصبح التأثيرات المحلية للدول الفاشلة حادة عندما لا تستطيع الدولة انجاز وظائفها الرئيسية مما يعجل من معاناة المواطنين. كما يكون فشل و انهيار الدول مدمرا متى قاد ذلك الى التفكك الكلي للسلطة العامة القائمة، ما يؤدي الى صراع عنيف حول من يسيطر على الدولة و من يحصل على المنافع التي تجلب الاعتراف الدولي. (Cojanu ; Popescu ,2007,p119).

وهناك مخاطر محلية أخرى ، تتعلق بالهجرة القسرية، حيث تؤكد الدراسات التجريبية على حقيقة أنّ هناك علاقة بين الهجرة و فشل الدول وأنّ الواحدة منهما تعتمد على الأخرى. والحقيقة أنّ الدول الفاشلة (المخففة) هي السبب في ظهور غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء والنّازحين داخليا في العالم، فهؤلاء هم من أكثر الأشخاص تعرضاً للخطر في العالم أجمع وغالبا ما يعيشون ظروفاً معيشية لا تطاق وغالبا ما تُنتهك حقوقهم الإنسانية ويخيّم المجهول على رفاههم المستقبلي. (لاندي، 2013، ص 11)

يهرب المواطنون كتدفق هائل للاجئين ، تحت تأثيرات الحرب الأهلية التي تستمر لسنوات بعد انتهاء الحرب: هذا يتضمن معدل وفيات متزايد، انفاق عسكري متضخم، هروب رؤوس الأموال، خسارة رأس المال الاجتماعي ، تدني النمو الاقتصادي

2-2-3 مخاطر اقليمية (على الجوار) :

للدول الفاشلة و المنهارة أيضا تأثيرات اقليمية قوية - يمكن تقسيمها في هذا الاطار الى ثلاث نقاط :

أولاً: يبدو أن تكاليف الفشل لا تعبر اهتماماً للحدود الوطنية فلا يبدو أن الفشل ينتقل بالعدوى ، ولكن تداعياته يمكن أن تكون معدية ، لأنها تحدث آثاراً سلبية عبر الحدود مثل انتشار الحروب أهلية أو الدخول في اضطرابات وعدم استقرار سياسي في الدول المجاورة ، فالحرب الأهلية التي ترافق في أغلب الأحيان فشل الدولة يمكن أن تنتشر بسهولة في البلدان المجاورة ، مما يؤدي إلى فشل تلك الدول . (*Cojanu ; Popescu ,2007,p119*) وهناك حالات معروفة لعب فيها مثل هذا الأثر دوراً ، مثل حكومة تشارلز تايلور في ليبيريا والتي قدمت للجماعات المتمردة المرتزقة في سيراليون الأموال والأسلحة والبنى التحتية - أملاً في تحقيق السيطرة على مناجم الماس الإقليمية والشبكات الاقتصادية في المنطقة . ومن العوامل المساعدة على انتشار خطر عدم الاستقرار والنزاعات العنيفة عبر الحدود انتشار أسواق الأسلحة الإقليمية في أفريقيا، إذ تؤدي سهولة اختراق الحدود الوطنية في أفريقيا إلى تيسير تنقل الأسلحة والذخائر بين الدول، حتى يتناسب العرض من الأسلحة مع التوزيع الجغرافي للطلب عليها. (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص 29)

ثانياً: تُحدث الدول الفاشلة تأثيراً سلبياً على جيرانها من خلال قنوات أخرى ، فالدولة الفاشلة لها تأثيرات سلبية واسعة على النمو الاقتصادي في الدول المجاورة . إذ تشير التقديرات إلى أن نحو 80 % من تكاليف الفشل - في النمو الاقتصادي الضائع - تتحمله البلدان المجاورة، التي تعاني كثيراً من تأثير "جار السوء"، حيث ينخفض معدل النمو بنحو 0,6 % سنوياً لكل دولة مجاورة. وبما أن متوسط عدد الدول المجاورة هو 3,5 لكل دولة، فمن الممكن أن تصل الخسائر الناجمة عن تأثير جار السوء إلى حوالي 237 مليار دولار سنوياً . (ص 29) هذا ما جعل دراسة للبنك الدولي تخمن بأن الدول التي تشترك في الحدود مع الدولة الهشة / الفاشلة - قد تصبح في صف البلدان ضعيفة الدخل الواقعة تحت الاجهاد- Low Income Contry Under Stress أو ما يعرف بـ LICUS بمصطلح البنك الدولي . (*Cojanu ; Popescu ,2007,p119*)

ثالثاً : كلفة اقليمية هائلة أخرى من الدولة الفاشلة، تتمثل في انتشار المالاريا و الايدز والأمراض والأوبئة المعدية التي ترافق تدفق اللاجئين ، حيث تنشأ المزيد من تأثيرات جار السوء عن تحركات اللاجئين عبر الحدود، والتي غالباً ما تكون نحو الدول المجاورة، مما يفرض تكاليف باهظة على الدولة المستقبلة. وتساهم حركات اللاجئين في انتشار المالاريا عبر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فقد كان من شأن تنقل اللاجئين من رواندا وبوروندي إلى إقليم كاغيرا في شمال غرب تنزانيا أن ألحق أضراراً بالغة بالصحة والتعليم.

اجمالياً يمكن القول أن تحركات اللاجئين الجماعية تؤدي أيضاً إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة، وكما أبرزت أعمال العنف الأخيرة في منطقة البحيرات الكبرى، فمن الممكن أن تصبح مخيمات اللاجئين

موقعاً لتنظيم الجماعات العنيفة. كما يمكن أن تشكل التدفقات الأخرى غير المشروعة، التي تجتذبها البلدان ذات السيطرة المحدودة على أراضيها والتي يضعف فيها سيادة القانون، تهديداً لاستقرار البلدان المجاورة، وخاصة التي تعجز عن فرض القانون. فمثلاً تعتبر غينيا بيساو مركزاً لعبور الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، الأمر الذي يخلف تداعيات أمنية وإنسانية خطيرة. ففي الاجتماع رفيع المستوى للاجتماع الحادي عشر لرؤساء بعثات الأمم المتحدة للسلام في غرب أفريقيا (داكار، 4 نوفمبر 2007، أعرب رؤساء البعثات عن "قلقهم إزاء الزيادة المخيفة في الاتجار بالمخدرات والتهديد الذي يشكله على استقرار البلاد والمنطقة دون الإقليمية ككل. (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص 29)

3-2-3 المخاطر الدولية :

يمكن أن يكون للأثار السلبية الناجمة عن الفشل امتداد عالمي، فقد ظهر مفهوم فشل الدولة على الساحة التنموية في وقت الذي بدأ يسود فيه قلق كبير إزاء التهديدات الأمنية العالمية الناجمة عن ضعف وانعدام وجود هياكل الدولة في بعض البلدان.

ظهور هذه المخاطر دفع بستيفن كراسنر مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، وكارلوس باسكول الذي عين في منصب مستحدث كمنسق لإعادة الإعمار والاستقرار، على صفحات مجلة (فورين أفيرز) بالقول : " في العالم الحاضر الذي يتزايد ترابطه، تشكل الدول الضعيفة والفاشلة خطراً محدقاً بأمن الولايات المتحدة والعالم، وتعتبر بالفعل من أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية في العصر الحالي " . (مازار، 2014)

فبينما يصبح العالم معتمداً على بعضه أكثر فأكثر ، تصبح التهديدات العالمية الناشئة من الدول الفاشلة في تزايد. فعندما تفقد هذه الدول السيطرة على ما يمكن التحكم فيه ضمن حدودها ، تنتج "فراغات غير محكومة" أو " مناطق رمادية" تسمح بانتاج الارهاب الدولي، و تهريب المخدرات، و ازدهار الجريمة الدولية. لذلك فالعمل المنسق للمجتمع الدولي ضروري لكبح الأخطار العالمية للدول الفاشلة. (Cojanu ; Popescu ,2007,p119)

استنتاج عام :

يمكن الاستنتاج مما تمت مناقشته حتى الآن أن " الدولة الفاشلة " ظاهرة و مفهوم يمكن تحديد أصولهما و مؤشرات نشوئهما . فهي من الناحية الجغرافية و التاريخية - خلافاً لنموذج الدولة القومية الغربي- ظاهرة بعيدة عن أصولها الأوروبية ، تطورت في معظم بلدان افريقيا، وبعض من دول أمريكا اللاتينية و آسيا المستقلة حديثاً ، و أضحت ملامحها أكثر بروزاً بعد

انهيار المنظومة الشيوعية ، وأحداث 11 سبتمبر على التوالي . وهي من الناحية القانونية مبنية على اساس فكرة السيادة السلبية التي تطرق لها *Robert Jackson* و الذي يربطها بالاستقلال الذي خلق كيانات جديدة ، كانت في تطورات لاحقة، الاطار المادي لدراسة ظهور الدول الفاشلة . و هي من الناحية السياسية، مقترنة بالاكراه و القمع و القوة على حساب الشرعية و الفعالية و الديمقراطية ، و حتى و ان قامت على الشرعية ، فهي شرعية تعطي انطبعا مزيفا (تعويضا مصطنعا) فهي تلعب في نظر الكثير دور المعرقل في نموها الساعي الى ان تغدو دولا سوسيولوجية حقيقية قامة على أسس اقتصادية و ادارية و ثقافية صلبة .

لقد أخذنا بعين الاعتبار حتى الآن ، الاطار العام للدولة الفاشلة من حيث الضبط المفاهيمي ، و لكن ماذا عن أهميتها النظرية ؟

لقد سبق و أشرنا الى آراء بعض منظري النزاعات المعاصرة - بالضبط في الفصل الأول- القائلة أن الدول الفاشلة تشكل المتغير الرئيسي في فهم طبيعة و أسباب الحروب الجديدة ، و هذا ما يجعلها تحتل في الأونة الأخيرة صدارة المقتربات المفسرة للنزاع . و مع ذلك يبدو ان صيغة الدولة الفاشلة غدت معولمة حقا ، و يمكن تبرير التساؤل حول السبب الذي يجعل معظم التحاليل الأكاديمية و السياسية تتبنى تلك الصيغة ، بالرغم من الكم الهائل للهائل للهلامية و الضبابية التي يتميز به المفهوم .

سيظهر الفصل القادم إذن ان التركيز المبالغ فيه للدولة الفاشلة كمنظور جديد في العلاقات الدولية ، خاضع لاحتمال وجود عدة سيناريوهات ، يتعلق البعض منها بضرورات احداها انسانية ، و الأخرى معرفية و تنظيرية، فيما يتعلق الباقي بمحاولات تسييس و أمننة واضحة لخدمة أجنداث معروفة مسبقا . المزيد من التفصيل حول المكانة و الدور المثير للدولة الفاشلة مفهوما و مقارنة سيُطرح في الفصل القادم.

I- المكانة النظرية لمقاربة الدولة الفاشلة :

لا يختلف اثنان على أن النزاعات الداخلية كانت أبرز ظاهرة شهدتها الساحة السياسية في العالم منذ بداية التسعينات ، هذا الواقع السياسي انعكس على الأعمال والأدبيات المنشورة خلال الفترة الأخيرة خاصة فيما يتعلق بالنزاعات الداخلية تحديداً، والتي تعتبر أهم موضوع نال عناية الباحثين ،حيث يعتقد في هذا الصدد أن فشل وإنهيار الدول أهم سبب للنزاعات الداخلية في إفريقيا من بين نحو تسعة وعشرين سبباً، كانت تكمن وراء العنف والحروب في القارة . (أبو العينين،2008،ص33)

وبصرف النظر عن تعدد الأسباب التي تفسر النزاعات الداخلية المعاصرة ، يظهر أن استخدام الدول الفاشلة كمدخل تفسيري أصبح واقعا يفرضه تطور بحوث الدول الفاشلة ، ويؤكد أنه تأثر الخطاب السياسي بالبحوث الأكاديمية للدولة الفاشلة .

على هذا النحو، فما يحتويه هذا الفصل لن يخرج عن توضيح أهمية ومكانة الدولة الفاشلة ضمن مقاربات العلاقات الدولية ، ودورها المفترض في أن تكون في صدارة المقاربات المفسرة للظاهرة الصراعية . بذلك تعمل الدراسة بداية على إعطاء خلفية عامة عن تطور بحوث الدول الفاشلة ، ومدى تأثير النقاش الدائر حولها على ضرورة تبنيها معرفياً أم لا ، ثم تتوجه إلى دراسة قدرتها التفسيرية عبر أكثر من مدخل ، ويتم التفصيل في هذه المعطيات تباعاً حسب الآتي :

1- تطور بحوث الدول الفاشلة :

استُقبل استخدام مفهوم الدول الفاشلة (FS) بقبول واسع في الخطابين الأكاديمي والسياسي منذ نشأته في أوائل التسعينات ، بعد أن ارتفع عدد المنشورات حول هذا الموضوع – سواء الأكاديمية أو غير الأكاديمية - بشكل كبير من مجرد حفنة في النصف الأول من التسعينات إلى ما يقرب من خمسين عملاً في عام 2008 لوحده، و قد فتحت هذه القفزة الطريق أمام تطور بحوث الدول الفاشلة .

و في حين نمت أدبيات الدول الفاشلة (FS) بشكل كبير منذ أوائل التسعينات، كان هناك القليل من الدراسة المنهجية لبحوث الدول الفاشلة نفسها. ففي حين تُقدم العديد من المساهمات بعض الوصف لكيفية تطوير الحقل (على سبيل المثال، Call)، يوجد هناك تحليلين واضحين فقط لتاريخ بحوث الدول الفاشلة :

1-1 البحث الأول لتطور بحوث الدولة الفاشلة:

يعود التحليل الأول للباحث (Paris 2011) الذي عمل على شرح " كيف تمكنت أبحاث الدول الفاشلة من التأثير على السياسة، وهذا بعد أن قدم لمحة عامة عن تلك الجوانب من أدبيات الدول الفاشلة التي تم انتقاؤها من قبل الممارسين، بعد ادعائه أنها أصبحت مؤثرة لأنها جاءت في الوقت المناسب، ولأنها

تقدم عدسة مفاهيمية يمكن من خلالها فهم اضطرابات ما بعد الحرب الباردة :

"لقد كانت لبلورة الدولة الفاشلة كمفهوم منظم، أكثر من النتائج التي توصلت إليها الأدبيات التجريبية الناشئة ، والذي يبدو أنه اخترق بنجاح مجال السياسة في أوائل ومنتصف التسعينات". يسترسل في الشرح بقوله : " ان مفهوم الدولة الفاشلة يقدم طريقة للتفكير ازاء البيئة الأمنية الدولية الجديدة في لحظة التي تبدو فيها أطر سياسة الحرب الباردة، بما فيها الثنائية القطبية، والاحتواء، والردع- أطر عفا عليها الزمن فجأة ". (paris,2011,p.62)

بالإضافة إلى توفير مفردات نظرية، كان لنتائج البحث في أسباب الدول الفاشلة أيضا بعض التأثير تجلى في صياغة الخطابات وتسليط الضوء على جوانب معينة من الهشاشة. يشير Paris مثلا إلى أدبيات اقتصادات النزاع ، والنزاع القائم على الهوية وأثر نوع النظام على خطر النزاع . كما ساعدت أبحاث FS أيضا الأطر التنفيذية للرد على الدول الفاشلة وحالات ما بعد النزاع ، ولا سيما مع إعادة اكتشاف نموذج "بناء الدولة"، وقد أثرت هذه المناقشات على الاستراتيجيات التنفيذية في إطار الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، والبنك الدولي. وأخيرا، أحيط وكلاء الدولة علما بالمناقشات التي جرت مؤخرا حول دور الشرعية وعلاقات الدولة- والمجتمع في البيئات الهشة.

باختصار، قدم Paris بحوث الدول الفاشلة FS كبحوث ذات وجود كبير، عبر التأثير غير المباشر على الممارسة السياسية من خلال صياغة فهم للمشكلة وتوفير الأطر المفاهيمية للاستجابة لذلك. (Lambach,2008,p8) علاوة على ذلك، يؤكد Paris أن الباحثين " لعبوا دورا رائدا في صياغة مفهوم فشل الدولة"، ومع ذلك، فانه يدرك تماما القيود المفروضة على رؤيته، ما يجعله يُحصي العديد من القضايا التي تستدعي مزيدا من التحقيق :

- ◆ ما هي الأهمية النسبية للأفكار العلمية التي تتعلق بالدول الهشة / الفاشلة في تفسير تحولات السياسة ؟
- ◆ ماهي القنوات التي يمكن من خلالها ادخال الأفكار الأكاديمية المتعلقة بالدول الفاشلة الى السياسة المجتمعية ؟
- ◆ ما هي المشاكل الموجودة عند الممارسين - الباحثين وكيف يمكن معالجتها ؟
- ◆ وأخيرا، كيف تأثر الخطاب السياسي بالبحوث الأكاديمية حول الدول الفاشلة ؟

(paris,2011,p.67)

2-1 البحث الثاني لتطور بحوث الدولة الفاشلة:

تعتبر الدراسة الثانية من بحوث FS أوثق من سابقتها و تنسب الى ورقة غير منشورة لكل من Bethk Büger الذين عرضا تطور المفهوم من خلال عدسة نظرية فاعل- شبكة. *Actor-Network Theory* حيث حددا أربعة مراحل لتطوير شبكة من الفاعلين الذين يدرسون الدول الفاشلة : (المرحلة

(الأولى) ذكر المفهوم بشكل فضفاض في الأوساط الأكاديمية فقط في أواخر الثمانينات ، ثم توسع المفهوم إلى العديد من التخصصات وصناع السياسة الخارجية في التسعينات (المرحلة الثانية) ، ثم تمت أمنة المفهوم و عولمته في أوائل 2000 (المرحلة الثالثة)، وفي المرحلة المعاصرة (المرحلة الرابعة) كان هناك اتجاه مزدوج من التجانس من خلال القياس الكمي والتباعد من خلال النقد. (Lambach,2008,p8)

في كل مرحلة من هذه المراحل، كثفت الدورة وأصبح هناك المزيد من الفواعل الملتهقين. فالمرحلة الأولى حسب *Büger* و *Bethk* تألفت أساسا من مساهمات من باحثي أفريقيا، في شكل دراسات الحالة القطرية *country case studies* بحيث تطرقوا الى مشكلة طبيعة الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمار. أما المرحلة الثانية فقد حدد باحثي العلاقات الدولية الدول الفاشلة FS باعتبارها تحديا لسياسات الدفاع الخارجي للدول الغربية ، أين تمت دراسة مواضيع أخرى كالتغيرات في سيادة دولة ، وكيفية الاستجابة لفشل الدولة، ودور الدولة في النزاع الداخلي.... علاوة على ذلك، اكتشف القانون الدولي هذا الموضوع ردا على تدخلات الأمم المتحدة في التسعينات القرن الماضي.

بالنسبة للمرحلة الثالثة فقد تميزت بأمنة الدول الفاشلة في أعقاب 11 سبتمبر، بعد أن لفت متخصصي العلاقات الدولية الأنظار للدول الفاشلة باعتبارها خطرا يهدد الأمن العالمي من خلال ارتباطها بالإرهاب وغيرها من التهديدات التابعة لجدول الأعمال الأمني الجديد ، ونخص بالذكر هنا الجريمة المنظمة والهجرة وتجارة المخدرات. في هذه المرحلة، دخلت الشبكة فواعل جديدة تمثلت في المنظمات الدولية، وخاصة تلك المعنية بقضايا التنمية .

أما المرحلة الرابعة والحالية فتبقى تتميز بإبداعين: تسييس بعض الجهات لمفهوم الدول الفاشلة من خلال القياس الكمي ، والتشكيك من بعض المساهمات الأخرى في صلاحية المفهوم وانتقاد دوره في شرعة التدخل.

إذن تطور المفهوم كان كحوصلة لتحليل قائمة من الأعمال الأكثر استشهادا من بين 213 مقال علمي في الفترة بين 1990 و 2010. القائمة التي تلت ذلك "توضح هيمنة باحثي العلاقات السياسية وإلى حد ما هيمنة اختصاصيين في مختلف المجالات، و فواعل غير أكاديمية مثل دائرة الرقابة الداخلية، السياسة الخارجية، ووكالات التنمية و مؤسسات الفكر والرأي بدرجة أقل". (p.8)

في الحقيقة إن أهمية الدراسات- التي قام بها *Büger* و *Bethk* و *Paris* لا تقتصر فقط حول تطور بحوث الدولة الفاشلة التي جذبت انتباه الكثير من المحللين ، بل تتعداها الى محاولة تصنيف آراء أولئك المحللين إلى عدة اتجاهات رئيسية ، انطلاقا من حقيقة أن مفهوم الدول الفاشلة ، الذي شيد من خلال الخطابات الأكاديمية و السياسية يثير العديد من التساؤلات :

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

♦ **أولاً :** هل الدول الفاشلة فئة تحليل فعالة في السياسة الدولية؟ إذا كانت كذلك، ما هي آثارها المترتبة على النظام الدولي و الأمن؟ و هل تمثل فعلا تحدي لمثالية النظام المعياري للدول الويبيرية الذي يقوض بدوره الترتيب التأسيسي للنظام الدولي؟

♦ **ثانياً :** على اعتبار أن فكرة الدول الفاشلة -- وشعبية التركيز عليها -- هي انعكاس للمخاوف الغربية بشأن التهديدات الأمنية "الجديدة" منذ أحداث 11 سبتمبر ، فهل التركيز على الدول الفاشلة يعكس الانحياز الغربي حول كيف يجب للدولة الحديثة أن تظهر؟ و هل يعمل ذلك على التشكيك في شرعية الدول التي لا تتفق مع المؤسسات الغربية للدولة ، ما يجعلها ذريعة للسيطرة والتدخل؟

♦ **ثالثاً :** هل من الممكن أن نميز بين مفهوم الدول الفاشلة من حيث كونه ممثل في الخطاب ، وواقع الدول الفاشلة -- حتى نستطيع تجنب تسييس المفهوم؟

حسب نيومان كل هذه التساؤلات قد تكون مفيدة لأنها توجهنا ببساطة الى تساؤل آخر هو : **كيف يمكن لنا بناء فكرة حول الدول الفاشلة من شأنها أن تتخذ كخطوة إلى الأمام؟**

يريد هذا التساؤل ان يبيّن أن دراسة الدول الفاشلة منطقة خلافية شائكة، فالكثير من الجدل ينشأ من حقيقة أن دراسة الدول الفاشلة ليست مجرد مسعى أكاديمي، بل هو أيضا مسعى يتناول جوهر سياسات التنمية العملية أيضا ، ما يجعل منه قضية نقاشية بامتياز .

2- النقاشات والرهانات النظرية حول القيمة المضافة لمقاربة الدولة الفاشلة في الخطاب الأكاديمي والسياسي :

أمام التركيز المتنامي على تحليلات الدول الفاشلة توجد حاجة إلى مزيد من الاستكشاف والتركيز على مدى القيمة التي يضيفها مفهوم الدولة الفاشلة في الخطاب الأكاديمي و السياسي ، و قد أظهر النقاش مؤخرا تفاوتاً واضحاً في الأحكام حول المفهوم تراوح بين التأييد صريح والقبول الحذر و الرفض القاطع انعكست في ثلاث اتجاهات رئيسية:

1-2 الاتجاه الأول:

يرى بعض العلماء أن مفهوم الدولة الفاشلة مفيد من الناحية التحليلية، وخاصة من حيث دراسة العلاقات الدولية والأمن الدولي، و يمثل هذا الاتجاه بعض المفكرين الذين يقبلون المفهوم دون تمحيص، نظراً لكونه نموذج مغاير في السياسة الدولية مع الآثار الأساسية لكيفية وجوب التفكير حول معالجة انعدام الأمن.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

وفقا لهذا الاتجاه يمكن القول ان "الدول الفاشلة" أصبحت واحدة من أكثر وأهم المشاكل في "النظام الدولي"، بعد ان ساد اعتقاد واسع في بعض الدوائر بأن التهديدات الأمنية يُحتمل أن تكون متساوية لتلك التي تأتي من الدول الضعيفة / الفاشلة ، أو حتى الفواعل غير الحكومية. (Newman,2009, p 421)

من رواد هذا الاتجاه *Francis Fukuyama* و *Robert Rotberg* هذا الأخير يرى أن أحداث سبتمبر أثبتت مما لا يدع مجالا للشك أن أزمات الدول الضعيفة / الفاشلة والمضطربة تشكل تهديدا أمنيا جديا للدول القوية و الغنية . و مع ازدياد خطورة هذا التهديد، نتيجة توفر أسلحة الدمار الشامل و قدرة الارهابيين على الوصول الى قلب العالم المتقدم، يرجح أن يبقى حل هذه المشكلة شرطا أساسا لتوفر الأمن في أجزاء مهمة في العالم بحيث أصبح فشل الدولة -في أن معا - قضية وطنية و دولية من الطراز الأول. (فوكوياما،2007،ص ص 15،37)

ما قيل و ما أثير عن الأخطار الكامنة في الدول الفاشلة، معالجة الأمن يمكن أن يكون حجة ظاهرة للفائدة التي يضيفها المفهوم الى السياسة الدولية خاصة كفكرة مفيدة و فئة تحليل محددة، خاصة و أنه - حسب مروجيه - مفهوم يتماشى وموجة التغيير التي اجتاحت النظام الدولي، وأن الأخطار التي يمثلها تعتبر تغيير جذري للطريقة التي ينبغي لنا أن نفكر بها وتعامل مع الأمن و اللأمن.

2-2-2 الاتجاه الثاني :

يبدو أن علماء هذا الاتجاه منفتحون اتجاه المفهوم، غير انهم لا يرون فيه فائدة من الناحية التحليلية لأنه مفهوم يصعب تحديده غالباً. فما يجعل من تحليلات الدول الفاشلة غير معول عليها - حسبهم - هو غياب تعريف تحليلي موضوعي دقيق ، اضافة الى غياب مؤشرات أو اتفاق بشأن الآثار الأمنية المترتبة عليه. وعلاوة على ما سبق وبالنظر إلى طبيعة هذه الدول ، هناك صعوبات كبيرة في جمع بيانات موثوقة ذلك ان فكرة الدول الفاشلة ليست قاعدة صلبة كتلك التي تقوم عليها قاعدة السياسة أو التحليلات الجدية المعهودة. (Newman,2009, p 421)

يدعي العلماء داخل هذا المعسكر ان تهديد الدول الفاشلة في بعض الأحيان يُساء فهمه أو يُبالغ فيه ببساطة ، وهكذا فإن السياسات الهادفة إلى تعزيز الأمن الوطني على أساس معالجة أو حشد الدول الفاشلة غالبا ما تكون في غير محلها . ما يعطي الصدقية لهذا الاتجاه هو ملاحظة الباحث *Patrick Stewart* اثناء فحصه لصور التهديدات النابعة من الدول الضعيفة : " ان الملفت هو مدى ضعف الدليل التجريبي المؤطر لهذه الادعاءات وما اعقبها من تطورات سياسية ، المحللون وصناع السياسة افترضوا وجود ارتباط وثيق بين ضعف الدولة وتهديدات الامن القومي للدول المتطورة، وبدعوا بتقديم المشورة وتنفيذ ردود فعل سياسية." و يسترسل بالقول أنه بالرغم من ان الترابط والاعتمادية المتبادلة قد يخلقان مخاطر

معينة، إلا أن الاخطار في عالم كهذا من المرجح جدا ان تأتي من دول قوية محكومة جيدا بقوانين غير تامة بدلا من ان تأتي من دول ضعيفة تعاني من عجز في الحكم . (Wesley,2008 ,p.372)

ويجادل آخرون من نفس الاتجاه أمثال *Jones Branwen* و *Edward Newman* بأن الدول في طريق الفشل (*Failing States*) بدلا من الدول الفاشلة (*Failed States*) هي السبب الرئيسي للفشل، فـ *Jones* مثلا ينتقد بشدة مفهوم الدول الفاشلة ، لأنه يرى حقيقة أنها فئة سياسية تم تناولها أو أخذها من قبل الأكاديميين : " استخدام مثل هذه الفئة من طرف السياسيين ليس بالأمر المفاجئ؛ اللافت للنظر هو الطريقة السهلة التي تم بها استيعاب هذه الفكرة في التحليل الأكاديمي دون اهتمام يذكر أو تفكير نقدي". يواصل *Jones* تشكيكه في القيمة التحليلية لمفهوم الدول الفاشلة بالقول أن: " علماء العلاقات الدولية والعلوم السياسية ودراسات التنمية هم من تبني هذا الخطاب، لذلك نجد غالبية الأعمال الأكاديمية حول "الدول الفاشلة" تأخذ القبول العام كنقطة انطلاق، وتمضي قدما لتقديم تفسيرات لفشل الدولة، أو مناقشة أشكال مناسبة من السياسة تجاه الدول الهشة / الفاشلة. طريقة القبول بدون تردد تتضح ليس فقط من قبل العديد من الدراسات المحددة لـ 'فشل الدولة' ولكن عن طريق دمج هذا المصطلح في الأعمال العامة". (Lambach,2008,pp.8-9)

وبالإضافة إلى *Jones*، يسلط *Newman* الضوء على دور الباحثين- الممارسين ومؤسسات الفكر والرأي، الذين عملوا عبر الفجوة بين التنظير والممارسة، ما جعلهم يلعبون دورا رئيسيا في "دفع" الموضوع : "الحقيقة أن هناك الكثير من البرامج الرئيسية التي تسعى للقيام نفس الشيء - لفهم و قياس فشل الدولة - وهذا يدل على المصلحة الموجودة في الموضوع، وتوافر الأموال اللازمة لمتابعة هذا البحث، كما أن نفس هذه البرامج تثير مخاوف بشأن صناعة الدولة الفاشلة، التي من الواضح لديها مصلحة في استمرار المخاوف بشأن المخاطر الدولية من الدول الفاشلة ، والتي بدورها قد تثير تساؤلات حول مدى موضوعية ونتائج بعض هذه التحليلات ". (Newman,2009, p 426)

2-3 الاتجاه الثالث :

يعادي مفكري الاتجاه الثالث هذا المفهوم صراحة ، ويشيرون إلى حقيقة أن المصلحة الدولية، وخاصة الأميركية، لدراسة الدولة الفاشلة تركز على استخدام القوة وتعزيز الهيمنة . ففي دوائر السياسة وخاصة بعد هجمات 11 / 9 بين بعض الأكاديميين أن المفهوم يبرر سياسات الطوارئ و تعليق السيادة القانونية إذا لزم الأمر وهذا استجابة للخطر شديد الذي تمثله الدول الفاشلة. أولويات الدول فاشلة هذه تطورت لتدمج بشكل واسع بين الأمن والتنمية ، والواقع أن الأمنة والتخلف أثار ردا حرجا بين العلماء الذين يشككون في هذا المفهوم. (pp.421,424)

و بناء على ما سبق وجه مفكري هذا الاتجاه انتقادات شديدة لمفهوم الدول الفاشلة ، حيث يرون فيه

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

أجندة سياسية بعرقية مركزية مهيمنة هادفة إلى نزع شرعية الدول التي فشلت في أن تتفق مع النظرة العالمية للدول المهيمنة، وما يعزز هذا الطرح هو تأكيد بعض الباحثين ومنهم الباحث السياسي شارلس كول رفضه لمفهوم الدولة الفاشلة لأنه يرى أنه يكرس فهماً غير واضح لما يعنيه فشل الدولة . باحثون آخرون مثل *Sogge* و *Hill* و *Bilgin/Morton* انتقدوا أيضا الفكرة باعتبارها اعتباطية ذلك أن الفائدة التحليلية لم تكن أبدا الهدف الأساسي من البحث حول الدول الفاشلة بقدر ما كان المفهوم يخدم الاهداف السياسية للدول الغربية لإنتاج خطاب إضفاء الشرعية للتدخل الخارجي في شؤون الدول الأخرى. (Lambach,2008,p18)

وعلى أساس هذا الرأي، فمفهوم الدول "الفاشلة" تم تسييسه إلى حد أنه أصبح غير مجدي من الناحية التحليلية، وهذا ليس نتيجة للضعف الغير المقصود أو المنهجية الزائفة، في الواقع، ينظر المنهج النقدي لمفهوم الدول الفاشلة - والآثار السياسية التي تتبعها - كبناء سياسي وضع لخدمة المصالح الهيمنة للمتدخلين و أجندات سياسية محددة. من وجهة النظر هذه، فكرة الدول المارقة و الفاشلة اعتبرت جزءا من خطة أوسع لإصلاح البلدان النامية، أو محاولة لتشويه صورة "الأخر" كذريعة للسيطرة و التدخل . وفقا لهذا المنظور النقدي، فالمبالغة في تهديد الدول ضعيفة و فاشلة وتشجيع الرد العسكري، يجعل من مفهوم الدول الفاشلة أسوأ مثال على "الأمننة السلبية الموجودة .

الاستنتاج :

يعرض مفهوم الدول الفاشلة بمختلف اتجاهاته بوضوح مجموعة من الأعراض التي لها آثار سلبية كبيرة على رفاهية مواطنيها وعلى السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك فإن أمننة الدول الفاشلة في الخطابات السياسية والأكاديمية، والاهتمام الذي يُولى لهذه الحالات في دوائر السياسة، يعكس أيضا البناء الذاتي (الغربي) لتهديدات الأمن الدولي . تبعا لما سبق يمكن استخلاص ما يلي :

-أولا : المناقشة تدل على أن هناك فرقا بين مفهوم الدول الفاشلة الممثل في الخطابين السياسي و الأكاديمي، و "حقيقية" الدول الفاشلة التي تشهد تنافسا شديدا، لذا فالتفسيرات الذاتية لإنشاء التهديدات والتحديات يترتب عليهما عواقب مادية جسيمة من حيث التمويل، والاهتمام الدبلوماسي حتى في بعض الأحيان العمل العسكري. (pp.14-15)

-ثانيا : تصور أن الدول الفاشلة أو المتنازعة في الجنوب يمكن أن تهدد الأمن، دفع بالدول القوية والمنظمات الدولية الى استثمار مبالغ ضخمة للاهتمام بالنزاع والانتباه الى احتواءه في المجتمعات المضطربة و الغير مستقرة، وقد أدت هذه الآثار الإيجابية والسلبية الى ازدياد حجم المساعدات الإنسانية

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

، دفعت حتى الآن الى نسيان - أو تجاهل - الأزمات في السياسة الدولية ، وأولويات تسوية النزاع.
(Newman,2009, p 438)

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن الأمانة من التخلف وعدم الاستقرار في البلدان النامية-- في شكل من أشكال الدول الفاشلة -- قد تسفر أيضا عن الانتقائية في معالجة تلك التحديات : سوف تتركز المساعدة في مجالات المصلحة الاستراتيجية ، وذلك على حساب غيرها من المناطق المحتاجة. (p.438)

بعد المناقشة السابقة عن القيمة المضافة لمفهوم الدول الفاشلة ، و ابراز محاسن و مساوئ الأخذ به كإطار تحليلي ، بالرغم من سعينا نحو التفكير في المشاكل المعيارية والتحليلية المناقشة أعلاه ، خاصة و أنها تجمع على أن الانتباه إلى مفهوم الدول الفاشلة يعكس - ولكن لا يعالج -- المشكل الرئيسي في السياسة الدولية، نجد أنفسنا ، ابتداء أمام تساؤل معرفي ملح : هل ينبغي لنا أن نتخلى عن المفهوم ؟

الإجابة بالتأكيد لا : لأن النقد المنهجي لمجمل الآراء السالفة رغم أهميتها المعرفية الأكيدة تظل قليلة الجدوى في غياب بديل نظري يتجاوز بشكل ايجابي كل هذه الآراء المنتقدة، ويستطيع تقديم تشخيصات وتحليلات و تفسيرات أكثر علمية و موضوعية و أصالة لواقع النزاعات الداخلية المعاصرة. والأمر الذي يجعلنا نراهن على عدم التخلي عن مفهوم الدول الفاشلة مهما كان إشكاليا، هو حقيقة أن المفهوم فاز بالكثير من الاهتمام بحيث يشير إلى وجود حاجة حقيقية للتفكير بعناية أكثر و تمحيص بالغ عن طبيعة الجوهريّة للسياسة الدولية. محللو السياسة الأمنية بحاجة إذن إلى إعادة النظر في استجواب بعض الافتراضات الأساسية - من حيث الفواعل و انطولوجيا السياسة الدولية ، وطبيعة الأمن و انعدام الأمن - والنقاش حول الدول الفاشلة يوفر القاعدة الفكرية للقيام بذلك ، بالرغم من ميل الدراسات المقارنة / دراسات التنمية/الدراسات الأفريقية - كنهج معاكس تماما لنهج العلاقات الدولية بما فيها من الدراسات الاستراتيجية / الأمنية- للتأكيد على الدول الفاشلة كأداة تحليلية في السياسة الدولية.¹
(Lambach,2008,p18)

إن حقل السياسة المقارنة قد يساعد على تعميق فهم طبيعة السياسة الدولية المعاصرة، وربما يساعد في صياغة سياسة للتصدي لتحديات الدول الفاشلة، انطلاقا من التركيز على العوامل الداخلية أكثر من

¹ - تأخذ البحوث في العلاقات الدولية منظورا خارجيا مع فهم محدود للعمليات السياسية المحلية، ما يعني تجاهل ثراء وتعقيد المجتمع. و هذا يفتح - لحد بعيد تبرير- اتهام فشل الدولة ومساواته بسهولة جدا مع الفوضى، كما أن معظم الدراسات الامنية و الاستراتيجية غالبا ما تقلل من العوامل الخارجية أو الإجراءات التي تتخذها الفواعل الخارجية و التي يمكن أن تسهم في الفشل ، الأدهى من ذلك أن الدول الهشة /الفاشلة تفهم حسب الدول الغربية بأنها تهديد لمصالحهم ورفاههم) و ليس كلامح التنظيم السياسي للمجتمع معين. بينما توفر أدبيات الدول الفاشلة في الدراسات المقارنة و الدراسات الافريقية و دراسات التنمية دراسات أكثر تعمقا تركز على فهم وتفسير الظواهر السياسية التي تحدث داخل الدولة والمجتمع ، أو النظام السياسي للدولة .

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

الخارجية ، بعد الاقصاء الواضح الراجع الى نقص المصلحة من الاهتمام بفهم الديناميات الداخلية للفشل. و بذلك عملت و تعمل هذه الدراسات على توفير صورة حية لكيفية عمل الدولة حتى في ظل ظروف أقل مثالية .

II- الدولة الفاشلة كمفسر للنزاعات الداخلية المعاصرة

مادام موضوع الدراسة يتوافق مع النوع الثاني من الدراسات حول الدول الفاشلة فقد يكون من المفيد التركيز على الكيفية التي أصبحت تقدم بها الدول الفاشلة كإطار تفسيري للنزاعات الداخلية و التساؤل عن مدى اجرائيتها و قدرتها التفسيرية .

1- أهمية المتغيرات السياسية - عمليات الدولة الفاشلة- في بحوث النزاعات الدولية :

هناك تطور واعد في بعض الدراسات الحديثة(خاصة الدراسات المقارنة/دراسات التنمية/الدراسات الافريقية) التي تعمل على إعادة تركيز الاهتمام على متغيرات الدولة ، حيث يظهر ان الجهود "المبذولة لتقديم الدولة مرة أخرى لتحليل النزاع الداخلي قد ركزت حتى الآن على عمليتين مترابطتين :

1-1 عملية بناء الدولة :

تعتبر عملية بناء الدولة في العالم النامي، العملية الأولى التي تفسر النزاع الداخلي ، حيث يقال في العموم أن الصراع هو نتيجة لصناعة الدولة - سواء من حيث توحيد الأراضي أو بناء المؤسسات . فعلمية بناء الدولة الأوروبية، وبصرف النظر عن اتخاذها عدة قرون، كانت دموية و عنيفة في كثير من الأحيان. و لا تقل عملية إنشاء الدول القومية في أفريقيا عن التجربة الأوروبية، التي تنطوي أيضا على صناعة الحرب، علاوة على أن الحدود الاستعمارية الغير عقلانية، والتخلف المزمن، و التدخل الخارجي، ومحاولة ضغط العمليات الطويلة لخلق دول قومية في فترة زمنية قصيرة جدا جعل من مشروع بناء الدولة في هذه المناطق أكثر عرضة لصراع داخلي عنيف، مما كان عليه الحال في أوروبا. في الحالات القصوى، يمكن لتآكل الحكم الذاتي الدولة أن يؤدي إلى فشل الدول أو انهيارها تماما . (Jackson , 2002,p.9) وهذا ما يجعل خصائص النزاعات الداخلية أقل شيوعا في الدول الموحدة (الدول الغربية) ، لأنها تشترط بيئة معينة، يمكن العثور عليها في المناطق التي تشهد نقصا في الدولة والحكم، وهوما يحتم عليها مسؤولية البناء في تلك المجتمعات. (Figo Ribeiro Da Cunha ,2014,p. 36)

1 - 2 عملية العولمة:

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

تعتبر العولة العملية الثانية التي تفسر النزاع الداخلي ،حيث أدت ضغوطها ولا سيما على الدول الفاشلة الى ظهور ما يطلق عليه دوفيلد و كالدور "صراع ما بعد الحداثة" ، ويشمل هذا الأخير جوانب اقتصادية كبيرة كذلك التي تجعل أصحاب المشاريع يستغلون الفرص للاستفادة من الشكوك التي أنشأها الصراع على نطاق واسع ، كما يشمل مجموعة متنوعة من الفواعل - الميليشيات المحلية للدول والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإنسانية والهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة - تُؤلد مجتمعه مجموعة خاصة بها من المصالح و الضغوط في تفاعل معقد من التفاعلات المحلية و الخارجية . وضمن هذا الوضع المفكك للدولة، توظف الفصائل المتحاربة ما تعتبره بعض استراتيجيات الحرب الجديدة ، مثل التطهير العرقي، تجنيد الأطفال والاعتصاب الجماعي وقطع الطرق، واستخدام المرتزقة. (Jackson , 2002,p.9)

استنادا الى هاتين العمليتين ، فالحجة العامة المقدمة في هذه الدراسة ليست بالغبية تماما، خصوصا في أدبيات التنمية السياسية لدول ما بعد الاستعمار، فالجدة تكمن في تطبيقها على بحوث النزاعات الدولية. حتى وقت قريب، كان علماء العلاقات الدولية مترددين في ادخال المتغيرات السياسية - مثل عمليات الدولة - في مجال أبحاث الصراع.

النهج النظري المذكور يجد جذوره في المحاولات الأخيرة - لمفكرين أمثال *Ayoob* ، *Gantzel* ، *Howard* ، *Herbst* ، الذين عملوا على ربط الصراع الداخلي في العالم النامي مع عمليات صناعة الدولة، وفي هذا الصدد يفترض *Ayoob* مثلا أن مفتاح هذا النهج هو "صناعة الدولة، باعتبارها المتغير السياسي و الشغل الشاغل للنخب السياسية وصناع القرار في دول العالم الثالث، بحيث يجب أن تشكل حجر الزاوية في أي نموذج نحاول بناءه لتفسير السلوك الداخلي والخارجي لدول وأنظمة العالم الثالث".

بعبارة أخرى، عمليات الدولة - بناء الدولة أو التكيف، وتشكيل الطبقة الحاكمة و التوحيد، الأبوية *patrimonialism* وخلق تحالف - تكمن في قلب الصراع الداخلي، اضافة الى ما سبق، فإن تأكيد مثل هذه العوامل السياسية في الصراع الداخلي تدعمه البحوث التجريبية الأخيرة لـ *Singer* و *enderson* التي تجعل من فشل الدولة متغير رئيسي لحدوث النزاع باعتبارها خطوة ضرورية لتطوير استراتيجيات أكثر فعالية لحل النزاعات العنيفة.

وفي محاولة منا لمعالجة اشكالية الدراسة ، وتأكيد أو تفنيد فرضيتها المتعلقة بارتباط النزاعات العنيفة والاضطرابات الداخلية بنوعية الدولة الفاشلة القائمة فيها ، قد يتوجب علينا أولا الخوض في شكل العلاقة

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

القائمة بينهما ،حتى يتسنى لنا تقرير ما إذا كانت مداخلها التفسيرية صالحة أو غير صالحة لتفسير النزاعات الداخلية المعاصرة .

2- إطار الهشاشة / الفشل و العنف:

ان توالي الأحداث السيئة التي عصفت بالعالم و افريقيا بالخصوص ،و ما تبعها من حروب و أزمات انسانية و انحلال سياسي و اقتصادي كامل .. تشير كلها و غيرها مما لم نذكر الى الحالة الميؤوسة التي وصلت اليها مختلف الدول عبر العالم من ضعف في صناعة قراراتها و فشل في أداء مسؤولياتها تجاه مواطنيها في الداخل و انتظام علاقتها الدولية في الخارج . (حمدان،2009،ص 35)، ومما ساعد ايضا على استفحال حالة الفشل و العجز الظاهرتين على معظم الدول النامية محدودية قدرتها في تسوية صراعاتها حتى بات ارتباط الدول الضعيفة والفاشلة بالاضطرابات والحروب واقعا انعكست أهميته أكاديميا بما يعرف بدراسات مناطق السلام و الحروب.

1-2 - مناطق السلام و الحروب :

إننا بحاجة إلى التذكير قبل كل شيء بأن السلام ينقسم إلى نوعين: "سلام إيجابي" و "سلام سلبي" ، ما يعني أن هناك نوعين من مناطق السلام : مناطق السلام إيجابي ومناطق السلام السلبي.

"السلام سلبي يدل ببساطة على غياب الحرب ، وهو *Johan Galtung* وفقا لباحث السلام النرويجي شرط أين لا نشاط ، لا حدوث لعنف عسكري منظم". أما السلام الإيجابي فهو أكثر من مجرد غياب الحرب أو حتى غياب العنف بين الدول، فهو يشير إلى حالة اجتماعية يتم فيها تقليل الاستغلال أو القضاء على الحرب ، بحيث ينعدم فيها العنف العلني ولا تنتفي الظواهر الخفية من العنف الهيكلي الأساسي .
(Kacowicz , 1998, p 15)

Jaime D. Jacob من جهته يعتبر أن "مناطق السلام" هي مناطق جغرافية يُعلن سكان المجتمع المحلي فيها انهم خارج حدود النزاع المسلح" ، أما "مناطق الاضطراب" وفقا *Robert E, Harkavy*، بحكم التعريف "هي مقارنة الفقر، الاكتضاض السكاني ، و هي مناطق معرضة للكوارث ، لا يمكن التحكم فيها تقريبا" ، كما يعتبر أن "مناطق السلام، الثروة، والديمقراطية تشمل أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا واليابان والأجزاء الواقعة على الجهة المقابلة من الكرة الأرضية ، التي تشكل نحو 15 % من سكان العالم ". (p.15)

في نفس السياق يعتبر *Kenneth Boulding*: أن هناك مثلث كبير من السلام المستقر، الذي يمتد تقريبا من استراليا الى اليابان، يعبر جميع أنحاء أمريكا الشمالية، وفنلندا، مع وجود ثمانية عشر دولة

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

ليس لديها خطط للذهاب الى الحرب مع بعضها البعض ، وقد حدث هذا بدون تخطيط كثير أو حتى فهم.
(Isezaki,pp2-3)

على ذلك، ووفقا لـ *Muhadi Sugiono*: "إن مناطق السلام موجودة فقط في أجزاء صغيرة من العالم، في حين أن مناطق الاضطراب تشكل واقع أجزاء أخرى كثيرة من العالم." و هذا يعني الاعتراف الصريح بأن القارة الافريقية و الشرق الأوسط تقع في مناطق الاضطراب و الحروب .

اختصارا لما نوقش أعلاه، في محاولة تنظيرية موفقة لدراسات السلام و الحرب ، حاول *Holsti* أن يربط بقدر الامكان مناطق السلام والاضطراب بقوة و فشل الدول ، المرتبطة بدورها بدرجة شرعية و مأسسة و قدرة الدولة باعتبارها عوامل ضرورية لفهم "مناطق السلام" المرنة . (*Holsti,1996, p.14*)
و قد قسم *Holsti* إذن مناطق السلام و الاضطراب تبعا لأصناف الدول القوية /المستقرة و الدول الضعيفة /الفاشلة أو المنهارة ، فبينما يضمن النوع الأول من الدول الاستقرار و السلام ، يقود النوع الثاني الى حدوث الاضطرابات و الحروب ، و يظهر هذا التقسيم أكثر وضوحا كالاتي :

- المجتمعات الأمانة

- الدول القوية.
- المجتمعات الأمنية الإقليمية .
- أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية.

- مناطق السلام

- الدول المستقرة .
- منطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية.

- مناطق لا -الحروب

- الدول الضعيفة.
- جنوب شرق وشرق آسيا، أمريكا الجنوبية.

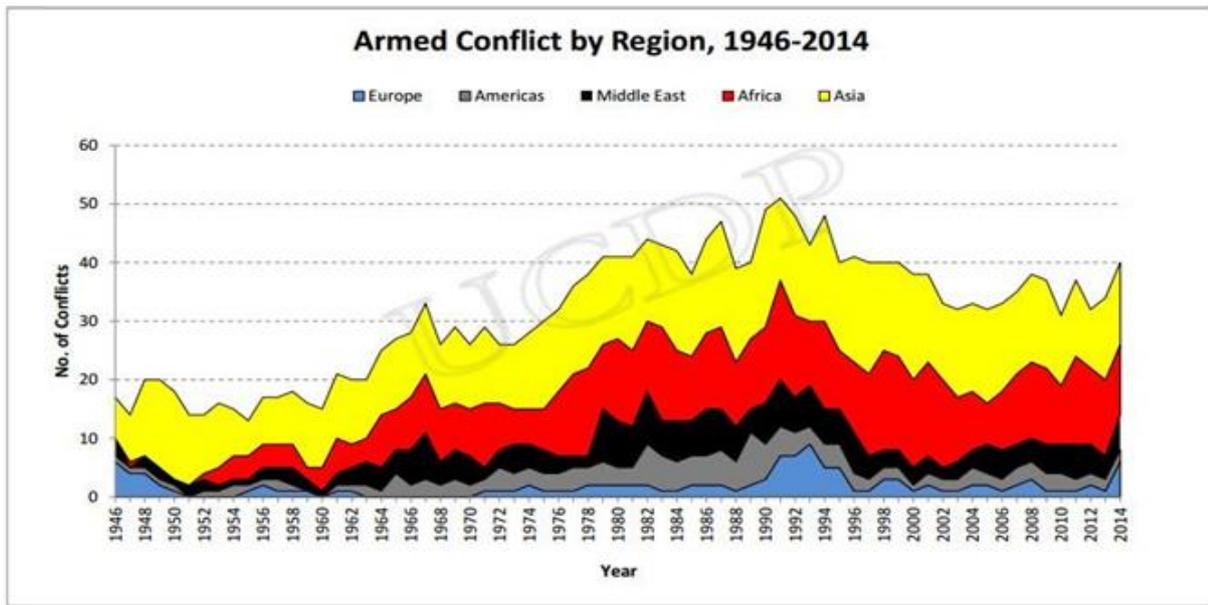
- مناطق الحروب

- الدول الفاشلة أو المنهارة.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

■ أفريقيا والاتحاد السوفيتي سابقا، الشرق الأوسط، أمريكا الوسطى، وجنوب آسيا، البلقان.
(pp.13-14)

ويعبر الشكل التالي على مدى صحة تقسيمات *Holsti* في كتابه حول " الدولة ،الحرب، ودولة الحرب" وما تم تداوله في العديد من دراسات مناطق السلام و الحروب عموما ، إذ نجدها تشير الى صور الدولة النمطية - المنتشرة في العالم الثالث عامة و افريقيا خاصة- التي تجمع بين ضعف الهياكل المؤسسية وضعف التماسك الاجتماعي ، والتي غالبا ما تتعرض الى معضلات أمنية تدخلها في دوامة عنف و حروب لا تنتهي . (Kacowicz,1998,p14)



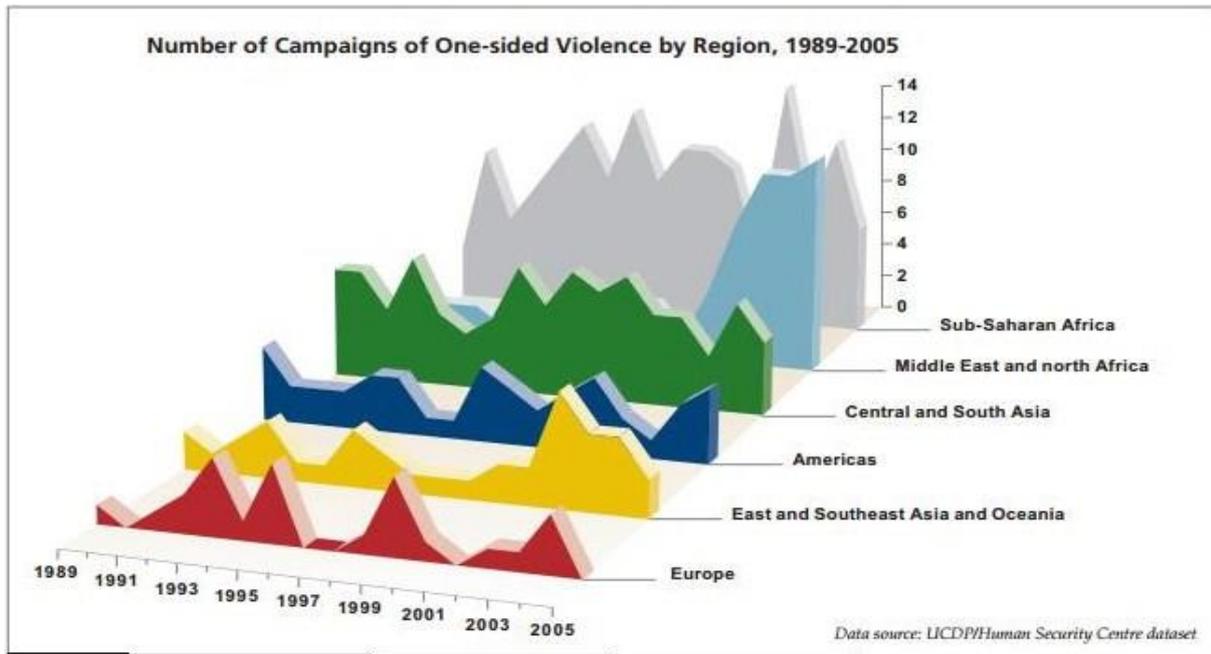
الشكل 1-3 النزاعات المسلحة حسب المناطق 1946-2014

مثل تلك النسب تُظهر أن أفريقيا من بين أكثر مناطق الحرب المتضررة من النزاع والهشاشة/ الفشل في العالم ، قد يدل هذا على أن مشكلة الصراع الداخلي العنيف في أفريقيا حادة، وقد يحكم عليها لأن تكون " المنطقة الأكثر تحاربا على هذا الكوكب". هذا الوصف ليس من قبيل المبالغة ، فالمتصفح لعدد النزاعات - الداخلية أو الدولية - المندلعة في العالم حسب (Höglund,2014) سيجد أن القارة شهدت منذ نهاية الحرب الباردة ما يقارب 75% من النزاعات في العالم بين الجماعات غير الحكومية و هو ما يشكل قرابة ثلث النزاعات في العالم . وهو ما يجعلها تضم حاليا أكبر عدد من النزاعات الجارية : قرابة نصف دول أفريقيا هي في النزاع ، مما يؤثر على 20 % من سكان القارة ". أكثر من ذلك شهد منتصف عام 2001، استمرار الصراع الداخلي الخطير في الصحراء الغربية والسودان وتشاد والصومال وسيراليون والسنغال وغينيا وليبيريا والكونغو برازافيل، جمهورية الكونغو

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

الديمقراطية، رواندا، بوروندي، أوغندا، وأنغولا، وجزر القمر، عدى عن ان العديد من الدول الأفريقية الأخرى تواجه عدم الاستقرار، ومستويات عالية من العنف السياسي الداخلي، أو ازدهار الحركات الانفصالية أو حركات التمرد مثل ليسوتو وجنوب أفريقيا وناميبيا وكينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي وغانا وكوت ديفوار ونيجيريا. (Jackson , 2002,p2)

و يظهر الشكل التالي الذي يمثل عدد حالات العنف من طرف واحد حسب المنطقة ارتفاع عددها في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء أكثر من بقية مناطق العالم :



الشكل 2-3 عدد حالات العنف من طرف واحد حسب المنطقة 1989-2005.

في الحقيقة أعطت الدراسات حول مناطق السلام و الحرب محاولة جيدة لفهم الصلة بين الهشاشة/ الفشل الدولاتي والنزاعات العنيفة ، و هو الجزء الذي نحاول التطرق اليه تباعا في تحليلاتنا اللاحقة .

يُوضح مؤشر الدول الفاشلة التابع لصندوق السلام إلى وجود 16 دولة في إفريقيا من بين 20 دولة من أكثر الدول فشلا في العالم، وتتصدر دائما الصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي جمهورية افريقيا الوسطى قائمة تلك الدول. (FSI 2015) إضافة الى غينيا،نيجيريا،كوت ديفوار،زيمبابوي، أنغولا وبوروندي وليبيريا، وسيراليون.....ليس غريباً حسب (Rotberg,2002) أن تكون تلك الدول مصدراً رئيسياً للنزاع و العنف في القارة الإفريقية، هذا عدى عن كون الحروب الداخلية في تلك الدول تمثل أيضا مؤشر رئيسي للفشل، غير أن الفشل عادة ما يسبق اندلاع الحرب.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

الواقع أن الروابط وأوجه التداخل فيما بين ضعف الحوكمة والنزاع تساعد على تفسير كيف تبقى الدول في حالة من الضعف لعقود من الزمن، و توحى أيضاً بأننا إذا أردنا مساعدة هذه البلدان - من خلال منع استئناف النزاعات - لابد أن يكون لدينا فهم أفضل لأوجه ترابط تلك الأوضاع وهو ما يتطلب منا الاقتراب أكثر إلى الصلة بين الهشاشة/الفسل والنزاع العنيف .

2-2 الصلة بين الهشاشة/الفسل الدولاتي و النزاعات العنيفة و الآثار الناجمة عنهما:

" لست سادجا الى درجة الاعتقاد أن إسقاط 20 مليون طرد من المساعدات على أفغانستان سوف يؤدي الى اختفاء الارهاب غدا، غير أنني مؤمن فعلا أن هناك علاقة ما بين الظلم العالمي و انهيار الدول من ناحية ، وويلات العنف وعدم الاستقرار و الارهاب من ناحية أخرى" . (جوز توفتز، 2003، ص310)

مفوض الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي

كريس باتن

بناء على التصريح السابق، ينبغي أن لا نستغرب من العلاقة القوية التي تربط الهشاشة/الفسل الدولاتي بالنزاعات، لأنها تعد علاقة دينامية ومعقدة ، فهي تجعل من النزاعات واحدة من نتائج الفسل وواحدة من القوى المحركة له في آن واحد .

بالنسبة للحالة التي تجعل من النزاع نتيجة للفسل ، فقد تبدو واضحة بشكل خاص في الفترة الأخيرة أين تعرض أو يتعرض حالياً 73% من سكان بلدان " مليار القاع" - وهي تسمية أخرى لقائمة البلدان الهشة / الفاشلة - لحروب أهلية. (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص 23)

استنادا إلى هذه النسبة ، يمكن الادعاء أن الفسل يرفع من احتمال وقوع هذه البلدان في حرب أهلية . و يمكننا أن نرصد بعض الأمثلة التي تُظهر ذلك : فمن بين 17 بلدا كان هشا في الثمانينات و لا يزال هشا بين عامي 1990 و 2008 ، عانى 16 بلدا من الحروب الأهلية. اللافت للاهتمام هنا هو ان الدول الهشة/الفاشلة غالباً ما تتسم بالإقصاء الاجتماعي لجماعات معينة (سواء عرقية أو دينية أو من أصحاب الموارد الطبيعية) الأمر الذي قد يزيد من القوى المزعجة للاستقرار و يشعل فتيل النزاع العنيف . هذا الأخير يبدو انه يأخذ عدة أشكال كالثورات الانفصالية (انفصال جنوب السودان عن السودان) و العنف الطائفي الموسع (مثل العنف بين الأديان في نيجيريا) ، و قد لا يوجد في بعض الدول الفاشلة نزاع عنيف غير أن نقص استجابة وشرعية الدولة يثيران خطر العنف في المستقبل. (AusAID, 2011)

الأمر نفسه يصح بالنسبة للحالة التي تجعل من النزاع سببا للهشاشة/الفسل ، فهو يُؤشر للدور الذي يمكن أن يلعبه النزاع كمُوطد للهشاشة/الفسل، ذلك لأنه يؤدي إلى تفويض قدرة الدولة على تقديم

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

الخدمات العامة، كما يؤدي إلى إضعاف المؤسسات، وإبطاء الأداء الاقتصادي، وجهود الحد من الفقر ، كما يعمل على إضعاف التسويات السياسية والحد من قدرة الدولة على تحويل الموارد للتعامل مع التهديدات الأمنية (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص 23)

لا بد من الإشارة في هذا الصدد الى ان العديد من مؤشرات النزاع هي نفسها مؤشرات لفشل الدولة. أكثر من ذلك أن أهم المؤشرات التي يمكن اللجوء اليها لتبيان العلاقة بين الظاهرتين هي تلك المتعلقة بإنخفاض وتراجع النمو - الدخل المنخفض والنمو الضعيف - المعترف به على نطاق واسع كمؤشر للنزاع والذي عادة ما يترجم إلى عجز في قدرة الدولة. العجز في قدرة الدولة بدوره عادة ما يؤدي إلى عدم القدرة على التوسط بين المصالح المتنافسة، من جانب آخر يُخفض الدخل المنخفض تكلفة التمرد، مما يجعلها أكثر جاذبية بين المتمردين والعكس صحيح أيضا. (Grono,2010)

بالتالي يمكن للاقتصاد أن يكون حلقة وصل بين الفشل الدولاتي و النزاعات العنيفة ، يظهر ذلك جليا في دراسة أجرتها مؤسسة راند (RAND) حول مشاكل الدول الضعيفة من حيث أوجه التداخل فيما بين الحكومة والاقتصاد والأمن، حيث ترى هذه الدراسة التحليلية أن أي انهيار في أحد تلك المجالات يعزز من فرص الانهيار في المجالين الآخرين، والنتيجة هنا لا تتعلق بالسقوط في شرك النزاعات فحسب، ولكن أيضاً في شبكة تضم في حلقاتها: حكومة غير صالحة، وانهيار اقتصادي، وانعدام للأمن يولد العنف. في ضوء ما سبق، تؤثر العلاقة العكسية بين الظاهرتين الى وجود حلقة مفرغة - من فشل الدول والنزاع العنيف- يصعب الهروب منها .

الشكل 3-3 دائرة النزاع العنيف، الدولة غير المتجاوبة و الفشل .



كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

في هذا الصدد، يولي بول كوليبه اهتماماً خاصاً بالحلقة المفرغة التي تربط بين فشل الحكومات، واستحكام الفقر، والحرب الأهلية، ويرى أن الدول الفاشلة غالباً ما تكون محبوسة في "شَرَك النزاعات"، في حين يؤدي العنف بدوره إلى إضعاف الأمن والقدرات المؤسسية، وتخفيض معدلات النمو بحوالي 2.3 % سنوياً، وخفض مستويات الدخل، وتدمير مرافق البنية الأساسية، وتحويل الموارد بعيداً عن التنمية، ويؤدي هذا التفكك إلى تقويض المكاسب الإنمائية، بل ويجعل بيئة ما بعد انتهاء النزاع أكثر عرضة للتدهور عما كان عليه الحال قبل اندلاعه². أما ما يتعلق بالآثار المزدوجة للفشل و النزاعات فهي ثلاثة :

1. **الآثار الاقتصادية** : إذا نظرنا إلى آثار كل من الفشل الدولاتي و النزاع العنيف سنجدتها تقريبا واحدة، فلا جدال في أن كلاهما يشترك في تقويض الأداء الاقتصادي، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي المحلي، والذي له - في نهاية المطاف - تأثير على الاستقرار الاقتصادي العالمي. (AusAID,2011 , p18)

بصيغة أخرى ، يؤدي إطار الهشاشة/الفشل والنزاع إلى تعطيل النشاط الاقتصادي، فالموارد الموجهة إلى النزاع تُحوّل من التنمية (تحويل النفقات العامة من الرعاية الصحية والتعليم إلى الجيش، وإعادة توزيع الإيرادات العامة ،على سبيل المثال، من الضرائب على صادرات النفط، كما حدث في أزمة دلّتا النيجر). (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩ ، ص 23) كما يمكن للنزاع أن يدمر البنية التحتية اللازمة للنشاط الاقتصادي، فبدون أمن، لن تترسخ جهود التنمية و لن يكون لها الآثار المرجوة.

2. **الآثار الاجتماعية** : عدا عن ما سبق، يمكن للفشل الدولاتي و النزاع العنيف ترسيخ عدم المساواة وتقليل التماسك الاجتماعي مع المزيد من التأثيرات السلبية على آفاق النمو والتنمية، ذلك أن إطار الهشاشة /الفشل والنزاع يمكن أن يؤدي إلى تدني مستويات الدخل و ثباتها، و في حالات كثيرة يزيد من معدل البطالة، خاصة بين الشباب الذكور، و يهيئ البيئة التي تشكل شرارة اندلاع العنف.

اللافت للاهتمام هنا هو أن تلك التأثيرات السلبية قد تزيد من فرصة قيام عناصر مسيئة بإغواء الشباب المُعَرَّر بهم للحصول على النفوذ وتحقيق المكاسب من خلال الانخراط في عالم الجريمة والسلوكيات الوحشية والميل إلى التطرف. فالدول الفاشلة التي تمتلك ثروة من الموارد الطبيعية تكون أكثر عرضة للمخاطر، نظراً لأن تلك الثروات قد تتيح لبعض الأشخاص المتسمين بالخطورة (أمراء الحرب ،

²- يُقدر كوليبه أن درجة انزلاق البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات مرة أخرى إلى الصراع تزيد بواقع الضعف عنه بالنسبة للبلدان النامية الأخرى، وأن حوالي نصف البلدان التي تتعافى من الصراعات تنزلق ثانية إلى الصراع خلال أول عشر سنوات.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

المتمردين....) شيئاً ذا قيمة للتحارب عليه. أما بعد انتهاء النزاع، فقد تتحول أقاليم بأكملها إلى مناطق لزراعة المخدرات ، غالباً بسبب قلة السيطرة على الأرض ، ولأن تهريب المخدرات أمر سهل (ومربح) يلجأ الناس إلى الأنشطة غير المشروعة (الاتجار بالأسلحة و المعادن النفيسة) بدلاً من العودة إلى مهنتهم (التي غالباً ما تكون قد دُمرت).

3. الآثار الأمنية الإقليمية و الدولية : تعتبر الدول الهشة و المتضررة من النزاعات ايضاً تهديدات على الأمن القومي لدول الجوار و البيئة الدولية. انتشار الأسلحة الصغيرة، احتضان الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار بالبشر يمكن أن يكون لها آثار إقليمية غير مباشرة ، فالهشاشة والصراع العنيف يؤديان الى الهجرة وزيادة الطلب على اللجوء ووضع اللاجئين في الدول المتقدمة مستقرة.

بالرغم من أن الارتباط بين الهشاشة والنزاع أصبح الآن مقبولاً على نطاق واسع ، لا يوجد هناك إجماع مماثل حول كيف تلعب هذه الرابطة في الممارسة. الكثير من الأعمال الأكاديمية الآن مكرسة لرسم مختلف التدفقات السببية بين الهشاشة/ال فشل والنزاع ضمن ما يعرف بالدول الفاشلة المتضررة من النزاعات. الأهم من ذلك أن معظم تلك الأعمال أصبحت على يقين من حقيقة اختلاف تجربة الفشل والنزاع من دولة الى أخرى ، فالصعوبات التي تواجه الدول الهشة/الفاشلة المتضررة من الصراعات ، تختلف إلى حد كبير وفقاً لدرجة القدرة المؤسسية . (Kim,2009,pp.70-71)

2-3 أنواع ودرجات الهشاشة مقابل أنماط النزاع العنيف

إن أكثر التصورات تفصيلاً في العلاقة بين الدول الفاشلة و النزاعات العنيفة مقارنة بغيرها من الدول النامية الأخرى، هي تلك الاحتمالات الكبيرة بأن تنزلق الدول الفاشلة إلى النزاعات، بالرغم من أن الفشل والفقر لا يؤديان بالضرورة للانزلاق إلى النزاعات ، كيف ذلك ؟

محاولة الاجابة على هذا السؤال سينطلق من فرضية أن درجة التأثير بالفشل و النزاع تختلف من دولة الى أخرى تبعاً لدرجة الاستجابة وأنماط النزاع العنيف(انحسار العنف أو انتشاره)، ذلك أن حالات التعامل مع النزاعات المستمرة يخلق حالة طوارئ متواصلة و يجعل من استجابات الحكومات قصيرة الأجل ، ومتباينة مما يجعلها فاشلة بدرجات متفاوتة .

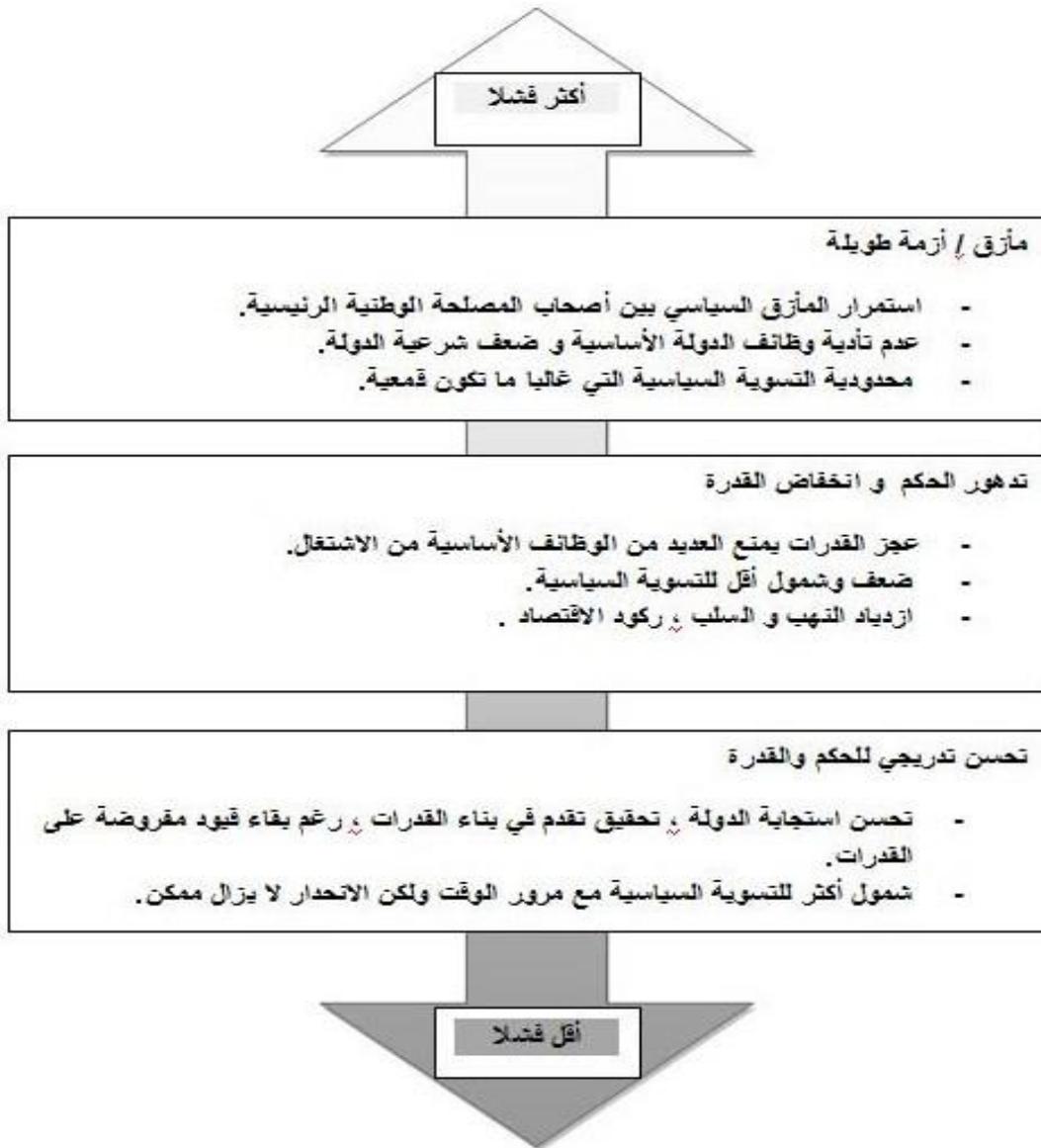
تبعاً لذلك ، يمكن للدول الفاشلة أن تكون متباينة في مدى استجابتها لاحتياجات السكان، عدم التجاوب هذا قد ينبع من عدم وجود القدرة أو الرغبة في أداء الوظائف الأساسية للدولة ، فالدول المستجيبة هي تلك القادرة على توفير الأمن ، وحل النزاعات، وفرض سيادة القانون ؛ والقدرة على جمع الإيرادات

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

واستخدامها لتوفير خدمات مثل الصحة والتعليم؛ والقادرة أيضا على تسهيل التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل . وفقا لذلك فالعديد من الدول الفاشلة غير قادرة على تحقيق هذه الوظائف لأنها تفتقر ببساطة لمؤسسات و منظمات فعالة. (AusAID,2011 , p26)

يمكن أن تكون عدم استجابتها أيضا نتيجة لطبيعة التسوية السياسية، فالدول الفعالة والمتجاوبة لديها اتفاق مشترك حول القواعد التي تتم بها عملية صنع القرار السياسي والمنافسة ، على عكس العديد من الدول الفاشلة ، التي تعكس التسوية السياسية فيها المصالح الضيقة للنخبة على حساب المجتمع الأوسع، مما يؤدي إلى استجابة أقل ، مشروعية أقل و خضوع أقل للمساءلة . في كثير من الحالات يحدث ان تترافق القدرة المحدودة مع التوصل الى تسوية سياسية ضيقة أو غير مستقرة ، و في حين تعتبر عدم الاستجابة السمة المميزة لهشاشة/ الفشل، يمكن أن تكون موجودة بدرجات متفاوتة و ذلك ما يظهره الشكل الآتي:

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة



الشكل 3-4 درجات الدولة المستجيبة / الفاشلة .

La source : (AusAID,2011 , 27)

مقابل تباين درجات الاستجابة ، يظهر جليا أن الاحتياجات والفرص المتاحة للحصول على الدعم يختلف أيضا اعتمادا على أنماط النزاع العنيف، فبينما تتراد مخاطر تعرض الدول الفاشلة الى نزاع عنيف واسع النطاق أكثر من الدول الأخرى، لا يعني تعرض كل الدول الفاشلة الى تجربة النزاع ، فداخل الدول الأكثر فعالية، قد يؤثر النزاع العنيف فقط على بعض المناطق دون الوطنية المصنفة بالهشة.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

كما قد يختلف الدعم المناسب تبعاً لأنواع العنف - سواء كان العنف الذي تدعمه الدولة، العنف الاجرامي القومي أو العابر للحدود ، أو العنف الطائفي (الاثني والديني والعشائري) - وما إذا كان النزاع العنيف الواسع النطاق مستمرا ، أو ما إذا كان هناك انخفاض لخطر العنف الناشئ الواسع النطاق.



الشكل 3-5 وجود العنف .

La source : (AusAID,2011 , 28)

حالات مختلفة، واستجابات مختلفة:

انطلاقاً مما سبق ، يمكن تصنيف الدول من حيث وقوعها على طول بعدين من أبعاد الفشل والعنف، إذ يظهر الشكل الآتي ان هناك عدة سيناريوهات قد توجد داخل دولة واحدة ، كأن يكون العنف الحالي في بعض أجزاء من البلاد ولكن ليس جميعها.



الشكل 3-6 أنواع الهشاشة/الفشل والعنف.

La source : (AusAID,2011 , 29)

يُظهر هذا الشكل حقيقة أن التفاوت في درجات الهشاشة/الفشل قد يجعل من الدولة قادرة على امتلاك بعض ميزات الدولة، ولكن ليس كلها: فقد تكون في حالة تحسن تدريجي للحكم ولها امكانية احتكار وسائل العنف، لكن غير قادرة على توفير البنية التحتية، أو الحفاظ على سيادة القانون، أو أن يكون لديها جيش فعال، ولكن البيروقراطية غير فعالة.

ففي قراءة للشكل (4-6) يقدم النوع 1 حالة الدولة المتأزمة، المتحكمة في انتشار نطاق العنف، على العكس من ذلك يقدم لنا النوع 3 حالة الدولة المتأزمة الواقعة في عنف واسع النطاق والتي غالباً ما تسمى في أدبيات العلاقات الدولية بالدولة المنهارة ، كما يقدم لنا النوع 2 حالة الدولة المتأزمة إما نتيجة لاحتمال تعرضها لنزاع عنيف أو نتيجة تعرضها لنزاع عنيف سابقاً . بهذا تقدم الدولة المتأزمة لوحدها (التي تعاني من أزمة طويلة /مأزق) ثلاث أنماط من النزاع يتراوح بين كونه نزاع محصور أو مسيطر عليه ، وبين آخر يحاول الانتشار /أو سبق و انتشر ، و بين عنف جاري و منتشر على نطاق واسع . وفي حين يشكل النوع 3 أكثر الدول تازماً وعرضة للنزاع العنيف الواسع النطاق ، يقدم لنا النوع 9 حالة الدولة

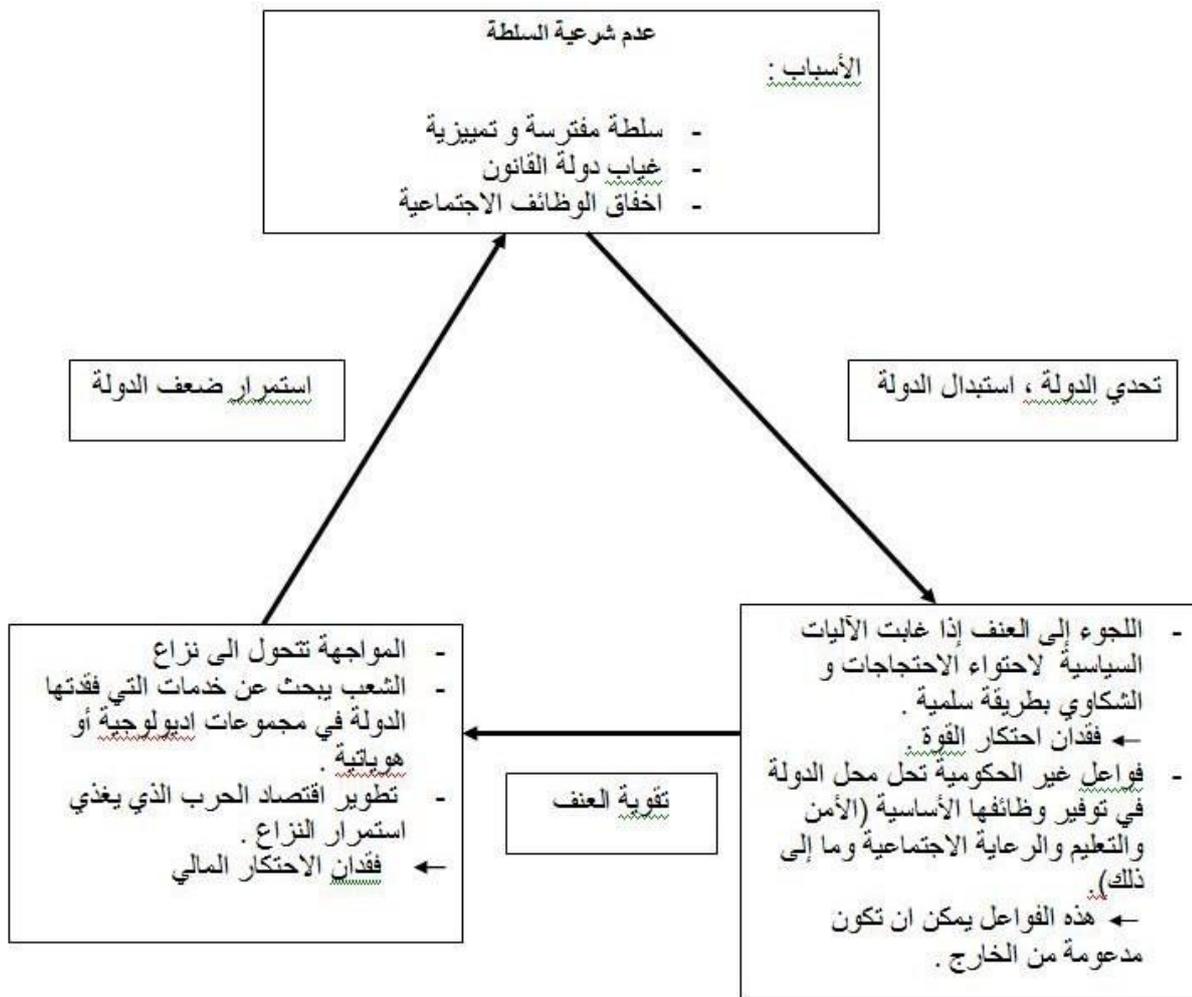
كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

الأكثر تصالحا و استجابة بالرغم من تعرضها لنزاع عنيف واسع النطاق. و من المهم هنا ملاحظة أن النوع 9(بين درجة تحسن تدريجي للحكم و نمط عنف واسع النطاق) يشير إلى أن وجود الصراع الداخلي مؤشر ضروري ولكنه غير كاف للفشل الدولاتي .

وفقا لما تقدم يمكن القول أن الحروب الأهلية ليست في حد ذاتها منتج للفشل، فليس كل الدول التي تعاني من النزاعات، هشة/ فاشلة بالضرورة (الأمثلة على ذلك كثيرة : كولومبيا، وإندونيسيا، وسري لانكا، الهند، في تلك الأماكن يشكل تزويد السلع السياسية الكافية كمًا ونوعا لأغلبية المواطنين لقاحا ضد الفشل (Rotberg,003,p7)، ولكن يبقى معظمها كذلك. في المقابل لا كل تعاني الدول الهشة / الفاشلة من النزاع، ولكنها معظمها من هذه الفئة، فحسب *Rotberg* لا تزال مشكلة الدولة الفاشلة مسألة سياسة دائمة ، نظرا لكون هذه الأخيرة - بمختلف درجاتها- تولد عدم الاستقرار المحلي والإقليمي والفشل الإقليمي ، كسيراليون، ليبيريا، غينيا ، بالإضافة إلى أن إمكانية فشل و انهيار الدول قد يُستثمر ليكون بمثابة خزانات وافرة للإرهاب. (p8) لذلك يمكن اعتبار كل الدول الفاشلة (باقي الأنواع 1،2،3،4،5،6) أماكن حيث العداء قد يتحول بسهولة الى العنف .

اختصارا لما سبق ، يعمل الشكل التالي على توضيح الرابط بين فئة البلدان التي كثيرا ما توصف بأنها "دول هشة" ، "في طريق الفشل"، "فاشلة"، "منهارة" ، والتغيرات في الأماكن التي يلعب بها العنف دورا أكبر، إنطلاقا من كون معظم تعريفات " الفشل "تشير بوضوح إلى عدم قدرة الدولة على منع العنف الدائر داخل أراضيها.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة



الشكل 3-7 زعزعة الاستقرار في النزاع.

Source : (Gatelier, Dijkema,2007 , p 9)

وفقا لما تقدم يمكن استنتاج ان النزاعات العنيفة الموجودة في المشهد السياسي الدولي ، تطرح مشكلتين: على المستوى العملي، هناك ضغط هائل على الدبلوماسيين والمؤسسات الدولية و الاقليمية لإيجاد حلول دائمة وتخفيف المعاناة البشرية من جراء الحروب الأهلية التي تبدو مستعصية الواقع، أما على المستوى النظري، فهناك اتفاق كبير على طبيعة وأسباب هذه "الحروب الجديدة" و التي تتوافق الى حد كبير مع تلك المسببة للهشاشة و الفشل الدولاتي.

انطلاقا إذن من الترابط السابق عرضه ، قد تشكل مداخل الدولة الفاشلة مداخل مفيدة لتفسير أسباب النزاعات الداخلية .

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

III المداخل التفسيرية للنزاعات الداخلية من منظور الدولة الفاشلة :

بصرف النظر عن أسباب تفكك الدول ، و تهديد هيكلاتها بالانقسام والسقوط، فإن ظاهرة تهديد كيان الدولة من الداخل تعد من أخطر أسباب النزاع داخليا و خارجيا ،هذا ما تنبتهت اليه قمة مجلس الأمن الدولي في 1992/1/31 ، عندما أشارت الى أن أخطر ما يهدد النظام الدولي هو تغيير هيكليات الدول. (مسين،2001،ص 23)

تبعاً لذلك، باتت ظاهرة تفكك الدول إحدى ديناميات النظام العالمي،حيث تتجه الوحدات الفرعية داخل الدولة إلى التمرد والاستقلال الوظيفي والإداري تحت شعارات الحكم الذاتي، أو حق تحقيق المصير، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى هذه الظاهرة من خلال تسمية دول بعينها مهددة بالتفكك منها المكسيك وهايتي في أمريكا، رواندا ونيجيريا وأنغولا وبوروندي وموزامبيق والسودان والصومال في أفريقيا، وأفغانستان وميانمار (بورما سابق) وطاجاكستان في آسيا،وجورجيا وصربيا في أوروبا مع ما يصاحب هذه الظاهرة من تهديد للأمن الوطني و الاقليمي. (ص ص 28-29) مما يخلق دلالات حول احتمال دخولها في نزاعات داخلية خطيرة في المرحلة المقبلة كما أشار إليه " معهد الأمريكي للسلام " .

لغاية اليوم لا يوجد إجماع على معظم الأسئلة المطروحة حول موضوع علاقة الدولة الفاشلة بالنزاعات إلا ما تعلق بالسؤال عن أسباب الفشل، فرغم اختلاف معظم المفكرين في تصنيف أسباب الفشل إلا أنها تجمع على دورها- سواء كانت منفردة أو مجتمعة- في التأسيس لكيانات يلعب بها العنف دورا أكبر.

في هذه الحالة قد يتطلب فهم أسباب النزاعات الداخلية مبدئيا ، التعمق في المداخل التفسيرية للفشل الدولاتي ، وهذا انطلاقا من الترابط المفترض بين الظاهرتين . وقد يكون من المفيد هنا الإشارة إلى أن لتلك المداخل التفسيرية تصنيفات مختلفة، فالبعض يصنفها بالداخلية والخارجية، والبعض الآخر يصنفها بالتاريخية، السياسية ، التنموية ، الاجتماعية ، الامنية،³ في حين تذهب فئات تحليلية أخرى احتمال وجودها في العديد من مستويات: مستوى النظام الدولي، مستوى الدولة ومستوى القادة. غير أن هذه التصنيفات المختلفة للمداخل التفسيرية للفشل الدولاتي ليست متعارضة في الحقيقة، بقدر ما ينبغي النظر إليها كنماذج تفسيرية تكميلية.

³ ينسب هذا التصنيف لاجناتيف الذي جمع قائمة لأسباب فشل الدولة و التي تتراوح بين الإرث الاستعماري ، و سوء الإدارة من قبل نخبة الأصلية أحيانا ، و فشل تدخل القوى الخارجية ، و التخلي عنهم أحيانا أخرى، و الأهم من كل ذلك،هو ان العديد الدول الفاشلة و في طريق الفشل ، فقيرة تعاني باطراد من الشروط الأكثر سلبية للتجارة في الاقتصاد المعولم .

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

هذه الرؤية ذات أهمية كبيرة عند محاولة فهم أسباب الحروب الجديدة ، لأنها تلقي الضوء على عدد من الأسباب التي قد تفسر لماذا وكيف فشلت بعض الدول وانقادت إلى دوامة العنف. وبغض النظر عن الأسباب العامة التي أدت إلى الفشل ، فإن السياسات الاستعمارية ، فشل التنمية الاقتصادية ، آثار العولمة السلبية ، الارهاب ، والتدخل الخارجي كانت القاسم المشترك لفشل الدول وانتشار العنف فيها .

وحتى يمكن الاحاطة بهذه المداخل التفسيرية فإنه من الضروري تناولها بشيء من التفصيل، بما من شأنه أن يسهم في رسم نظرة عملية أوضح لنزاعات اليوم ، وتلمس دورها لما لها من آثار لا يمكن تجاهلها في أي تحليل سياسي ، اجتماعي ، اقتصادي ، و البداية تكون من :

1 - المدخل التاريخي (الاستعمار / ما بعد الاستعمار) :

إن معظم الجدل الدائر حول هشاشة / فشل الدولة - سواء في الأوساط الأكاديمية أو في أوساط مجتمع التنمية - لا يعير إهتماماً للجذور التاريخية للفشل كمبرر للنزاعات، بالرغم من أن تسليط الضوء على البعد التاريخي للهشاشة يستطيع أن يعزز مصداقية هذا البعد في حالات النزاع والهشاشة، وذلك بالتركيز على دور القوى الأوروبية للوصول لما آلت إليه هذه الدول ، لأن تصور أن أوروبا هي المسؤولة عن هشاشة مؤسسات الدولة هو تصور واسع الانتشار عبر قارة أفريقيا .

1-1 السياسات الاستعمارية :

حول هذا المعنى جادل بعض الكُتاب بأن المشاركة في بناء الدول ذات حالات النزاع والهشاشة ما هي إلا شكل جديد من أشكال " المهمة التمديدية " القديمة التي يقال أنها ساندت الاستعمار الغربي في حقبة "التكالب على أفريقيا " . هذه الحقبة التي بدأتها البلدان الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر، تعتبر لدى الكثير مرشحاً طبيعياً لأن تكون الأصل التاريخي لأوضاع الهشاشة والنزاع التي تعاني منها بلدان عديدة خاصة الأفريقية منها. (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩ ، ص 49)

فبعد أن استطاعت القوى الاستعمارية غرس مشاعر العداة العرقي ، والتأكيد على الإختلافات بين الجماعات العرقية ، بغية صرف الانتباه عن استغلال الاستعمار، ضمنت- نفس هذه القوى في مرحلة ما بعد الاستعمار حسب " James Mayall -" للدول المستقلة حديثاً وجود مستمر ككيانات مستقلة ذات حدود ثابتة بغض النظر عن قوتها الداخلية و قدرة تماسك سيادتها ، أو بصرف النظر عن الحدود الاستعمارية التي خلقت كيانات غير فعالة عرضة للصراع العرقي. (Nguyen, 2005, p 3)

هذا المعطى جعل من العديد من المفكرين ينظر إلى الأنظمة الاستعمارية على أنها أنظمة دامت بما فيه كفاية لتحطيم الهيكل الاجتماعي التقليدي ولكن ليس بما يكفي لاستبداله بهياكل دستورية غربية فعالة .

(Hosni, 2007, p152)

2-1 سياسات النخب الحاكمة لما بعد الاستعمار :

هذه النظرة تفسرها الفوارق التي كرسها المستعمر بين جهاز الدولة و المجتمع ، والتي خلقت دولة متسلطة بأجهزة بيروقراطية تخدم مصالحه، دون ان يولي أي اهتمام لدور الدولة أمام مواطنيها و المجتمع ككل . فسيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساساً بالقادة والطبقة الحاكمة.⁴ (Giannakos,2002,p143) هذه الأخيرة غالباً ما كانت تمثل مصالح الدول الأجنبية في بلدانها مبررة نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية للحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد، ومعتمدة على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزها. (Reno,2000,pp.434-435)

على هذا النحو ، كان واضحاً أن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه الدول الحديثة لم يمثل نقطة تحول جوهرية في تطور مؤسسات الدولة. وبالتالي فإن الحلقة الثانية في السلسلة اللازمة للربط بين ظاهرة هشاشة الدولة الحالية وبين التجربة الاستعمارية أصبحت قوية. فهناك أسس متينة يمكن الركون إليها لتبرير الأسباب التي جعلت الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه البلدان الأفريقية لا يفرز تحولاً جوهرياً في تطور مؤسساتها بقدر ما يكرس حالات الهشاشة و النزاع. (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص 50)

أمام هذا الواقع الصعب لفعالية الدولة - الذي لم يخلق إلا دول كان مصيرها الفشل منذ البداية- الذي أخفقت معه في كسب السند الجماهيري و الشرعية الشعبية ، تعرضت الدول الفاشلة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية (النويني،2014،ص58) ، فقد عجزت النظم الحاكمة في الدول الأفريقية في تبني صيغة فاعلة لحل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن أزمة الاندماج الوطني، السيطرة على التطاحنات والأزمات العرقية⁵، مما شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقع بعد التسييس العنيف للاتنية، و دفع بالكثير من تلك الجماعات نحو اللجوء بشكل واسع إلى العنف المسلح لتحدي سلطات الحاكمة ومكانتها داخل النظام السياسي في الدولة (صالح ،2007،ص 219) ، فكان شبح عدم الاستقرار أهم نتيجة خلفتها الأنظمة الاستعمارية ، و الأنظمة الحاكمة المترهلة والمفككة الناشئة عنها

⁴ ففي كثير من الأنظمة السياسية التي كرسها القوى الاستعمارية، فقط السياسي الفائز يأخذ كل شيء: الثروة والموارد والرعاية و المكانة وصلاحيات منصبه. هذه المعاني المجتمعة من المزايا أو العيوب مرتبطة في كثير من الأحيان ارتباطاً وثيقاً بهذه الظاهرة، مما يزيد في كثير من الحالات الاعتماد على أشكال مركزية وشخصية للحكم، حيث هناك عدم كفاية المساءلة للقادة، وانعدام الشفافية في الأنظمة، وعدم كفاية الضوابط والتوازنات، وعدم الالتزام بسيادة القانون ، وغياب الوسائل السلمية لتغيير أو استبدال القيادة، عدم احترام حقوق الإنسان، فتصبح السيطرة السياسية هامة للغاية و تصبح المخاطر مرتفعة بشكل خطير.

⁵ عملت الدول الاستعمارية على استخدام اساليب التفرقة بين الجماعات الاتنية ، مما جعلها دول تفتقر إلى التجانس الاتني، هذا بالإضافة إلى إخفاق وتلاشي التأثير الإيدولوجي الاشتراكي في الكثير من المجتمعات الأفريقية الذي أدى إلى إضعاف عوامل التلاحم بين الاثنيات المختلفة داخل الشعب الواحد ونشوء نزعة الانتقام المتبادل فيما بينها .

، ما أهل قضايا الأمن، والنزاعات الإثنية والانقلابات العسكرية لأن تظل رموزا على ضعف دول وحكومات ما بعد الاستعمار. (خادياجال،2009،ص ص 39-40)

إجمالاً يمكن القول أن هذا المقترح عمل على إلقاء الضوء على الجذور التاريخية لفشل الدول، و أثرها على تنامي النزاعات خاصة في أفريقيا، ذلك أن السياسات الاستعمارية التي عملت على خلق دول جديدة- معظمها في أفريقيا- والتي شكلت فيما بعد الاطار المادي لظهور الدول الفاشلة ، قادت في النهاية الى احتمالات انزلاقها الى نزاعات ستستمر إلى ما لا نهاية .

2 - المدخل الاقتصادي / التنمية الاقتصادية :

يحلل هذا المقترح العمليات الاقتصادية التي تميز الدول الهشة/الفاشلة والتي تتصل بأعراض النزاع داخل الدولة ، كما يكشف الكيفية التي يمكن أن تتفاعل بها هذه العوامل لتجعل الدول أكثر قابلية لخلق "اقتصاد الحرب" وتمويل لوردات الحرب والنزاعات الأهلية.

يبدو أن هناك اتفاق واسع على أن وجود مستوى عال من التنمية الاقتصادية يزيد من احتمال السلام الداخلي، فحسب الدراسة التي قام بها كل من *Flanagan* و *Fogelman* لـ 65 دولة بين 1800-1960، خلصا إلى أن هناك احتمال أقل للحرب الأهلية حيث هناك مستوى مرتفع للتنمية الاقتصادية . وهو نفس ما ذهب اليه *Jacobsen* الذي أكد على " غياب الحروب الأهلية بين 1945-1985 في البلدان التي لديها مستوى عال من التنمية الاقتصادية". (*Gissinger & Petter,1999,p.333*)

وبالرغم من أن الكتابات التجريبية لا تقدم سندا قاطعا للفرضية القائلة بوجود صلة إيجابية بين التنمية الاقتصادية والسلام، إلا أن الأمر يميل لتأكيد تلك الفرضية وإن كانت بشكل عكسي. ⁶ (*Nkechi,2014*) فاستنادا إلى الفرضية العكسية القائلة بوجود صلة بين غياب التنمية الاقتصادية والنزاعات، تمكن الكثير من الباحثين من الادعاء أن معظم الدول الهشة اقتصاديا التي تعتمد بشكل كبير على الثروة المعدنية واستغلال الموارد الطبيعية والمهيمن عليها أيضا بالمصالح الأجنبية، تعاني من غياب التنمية الاقتصادية. (*Lodge,2008*)

كنتيجة لذلك غالبا ما يتم وضع فخ " المؤسسات الضعيفة " على أنها السبب الرئيسي لعدم وجود التنمية الاقتصادية ، في حين يتم وضع هذه الأخيرة – خاصة تلك المتعلقة بتفاهل الآثار السلبية للتدهور الاقتصادي والإحباط الناجم عن عدم المساواة في الحصول على الموارد أو توزيعها- كسبب مساهم في

⁶- تجد هذه الفرضية جنورها في دراسة قام بها البدوي وآخرون، أين تم اكتشاف أن هناك علاقة مباشرة بين انخفاض النمو وارتفاع مخاطر الحرب الأهلية أو النزاع المسلح ، سميث (1992)، لاحظ من جهته أن هناك علاقة وثيقة بين الأزمة الاقتصادية والصراع، حيث أشار إلى أن 50% من خمسة وعشرين دولة في العالم الثالث الأكثر مديونية كانت في حالة حرب عام 1990 أو أوائل عام 1991. وقد تعززت هذه الحجة أيضا من طرف براون (1995) الذي اعتبر ان تنزانيا الوحيدة من بين ثلاثة وثلاثين دولة أفريقية مثقلة و متعثرة اقتصاديا لم تدخل حتى الآن في نزاعات وحروب.

زيادة الفقر والتهميش، توليد الصراع وزعزعة الاستقرار، خاصة في ظل غياب أو تفكك مؤسسات إدارة الصراع. (Wijeyaratne,2009 , pp.1-2)

في هذا السياق التفاعلي الواضح المعالم ، تجد بعض النزاعات جذورها في الفشل الاقتصادي و الذي يمكن أن يشكل حلقة تبدأ بعجز الدولة وتنازلها على الكثير من مسؤوليتها الاجتماعية، مروراً بانتشار بيئة من التخلف الاقتصادي و ما يرافقه من البطالة بين الشباب والفقر وصولاً إلى تنامي اقتصاد الظل الموجهة من الشركات الأجنبية وما ينجم عنه من انتعاش للأنشطة الاجرامية التي تزيد من حدة التنافس على المواد الخام المركزية والموارد الباطنية، بما في ذلك الهيدروكربونات . (Philippe,2001,pp.152,169)

من هنا، تلعب العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً، باعتبارها تحدي، مؤججه و مصدر لتمويل النزاعات في آن واحد. بالرغم أنها، لا تلعب دائماً دوراً رئيسياً في بدء الصراع ، إلا أنها تعتبر في كثير من الأحيان كمحفزات تسهم في تمديد الوضعيات الصراعية خاصة و ان جميعها يحتاج إلى تمويل ، فتقريباً كل الحروب في أفريقيا ترتبط بالسيطرة على الثروة (الماس والنفط وأموال المخدرات) والنهب . (Bedzigu,2008,p166)

2-1 الموارد الطبيعية كمسند مهم للصراع :

لقد اكتسب مصطلح «حرب الموارد» شعبية في أوساط المحللين مع تزايد دور التجارة المربحة في الموارد الطبيعية في إثارة الحروب و في توفير التمويل لاقتصاد الحرب . ففي تحليل شامل أجراه كولبير (2003) لنحو 54 حرباً أهلية كبيرة في العقود الأربعة الأخيرة في العالم، خلص إلى أنه كلما زادت نسبة الموارد الأولية في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، زادت معها مخاطر حدوث صراع، وتلك العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة. فعلى سبيل المثال أصيبت القارة، في منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين ، بنحو ستة عشر من جملة خمسة وثلاثين صراعاً على مستوى العالم كله، ومثلت الموارد الأولية أحد المغذيات الرئيسية لهذه النزاعات. (النور، 2014، ص 2)

ورغم أن هذه الموارد يمكن أن تمثل قاطرة للتنمية، إلا أنها في المقابل تلعب دوراً في تغذية النزاع بين النخب السياسية المتصارعة على المنافع الذاتية في دول لا تدار وفقاً لقواعد الشفافية والعدالة السياسية والاقتصادية. و عليه فإن إن وجود صلة بين الموارد الطبيعية وإمكانية حدوث أزمات و حروب واضحة و منتشرة ، فالعدد المعتبر للنزاعات الناشئة عن المظالم السياسية ، و التي تطورت فيما بعد إلى صراعات تتعلق بالسيطرة على الثروات والموارد ، يعطي انطباع جدي عن دور الموارد الطبيعية كأداة صراع. (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص 57) ولعل الأمثلة عن تلك الاضطرابات والتمردات المتصلة بالربيع النفطي (أنغولا ، الكونغو ، تشاد ، غينيا ، السودان)، أو الماس (أنغولا، ساحل العاج،

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

ليبيريا، سيراليون) أو المعادن الثمينة (الذهب والكولتان في بونيا الواقعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، أو أموال المخدرات، أو قضايا الوصول إلى الأراضي (بوروندي وساحل العاج ودارفور ورواندا)، أو السيطرة على المياه (بلدان النيل) أو موارد غابية، تندرج ضمن هذا المنطق. (Phelippe,2006,pp.33,47)

في المقابل ، استغلال الموارد له أيضا عواقب وخيمة على تنفيذ عمليات السلام، وسرعان ما يجعلها عامل لامتداد الصراع. فنظرا للمصالح الاقتصادية المكتسبة خلال النزاع ، يصبح من الصعب على أطراف كثيرة أن تندمج في إطار سياسي قانوني يستثني بعض الممارسات ، ذلك أن الفاعلين المستفيدين من الصراع يفضلون الوضع الراهن والإبقاء على عدم الاستقرار. (Bedzigu,2008,p166) هذا الواقع الصعب أورده تقرير البنك الدولي بقوله : "في معظم الوقت، فإن الفصائل المتحاربة لا تريد الاستيلاء على السلطة أو حل الصراعات السياسية والاجتماعية - بدلا من ذلك، تحاول أخذ ومن ثم الحفاظ و ابقاء السيطرة على منتجات التصدير، مثل الماس (على سبيل المثال، يونيتا في أنغولا، والجبهة المتحدة الثورية في سيراليون)، والمخدرات، واستغلال الأخشاب، والمساعدات الإنسانية في بعض الأحيان" (Ngapi,2005)

على هذا فإن وفرة الموارد غالباً ما- تضمن الحصول على ريع، وخاصة في الدول الهشة التي لا يطبق فيها القانون تطبيقاً كاملاً - تخلق بيئة يصعب فيها تحقيق تقدم اقتصادي مستقر ، ما يجعلها بيئة أكثر عرضة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وهناك أدلة وافرة في الكتابات الحالية على أن الاعتماد على الموارد يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي،قد تتطور بسهولة إلى نزاعات عنيفة . (التقرير الأوروبي حول التنمية ، ٢٠٠٩، ص 60)

2-2 اقتصاد الظل و صلته بالنزاع:

لقد ظلت العوامل الاقتصادية على مر التاريخ تلعب دورا بارزا في الحروب، ولكنها لم تحظ إلا بقليل من الاهتمام حتى منتصف التسعينات مع بروز رؤى جديدة حول الاقتصاد السياسي للنزاعات المسلحة داخل الدول. ويشير بالنتائين إلى أن الحافز لبروز هذا التوجه هو الإدراك المتزايد بأن العديد من الحروب الأهلية اقتصرت القدرة على توفير التمويل الذاتي للأطراف المتنازعة، استجابة لتحديات ما بعد الحرب الباردة ، بعد تراجع القوى العظمى عن توفير الدعم للأطراف المتقاتلة في الحروب بالوكالة .

بالإضافة إلى الوسائل التقليدية للنهب والسلب،أصبحت الوسائل الجديدة مثل التجارة المربحة في الموارد الطبيعية وتحويلات مهاجري الشتات والاستيلاء على المساعدات الإنسانية وفرض السيطرة على شبكة التجارة جميعها أكثر أهمية في توفير مصادر للتمويل الذاتي للمتقاتلين. (النور، 2014، ص 2) فعند

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

النظر الى الانظمة الصراعية في أفريقيا سنجدها موحدة في ترابط معقد بين تهريب البضائع غير المشروعة، والمنظمات الاجرامية وتجار السلاح في صلة مع عالم الأعمال الدولي وبعض الفواعل الوطنية أو الإقليمية.

نتيجة لهذه المعطيات أوردت مفوضية الاتحاد الأفريقي في خطتها الاستراتيجية أن "القضايا الاقتصادية المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية أو الاستراتيجية التي تقوم عليها هذه الصراعات، تكون أحيانا بدعم من مصادر خارجية". في هذا السياق استخدم روس مصطلح "غنائم المستقبل" لوصف كيفية بيع الجماعات المتمردة لحقوق التعدين في المستقبل للشركات أو الحكومات الأجنبية مقابل دعمهم بالأسلحة"، و هو ما يسمح للجماعات المتمردة من البقاء، حتى قبل احتكار المناطق المنتجة للدخل في البلاد، تماما كما كان يحدث خلال الحرب الباردة. و بذلك يمكن للمصالح الأجنبية ان تحول مجموعة صغيرة من المنشقين في الجيش الثوري الى قوة ذات موارد كبيرة.(Ngapi,2005) وبالنظر إلى أن هذه الأموال تعزز العنف،فرغبة الشركات الأجنبية على الدخول في هذه المعاملات يمكن ان ينظر اليه كسبب مباشر للصراع في القارة، إذ تعتبر مثلا الرقابة الأجنبية على المواد الاستخراجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من الأسباب الرئيسية للصراع الدائر في البلاد.

يمكن القول في الأخير أنه من السمات المميزة لاقتصاديات الحرب هو نمو اقتصاد الظل المنفلت في ظل تدمير كلي أو جزئي للاقتصاد الرسمي المنظم، في حين تؤدي ديناميات النزاع عندما يتطاول أمد النزاع إلى ظهور « اقتصاد الحرب» الذي يقدم نموذجا مثاليا لعلاقة الاعتماد المتبادل بين النزاع والتجارة؛ حيث نجد في الغالب انخراط الأطراف المتحاربة في التجارة في الأشياء المحظورة وفي الموارد الطبيعية.

2-3 الفساد و صلته بالنزاع :

تؤكد الدراسات التجريبية أن الموارد ثابتة المصدر وإيرادات الموارد تزيد الفساد وتعيق التنمية الاقتصادية والمؤسسية. ولأن عدة بلدان فاشلة لديها وفرة كبيرة في الموارد الطبيعية وانخفاض في مستوى الحكم، فإن الفساد على مستوى الدولة الفاشلة يمكن أن يزيد من مخاطر الحرب الأهلية لأنه يسهل تعبئة الناس ضد الحكومة، انطلاقا من فكرة فسادها،أين يتم تشجيع المتمردين في أعمالهم لأنهم مقتنعون أن النخب تضع الأموال المستغلة من تلك الموارد في جيوبها الخاصة. و يذكر البنك الدولي أن "البحث عن المنفعة الشخصية قد يكون واضحا ولا سيما في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات من المعادن والنفط والموارد الطبيعية الأخرى." و لا يبتعد تقرير البنك الدولي عن نظيره في منظمة الشفافية الدولية حيث أفرت أن البلدان المنتجة للنفط هي الأكثر فسادا، ما جعل من أنغولا، أذربيجان، إكوادور، إندونيسيا، إيران، العراق، كازاخستان، ليبيا، نيجيريا، روسيا، السودان، تشاد، فنزويلا واليمن تتصدر

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

ترتيب قائمة أكثر عشرين دولة فاسدة في العالم . فيما تظهر في درجات منخفضة جدا حسب ترتيب منظمة الشفافية الدولية لعام 2004.

اجمالاً وحسب اختبارات كولير وهوفر، يمكن اختصار العوامل الرئيسية التي تزيد من احتمال حدوث النزاعات إلى أربعة عوامل :

- انخفاض مستوى الدخل. (العبء العالمي للعنف المسلح ،2011، ص 9)

- الموارد الطبيعية، تزيد من خطر النزاع الى عتبة معينة (زيادة المكاسب المحتملة للمتمردين باعتبارها مصدراً لتمويل ، تصعيد واستدامة التمرد) والحد منها (ربما لأنها تزيد من قدرة الدول على ضمان النظام).

- حجم السكان، مما يزيد من خطر الانشقاقات المحتملة.

- الانقسام العرقي واللغوي حيث تزيد الموارد الطبيعية من احتمالات نشوب حروب انفصالية جراء التوزيع الغير العادل للثروات بين الجماعات الاثنية . (Philippe,2001,pp.169)

مما سبق يمكن الجزم أن قدرة الدولة على الحكم وتوزيع مواردها الطبيعية تحدد إلى أي مدى تأثر مسألة الموارد على الاستقرار السياسي والاجتماعي. فهشاشة/فشل الدول ، بما في ذلك قدرتها المحدودة في الأصل على الاستجابة للأزمات الاقتصادية ، سيجعلها أكثر هشاشة/فشل عندما تتعامل في آن واحد مع مشكلة الفقر و حالات النزاعات.(Wijeyaratne,2009) فمن خلال السعي وراء النهب الاقتصادي ، تصبح بعض الأزمات الداخلية أو المحلية محفزات اقليمية للنزاع الذي يجعل من التمرد هدف عسكري هام ومصدر رئيسي للدخل و التمويل لاستمرار الحرب.⁷ ولعل المقولة المشهورة: "بدون مال لشراء الأسلحة، لا يمكن أن يكون هناك أي نزاع مسلح" تؤكد الارتباط الواضح بين الثروة والحرب .

في الأخير يمكن تكوين رؤى حول العلاقة المعقدة بين العوامل الاقتصادية في الدول الفاشلة والنزاعات ، من خلال إلقاء نظرة فاحصة على المستفيدين منها ، وسنجد أنه مثلما يلعب الاقتصاد دوراً

⁷- يمكن للمتمردين الوصول إلى الموارد الوطنية بطرق مختلفة، أبسطها ، قتل الرئيس وتولي وظيفته. فوفقاً لمفوضية الاتحاد الإفريقي شهدت أفريقيا بين عامي 1956 و 2001، ما مجموعه 186 انقلاباً نصفها في الثمانينات و التسعينات . وهناك شكل آخر من أشكال التمرد: الانفصال، حيث تحاول الجماعات المحرومة لاقامة دولة مستقلة – التي تعتبر من وجهة نظر الدولة، سرقة واسعة النطاق للأراضي والموارد، ولنجاح الحركة الانفصالية يجب أن يعتقد الفقراء أن ظروفهم المعيشية ستكون أفضل عندما تأسس هذه الدولة، و قد يكون الاقتناع أكثر سهولة عندما تكون لدى الدولة الجديدة المقترحة موارد واسعة.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

أساسياً ويُسهّم في تأجيج النزاعات ويؤثّر في مساراتها وفي نهاياتها، فإن النزاعات بدورها تنعكس على الأوضاع الاقتصادية، وفي كثير من الأحيان تقف عائقاً في وجه أي تغيير أو تنمية سياسية.

3- المدخل العولمي :

"التوازن بين الانفتاح الدولي والاستقرار الداخلي هو القضية المحورية لكي تبقى

العولمة قوة بناءة"

(Väyrynen)

لقد ربط العديد من المؤلفين العولمة بالاقتصاد والتجارة، و بدت هذه الرابطة أكثر وضوحاً في كتابات مونتسكيو الذي لا يشك في أن "التأثير الطبيعي للتجارة يجلب للسلام"، و إيمانويل كانط الذي عمل على شرح كيف يمكن للاعتماد الاقتصادي المتبادل أن يعزز التعاون بدلاً من الصراع. هذا الاعتقاد حول الآثار السلمية للتجارة كان له دوراً رئيسياً في بدايات عملية التكامل الأوروبي، في قارة دمرتها حربين عالميتين. (Martin, Mayer, Thoenig, 2006, p 7)

بعد قرون ترجع هذه الأفكار مرة أخرى لتجسد مفهوم "دولة أقل، سوق أكثر". يأتي هذا بعد أن أعلن فوكوياما أن النصر النهائي للاقتصاد قائم على السوق من خلال الاقتصاد المخطط مركزياً. من جهته Weede في تحليله للعلاقة بين التجارة الحرة والحروب بين الدول، جادل بأن الروابط التجارية القوية بين الدول ترفع مستوى التنمية الاقتصادية في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، فالمستوى العالي من التنمية الاقتصادية يزيد من فرص نظام حكم ديمقراطي، و وجود ديمقراطية تقلل بدورها من احتمالات الحرب ضد الدول الأخرى ذات الحكومات الديمقراطية. وبالتالي، فإن التجارة بين الدول تقلل من احتمالات الحرب بين الدول. (Gissinger & Petter, 1999, p.330)

3-1 أوجه العولمة

وبرغم الادعاءات السابقة ، لا تزال نتائج العولمة لجعل عالم أكثر سلاماً مثيرة للجدل، فإذا كانت التجربة الناجحة في أوروبا وباقي الدول الديمقراطية فعلاً تدعم فرضية التجارة كصانع السلام، لماذا اذن لم تؤد الزيادة في التجارة العالمية - التي وصلت في التسعينات لمستويات لم يسبق لها - إلى انخفاض في عدد الحروب؟ الاجابة على هذا السؤال تُظهر أن العولمة ذو وجهين ايجابية و سلبية: ⁸ (أصيفا وآخرون ، 2003 ، ص 09)

⁸ - العولمة، لذات طبيعتها، لا تمنح مزاياها للجميع بشكل متقارب، وإنما تحقق المكاسب للأقوى على حساب الأضعف، فانهدام المساواة بين اللاعبين، واختلاف القوى فيما بينهم، يؤدي إلى اللامساواة في الفرص، وفي القيود التي تؤثر عليهم. فإلى جانب التوزيع غير العادل للثروة

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

بقدر ما يظهر ان العولمة خلقت ثورة في السيادة الاقليمية للمؤسسات الاقتصادية والسياسية ، بقدر ما يظهر أيضا أنها قللت من قوة واستقرار العديد من الدول الفقيرة ما أدى الى خلق أنواع جديدة من الولاءات، و تحطم شرعية الأنظمة الالزامية، و تآكل القوة السياسية والاقتصادية للدول الضعيفة من قبل. (Hwang, , 2012, p 3) وعليه تظهر كعملية مزدوجة يعمل طرفها الأول على توحيد السوق العالمية و تحريرها واندماجها في بنى الشركات المتعددة الجنسيات، في حين يعمل طرفها الثاني على إلغاء الحقوق السيادية للدولة و يمعن بتفكيك بنيتها القومية الداخلية.⁹ (ثابت و آخرون، 2003، ص ص128-129)

ومن المهم الإشارة في هذا الإطار إلى أنه في الوقت الذي استند فيه النظام الدولي إلى تقسيم (شرق/غرب ، شمال/جنوب) ، عززت العولمة أيضا خلق نظام دولي أكثر تفرعا وتصلبا ، عبر تشديد التكامل والتعاون بين الدول المتطورة من ناحية وتكريس التجزؤ والأوضاع الصراعية في الدول الفقيرة من ناحية أخرى.¹⁰ (المخادمي، 2006، ص ص 176،217) و (مصباح ، 2010، ص ص 18-19) (Morgan , 2006, p 87)

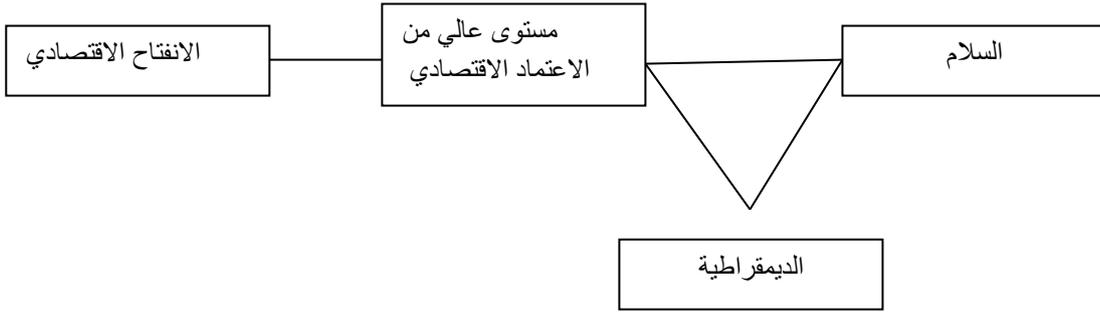
يظهر هذا الانقسام أيضا على المستوى الاكاديمي بين مؤيد ومعارض من خلال النموذجين الليبرالي والتبعية كتوجهين متناقضين للعولمة.¹¹ (Gissinger & Gleditsch , 1999, p.328)

والسلطة، يعجز الفقراء والضعفاء عن التأثير على الشؤون العالمية ، حيث يحتكر الأقوياء عادة سلطة اتخاذ القرار. يلاحظ تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1996) أن العولمة ليست بالضرورة لعبة مجموع موجب، وإنما هي "سيف ذو حدين، فهناك رابحون وخاسرون .⁹ إن العولمة قد تعني التفريط في حق السيادة بما تعنيه من سلطان مطلق للدولة على اقليمها و مواطنيها في الداخل واستقلال كامل في الخارج، والتنازل عن هذا الحق للمؤسسات فوق القومية " مؤسسات العولمة" أو تفتت هذه السيادة وانفراط عقدها لصالح كيانات قبل قومية والعودة الى ما قبل المجتمع الحديث بالاحياء المتعمد للعصبيات القديمة، وفي الحالتين تضعف سلطة الدولة وتهترئ و لا تستعصي على الاختراقات الخارجية ، بالتالي فإن اضعاف سلطة الدولة وتآكل مبدأ السيادة الوطنية ، ولا سيما في الدول النامية يدفع بالدولة إما الى ذوبانها في كيانات أكبر منها و إما الى تفتيتها الى كيانات عصبوية أصغر منها .فمن ناحية تدفع بها الضغوط الدولية الى التفريط المستمر في استقلالية قرارها الوطني و التنازل عن مبدأ السيادة الوطنية ، من ناحية أخرى يؤدي إضعاف سلطة الدولة الى ايقاظ أطر للانتماء سابقة على الأمة و على الدولة ، أعني القبيلة و الدين والطائفة والجهة و الدفع بها جميعها الى الصراعات العرقية و المذهبية و تمزيق الهوية الثقافية الوطنية لصالح خصوصيات ثقافية ضيقة.

¹⁰ - طبقا لكلوفيس مقصود ، فإن النظام العالمي الجديد تم تحديده و تقريره بالأساس من قبل الجزء الغربي من المعمورة ، أما الجزء الثاني منها لم تصبح مطالبه و طموحاته و حقوقه بعد جزءا من مدخلات النظام العالمي الجديد فقد بدأ يشعر و كأن المعمورة تعني الشمال و حسب ، كما أن الجنوب الذي يمثل الغالبية التي تشعر بالحرمان و الاستغلال من قبل الآخرين ، ما جعل الجزء الجنوبي مسارح للتفكك و التشطي و الحروب الأهلية ذات الطابع العرقي أو الطائفي، و انتشار العنف و الارهاب .

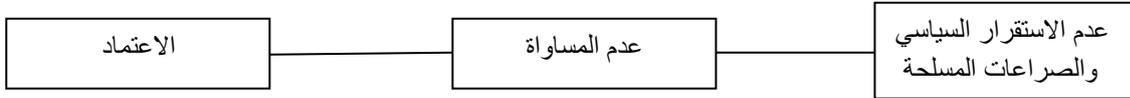
¹¹ - بينما يتفق منظري التبعية أن الاعتماد الاقتصادي المرتفع في الأسواق الخارجية يزيد من عدم المساواة في الدخل و عدم الاستقرار السياسي، وأن مثل هذا التفاوت بدوره قد يؤدي إلى النزاع الداخلي ، يرى الليبراليون على النقيض من ذلك أن زيادة التجارة تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية ، مما يقلل من احتمال من الصراع الداخلي.

الشكل 3-8 النموذج الليبرالي



Source : (Gissinger & Gleditsch , 1999, p.333)

الشكل 3-9 نموذج التبعية



Source : (Gissinger & Gleditsch , 1999, p.338)

النموذج الأخير قد يتماشى بشكل كبير مع ما يسميه توماس ب.م. بارنيت Thomas P.M. Barnett بمصطلح "Non-Integrating Gap" "الفجوة غير المندمجة" ذلك أنه في أعقاب الحرب الباردة، أصبحت الحرب وتهديدها تقتصر إلى حد كبير على هذه الفجوة والتي تعرف على أنها المناطق الأقل نمواً والأقل تعولماً التي يسكنها "ما يقرب من ثلث الإنسانية"، والتي تشمل "حافة منطقة البحر الكاريبي، وجزء الأنديز في أمريكا الجنوبية، وتقريباً جميع أفريقيا والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، ومعظم من جنوب شرق آسيا" كما أكد على أن الحروب الواقعة حالياً - الأكثر تواتراً- تقع في هذه المنطقة. (Barnett,2005,pp.149,161)

نتيجة لما سبق، يتفق الباحثين أن تعريف العولمة الاقتصادية كمسار أو عملية له معنى واحد : هو فرض هيمنة القوة العالمية ; هذا الوضوح في فرض القوة يعكس في قرارات ، أعمال وأوامر المؤسسات المالية الدولية - البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية - بالإضافة إلى الدول الصناعية المتقدمة. والنتيجة أن هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية ذات الاتجاه الليبرالي الجديد كان لها تأثير سلبي هام على الأفراد والجماعات ضمن الدول النامية والفقيرة، إذ أن العولمة أنتجت تكامل ضمن

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

صميم الرأسمالية ونتائج أقل خارجها (محيط الرأسمالية) والنتيجة كانت تفكك المحيط الاجتماعي ، وزيادة هامش عدد الدول النامية والنزاعات الأهلية . (Morgan , 2006, p 87)

لا شك أن هذا التناقض بين العالمين (المتقدم والمتخلف) خلق من إجمالي التفاوت بين الدول، وصل إلى حد أن الدول النامية أصبحت لا تتمتع بأي فرصة لتحقيق الربح مع الأسواق العالمية الحرة. هذا الإحباط والغضب الناتج عن العولمة ، ارتبط بحقيقة أن قرابة خمسين دولة نامية مفلسة تقنيا اعتبرت من الدول الفاشلة الأكثر تعرضا للعنف الجماعي.

2-3 العولمة و العنف الجماعي :

قد يكون الحديث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تقاوم الصراعات والحروب ، هي نفسها الأهداف الرئيسية لعملية العولمة. (Okpalaobi,Nkechi,2014,p.34)

ففي الوقت الذي يجادل فيه *Gilpin* و آخرون بأن العولمة الاقتصادية كشفت ضعف الدولة الإفريقية، يذهب *Nnoli* و *Jacques Gélinas* إلى اعتبارها اتجاه يسعى نحو تفتيت الدول- الأمم عن طريق مضاعفة الصراعات ما تحت الدولة ، والمصدر الرئيسي للصراع. (Morgan , 2006, p 93) من هذا المنظور فتزايد حدة الحروب والنزاعات في القارة الإفريقية في العقود الماضية ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإفريقية ، حيث فككت النظم الحكومية الهشة وقوضت إلى حد كبير تنمية الدول ذات السيادة، والأهم من ذلك، أدت إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في هذه الدول لا سيما سيطرتها على أدوات القهر المادي في المجتمع.

و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن ارتباط العولمة بالعنف الجماعي يتعلق باتجاهين:

- 1- الكيانات أو الجماعات السياسية المتميزة ثقافيا و اثنيا و ايديولوجيا المهدة من طرف العولمة.
- 2- العنف الجماعي (الحرب الأهلية خاصة) في بعض الدول، المرتبط هو الآخر بفشل الدولة نتيجة الأوامر السياسية والاقتصادية للعولمة. (Putzel,2009)

● الاتجاه الأول :

ينفق الدارسون على أن أحد أهم أخطار العولمة على الدول الحديثة التكون، أو على الجماعات السياسية الهشة أو تلك التي لم تنته بعد من عمليات الاندماج السياسي أو القومي، هو تهديد وجود هذه الكيانات أو الجماعات، وأن أحد أهم آثار العولمة هو ذلك التصاعد الكبير في الشعور بالتهديد الثقافي أو التهديد للكيان الثقافي وإشاعة أجواء من الشك تحيط بمسألة الهوية (حسن،2002، ص131) وما يتبعها من أزمات و معضلات متعلقة بالهوية كالاغتراب الثقافي الذي يغذي التطرف الإثني والأيدولوجي

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

والديني إلى جانب العنف الذي غالباً ما يلزمه . ذلك التطرف عزز النزاع الداخلي ووطده جعله صراع تناحري متناقض غير قابل للحل بالوسائل السلمية وسرع في تفجير الدولة وتحويلها أو انقسامها إلى دويلات للأقليات العرقية والطائفية أو الأكثرية. (تشمومسكي، 2004، ص174)

وفي حين تركت العولمة بصمتها على المجتمعات ثقافياً وادبيولوجياً، فإن انعكاساتها ظهرت أيضاً على الأمن بكافة مستوياته ولا سيما من حيث التداخل بين الأمن الوطني والإقليمي والدولي، بالإضافة إلى ما يسببه التنافس الاقتصادي العنيف من انعكاسات سياسية وأمنية على الدول الفاشلة، كون البيئة الأمنية لهذه الأخيرة ناشئة بفعل تخلف الهياكل الاقتصادية والسياسية وهو ما يناقشه الاتجاه الثاني.

● الاتجاه الثاني :

أثرت آليات العولمة سلبيًا على قدرة الدول النامية بالحفاظ على الاستقرار والأمن العام، ففي الوقت الذي اضطرت فيه تلك الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي وإدخال إصلاحات على اقتصادياتها، أثرت سياسيات الإصلاح الهيكلي - أو بأخرى الاستجابة لحمى العالمية للحاق بركب جدول أعمال العواصم الدولية المتطورة - سلبيًا على الاستقرار السياسي والأمن العام. (الزياني، 2009، ص7)

في هذا السياق دفعت برامج السياسات التي يمولها كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الاقتصادية الإفريقية إلى هامش الاقتصاد العالمي وتركت معظم الفقراء يعيشون حياة تعيسة¹²؛ فالتنافس الدولي على حصة من الأسواق والوظائف دفع القوات الوطنية وخاصة الإفريقية إلى خفض الضرائب ومعها الخدمات الاجتماعية التي كانت تحمي الفقراء كما أجبرتها على التخلي عن الخدمات العامة وقواعد حماية البيئة. (ص7) وليس بخاف أن هذا السياق هو الذي يفسر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية؟ والعنف السياسي الذي تشهده النظم السياسية الأفريقية .

ويجري الجزم مما سبق، أن الكثير من النزاعات التي دمرت الدول الأفريقية بدأ من الصومال إلى ليبيريا، والنزاعات الإبادة الجماعية في رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومجموعة من الصراعات الأخرى بما في ذلك النزاعات الأخيرة في دارفور، السودان، يمكن أن تعزى إلى الاختلالات الاقتصادية الخطيرة الناجمة عن تأثير العولمة والتي ازدادت سوءاً بسبب انتشار البطالة والفقير، الناتجة

¹²- تكثر الاحصائيات- المتوفرة بسهولة حول الظروف المتدهورة في العالم بعد التأثير الواسع الانتشار للعولمة كعقيدة وبيولوجية فمثلا حوالي 1.3 بليون فقير في الدول النامية و الفقيرة يعيش على أقل من دولار في اليوم. (حسب البنك الدولي 2004 و برنامج الأمم المتحدة للناماء 2004 ويونيسيف 2004). هذه المستويات العالية لعدم المساواة، اليأس، لاشك أنها تساهم في تصعيد مستويات اللاجئين و الذي وصل عددهم في سنة 2000 الى 25 مليون لاجئ. بالإضافة الى الاحصائيات حول الشعوب في العالم التي لا تستطيع القراءة و الكتابة، و التي تعيش بدون مياه صالحة للشرب، بدون مكان آمن كل هذا راجع الى زيادة الاعتماد الهيكلي و الظاهر آثاره في التبعية أو الاعتماد النقدي، التجارة الغير متعادلة، التبعية الغذائية و التقنية. هذا الاعتماد المنظم نتيجة اندماج اقتصاد العالم الثالث التابع للاقتصاد السياسي العالمي المهيمن للعولمة.

عن ترشيد فريق العمل، الخصخصة والتسريح الضخم للعمال. - (Okpalaobi, Nkechi, 2014, pp.43-44)

3-3 مخاطر العولمة بالنسبة لدول النزاع والهشاشة :

لفهم أفضل وأكثر عمقا لانعكاسات العولمة على استقرار الدولة ، أصدرت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي *OECD* وثيقة حدد فيها الباحثون ثمانية عوامل عولمية ، تعمل على مخاطر النزاع والهشاشة (Elhefnawy, 2011, p9) و تُعرّف كظواهر قانونية و/ أو غير قانونية للعمل على المستوى الدولي أو الإقليمي أو عبر الوطني، والتي تشكل خطرا بالنسبة للدولة التي تكون في حالة هشاشة و صراع. هذه المخاطر صنفّت الى ثلاث فئات رئيسية :

I - النمو والثروة: وتضم ثلاثة عوامل اقتصادية عالمية تؤثر بشكل خاص الدول الهشة/ الفاشلة، مما يجعل الخروج من هشاشة / الفشل أمرا في غاية الصعوبة :

1. تدابير التحرر السياسي والاقتصادي.¹³

2. حواجز التصدير الدولية.¹⁴

3. أثر المعونة على النمو بعد النزاع.¹⁵

II - الأفكار والحركات: على أي حال خلقت العولمة تغييرات مميزة مع خلق سوق عالمية تُسهل تدفق " المعلومات ، التقنية، الأفكار، و الأفراد عبر الحدود" الشيء الذي يشجع قابلية الحركة الاجتماعية والجغرافية لكن بدون توازن..... (Hosni, 2007, p152) ما أدى الى :

4. انتشار الأفكار المتطرفة في بعض أجزاء من العالم.¹⁶

¹³- التي تكتسب أهمية خاصة في خلق حالة عالية من عدم اليقين ، وزيادة أوجه عدم المساواة وزيادة المخاطر المالية / الموازنة.

¹⁴- إقامة الحواجز أمام صادرات الدول الهشة/الفاشلة يتجاوز في كثير من الأحيان حقوق التعريف الجمركية البسيطة ويشمل متطلبات معقدة تتعلق بواجب الرعاية و القواعد الاصلية. لذلك، لا تزال العديد من الدول الهشة/ الفاشلة تصدر الأصول ذات القيمة المنخفضة التي تخلق القليل من النمو أو الوظائف.

¹⁵- سجلت البلدان الخارجة من النزاع نمو اقتصادي بـ 1٪ أعلى من المعدل المتوقع ، المساعدات قد تكون لها تأثير طفيف على النمو بعد النزاع ولكن يبدأ هذا النمو ببطء فقط مع اختفاء العنف الكامن.

¹⁶- إن الأحداث والأفكار تمارس نفوذها بسرعة وبعمق على الكوكب بأسره ويمكن أن يكون لها تأثير على انتشار التعصب والعنف والتهميش بكل بسوولة. فسوولة التنقل والسفر، وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، أعطت الفواعل غير المشروعة وسائل للعمل في عمليات أكثر تعقيدا وسهلت انتشار التهميش و التعصب والعنف ضد الدولة ، سهلت في كثير من الحالات النشاط الإجرامي والإرهابي، والمشاكل المرتبطة بها ، في محاولة لتدمير شرعية مؤسسات الدولة والممارسات الثقافية والدينية المحلية. مما ساعد على خلق، ظاهرة مضادة للنظام تسمى "الخروج عن الدولة" « sortie de l'État ».

5. الهجرة بين الدول الهشة/الفاشلة.¹⁷

III - العنف والأمن: تسهل العولمة تعبئة العنف، والذي يؤثر بدوره على طبيعة وأساليب أولئك الذين "يستغلون" العنف، يظهر ذلك في:

6. الجريمة المنظمة عبر الوطنية (TOC).¹⁸

7. السوق الدولية للمنتجات العسكرية والأجهزة الأمنية.¹⁹

8. التعاون الدولي مع الجماعات المسلحة من غير الدول.²⁰

مما سبق نستطيع تكوين رؤية واضحة تظهر أن العولمة أضافت المزيد من التطور والاستقرار على الدول القوية، فيما تركت البقية تسبح في بؤر من عدم الاستقرار والتخلف، فأصبح الانقسام الاثني/الثقافي، فقدان الأمن السياسي، والصراعات المسلحة، علامات تظهر على السطح في الكثير من الدول الهشة/الفاشلة.

4- المدخل الأمني / الارهاب :

بما أن الاستجابات الدولية لحالات الهشاشة والنزاع، إنطلقت من خطورة الصلة بين الارهاب والدول الفاشلة، فإن نفس هذه الاستجابات - و بعلاقة متعدية - تأخذ ضمنيا الصلة بين الارهاب و النزاع . لفهم هذه الصلة يتوجب مبدئيا الاشارة الى الأحداث الارهابية وأهميتها في تطور مسار الفشل الدولاتي أكاديميا وسياسيا .

بعد سنوات من الإهمال النسبي، طرح الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة 11 سبتمبر 2001، قضية الدول الفاشلة بشدة في مركز الاهتمام الدولي، و سرّع النقاش حول الصلة بين فشل الدولة وظهور تهديدات جديدة للسلام والأمن الدوليين، (Monzala , 2012 , p 25) خاصة بعد أن أصبح خطر استخدام الإرهابيين للدول الفاشلة كملاذ آمن للعمل دوليا شائعا في التحليل السياسي والإعلامي.

¹⁷- لقد شكلت الدول الهشة/الفاشلة في عام 2000 الأساس لـ 18 مليون مهاجر و ثمانية ملايين لاجئ، لذلك، من المرجح أن تكون الهجرة نتيجة وسببا في نفس الوقت للنزاع والهشاشة.

¹⁸- تستفيد الجريمة المنظمة من عملية العولمة لربط العروض والمطالب العالمية على السلع والخدمات الغير مشروعة، بمجرد انشائها تعمل الجريمة المنظمة عبر الوطنية للحد من قدرة الدول الهشة في توفير السلع العامة، و تقوض شرعيتها و تولد نزاعات أخرى.

¹⁹- وصول السلع والخدمات التي توفرها هذه الأسواق يمكن استخدامها من قبل الجهات المسؤولة لزيادة مخاطر النزاع والهشاشة.

²⁰- الموقف تجاه هذا الأخير كان مبسطا إلى حد ما وغير متناسق : مكافحة الإرهاب يؤدي في كثير من الأحيان إلى تصنيف هذه المجموعات على أنها إرهابية، ومع ذلك، فإنها غالبا ما تستجيب للاحتياجات أن الدولة لا يمكن أن تأخذها بعين الاعتبار (مثل ضمان القليل من الأمن المطلوب وجوده في الدولة الهشة/الفاشلة).

ظهرت هذه النظرة الاستراتيجية إلى الوجود في "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" عام 2002، الذي جاء فيها صراحة أن " أمريكا مهددة اليوم بشكل أقل من الدول القوية مما هي مهددة من الدول الفاشلة ". (*Nguyen, 2005, p1*) كما برزت في تصريح كوفي عنان الذي حذر من أن اهمال نتائج ظاهرة الدول الفاشلة قد تؤثر على أمريكا، كونها مصدرا للإرهابيين والمخدرات ، والأمراض ، سيول اللاجئين.²¹

وفق هذا المنظور، تعتبر الدول الفاشلة الركيزة المحتملة لكل التهديدات الأمنية بعد أن كانت مجرد قضية انسانية،²² (*Andersen, 2005, p.2*) مما يجعل التعامل معها هذه الأيام إحدى أهم مهمات المجتمع الدولي. (*Rada, 2007*) هذا التصور حول التهديدات الجديدة يسمح لنا برسم إجابات لبعض الأسئلة الأساسية ذات العلاقة بظاهرة الفشل الدولاتي و منها: أي فشل يشجع الإرهاب؟ فشل الشرعية السياسية؟ أم المؤسسات الأمنية؟ وأي نوع من الإرهاب يشير؟ إلى الإرهاب الدولي؟ أم إرهاب الجماعات التي تشارك في النزاعات الوطنية؟

الإجابة المبدئية على هذه التساؤلات تنقسم إلى قسمين: الأول يُعنى بالعلاقة بين الفشل الدولاتي والإرهاب أما الاتجاه الثاني فيركز على دور تلك العلاقة في استفحال النزاعات العنيفة.

4-1 العلاقة بين الفشل الدولاتي و الإرهاب :

أولاً : تبرز الصلة بين الدولة الفاشلة والإرهاب الدولي، من إدعاء أن الفشل الدولاتي يمكنه توفير بيئة مواتية لظهور المنظمات الإرهابية والجماعات المتمردة وغيرها من الفواعل غير الحكومية المحلية، التي تعمل في كثير من الأحيان على استغلال الظروف الجغرافية والسياسية والاجتماعية ، لإنشاء ملاذات آمنة تُمكنها من العمل بأمان في مناطق غير محكومة أو محكومة بشكل سيء، وحتى مناطق متنازع عليها ، باعتبارها أرضا خصبة لمثل هذه الجماعات ،حيث تستغل الثغرات في القدرة الأنظمة المحلية على الحكم لتقويض الاستقرار المحلي والإقليمي، واستهداف المصالح المحلية أو الدولية ، والتجربة الأخيرة في أفغانستان وباكستان والسودان والصومال أوضح دليل على ذلك. (*Newman, 2009, p.434*)

²¹- إن أكثر الظواهر المهددة في الأوقات الأخيرة ليست بتهديدات جديدة و لكنها اشتدت في العقود الأخيرة مع اشتداد التركيز على ظاهرة الدول الفاشلة كمصدر لها.

²²- لقد قدمت مسألة الدول الفاشلة "نفسها بقوة على جدول الأعمال الدولي مع انهيار الحكومة الصومالية المركزية في يناير 1991 ، حيث كان العالم الغربي في ذلك الوقت ينظر الى الصومال -والأزمات اللاحقة في هايتي وزائير، كمبوديا وتيمور الشرقية وسيراليون الخ كمشكلة أخلاقية و/أو إنسانية في الأساس، غير أن هذا المنظور تغير جذريا بعد 11 أيلول 2001 ، بعد إدراك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأن الدول الفاشلة تشكل تهديدا للأمن القومي. وصُورت كأنها "الملاذ الآمن" الحقيقي أو المحتمل لتنظيم القاعدة وغيرها من المجموعات الإرهابية.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

وفقا لمقولة "الإرهاب أقوى في دول أضعف" ، (Logan , Preble, 2006,p.6) فالعلاقة المفترضة بين الدول الفاشلة والإرهاب تقع حول الافتراض المتعلق بسهولة العمل في الدول الفاشلة : إن الجماعات الإرهابية تتخذ قرار العمل في بيئة تابعة للدول الفاشلة ، نتيجة وجود فراغ في السلطة العامة – مع غياب مؤسسات فعالة للشرطة أو العدالة – إذ يمكن لها أن تُجند وتُدرّب وتُخطط لهجمات ناجحة، تستهدف إما مصالح محلية أو أجنبية ، كما يمكنها العمل في هذه الدول - في مأمّن من التدخل ، والكشف ، أو المنع - على نحو أكثر فعالية مما كانت عليه في الدول القوية.

بمعنى آخر ، إن الجماعات الإرهابية ستعاني من صعوبة العمل داخل الدول القوية التي تعمل بشكل كامل بسبب وجود مؤسسات فعالة تُعوق أو تُقوض أنشطتهم. وهذا يوحي ضمنا بأن الإرهاب الدولي يزدهر في الدول الضعيفة أو الفاشلة. Stephen van Evera يرى وفقا لهذا المنظور بأن "القاعدة وغيرها من الجماعات الارهابية تنمو وتزدهر في الدول الفاشلة ، باستخدامها كملاذات يمكن من خلالها اقامة قواعد آمنة لإنتاج قتلة متدربين". (Newman,2009, p.431)

لكن يبقى القول أنه وبالرغم من الصلة المعقدة بين الفشل الدولاتي وشبكات الارهاب الدولي ، إلا أن هذه العلاقة ليست بسيطة أو سببية بشكل تلقائي ، فليس بالضرورة أن كل الدول الفاشلة تشكل ملاذا للمنظمات الإرهابية، (Simons & Tucker , 2007, p 388) كما أن هذه العلاقة لا ترقى لأن تكون تهديد حقيقي: استكمال المخاطر يتطلب تدخل عوامل أخرى: جغرافية و ثقافية، تاريخية و/ أو سوسيولوجية.²³ (p.388-389) وفي كثير من الأحيان تلعب المصالح الدور الأكبر في خلق حالات العنف والتطرف. ومع ذلك، فإن الدول الفاشلة المتنازعة (تلك التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي العنيف أو الفوضى الناشئة) هي الأكثر احتمالا لتجربة وإنتاج الإرهاب الدولي وهي أيضا الأكثر احتمالا للتعرض الى الإرهاب المحلي ، حتى عند السيطرة على مشاركتها في الحروب الأهلية والدولية. (Coggins, 2015,p 478)

4-2 الإرهاب في الدول الفاشلة و دوره في انتعاش النزاعات

يمكن تفسير هذا الدور من خلال عدة حجج :

²³ في هذا السياق يشكك كل من Anne Leboeuf و Alain Anctil ، في فرضية وجود "علاقة هيكلية" بين الدول الفاشلة والشبكات الإرهابية لاعتقادهما بأن الفائدة الاستراتيجية للدول الفاشلة محدودة ، وأن المتغيرات الأخرى كجاذبية الأرض، و الوصول (أو سهولة الاستقرار هناك) وأهميتها في تحقيق هدف معين ، قد تلعب دورا أكثر أهمية. مبررين بأن اشتراك الدول الفاشلة في "خط إنتاج الإرهابيين، لن يجعله يتغذى وحده : ففي التقسيم الدولي للعمل ، تحتاج الشبكات الإرهابية أيضا للموارد التكنولوجية، و المالية ("ملاذ افتراضي") والبشرية (المجندين المتعلمين المؤهلين) الغير متوفرة في الدول الفاشلة.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

الحجة الأولى : غالبا ما يقدم عجز الدول الفاشلة للسيطرة على كامل أراضيها ، الفرصة إلى الجماعات الإرهابية للسيطرة على المناطق الرمادية لتجعل منها عمليات تدريب لأعضائها، ولتبنى فيها مستودعات للأسلحة ولتستفيد بشكل خاص من مرافق الاتصالات. وفي معظم الحالات ، تسيطر الجماعات الإرهابية على تلك الأجزاء من الأراضي عن طريق دعم حركات التمرد. (*Monzala, 2012, p 26*) ويشكل الاتفاق بين القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التمرد أنصار الدين في أزمة شمال مالي خير مثال على ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، تستغل الجماعات الإرهابية العنف المتفشي والنزاعات المسلحة بشكل عام لتطوير التهريب المربح للاتجار بالمخدرات أو الأحجار الكريمة بغية تمويل أنشطتها. كل هذه العوامل مجتمعة كانت أو منفردة تساهم في تطور الإرهاب داخل الدول الفاشلة، لتمثل - وفقا لستيفن D. كراسنر وكارلوس باسكوال - مصادر عدم الاستقرار والتوتر المحلي أو الإقليمي أو الدولي. (*Simons & Tucker, 2007, pp.390-391*)

الحجة الثانية: تنطلق من أثر ودور استراتيجيات مكافحة الارهاب في زعزعة الاستقرار وانتشار العنف، حسب هذه الحجة ، لم يكن الارهاب في الدول الفاشلة مصدرا للنزاع العنيف بقدر ما كانت استراتيجيات مكافحته المصدر الأول لذلك، وتتمثل أهم مظاهر هذه الاستراتيجية في :

- إحداث تأثير في قائمة الأولويات بخصوص القضايا الجوهرية الكبرى حيث تم التركيز أساسا على القضايا الأمنية.
- ظهور مفاهيم جديدة وربطها بالاسلام كالارهاب والإسلام ، الأصولية والتطرف وتدعيم فكرة صراع الحضارات.
- تغيير وتقييد بعض قواعد القانون الدولي مثل مبدأ عدم التدخل واستبداله بالحق في التدخل بحجة مكافحة الارهاب.
- محاولة أمريكا لتقسيم العالم إلى معسكرين : محور الخير ومحور الشر تحت شعار " إما أن تكون معنا أو ضدنا".
- محاولة إلغاء دور الأمم المتحدة في حفظ السلم و الأمن الدوليين بعد أن تم اعلان الحرب على العراق دون تفويض مجلس الأمن. (لحرش، 2007، ص 40)

وفقا لهذه الحجة ، أعطت استراتيجية 2002 الخطوط العريضة للسلمات الايديولوجية لسياسة خارجية جديدة من واشنطن تقوم - إلى أقصى حد - على معايير "أخلاقية وعقائدية" ، وتبرر استخدام القوة على حساب القانون الدولي. فأسلوب العودة إلى "حالة حرب" من خلال اتخاذ إجراءات من جانب واحد خلال

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

عهدة جورج دبليو بوش ، وخطابه على "محور الخير والشر" (من ليس معنا فهو ضدنا) ، يشير إلى نوع من القانون الطبيعي الذي كان جزءا لاستمرار مفهوم قديم هو "الحرب العادلة".

الحديث إذن عن "الحرب ضد الإرهاب" كان لههدف محدد هو تشويه مؤسسات الدولة " من أجل الهيمنة والنفوذ. وفقا لهذه الخطة، ووراء إدعاءات زائفة لوجود عدو محتمل وتهديد للأمن الدولي ، كان من الضروري الانطلاق من حجة " الحرب ضد الارهاب " لإسقاط الدكتاتورية وإقامة "الديمقراطية" والبدية كانت من اسقاط النظام العراقي في عام 2003 دون موافقة الامم المتحدة و اتهامه بوجود أسلحة الدمار الشامل ودعم تنظيم القاعدة. (Bayramzadeh,2015, pp.112-113)

الاستراتيجية الامريكية لمكافحة الارهاب على ما يبدو عادت بنتائج سياسية واستراتيجية متعددة على العراق:

- أولها: أنشأت نظام سياسي جديد مهيمن من قبل الشيعة الذين يشكلون نحو 60% من السكان. - ثانيا: زادت قوة إيران في العراق والشرق الأوسط. - ثالثا: أصبح العراق مسرحا للتنافس بين المملكة العربية السعودية، تركيا وإيران بهدف زيادة نفوذهم. رابعا : فككت الجيش و أجهزة الأمن العراقية. خامسا: زادت التسلح، وطورت الأنشطة الإسلامية المتطرفة تحت قيادة تنظيم القاعدة الذي لم يكن موجودا في العراق من قبل ، وأنشأت تنظيم ارهابي جديد سمي بتنظيم الدولة الاسلامية في العراق و الشام " داعش". سادسا، أطالت أو مددت التوتر والصراع الطائفي. سابعا: أدت إلى تشكيل جديد للقوة في منطقة الشرق الأوسط. ثامنا : خلقت من العراق دولة فاشلة بمعنى الكلمة. (pp.114-115)

و من قبيل الشرح المستفيض لهذه الحجة ، ارتأينا التطرق الى آثار التنظيمات الارهابية النزاعات في الدول الفاشلة ، ومن قبيل الأهمية اخترنا العراق كنموذج شبة جديد يستوفي شروط العلاقة التي تجمع الارهاب بالنزاع في الدولة العراقية الفاشلة .

✓ آثار تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام على النزاع الدائر في العراق:

منذ استحداث النظام الجديد للعراق في عام 2003 ، طور الإسلاميين المتطرفين، أولهم القاعدة ومن ثم داعش، أنشطتهم بشكل رئيسي في المثلث السني، لسببين رئيسيين:

- الاحتجاج ضد الاحتلال الامريكي للعراق.
- القتال ضد الحكومة الموجهة أساسا من قبل الشيعة والأكراد الذين يشكلون جزءا من حلفاء الولايات المتحدة.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

وفقا للزعماء الاسلاميين، أدى تنظيم القاعدة حرب مزدوجة؛ ضد الولايات المتحدة وضد الشيعة. هذا الموقف سلط الضوء على استفحال الصراع بين الشيعة والسنة بعد عام 2003، وساهم في تطور الإسلام الراديكالي في العراق، حيث عزز من تواجد تنظيمات كـ "داعش" أو ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام 2014، الذي كثف عملياته في العراق على العديد من المدن الهامة، ووصل إلى السيطرة على العديد منها في المناطق السنية، بما في ذلك الموصل.

قد يرى المتتبع للاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة إذن أنها بعيدة كل البعد عن المساهمة في الاستقرار الدولي، فقد أرادت الولايات المتحدة في إطار تلك الاستراتيجية إقامة الديمقراطية في العراق، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة النفوذ الإيراني وتحقيق الاستقرار في المنطقة. (117-116pp) على العكس من ذلك، فقد تسببت في اضطراب الإقليمي، تميز بانعدام الأمن وضعف بعض دول المنطقة، فبدلا من تعزيز الحرية كبديل للاستبداد، أصبح العراق نموذجا ضد الديمقراطية في الشرق الأوسط، وسمح فشل حكومتها بتشكيل تنظيم داعش الذي بات يهدد أمن البلاد ويهدد الأمن الإقليمي والدولي.

الجهة الثالثة: ترى بأن الإرهاب في الدول الفاشلة يزيد من مخاطر عدم الاستقرار والصراع، نظرا لأن العديد من الدول الفاشلة عاجزة عن التصدي للإرهاب، أو في بعض الأحيان تتغاضي عن علم أو ترعى مباشرة مثل هذه النشاطات. بعض حالات انخفاض القدرة على التصدي أو محاولة احتواء المد الإرهابي يُشكل مقدمة للتدخل بذريعة الإصلاح باعتبارها الحل الأمثل. (Newman, 2009, p.435) هذا يؤدي إلى توضيح أكبر للدور الخارجي في الدول فاشلة²⁴ الذي يخدم مصالح أطراف معينة - بما في ذلك حصولهم على الموارد والنفوذ السياسي - بعض النظر عن الحالة الفوضى و غياب الاستقرار والأمن التي تتركها مثل هذه التدخلات، لذلك فإن التهديد الإرهابي - بالنسبة للمتدخلين - أولوي و مكرر و يتقاطع مع الحججتين السابقتين و يظهر إلى أي مدى يمكن أن يشكل مقدمات للحالات الصراعية، لا تقل أهمية عن باقي المقتربات السابقة.

²⁴ فمثلا، تؤكد الحكومة الفرنسية ان النزاع الأخير في مالي و الجماعات المسلحة غير الحكومية الموجودة فيه، تشكل مصدرا متزايدا لانعدام الأمن العالمي، فالمالي حسب المنظور الفرنسي افغانستان ثانية في الساحل. هذا الصراع يبرز حقيقة أن الدول النامية والضعيفة في أفريقيا معرضة بصفة خاصة للجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية التي تسعى إلى استغلال القدرة المحدودة للقطاعات الأمنية من البلدان الأضعف أو الأقل نموا. فالتقدم في نظم تكنولوجيا المعلومات والأسلحة على حد سواء، أعطى للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قدرات لا مثيل لها، و نشاط تشغيلي أكثر فتكا يمكن توظيفه على نطاق عالمي. هذا النموذج الجديد من النزاع المسلح - في مالي والتحولات الثورية في قدرات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة الحديثة و التدخل الفرنسي فيه، كان بمثابة محفز للحصول على درجة من التطور القانوني الدولي، بالاعلان عن عرض طريقة أكثر تساهلا في مشروعية استخدام القوة العسكرية بالتدخل ضد الجماعات المسلحة غير الحكومية أو المنظمات المتطرفة العنيفة العاملة في أراضي الدول الفاشلة و / أو المناطق الغير محكومة.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

في الأخير ، تؤكد هذه الحجج مجتمعة على الأهمية المفترضة للحروب الأهلية والدولية عندما يتعلق الأمر بالإرهاب. العديد من الأحداث الإرهابية، المحلية والدولية، تحدث في سياق الاقتتال في الحرب أو ترتبط ارتباطا وثيقا بحرب مستمرة . علاوة على ذلك، قد يكون من المفيد أيضا أن ننظر فيما إذا كانت البيئة الدولية تمارس تأثير على احتمال وجود الإرهاب .

5- مقترب التدخل الخارجي :

لا شك في أن التدخل من جانب المجتمع الدولي في أماكن مثل كوسوفو وتيمور الشرقية سيراليون كان جزءا هاما لتطوير بناء السلام وبناء الدولة وانهاء الكوارث الإنسانية ، كما لا شك في أن فشل التدخل الفعال في رواندا والشيشان، وغيرها من الدول جعل الصراعات مستعصية ، وأسوأ مما كانت يمكن أن تكون عليه.²⁵ (Seybot,2008,p277) وعلى هذا يمكن أن يكون التدخل ذو وجهين : وجه ايجابي والآخر سلبي ، و مادمننا نسعى الى اظهار علاقه التدخلات الخارجية بالنزاعات ، فقد يكون من الأفضل التركيز على الدور السلبي لما له من علاقة مباشرة لتزايد انعدام الاستقرار و الأمن سواء محليا أو اقليميا أو دوليا .

5-1 الوجه السلبي للتدخل الخارجي :

انسجاما مع تغير طبيعة النزاعات في العالم بعد الحرب الباردة - التي شهدت انتقالا من النزاعات الدولية إلى زيادة كبيرة في نسبة النزاعات الداخلية - وظّف الغرب آليات جديدة يدار من خلالها الصراع بعد الحرب الباردة، هذه الآليات تتكامل جميعا باتجاه تفتيت الدول القومية وتوظيف المشاكل العرقية والإثنية التي لا تخلو أي دولة منها. وفي سبيل ذلك جرى تفسير مبدأ التدخل الإنساني تفسيراً سياسياً بحيث تتحكم فيه المصالح الغربية، إذ بدأ هذا المبدأ بعد انتهاء الحرب الباردة يفقد قيمته وحدوده تدريجياً بعد أن وظف آلية جديدة لإدارة المنظور الغربي بقيادة الولايات المتحدة ، فأصبح بمنزلة أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بسيادتها والضغط على الحكومات من أجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية لصالحها، وتحولت من آليات للتعاون وإشاعة مفاهيم السلام إلى أدوات للضغط والإكراه و التدمير. (المعيني،2012)

هذا الأثر السلبي للتدخل راجع لما يحمله هذا المفهوم من مقاصد تفتيتية مغرضة تستهدف كيانات الدول، وتدفع إلى مزيد من التشرذم بين الدول وتهديدا لاستقلالها السياسي ووحدتها الوطنية، انسجاما مع تجليات العولمة ومؤسساتها الاقتصادية وكذلك الاستفادة من القدرات التكنولوجية المتفوقة في مجال

²⁵- يمكن للتدخل الخارجي أن يتخذ أربع صور، فقد يأخذ صورة حميدة، مثل بناء قدرات النظام القضائي؛ كما يمكن أن تكون صورة مقنعة، مثل ممارسة الضغط الدبلوماسي، أو يمكن أن تكون قسرية مثل فرض عقوبات اقتصادية، ويمكن أن تكون معادية، مثل التدخل العسكري.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

الاتصالات والمعلومات لتحقيق الاختراق الثقافي بغية إضعاف المجتمعات وإحلال المؤسسات العالمية لتحل محل الدولة القومية، وهو ما يفسح المجال للدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأميركية للتفرد في تقرير أمور السياسة الدولية والهيمنة على الشعوب وتفتيتها بحجة تمكينها من ممارسة حقوقها.²⁶

بعض الضغوط الخارجية الجديدة التي تغرق الدول الهشة/ الفاشلة في مستنقع انعدام الأمن ، جاءت كانعكاس لعدة جبهات في السياسة العالمية:

أولا - تحول هيكل السلطة لأحادية القطبية : واحدة من التغيرات الملحوظة في الأبعاد الخارجية يأتي من حقيقة أن النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أصبح في عصر لا تديره مواجهة بين القطبين، كبديل لذلك **ظهر النظام الأحادي القطبية.** التحول الحالي للنظام العالمي يوضح أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة- بإرادة وقدرات عسكرية - المخول لها أداء دور الشرطي في الدول الفاشلة والعالم الثالث ، نظرا إلى أنه لا يوجد أي اتفاق حول من- بغير الولايات المتحدة - سيكون لديه النفوذ والتأثير، والمال لتحقيق نوع من الضغط الذي يؤدي إلى نتائج إيجابية في قضايا أمن. (Kim,2009,p.65) هذا الدور المتعاظم للمكانة والهيمنة الأمريكية ، أسس لاستراتيجية أميركية جديدة في « عصر الأحادية القطبية » ، شكلت بدورها خطرا كبيرا على سيادة الدول ، بعد أن قررت الدولة الأميركية حق توجيه ضربات استباقية لأي دولة تعارض سلوكها أو تهدد مصالحها القومية ، خاصة وأنه تزامن مع الكشف عن ظهور نوعية جديدة من الدول المصنفة في محور الشر و المسماة بالدول المارقة التي تتحدى نفوذها وهيمنتها ، وتشكل اهتزازا لمكانة و هيبة أمريكا كقائد أعظم و أوحد للعالم.

كل هذه الأسباب وغيرها أجبرت الولايات المتحدة الأمريكية ، على مراقبة التحديات التي تواجه قيادتها للعالم سواء من الداخل أو الخارج، وأهلتها للانغماس أكثر في القضايا الدولية دون الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية -وأحيانا الكارثية- للسياسات التدخل على الدول المستهدفة. في هذا السياق يقول مايكل كوكس أنه " مهما كانت التكلفة التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية على المدى القريب نتيجة للأحداث، فإن النتائج على المدى الطويل جاءت لتعزز المصداقية الأمريكية وتجعل نشر قواتها حول العالم أسهل بكثير". (كوكس،2005،ص208)

ثانيا - أمنة السياسة الدولية: إن الجبهة الثانية تتضمن اتجاها جديدا لإعادة تعريف مفهوم الأمن في العلاقات الدولية. فمع نهاية الحرب الباردة ، تم التوسيع المتزايد للأمن القائم من المفهوم العسكري

²⁶ - في ضوء هذه الآثار السلبية، يثير التدخل عدة معضلات ، منها أخلاقية متعلقة بالاستقلالية الفردية وحرية الشعوب، و أخرى معضلات سياسية / مؤسسية تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن وسيادة الدولة، كما يثير مناقشات قانونية وسياسية خطيرة تتعلق بمتى وكيف يمكن للاعب دولي أن يتدخل في الشؤون الداخلية .

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

التقليدي إلى صيغ اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية ذات أبعاد أمنية. هذا النهج الجديد للأمن الدولي ساهم في عدم وضوح الحدود التقليدية التي أعدت بشكل واضح بين الأجندات المحلية والقضايا الدولية، (Kim,2009,pp.66-67) ومع ذلك فإن الخطر الكامن في هذا المفهوم المطاط هو أن كل شيء يمكن أن يعتبر تهديدا للأمن ، فإذا اعتبر أي منها كمصدر محتمل لانعدام الأمن ، فيمكن أمنته عن طريق النية أو سوء النية الاستراتيجية، وبذلك فالأمننة كأسلوب جديد- للاستجابة للتهديدات الأمنية الخطيرة- يبرر سياسات الطوارئ، التي قد تشمل التعليق المؤقت أو اشراف دائم للسيادة القانونية ، واستخدام القوة العسكرية .

في هذا الإطار لا شك أن هجمات 11 سبتمبر 2001 وإعادة الصياغة اللاحقة للعقيدة الأمنية لأمريكا الشمالية، أطلقتنا نقاشا سياسيا والأكاديميا - حول ضرورة التركيز على التدخل لمنع ظهور الجماعات الارهابية والتيارات الدينية المتطرفة - هي انعكاس جزئي لأمننة مفهوم "الدول الفاشلة"، فتركز المناقشة في السنوات الأخيرة على تصنيفات فشل الدولة و ما تحدثه من أثر أمني ، كان لهدف وضع سلسلة من التوصيات الموجهة أساسا لسياسات التدخل المباشر، باسم التخفيف من انتشار الآثار الضارة لضعف/فشل الدولة، وإعادة بناء الدول التي انهارت. (Rojas,2012,pp.36-37)

ليس من الغريب إذن ان خطاب الأمننة يظهر بمجرد وضع قضية معينة كأجندة أمنية عاجلة، حيث تُأيد على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي²⁷ عن طريق سلسلة من الإجراءات الاستثنائية لتشديد دعم الأمننة من قبل القوى العظمى ، ثم تحول الى الدول الثانوية - لجعلها تستوعب مثل هذا المفهوم الجديد للأمن- التي غالبا ما تكون لها قدرة محدودة للاستجابة لتلك الأبعاد الأمنية ، نظرا للاضطرابات الداخلية ومشاكلها مع الصراعات العرقية والدينية والقبلية. هذا العجز في التعامل مع الضغوط الخارجية التي تهدف إلى تنفيذ أجندات أمنية جديدة، يُفاقم انعدام الأمن في العالم الثالث يزيد من وتيرة الحروب ، لذلك فالجهود الدولية الرامية إلى توسيع مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة - و كمفارقة - انتهت بتوسيع دائرة النزاعات وتكثيف انعدام الأمن في دول العالم الهش. (Kim,2009,pp.67-68)

في الأخير يمكن القول أن خطورة الأمننة في السياسة الدولية، تكمن في كونها تخلق سياسية بعرقية مركزية مهيمنة تهدف إلى نزع شرعية الدول التي فشلت في أن تتفق مع النظرة العالمية للدول المهيمنة ، و تُرى باعتبارها جزءا من خطة أوسع لإصلاح البلدان النامية ، أو محاولة لتشيويه صورة "الأخر" كذريعة للسيطرة و التدخل . (Newman,2009,p431) وعلى أساس هذا الرأي ، فالأمننة-- والآثار

²⁷- إن الاستراتيجية الشاملة والمرتبطة مباشرة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وحالة الدعم الدولي غير المحدود الذي لقيته الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب و التي جاءت في سياق التكيف مع الأشكال الجديدة للتهديد الأمني، تجلت واقعا في نجاح أمريكا في توطين تواجدها العسكري المباشر في بعض المناطق كأفغانستان والعراق.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

السياسية التي تتبعها -- وُضعت لخدمة أجنداث سياسية محددة لصالح المتدخلين ، يدار هذا النوع من الأمنة المسيسة من خلال المبالغة في التهديدات الجديدة سواء تلك المرتبطة بالدول الفاشلة أو الدول الدكتاتورية أو الارهاب وتشجيع الرد العسكري، مما يجعل التدخل الخارجي أسوأ مثال على "الأمننة السلبية الموجودة في السياسة الدولية.

من هذا المنطلق كان ولا يزال التدخل الخارجي بأنواعه مصدرا مهما من مصادر انعدام الأمن في الدول الفاشلة و مجتمعات العالم الثالث جراء تأثيراته على السيادة فكيف يمكن للتدخل الخارجي أن يكون مصدرا من مصادر زعزعة الأمن .

2-5- التدخل الخارجي كمصدر للنزاعات :

على الرغم من منطقه المستنير للتقليل من معاناة المدنيين في الدول المعطوبة، يمكن للتدخل أن يتحول بسهولة إلى مصدر خارجي آخر من مصادر زعزعة الأمن الداخلي للدول المستهدفة، إذ يمكن لممارسات السياسة الدولية أن تدفع الدول المتدهورة إلى حالة من الفوضى ، وربما تخلق تهديدات أمنية لم تكن موجودة من قبل وقد تؤدي في حالات قصوى إلى تدمير الدولة ، وهذا راجع إلى آثاره السلبية التي تطيل أمد الحروب، وتجعل الحروب أكثر عنفا، وتسييس المساعدات، وتشوه الاقتصاد، وتخلق التبعية الاقتصادية وتمنع تطور الدول القوية. (Seybot,2008,p277)

(1) إطالة أمد الحروب : يمكن للتدخل الإنساني إطالة الحرب بثلاثة طرق على الأقل :

- **توريد الغذاء والدواء إلى القوات المقاتلة المحلية دون قصد ؛** إذ يمكن للكمية الهائلة من الغذاء،الدواء أو الموارد المالية التي توفرها هذه التدخلات أن تطيل مدة النزاعات و تزيد من حدة العنف، ذلك أن الجماعات المتحاربة لا تتردد في حرمان السكان من المساعدات المخصصة لها، و أخذ الرهائن ونهب المعسكرات والمستودعات أو مهاجمة قوافل الاغاثة الدولية ، ما يجعل المساعدات الوافرة تُترجم في كثير من الحالات إلى موارد تساهم مساهمة كبيرة في تمديد القتال لفترة أطول. (Philippe,2006-2007,p.22) وتسمى هذه الحالة في أدبيات العلاقات الدولية بمشكلة " تغذية الحرب" ' *feeding the war* ، فحسب ما جاء على لسان ميلان فيسلي فإن "الحرب الأهلية و المساعدات الإنسانية تغذي بعضها البعض" ، وأن "النزاعات الأفريقية هي مصدر ربح لمصنعي الأسلحة ومقدمي المساعدات والمقاتلين أنفسهم". وتكون مشكلة تغذية الحرب في كثير من الأحيان أسوأ عندما تتواجد مساعدات المنظمات الإنسانية و تغييب الجيوش الأجنبية، ما يجعل من استخدام القوة العسكرية لحماية عمليات المعونة عاملا يساعد على حل هذه المشكلة، و يجعل الأمور أقل سوء. (Seybot,2008,p.279)

-السماح للمتدخلين من استخدام التدخل الإنساني كذريعة و ليس اتخاذ إجراءات سياسية منسقة لصالح الدول المستهدفة ؛ فمن المعروف أساسا أن قلة الاهتمام بالأوضاع الداخلية للبلدان المستهدفة، من شأنه أن يؤدي إلى التقليل من فعالية التدخل الإنساني.²⁸ (Rapport,2015) ومع ذلك، فمخاوف العالم الثالث حول تزايد وتيرة التدخلات الدولية في النزاعات، ولا سيما خلق الاضطرابات داخل الدول ، تتجاوز القلق من التدخل الذي يهدف لخدمة أغراض سياسية لواحد أو أكثر من القوى العظمى. فبالنظر الى كون أن التدخل يستخدم كمنفذ من منافذ المساس بالسيادة الوطنية واستغلال الجوانب السلبية لحقوق الإنسان لمصالح سياسية لدولة مهيمنة أخرى²⁹ (Putzel,2009,p.1)، فإن تركيز المتدخلين على هذا الهدف قد يخلق جوا من التوتر في علاقة الدولة المستهدفة ببقية الدول ، وفي علاقة الدولة نفسها بالأقليات ذات الصلة بالموضوع، مما يؤدي إلى تصاعد الأزمات و الاضطرابات. (المعيني،2009)

تعتبر التجربة العراقية في هذا السياق نموذج مثالي على الجانب السلبي لاستغلال ملف حقوق الانسان كذريعة للتدخل ، حيث استند غزو العراق في عام 2003 على مصالح القوات المهاجمة، و بالرغم من كل المبادئ العظيمة والمصالح الدولية الأخرى التي طرحت في دعم هذا التدبير، فالقليل جدا سيشكك في حقيقة أن النتائج كانت كارثية على الأمن الإنساني في العراق، وعلى الدولة نفسها. (Regehr ,2008,pp.4-5)

لا تبتعد تجربة ليبيا عن نظيرتها في العراق، فاستعمال الدول الغربية مفهوم "مسؤولية الحماية " لتسوية التدخل في ليبيا 2011، أصدق مثال على استخدام التدخل الإنساني كذريعة لتغليب المصلحة الذاتية على حساب أمن و استقرار تلك الدولة . فعلى الرغم من أن التدخل في ليبيا كان إنساني من منظور اعلامي ، إلا أن قصف حلف شمال الاطلسي للمباني المدنية، وسقوط ضحايا من المدنيين ، شكك في النية الحقيقية وراء هذا التدخل المتعدد الأطراف، هذا التدخل الذي تم تحت غطاء مسؤولية الحماية استخدم كتبرير للإطاحة بنظام القذافي أكثر من كونه مجرد هدف لحماية المدنيين. (Rashid, (Dominguez &

²⁸- هذه المبررات الرسمية وغير رسمية كانت السبب المباشر في تزايد وتيرة التدخلات ، و التي وصلت لأكثر من 170 تدخل عسكري من 1945 الى 2001. أكثر تفاصيل في: (الموند . باول ،2008، ص ص 894،893).

²⁹- الانتقائية في اختيار حالات التدخل تتعلق بخلفيات متعددة : الأولى تتدخل عندما تكون تلك التدخلات ضرورية لحماية مصالحهم الخاصة، بمعنى أوضح عندما تنق الدول المتدخلة بأن التدخل في حالة معينة سوف ينتج مخرجات مفيدة لمصالحها و بتكلفة مقبولة، فإنها تعمل على ايجاد مبررات - غالبا ما تكون أيديولوجية- لتغليب الأهداف الأساسية للتدخل ، سواء كان ذلك لـ "الاضطلاع بمهمة تنقيفية" ، أو للحفاظ على الأمن الدولي من منطلق منطق الدفاع عن النفس،أو للإطاحة بالديكتاتورية أو لمحاربة الإرهاب أو لحماية حقوق الإنسان و الآلية المستخدمة في هذا الأخير تتم من خلال القيام بالتشهير ببعض الدول في ميدان حقوق الإنسان ونشر معلومات مركزة عن أوضاع حقوق الإنسان لفئات سكانية محددة في دولة ما بصورة مبالغ فيها، ويدار هذا النوع من الصراعات في ساحة المنظمات غير الحكومية الدولية التي تعتمد تقاريرها وتقدم كمشاريع قرارات ضد الدولة المستهدفة.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

(2012) كما أن التركيز على مصلحة اسقاط النظام دون النظر لخطورة ذلك الفعل ، أدى الى إدخال البلاد في دوامة عنف أنتجت عواقب إنسانية داخلية وخارجية لا تزال دون حل.³⁰

-مساعدة الطرف الأضعف ('ضحايا') فقط حتى لا تتم هزيمتهم، ولكن ليس لتحقيق الفوز، بالنسبة للنقطة الثالثة، خلق توازن القوى قد يساعد على منع القتل الجماعي ولكنه يميل أيضا إلى إطالة فترة العنف لأن كل طرف يستطيع الاستمرار دون الشعور بالحاجة إلى الاستسلام وهو ما يخلق الجمود.

ولمحاولة تجنب الجمود غير المؤذي الذي يميل إلى الاستمرار لفترة طويلة، يعتقد بعض المفكرين كإدوارد لوتواك أن مساعدة الطرف الأقوى قد يكون له أثر مضاعف، فتبني المتدخلين خيار التدخل لصالح طرف واحد خلال الحرب الأهلية و التخلي عن فكرة المحايد ، يعمل على خلق توازن غير متماثل للقوة العسكرية لصالح الدولة المتدخلة ، كما أن التركيز على تقديم المساعدات أو القتال الى جانب واحد يميل الى احداث هزيمة الطرف الأضعف بسرعة أكثر وبشكل حاسم. (Petersohn,2015,pp.9-10) فقد لوحظ أن مثل هذه التدخلات يمكن أن تؤدي الى الاستقرار ولا سيما من خلال دعم النظام (سوريا في لبنان 1989-2005، والولايات المتحدة في الصومال أواخر الثمانينات ، فرنسا في تشاد) ، غير أن هذه الحالات التي يمكن وصفها بالتوازن المستورد تكون مؤقتة بالضرورة، ذلك أن الدعم الخارجي غالبا ما يلبي المصالح الاستراتيجية التي تتطور في وقت لاحق نحو توقيف الدعم. نهاية هذا الأخير هو من يززع الاستقرار. (Gatelier&Dijkema,2007,p.7)

اضافة إلى ما سبق ، يجوز القول أيضا أن التحيز للطرف الأقوى (الدولة) يمكن أن يؤدي إلى إطلاق العنان للعنف الواسع، (Putzel,2009,p.1)لأنه يساهم في ارتفاع القمع الذي تمارسه الدولة من خلال تعزيز السلطة القسرية لها وتشجيع أكثر للسلوك القمعي، خصوصا عندما يكون داعم أو محايد اتجاه الحكومة المستهدفة . النتائج تظهر أن التدخلات الداعمة والمحايدة تزيد من احتمال القتل الغير قانوني والاختفاء والاعتقال السياسي والتعذيب.(Chenoweth,2012,p.558) في هذا الصدد يشير تقرير منظمة حقوق الانسان الأمريكية (HRW) الصادر في عام 1996 بأن فرنسا أرسلت إلى رواندا أسلحة استعملت في المجازر البشعة هناك، وقد تمت الاستعانة بـ680 من الجنود والمستشارين الفرنسيين لوقف تقدم (الجبهة الوطنية)،في حين كانت المهمة الرسمية الموكلة لهؤلاء هي حماية الرعايا الأجانب. (عزي،1998،ص14)

³⁰ - فعلى المستوى الداخلي زاد التدخل من تعقد الأوضاع الأمنية و امتداد الأزمة الليبية الى " منطقة الساحل" :انتشار الأسلحة من ليبيا الى الدول المجاورة،كان السبب المباشر في تمرد الطوارق و الانقلاب في مالي و نشاط الجماعات الارهابية ، وشبكات الجريمة المنظمة في المنطقة ، لإضافة الى أزمة الغذاء و اللاجئين. كل هذه التأثيرات الداخلية الإقليمية للأزمة الليبية تشكل في فعالية استراتيجية هذه التدخلات كعملية يمكن أن تؤدي لاحقا إلى تسوية النزاعات و تحقيق سلام مستدام .

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

○ 2- يجعل الحروب أكثر عنفا: يمكن للتدخل الإنساني أن يجعل الحروب أكثر عنفا بثلاث طرق :

- جلب سلع قيمة يتنافس ويشتد القتال عليها : بواسطة إنشاء مخيمات اللاجئين التي تكون بمثابة مراكز تجنيد وقواعد خلفية للمتمردين وبالتالي توسيع الحرب. الدينامية الأولى مشابهة للطريقة الأولى، حيث يمكن للمساعدات إطالة الحرب، إلا أنها أكثر إثارة للجدل.

-استخدام القوات الأجنبية لمحاولة ردع أو إجبار الفواعل المحلية : تاريخ القارة مليء بالحالات التي كان فيها التدخل الأجنبي في الصراعات الأفريقية له آثار عميقة على البلدان المستهدفة، التي كانت تميل إلى إطالة وتكثيف الصراعات، عن طريق إدخال قوات خارجية مجهزة تجهيزا جيدا و التي غالبا ما أدت الى زيادة مستوى قوة النيران وتساعد مستوى الصراع داخليا . (Oyeniyi,2011)

-رفع مستوى العنف لدى القوات المحلية : ذلك أن المدخلات الخارجية للتدخل الإنساني أكثر عرضة لخلق مخرجات داخلية مضطربة تعبئ و تعسكر القوى الاجتماعية ضد الوكالات الأجنبية ، وخاصة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. فبعثة حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة لاقليم دارفور بغرب السودان في السنوات الأخيرة توضح أن القوات الأجنبية التي أرسلت لوقف الإبادة الجماعية في دارفور واجهت تهديدات جسدية شديدة ، وصلت إلى درجة هجمات لقتل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من طرف المتمردين المحليين. في نفس الإطار يمكن للتدخلات أن تزيد من حدة العنف بين الأطراف المحلية، فإضافة إلى أن قصف حلف شمال الاطلسي في كوسوفو أدى الى سقوط ضحايا مدنيين، فقد أدى أيضا إلى تفاقم التوترات العرقية بشكل حاسم، فبدلا من إنقاذ الأرواح، أثار زيادة في التطهير العرقي، فشل بعدها في توفير حل طويل المدى للتوترات العرقية . (Morton,2014)

○ 3- تسييس المساعدات ؛ بالنظر إلى أن اختيار و انتقاء معظم بعثات التدخل الانساني يتم وفقا للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى،فالتلاعب في عمليات اختيار الهدف يأتي بتدخلات ضارة يمكن أن تؤدي إلى تصاعد حجم انعدام الأمن و ضعف تلك الدول.³¹ (Pouligny,2000) وعلى اعتبار أن المساعدات ليست محايدة سياسيا، فالجانب القيم منها له تأثير سياسي واقتصادي سلبي على مناطق النزاع ، ذلك أنها تشوه الإقتصاد وتجعل النزاعات أسوأ عن طريق تمديدها أو تضخيمها ، فالتوزيع المتحيز والمساعدة المتفاوتة بين المحتاجين وطرق الاستفادة من الاحتياجات، وكذى الوصول إلى الأمن بصورة غير متعادلة ، يشكل

³¹- كنتيجة، وحدها المصلحة التقليدية (بما في ذلك الاقتصادية) تفسر لماذا يمكن أن يكون الالتزام الإنساني انتقائيا وتمييزا، بغض النظر عن خطورة أزمات معنية وحجم المآسي الإنسانية ، فالتدخل في كوسوفو وتيمور لا يمثل شيئا أمام سيراليون ، السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا ودول أخرى كثيرة .

اختلافات قد تخلق توترات، (Philippe,2006-2007,pp.24-45) تترجم في أشكال من الغيرة والحسد الاجتماعية قد تتطور في المستقبل المنظور إلى حد تجاوزات مثل الاعتداء أو نزاعات جديدة كامنة.³²

○ 4- تشويه الاقتصاد: وخلق التبعية الاقتصادية عندما تساعد قوات التدخل في تقديم المساعدات، فإنها تجعل من تشويه السوق مشكلة أسوأ.

القضية في الحقيقة ليست في إيصال المساعدات إلى الأشخاص الذين سبق أن دمرت الحرب سبل عيشهم، ولكن كيفية فعل ذلك وإلى متى، بحيث لا تعزز التبعية. حول هذا الموضوع بالذات أظهرت الأبحاث الحديثة لكل من *Gutiérrez* و *González* أن التدخلات العسكرية منذ عام 1945 تجعل الديمقراطية أقل احتمالاً، تزيد من خطر الانقلاب و يكون لها تأثير ضار على التنمية الاقتصادية. وبما أن الجهود نادراً ما تنجح في الحد من انعدام الأمن ورفع المستوى التنموي في الساحة المحلية للدول الهشة/الفاشلة، فهي غالباً ما تسعى إلى أحداث تأثير ارتدادي يحتاج إلى مزيد من التدخل الدولي كحل يقلل من النتائج الإنسانية العكسية.

○ 5- منع تطور الدول القوية: أثر سلبي آخر للتدخل في سياسة الدول الفاشلة والمعطوبة، تنشأ من فكرة أن التدخل المفرط للقوى الخارجية في النزاعات الداخلية سيعرقل الدول المستهدفة لبدء وتعزيز عملية بناء الدولة، وبالتالي زعزعة استقرار السلطات الشرعية في الأنظمة السياسية وتوليد الحركات المناهضة للحكومة التي تدعو إلى الحروب الأهلية في النهاية.

(Morton,2014)

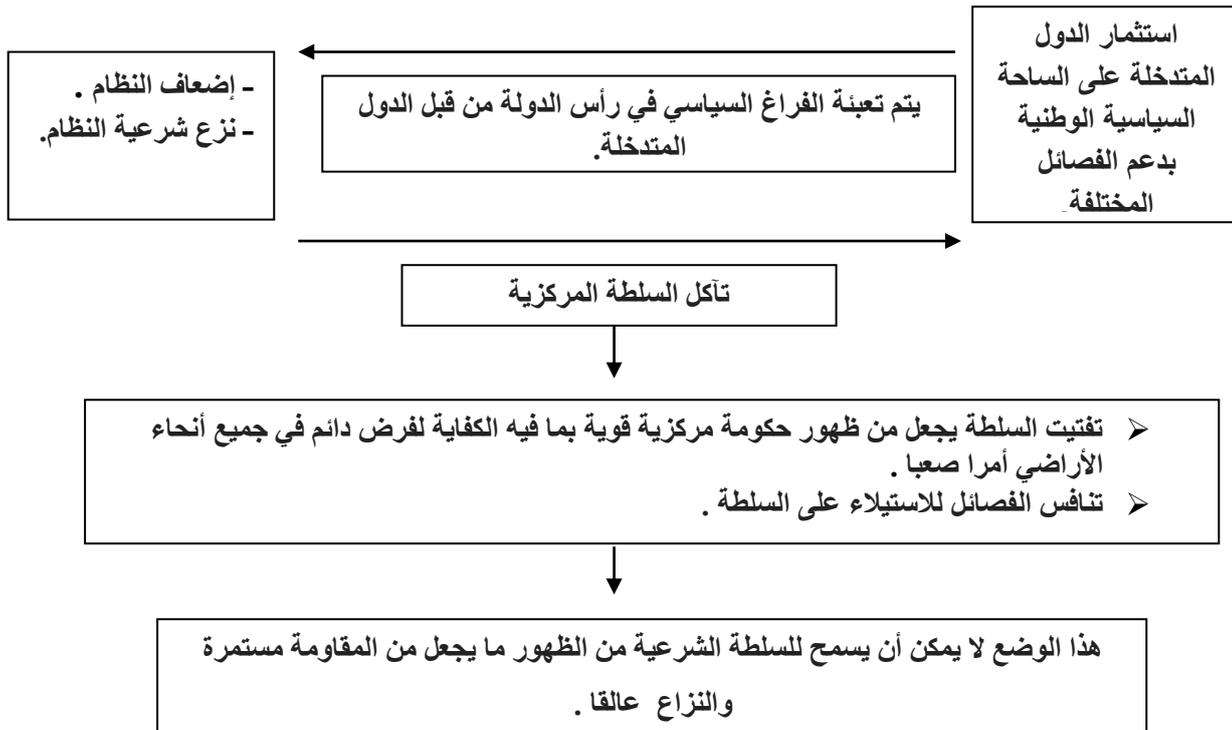
أمام هذه المعطيات نستنتج أن خلاصة تجارب إفريقيا في حقل التدخل الإنساني لم تكن موفقة رغم تزايد العدد المطرد لها – 13 من أصل 32 عملية حفظ السلام للأمم المتحدة وحدها، فقد ذهبت القوات الدولية في بعض الحالات في استخدام القوة ضد دولة معينة إلى أبعد مما تقتضيه الظروف وتتطلبه الأوضاع، ما أدى إلى سقوط الضحايا من المدنيين، فوق ذلك كانت وراء تفاقم العديد من الأزمات وتحولها إلى صراعات تتجاوز الحدود الترابية للدولة.

³²- خطر خلق توترات جديدة رأيناها في الشعور المضاد تجاه مخيمات اللاجئين السودانيين في تشاد (2007)، فبعد أن وصل ما يقرب من 220.000 لاجئ إلى هذه المنطقة الصحراوية، التي يتميز بفقير سكانها و بندرة مواردها الطبيعية، تضاعف عدد السكان نتيجة لهذا التدفق، ما استدعى إنشاء اثنتي عشرة مخيم للاجئين على طول الحدود. في البداية، أظهر القرويين تضامناً كبيراً تجاه اللاجئين، لكن التوترات ظهرت تدريجياً بسبب اشتراك المجتمعين لنفس الموارد المحدودة من مياه الشرب والخشب، وكذلك الوصول إلى المراعي الشحيحة. بالإضافة إلى ذلك، أدت المساعدات الدولية لعدم المساواة بين اللاجئين والسكان الأصليين، ففي الوقت الذي يتلقى اللاجئون الرعاية المجانية يضطر السكان الاصليون للدفع من أجل الاستفادة من الخدمات الصحية، ورغم تخصيص بعض المانحين لـ 10% من الميزانية للسكان الأصليين، لم تخفف التوترات تماماً.

كمدخل تفسيري للنزاعات المعاصرة

يبقى القول أنه بالرغم من أن الكتابات التي تناولت الآثار الايجابية لسياسة التدخلات الخارجية ، ركزت على ضرورة الأخذ بالأدلة حول نجاعة التدخلات العسكرية في تشجيع التغيير التدريجي ، على الأقل على المدى المتوسط، فإن السواد الأعظم منها يشكك في قدرتها على بناء السلام وبناء الدول ، ذلك أن سجل التدخلات يعطي سببا للتوقف على الكثير من الأهداف الأخرى للتدخل العسكري، والتي غالبا ما تكون واضحة ومفصلة من قبل القوى المتدخلة، ما يجعلها غير مناسبة للتقدم في تأمين الأمن. (Putzel,2009,pp.4-5) أكثر من ذلك تبقى التدخلات الخارجية على اختلافها محتكرة من طرف الدول القوية ،كون التدخل ذا فاتورة باهضة التكاليف يجعله احتكارا خالصا للدول القوية التي تتمتع بالامكانيات المادية والعسكرية الكبيرة التي تسمح لها بأن تقوم بحرب ضد دولة أخرى. (المحمد،2007،ص468)

هذه النظرة التشكيكية حول أهداف التدخلات ، تؤكد على أن التدخلات الخارجية عادة ما تُفترج كعامل يزيد شدة الأعمال العدائية ، فالمصلحة التي تُسير التدخل باسم "الحرب على الارهاب" مثلا ، قد تكون السبب في زيادة هشاشة مؤسسات الدولة وزعزعة الأمن وتوسيع دائرة النزاعات ، أكثر من كونها سبب للتهدئة و بناء الدول. في الأخير نستطيع رسم صورة عامة للآثار السلبية التي يمكن أن تخلفها التدخلات الخارجية وذلك عبر الشكل التالي :



الشكل 3-10 : آثار عدم الاستقرار بعد نهاية التدخلات الخارجية

Source : (Gatelier & Dijkema, 2007, p. 10)

الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل اثبات أن مقارنة الدولة الفاشلة و بالرغم من الجدل الدائر حولها ، تقدم إطارا تحليليا أكثر شمولاً مما هو معهود من قرائنها، فالنتشخيص المطول لمقاربة الدولة الفاشلة نظراً لأهميته ، يثبت حقيقة أهمية التداخلات السببية بين الهشاشة/الفتل والنزاعات الداخلية ، ما يجعله الإطار المفضل لدى صنّاع القرار ، لأن جهود تلك الروابط والتداخلات ترمي للحصول على إنذار مبكر للدول الهشة/الفاشلة التي قد تنزلق إلى نزاع ، وذلك في محاولة لضمان الاستجابة في الوقت المناسب وفعالة من حيث التكلفة.

على هذا النحو حاول الجزء الأخير من الفصل و انطلاقاً من الترابط القائم بين الظاهرتين ، التركيز على أهم المداخل التفسيرية للدول الفاشلة التي يرجح أن يكون لها تأثير كبير على النزاعات الداخلية (الحروب الجديدة) والتي تحتاج إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار في دراسة حالة السودان.

في السودان

يُعنى هذا الفصل بعرض خلفية عامة عن السودان ، عبر الاشاره إلى مقومات الدولة من حيث الجغرافيا والتنوع في الأعراق والديانات ، وما يشكله ذلك التنوع من تحديات وتهديدات ومخاطر على الأداء العام للدولة . ونظرا لأهمية الأداء الجيد لوظائف الدولة على نحو يؤدي إلتغاء أسباب النزاع الداخلي، ارتأينا التعرض بنوع من التفصيل إلى أداء الدولة في السودان منذ الاستقلال ولغاية كتابه هذه السطور، كونه بلد يعاني من مشكلات متعددة تشمّل كافة أبنيتها ومؤسساتها السياسية والمدنية ، وتمسّ حسن أدائها لوظائفها، وقاعدة شرعيتها ، وباعتباره يعيش مضاعفات بناء الدولة الحديثة التي تلقى بآثارها السلبية ليس فقط على الكثير من مكونات الحياه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيه ، وعلى وحدته المجتمعية والاثنية التي تبدوا من أكثر الكيانات حساسية اتجاه الصراعات السياسية والعسكرية الداخلية ، إنما على حقيقة وجودها في حد ذاته.

إضافة إلى ما سبق يستعرض هذا الفصل تحليلا مهما لطبيعة وديناميات النزاعات السودانية استنادا إلى أطروحة الحروب الجديدة ، باعتبارها نقطة انطلاق لمراجعة النزاعات السودانية ، كما يميز انطلاقا من استعراضنا لأوضاع الحرب أهم التصنيفات الخاصة بالنزاعات السودانية.

I- خلفية عامة عن السودان

1- مفهوم السودان المتغير :

لم يكن لفظ السودان معروفا أو مستخدما وشائعا قبل التوسع العربي الذي تأتى على المدى الموسع لانتشار القبائل وتحركات الجماعات والبطون العربية بعيدا عن موطنهم ومضاربهم الأصلية في شبه الجزيرة العربية إلى مساحات كبيرة من الأرض الافريقية. وبذلك كانت كلمة السودان العربية الأصلية والتي اطلقها العرب واشاعوا استخدامها تعبيرا عن كل مساحات الأرض الافريقية بلغتته تحركاتهم فيما وراء الصحراء الافريقية الكبرى جنوبا، ومن ثمة كانت البداية في أن لفظ السودان كان تعبيرا واصطلاحا يحمل معنى وطابع المدلول الجغرافي البحث. (الشامي، 1972، ص 12).

ويُعبّر لفظ السودان لغة عن جمع لكلمة أسود، فقد شدّ العرب لون البشرة الغالب على سكان المساحات والاقاليم الواسعة من افريقيا فيما وراء الصحراء الافريقية الكبرى ، ومرت الأجيال والقرون وكان ذلك مدعاة لتثبيت دلالة اللفظ من خلال تداوله واستخدامه . وجاء استخدام لفظ السودان للتعبير عن المدلول السياسي لاحق بكيان معين يضم مساحات ويشمل أرضا محددة في قلب حوض النيل الأوسط. ولا يرجع هذا التحول الذي يخرج اللفظ من دائرة الاستخدام الجغرافي الى دائرة الاستخدام السياسي الى أبعد من

في السودان

أوائل القرن 19 ، وبعد أن أدخلت المساحات التي يشملها حوض النيل في اطار الامبراطورية المصرية. (ص 13).

2- جغرافيا السودان :

هذا ويحتل السودان مكانه على الخريطة السياسية للقارة الافريقية في مساحة تبلغ 10882000 كلم مربع ، لذا فهو ثالث أكبر دولة في أفريقيا بعد الجزائر والكنغو الديمقراطية، والثالث في الوطن العربي بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية، والسادس على نطاق العالم، وكان السودان قبل إنفصال جنوب البلاد الأكبر مساحة قدرت بـ 205890000 مليون كلم مربع أي ما يعادل مليون ميل مربع تقريبا.¹ (الرسول ، 1973)ص ص 394 الى 408).

وتنتشر هذه المساحة على محور عام في خطي 4، 22 شمالا ، مما يجعل السودان يقع في الجزء الشمالي الشرقي من قارة افريقيا ، ويتضمنها شكل منظم الى حد كبير ومتناسق مع كل أشمال التي تتضمن مساحات الدول المجاورة له. وعلى ذكر هذه الأخيرة ، يجاور السودان جوارا مباشرا سبع دول: جنوب السودان، أريتريا، أثيوبيا، وأفريقيا الوسطى وتشاد، ليبيا ومصر، و المملكة السعودية عبر البحر الأحمر كجوار غير مباشر . (يوسف، 2016 ، ص 112). كما يعتبر النيل الأكثر بروزا في جغرافيته حيث يشكل حوض نهر النيل 67.4 % من مساحة السودان ، وبفضل موقعه الجغرافي ظل السودان معبرا تجاريا و ثقافيا بين شمال أفريقيا وجنوبها وكذلك بين الجزيرة العربية وافريقيا خاصة غرب و شرق افريقيا. (جمهورية السودان ، 2011، ص9)

¹ - بداية ، قد يرى البعض عدم توسع الباحثة في دراسة السودان جغرافيا ، (الموقع والمساحة، السكان....الخ) نوعا من التقصير، غير أن لنا رؤية معرفية أخرى يُبررها اشتمال الكثير من الكتب على مثل هذه الدراسات وبشكل مفصل، وبما أن غاية الدراسة تتعدى الطرحين الجيوستراتيجي والديموغرافي- بما في ذلك التركيبية الاتنية- الى التركيز على دور العمليات السياسية على مستوى النظام، فإن تجاوز مثل ذلك الجزء في الدراسة قد يكون ضرورة تقتضيها طبيعة البحث . و حتى لا يكون هناك حشو في المعلومات يستطيع الباحث الحصول عن مثل تلك المعلومات الرجوع الى الكتاب السنوي "السودان أرض الفرص حقائق و ارقام " ليكون مرجعا يوفر من خلاله المعلومات الثابتة و المتغيرة للبلاد بصفة دورية . كما يمكن التفصيل في دراسة السودان دراسة طبيعية و بشرية واقتصادية بالرجوع الى كتاب محمد رياض ،كوثر عبد الرسول ، افريقيا دراسة لمقومات القارة، (بيروت ، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1973) من ص 394 الى 408.

في السودان

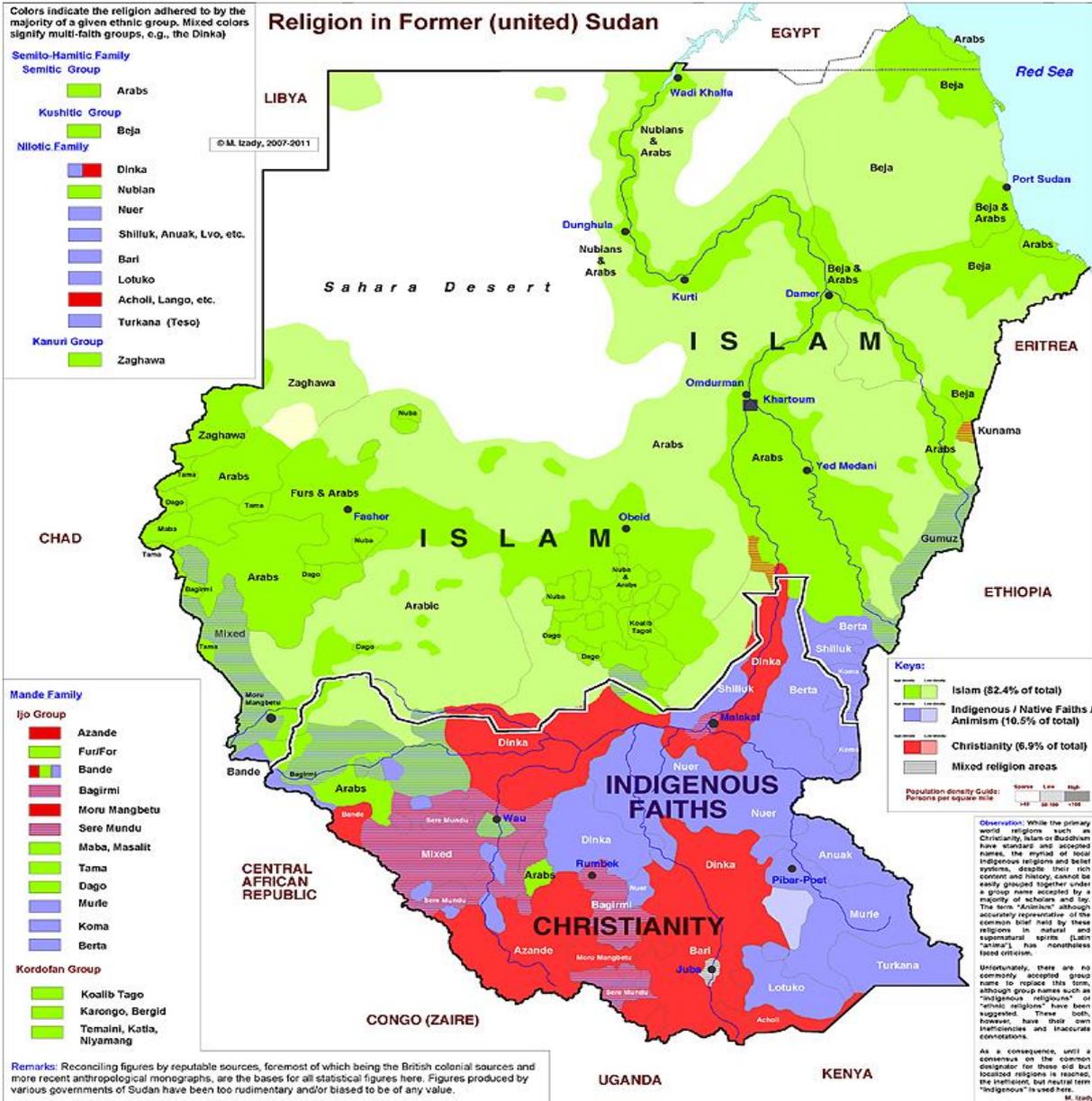


خريطة 1-4 السودان بعد انفصال جنوب السودان

كما تعتبر السودان الدولة العربية الوحيدة التي تمتد جذورها داخل القارة الافريقية ، فهي بمثابة القلب للقارة الافريقية ، وتعتبر مقدمة وطليلة الوطن العربي وبوابته في القارة الافريقية، سواء من ناحية الشمال أو الشمال الغربي ، أم من ناحية الشرق حيث البحر الأحمر والقرن الافريقي والهضبات الأثيوبية. كما يعتبر همزة وصل بين افريقيا السوداء والعالم العربي ، عبر افريقيا الاستوائية ومناطق البحيرات، إذ أن حوالي ربع سكانه من المديرية الجنوبية من العناصر الزنجية الخالصة ، وبتمازج هذه العناصر مع العناصر العربية الأخرى يكون السودان بوتقة للانصهار العربي الافريقي ، بل يعتبر نموذجا مصغرا للقارة الافريقية بتمازجها العرقي وتلاقحها البشري بين الأفارقة والزنج والعرب وغيرهم من الشعوب والأجناس . (الأفداحي، 2009، ص ص 265-266).

على هذا فشعب السودان هو نتيجة انصهار عدة أعراق وجماعات أبرزها (العرب / الحاميون الأفارقة) ، خلاصة هذا الانصهار كان السودانيون الحاليون، حيث يمثل المسلمون فيه نسبة 97.3% من السكان ، والمسيحيين بـ 3% بينما تبلغ نسبة الديانات الأخرى 0.3% من العدد الكلي الذي يقدر بحوالي 330750 مليون نسمة وينتشرون في النيل الأزرق وجنوب كردفان. (يوسف، 2016 ، ص 112).

في السودان



شكل 2-4 التقسيمات الاثنية والدينية في السودان الموحد

Source :sudan , vu le 11/12/15 sur le site

- http://lewishistoricalociety.com/wiki2011/tiki-read_article.php?articleId=120

وتشير الخارطة الى التقسيمات الاثنية والدينية في السودان الموحد (قبل الانقسام) ، ويلاحظ أن المسلمون من أصل عربي باللون الأخضر، والناس المنحدرين من أصل أفريقي والذين هم إما ذوي ديانات تقليدية أو مسيحية باللون الأحمر أو الأزرق.

في السودان

الشكل الآخر لهذا التنوع هو أن السودان متعددة القوميات والأثنيات إذ أن أكثر من 500 مجموعة تتحدث بأكثر من 1000 لغة مختلفة غير أن العربية تبقى اللغة الرسمية، إضافة إلى اللغة الإنجليزية كلغة المستعمر البريطاني، ولغات أخرى كالنوبية والبجاوية وغيرها.

هذا إضافة إلى القبائل وأبرزها النوبة، الفور، الزغاوة، المساليت، والعديد من القبائل العربية كالبقارة، الكبابيش، الزريقات وغيرهم في الشمال، الدينكا، النوب، الشلك، الزاندي، اللاتوكا، الفريتيت وغيرها... والقبائل الإفريقية في دارفور وجنوب النيل الأزرق، والبجة في شرق السودان، (كمير، 2005، ص ص 76-77).

إستناداً إلى هذا التمدد الجغرافي وطول الحدود السياسية وتعدد دول الجوار التي تحيط بالسودان مع اتساع المساحة، تنوعت أصول سكان البلاد فضمت أصول أفريقية وعربية، وربما آسيوية، كما تنوعت الأقاليم الطبيعية والضرروف البيئية نتيجة لتنوع مناخ البلاد، فأنعكس ذلك على سبل ووسائل كسب العيش لسكان البلاد. (ص 113) ومن سخرية القدر، أن كل هذه العوامل الإيجابية تركت أثرها السلبية المباشرة، وغير المباشرة على القطر السوداني الواسع المترامي الأطراف من حيث أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، ومن حيث تطوره السياسي. فمساحة وموقع السودان يعكسان لوحدهما الأبعاد الهائلة لتركيبية ولأزمة الهويات التي تحتضنها، ويظهر ذلك على مستويين:

■ **المستوى الإقليمي:** لقد كان التحديد والرسم السياسي نابعا من تحديد مجرد من أي سند يظاهره أو يكسبه منعة وقدرة على أداء دوره تأكيد واقع الفصل بين الأرض والأرض مرة، والفصل بين السكان والسكان مرة أخرى. وهذا في حد ذاته مدعاة لأن نحس بأن الحد السياسي الذي يقرض الاطار العام للكيان المادي للدولة السودانية غير متناسق أو منسجم مع الواقع البشري بصفة عامة، وكم من موقع نتبين فيه مرور الحد السياسي في الاتجاهات التي تمزق الكيان البشري، وقد تبعد الحدود بعض من قبيلة أو جماعة وراء الحد السياسي أو تدخله في اطار السودان.

ما يعني أن الحد السياسي للسودان غير واقعي وأعجز من أن ينهض بوظيفته، بل تسببت الحدود التي تفصل بين السودان وسيادة الدولة وبين سيادة الدول الإفريقية المجاورة له في نشأة وتفجر مشكلات وخاصة تلك المتعلقة بالجماعات والقبائل المنقسمة بين السودان والدول المجاورة. (الشامي، 1972، ص 22) إضافة إلى انتقال مختلف المشاكل الهوياتية إلى المستوى الوطني.

■ **المستوى الوطني:** فالتنوع في تركيبية البلاد - والذي يوصف في أغلب الأحيان ضمن اطارين رئيسيين - الشمال والجنوب- تم الزج بها في المسرح السياسي للقضايا المتنازع عليها، مع

في السودان

ارتباط ذلك بتبعات تخطيط واقتسام السلطة والثروة والمكتسبات الأخرى ، ما جعله السبب الرئيسي لما تعانيه الدولة اليوم من عجز في مواجهة العنف السياسي الذي سيستمر باستمرار أسبابه وتحدياته.

3- مقومات الدولة السودانية :

عند مناقشة مقومات الدولة السودانية ، قد يتوجب علينا الاقرار أن الدولة ككيان قومي يتوقف على مبادئ أساسية :

أولاً : المحافظة على أركان الدولة (الاقليم، الشعب، الحكومة ذات السيادة) دون التفريط في أي منها.

ثانياً: توفير الاحتياجات الأساسية و السلع العامة للشعب .

ثالثاً: الحافظة على الارادة الوطنية للدولة والتي تتمثل في المظهر الخارجي للسيادة و هذا ما يعني المحافظة على الاستقلال و هيبة الدولة .

علينا هنا - إن اتفقا على ما تقدم - أن نقر أن أي فشل في تحقيق كل أو جزء من تلك المبادئ الثلاثة كمبادئ للغاية القومية من قبل الدولة ، يحق لمجتمع الدولة أو يصفها ب "الدولة الفاشلة" . على هذا ، فعدم تحقيق تلك المبادئ بالنسبة للدولة الفاشلة قد يرجع في مجمله الى عدم القدرة على مواجهة بعض التحديات والمخاطر و التهديدات .

بالنسبة للتحديات فهي تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات ناتجة من البيئة المحلية أو الاقليمية أو الدولية ، و من أمثلة هذه التحديات بالنسبة للسودان "التدهور في صحة البيئة" أو تفشي مرض الايدز أو حتى ضعف الانتاج الزراعي.

أما المخاطر فهي عبارة عن ضغوط أو قضايا أو إحباطات أو ظواهر في البيئة المحلية أو الاقليمية أو الدولية تمنع أو تعوق من تحقيق المصالح الحيوية للدولة، أو تؤثر في مكانة الدولة ودورها الاقليمي والدولي . وكمثال عن هذه المخاطر "الزحف الصحراوي والجفاف".

بالنسبة للتهديدات فهي أحداث أو قضايا داخلية أو خارجية تعترض تنفيذ الدولة لخططها القومية ، وتؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مصالحها الحيوية، وتؤدي إلى زعزعة استقرار وأمن الدولة. وأتصور أنها واضحة ومفهومة ومن الأمثلة عليها : دعم دول الجوار للمتمردين في السودان، أو أحداث عالمية موضع السودان في لائحة الدول الداعمة للإرهاب. (سعيد، 2010، ص ص 304،305،306).

في السودان

ثم ان التحديات قد تتطور من مسائل بسيطة كان على الدولة أن تتعامل معها بأسلوب علمي ومعرفي وبتخطيط مدروس فتنحول لتصبح خطرا حقيقيا يؤثر على مكانة الدولة عالميا ، ثم تنحول لتصبح تهديدا خطيرا على أمن الدولة والبلاد وتهز صورة البلاد وهيبته ومكانتها الدولية . وخير مثال على ذلك قضية دارفور التي تحولت من تحدي داخلي (مشاكل قبلية ومشاكل مراعي وزراعة) فتطورت لتصبح من المخاطر (نهب مسلح و فوضى اقليمية) ساهمت فيها دول الجوار فكانت النتيجة تدويل القضية واعطاء المجتمع الدولي مبررات للتدخل في القضايا الداخلية للسودان .

ولفهم أفضل نستعرض الجدول الذي يوضح التحديات والمخاطر والتهديدات لمقومات الدولة السودانية .

النوع	الصورة / الشكل	مدى التأثير على الخطط والسياسات	مدى التأثير على المصالح والأمن القومي	امكانية السيطرة عليها	الفترة الزمنية المتاحة للتأثير عليها
(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)
تحديات	<p>التحديات الداخلية</p> <p>-إعادة تأسيس دولة السودان بعد انفصال الجنوب تقوم على تزويد السلع العامة للشعب .</p> <p>-إعادة تنظيم و تطوير القوات المسلحة في مواجهة حرب العصابات .</p> <p>- إعادة تنظيم و تقنين جهاز أمن الدولة القومي.</p> <p>-إعادة النظر في النظم التعليمي، و الصحي والغذائي للدولة .</p> <p>التحديات الخارجية :</p> <p>-التخطيط للابتعاد عن الاعتماد الكلي للنفط .</p> <p>-الانتباه للثورة التقنية .</p> <p>-التعامل بعقلانية في سياستها الخارجية سواء مع الدول أو المنظمات الدولية.</p>	متوسط	مصالح رئيسية و ثانوية بسيطة / متوسط وغير مباشر	يمكن السيطرة عليها	غير محددة
مخاطر	<p>المخاطر الداخلية :</p> <p>-طغيان الدولة / الحزب / العسكر أو فئة من الفئات -ضعف القيادات و النخب الحاكمة .</p> <p>-سوء الادارة ، و انتشار الفساد و عدم محاسبة المسؤولين.</p> <p>المخاطر الخارجية</p> <p>-الارهاب و تأثيراته محليا ودوليا.</p> <p>- العولمة و انعكاساتها السلبية سياسيا واقتصاديا و ثقافيا و اجتماعيا .</p> <p>-الخوف من العزلة الدولية.</p> <p>-ظاهرة ارتفاع درجات الحرارة و ما نتج عنها من جفاف و تصحر.</p>	شديد	مصالح حيوية شديد و غير مباشر	يصعب	ضيق الوقت

في السودان

				<p>التحديات الداخلية :</p> <p>-اتساع حجم الجمهورية ذات الحكم الفدرالي وما يتبعه من أطماع للحصول على بعض السلطات.</p> <p>-الصراعات الداخلية المتداخلة و المعقدة .</p> <p>- عدم توازن التنمية بين أقاليم الدولة .</p> <p>-التنوع الاثني و الانقسامات الاجتماعية</p> <p>التحديات الخارجية:</p> <p>-عدم الاستقرار الأمني و السياسي في كثير من دول الجوار.</p> <p>-الخلافات الحدودية بين السودان و دول الجوار.</p> <p>- أزمتي الغذاء و المياه في العالم</p> <p>-التدخلات الاقليمية و الدولية .</p>	<p>تهديدات</p> <p>أحداث ،</p> <p>كوارث،</p> <p>قضايا ،</p> <p>أزمات</p>
فوري	يصعب السيطرة عليها	كارثي ومباشر	كارثي		

الجدول 1-4 التحديات و المخاطر و التهديدات لمقومات الدولة السودانية

المصدر : (سعيد، 2010، ص 306) (بتصرف من الباحثة)

بعد هذا التفصيل ، تبدو الحاجة إلى قياس الأداء العام للدولة ، أمرا ملحا باعتباره الإطار الوحيد الذي يستطيع ان يكشف أسباب تلك التحديات و المخاطر و التهديدات التي تُعجل من فشل الدولة السودانية.

II قياس أداء الدولة في السودان

قبل أن نبدأ في الإشارة إلى فشل الحكومات السودانية المتعاقبة ودورها بالنسبة لمعطيات النزاعات والحروب السودانية والتي تقف -حسب اعتقادنا بشكل أكبر- خلف تأجيج سعير الحرب الأهلية، قد يكون من المفيد تقديم لمحة عامة لأداء الدولة ، ويأتي هذا كخطوة استباقية من شأنها أن تُسدل الغموض عن بعض التحليلات المتناقضة وتعطي شرح أوفى لطبيعة النزاعات في السودان.

مما لا شك فيه أنّ وضع المناقشات حول الدول الفاشلة ضمن أطرها المرجعية المناسبة تاريخياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً على الساحة العالمية ، لا يعادل بأي حال من الأحوال تبرئة السلوك السياسي الرديء الذي تنتبعه الحكومات الفاشلة. غير أن الواضح أن الضعف والفشل - كظرفين وجوديين يعاني منهما عدد كبير من سكان العالم - يمثّلان حقيقة لا مرأى فيها. (أبو شرف ، 2016 ، ص 16).

يأتي هذا الكلام في الوقت الذي أخفقت فيه الحكومات السودانية المتعاقبة طيلة الثلاثين عاماً الأخيرة إخفاقاً واضحاً في الإتيان بمنافع عامة، كالسلام والأمن والمؤسسات الفعالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالرغم من توفيرها بين الفينة والأخرى انتشاراً واسعاً لمنافع خاصة عبر أنظمة المحسوبيات ، تمويلها عبر الاقتراض والمساعدات وعائدات النفط ، رافقه في المقابل موقف شريحة واسعة من المواطنين السودانيين التي أصبحت ترى أن الدولة نفسها فاشلة ، فاسدة وتفقر إلى الكفاءة.

في السودان

(دي وال، 2016، ص 19) وإذا كانت المعاناة الاستثنائية والمظالم التي تكبدها شتى فئاته السكانية سابقاً وحالياً مظالم هائلة، فإنها تحتاج أيضاً إلى أن تُصَبَّ في إطار تحليلي، كما تفعل أغلب مؤشرات التي تقيس أداء الدولة.

1) قراءة في المؤشرات أداء الدولة :

تحتل السودان أعلى قائمة الحكومات الفقيرة أو التي تعاني من الاضطرابات السياسية أو الانفلات الأمني في البلاد، وأسفل قائمة الدول التي تتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو توفير الخدمات الاجتماعية أو شفافية أداء الحكومة. يقدم الوضع في السودان مثلاً توضيحياً حول كثير من العوائق الماثلة أمام التعامل مع القضايا المترابطة ترابطاً كبيراً والتي تجمع النزاعات الداخلية بهشاشة وفشل الدول .

لكل ما اتينا على ذكره قيمة في تحليل فشل الدولة السودانية، وأهم ما ينطوي عليه هو إقامته نوعاً من التلازم بين مشكلة النزاعات وبين الفشل الواضح للدولة . وعليه يستفاد من تحليل مؤشرات الفشل لدى الدولة في أنه (التحليل) يلقي الضوء على صعوبة قيام هذه الدولة -تحت وطئة الفشل- بدور ايجابي حيال النزاع الداخلي .

وليس لهذه الفرضية سوى أنها تقدم دعوة لسد الفجوات بناء وظائف الدولة -الغير مؤداه- على نحو يؤدي به ذلك الدور أداء فعالاً أي على النحو الذي تلغى به أسباب قيام النزاع الداخلي وتجده. (بلقزيز، 1997، ص ص 67،68). وهذا يفترض ابتداء التعرف إلى الفجوات التي تحملها- عبر المؤشرات- حتى يتسنا لنا إدراك المطلوب من إعادة البناء الدولة الفاشلة في السودان.

يمكن في هذا الاطار واستناداً إلى ما سبق أن نفترض أن السودان تستوفي كل الشروط أو بالأحرى تشتمل على كل محددات الدولة الفاشلة التي تبدأ بفقدان السلطة القائمة على السيطرة الفعلية على أراضيها، أو فقدانها لاحتكار العنف المشروع على أراضيها، وفقدانها لشرعية اتخاذ القرارات العامة و تنفيذها، تسجيلها لأدنى مستوى في التنمية البشرية. هذا فضلاً عن عجزها الواضح في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة الرئيسية التي تقدمها الدولة العصرية (كالأمن والصحة والإسكان والإصحاح والطاقة والتعليم) وبناء البنية التحتية الرئيسية وإدارة سيادة القانون . و الأدلة الأساسية التي تدعم افتراضات فشل السودان تتمحور في الصراعات الأهلية، القتل والتهجير والفقر والفساد، وهو ما جعلها من بين أكثر الدول فشلاً تبعاً لأشهر مؤشرات الدول الفاشلة.

في السودان

ويمكن في هذا الاطار أن نعرض بإيجاز تصنيفات دولة السودان في أهم وأشهر المؤشرات الخاصة من 2007 إلى غاية 2015 وذلك بغية التأكد من إدعاءات مسار الفشل والنزاع قبل وبعد انفصال الجنوب في 2011 ، ولنتعرف أيضا ما إذا كان هناك إجماع عام حول فشل السودان .

ملاحظة مهمة : لقد افترضت الدراسة من ضمن الافتراضات أن ديمومة فشل الدولة - في السودان- يُعدّ العائق الرئيسي لبقاءها ككيان سياسي موحد في المستقبل. وقد عرض هذا الافتراض - افتراض ترجيح احتمال "التفكك" حتى قبل حدوث انفصال الجنوب، بالرغم من استبعادنا لحتمية حدوث ذلك. وبما أن الافتراض أثبت صحته على أرض الواقع ، فإن دراسة مؤشرات الفشل ستأخذ بعين الاعتبار كلا الدولتين الشمالية والجنوبية، و ذلك في محاولة لفهم أفضل وأعمق لمسارات الفشل .

المؤشر السنة	The Failed States Index	Fragile states Index OECD	State Fragility Index Systemic Peace	Index of State Weakness <u>brookings</u>	The political Instability index world bank & The Economist	Global peace index (IEP)
2007	1	/	7	/	5 189 ²	121 ³ 1
2008	2	5	2	6	6 190	136 26
2009	3	/	2	/	8 191	140 22
2010	3	/	2	/	8 192	146 16
2011	3	8	/	/	8 192	151 11
2012	3	/	6	/	5 188	156 6
2013	3	10	4	/	4 187	158 4
2014	5	9	4	/	3 184	157 5
2015	4	/	/	/	/	156 6

جدول 4-2 أداء الدولة في السودان في ضوء مؤشرات الدول الفاشلة/ الهشة

(/) : تعني عدم توافر معلومات عن السودان في سنة محددة.

²- تشير الأعداد فوق 100 على المستوى المتدني من الاستقرار بالمقارنة مع الدول المستقرة و الأكثر استقرارا أما الأعداد الصغيرة فتتمثل نفس المراتب لكن حسب العد العكسي (bottom 10) (من الأسفل الى الأعلى الأقل استقرارا الى الأكثر استقرارا) .
³- في 2007 اشتملت الدراسة على 121 بلدا احتت السودان المرتبة الأولى حسب العد العكسي (الأقل سلاما) . و تشير الأعداد فوق 100 على المستوى المتدني من السلام بالمقارنة مع الدول الأكثر سلاما أما الأعداد الصغيرة فتتمثل نفس المراتب لكن حسب العد العكسي (bottom 10) (من الأسفل الى الأعلى الأقل سلاما الى الأكثر سلاما) .

في السودان

المصدر : الكاتبة بالاعتماد على أهم مؤشرات الدول الفاشلة/ الهشة .

1-1 مؤشر الدول الفاشلة - *The Failed States Index*⁴

لقد تصدر السودان في هذا المؤشر صدارة الدول الفاشلة، إذ جاء تصنيفه كأفضل دولة على الإطلاق من بين 178 دولة لعام 2007 لينتقل إلى المرتبة الثانية في السنة التي عقيبتها، فيما حل الثالث على مدى خمس سنوات متتالية بين (2009 حتى 2013) لتتأرجح بين 2014-2015 بين المرتبة الخامسة والرابعة.

المتتبع لمثل هذا الترتيب، يلاحظ من غير تدقيق حصيف مدى فشل السودان ، إذ أنه يتصدر قائمة (5) bottom) لما يربو عن 10 سنوات متتالية، كما يدرك دون عناء محنة فشل دولة الجنوب الوليدة من رحم دولة الشمال الفاشلة، التي تم تقييمها من طرف - صندوق السلام - للمرة الأولى بعد نيله الاستقلال مباشرة في منتصف 2011، ورغم أنه لم يكمل العام بعد إلا أن هشاشة المؤسسات إن لم نقل غيابها ، والفقر المدقع ، والحكومة الضعيفة ، والعلاقات المشحونة مع الشمال ، والاعتماد الكبير على النفط ، جعل الصندوق يصنفها كرايع دولة فاشلة بعد السودان في 2013، لتقفز للمرتبة الأولى في 2014 و 2015 على التوالي، وهذا خلفا لأكثر الدول فشلا في العالم .

2-1 مؤشر الدول الهشة (دول الهشاشة) - *Fragile states - OECD*⁵

بالرغم من تركيز هذا المؤشر على المجال الاقتصادي وبالتحديد على البلدان ذات الدخل المنخفض إلا أنه لا يغفل الحلقة التي تجمع الفقر بالتنمية والنزاع . وانطلاقا من هذه الحلقة التي تجمع بين 178 دولة هشة ومتأثرة بالنزاعات صُنِّف السودان كخامس أضعف دولة في العالم لعام 2008 ، ليحتل المرتبة الثامنة في 2011 ، ثم العاشرة في 2013 ، فيما احتل جنوب السودان المرتبة التاسعة لنفس السنة ، أما عام 2014 فقد شهد تفهقرا لكلا البلدين إذ احتلت دولتي السودان وجنوب السودان المرتبة التاسعة ، والسابعة على التوالي .

عدى عن ذلك يظهر هذا المؤشر في خرجته الأخيرة أن السودان و جارتها الجنوب تشتملان على كل أبعاد الهشاشة الخمسة في إشارة الى خطورة الوضع الذي ألت اليه كلا الدولتين بعد انفصال الجنوب، جراء النزاع والعنف، فضلا عن العجز عن الصمود في وجه الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

⁴- *The Failed States Index*

<http://fsi.fundforpeace.org/>

⁵- *Fragile states - OECD*

<http://www.oecd.org/>

في السودان

3-1 مؤشر هشاشة الدولة - *State Fragility Index* ⁶

قُدّم هذا المؤشر أصلاً في "التقرير العالمي عن النزاع، الحكم وهشاشة الدولة 2007. المتتبع لهذا المؤشر ، يجد أنه لا يبتعد عن باقي المؤشرات خاصة وأن قياس هشاشة الدول لديه ينطلق كغيره من أربعة أبعاد : البعد الأمني ، السياسي ، الاقتصادي ، والاجتماعي وتشمل 167 بلداً. فالتشريد والعنف المتفشى في جميع أرجاء البلاد والأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية والدينية والقبلية وصراع الهوية كلها مؤشرات ضرورية أسهمت في وضع السودان في مصفوفة أكثر عشر دول هشاشة في العالم. وصول السودان إلى الهشاشة الشديدة كان عقب حصوله على نقاط تتجاوز 22 من أصل 25 كأقصى حد للهشاشة. حسب المؤشر يجب على الحكومة أن تعمل من أجل تحسين أوضاع البلاد إذا أرادت إزاحة إسم دولة السودان من قائمة الدول الهشة وذلك لن يتأتى إلا عبر تحسين أمنه وإقتصاده وتحسين أوضاع المواطنين وتوفير الخدمات من الصحة والتعليم وغيرها.

4-1 مؤشر الدول الضعيفة في العالم النامي- بروكنجز- *Index of State Weakness in the Developing World* ⁷

احتلت السودان هذه المرة ، المرتبة السادسة كأضعف دولة في العالم لعام 2008 من بين 141 دولة نامية يدرسها المؤشر الذي يصدره معهد بروكينجز ومركز التنمية العالمية في واشنطن. والذي يصنف الدول حسب أدائها في أربعة مجالات أساسية وهي الاقتصاد والسياسة والأمن والضمان الاجتماعي ، صنف السودان ضمن 10 دول (bottom 10) تذيلت قائمة الدول الأضعف .

5-1 مؤشر الاستقرار السياسي - *the political stability index* ⁸

في قراءته لأحداث 2007 وما تلاها ، يشير مؤشر الاستقرار السياسي ، الذي يصدره سنويا *Economist Intelligence Unit* بالاشتراك مع غيرها من المؤسسات ، إلى أنه من غير المرجح أن يشهد السودان تحسّناً في الاستقرار في السنوات المقبلة. إذ تشير أغلب المؤشرات على أن هشاشة السودان في مواجهة العنف السياسي ستستمر على مدى الأعوام المقبلة، باستمرار أسبابها وتحدياتها . واعتبر المؤشر أن مستوى الحوكمة الضعيف ونسبة الفساد المرتفعة والاضطرابات المدنية ، والنزاعات

⁶ - *State Fragility Index And Matrix* - Center for Systemic Peace

<http://www.systemicpeace.org>

⁷ - *Index of State Weakness in the Developing World*

<http://www.brookings.edu/research/reports/2008/02/weak-states-index>

⁸ - *the political stability index*

http://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_political_stability

في السودان

تعتبر من بين أبرز التحديات التي تواجه السودان .

ويأتي تربعها على المراتب العشر الأولى عالميا من حيث التعرض لمخاطر العنف السياسي على مدار السنوات العشر الماضية ، بعد جاءت السودان في المرتبة الخامسة والسادسة لعامي 2007 و 2008 ، فيما شكلت أعوام 2009 إلى 2011 ثباتا واضحا في مراتب عدم الاستقرار. في حين يأتي عام 2012 وما بعده كشاهد على التدهور المستمر للاستقرار للبلاد، ويشير تقرير المؤشر إلى أن عام 2014 لم يكن أقل اضطرابا من سنة 2013 في ظل استمرار نفس الوضع و الديناميات ، ما يجعل الأزمات التقليدية تواصل تداعياتها.

هذه الأوضاع تُلقي بظلالها على البيئة الأمنية للسودان، التي تصدرت قائمة المؤشر (*Bottom 10*) لأكثر من عشر سنوات على المقياس العالمي ، والمرشحة لأن تبقى كذلك في السنوات المقبلة ، إذ من المتوقع أن تسوء هذه الوضعية بحكم تأثير النمو الديمغرافي والتمدن والتغير المناخي، إضافة إلى الصراع الراجع لقلّة الموارد من الأراضي والمياه.

1-6 مؤشر السلام العالمي - *global peace index*⁹

في أول دراسة إحصائية لمستويات السلم والعنف في العالم جاءت السودان في أسفل القائمة كأخطر دولة في العالم أو بتعبير أدق الأولى عالميا كأكثر دولة تفتقر للسلام في العالم للسنة 2007، حيث صنّف تقرير مؤشر السلام العالمي -الذي أصدره معهد الاقتصاد والسلام الأسترالي- السودان في المرتبة الـ 121¹⁰ والأخيرة عالميا، اعتمادا على مدى تمتعها بدرجة السلم والأمان الداخلي . فيما احتلت السودان- بعد توسيع قائمة الدول من 121 إلى 162- مراتب متفاوتة غير أنها تبقى متدنية في السنوات التي أعقبت 2007 إذ تراوحت بين 136 و 140 - أو المرتبة (26) و(22) بالعد العكسي- في 2008 و 2009 على التوالي ، وبين 146 و - أو المرتبة (16) (11) بالعد العكسي في 2010 و 2011 على التوالي .

وتظهر الأرقام السابقة تدني منتظم لترتيب السودان في الجدول منذ عام 2012 إلى أن بلغت أدنى مراتب في الأمن مع دخول عام 2012 بعد انفصال الجنوب الذي احتل بدوره المرتبة 160 (3) بعد سوريا وأفغانستان لعام 2015.

⁹- *global peace index - The Institute for Economics and Peace*

<http://economicsandpeace.org/>

¹⁰- لقد ارتفع عدد الدول التي يدرسها المؤشر من 121 دولة في 2007 إلى 162 دولة حتى سنة 2015.

في السودان

النتيجة العامة للجدول المؤشرات :

تكشف المراجعة العامة لنتائج الجدول الخاص بقياس أداء الدولة في السودان عن وجود حالة عامة من الضعف تعتري السودان - لتتجاوزها إلى جارتها الجديدة في الجنوب- بدرجات متفاوتة ، حيث يلاحظ بصفة عامة مدى التقارب درجات فشل السودان في المؤشرات السابق عرضها ، وأن الفارق بين كل منها حسابياً محدود بصورة ملحوظة كتعبير عن تآكل الخطوط الفاصلة بين أنماط ضعف واتفاق جماعي مسبق بفشل أبنية ووظائف الدولة.

وفي اشارة إلى تقارب مراتب السودان بين أكثر من مؤشر، نجد أنفسنا أمام حقيقة أن السودان من الدول القليلة في العالم التي تفتقد إلى أي مظهر للأمن القومي أو النظام الاقتصادي والسياسي لإحتواء الصراعات وإدارة الشؤون الداخلية.

وبهذا يمكن القول أن قراءة شاملة لهذا الجدول الذي يظهر المراتب المتقدمة التي تحتلها السودان في أهم مؤشرات الدول الفاشلة، تعكس إلى أي مدى تعيش السودان فشل متواصل، فشل في كل شيء: فشل في الشرعية، فشل في الحكم، فشل في إدارة الصراع ، فشل في إدارة التعدد الاثني والتنوع الثقافي والديني، فشل في إدارة التنمية، فشل في إدارة الموارد المتاحة ، فشل في جمع الضرائب والقائمة تطول .

نتائج الفشل يمكن رصدها بسهولة : نظام هش ودولة غير مستقرة مثقلة بالأزمات، فعالمياً أصبح السودان نموذجاً للدولة المتردية، الأكثر فقراً والأكثر اضطراباً سياسياً والأكثر حصاراً من المجتمع الدولي، وهو ما يجعلنا أمام حالة سودانية (Sudan syndrome) وهي حبلى بالأزمات. (موسى، 2009، صص 30،31).

في الأخير ، إن ما يجب وضعه في الحسبان هنا هو أن فشل السودان لا يرجع لترتيبه السيء في جميع مؤشرات الدول الفاشلة، كما لم يظهر لحظة اعلان انفصال وتشكل دولة جنوب السودان. المسألة أعمق من ذلك ، لأن الكثير منا يعي أن هناك مقدمات طويلة مطلوبة لفهم الفشل الحاضر ينبغي عدم إغفالها عند النظر لحالة السودان و أولها ما يتعلق بأبعاد الفشل ذاته.

(2) أبعاد الفشل في السودان :

بعد أن تم التعرض لمفهوم الدولة الفاشلة بالتفصيل في الفصول السابقة ، وجدنا من خلال تحليلنا أنه من الصعوبة بما كان ايجاد تعريف جامع مانع ، ما يجعلنا أمام مفهوم مائع قد يعرقل التحليل الأكاديمي أكثر من مساعدته في إيجاد حلول . في حين وجدنا أن تحليل أداء الدولة في السودان في ضوء مؤشرات

في السودان

الدول الفاشلة/ الهشة السابق جعلنا نتوصل إلى أن معظم المؤشرات على اختلافها تركز على تعريف الدولة الفاشلة في ضوء الخصائص التي تتصف بها ومن أهمها: إخفاقها في أداء وظائفها الأساسية، بداية من تآكل قدرتها على بسط سيطرتها على كامل إقليمها، مروراً بتفكك النخب وتناحرها، تردي الأوضاع والأمنية مع ارتفاع في معدلات العنف الإجرامي والسياسي ، ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، الحرب الأهلية، الإرهاب، وصولاً إلى ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية أو عدم ملائمتها، مستويات عالية من الفساد الإداري والسياسي، نظام صحي منهار، ارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد، وكذى تردي الأوضاع الاقتصادية مع انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تزايد نسبة التضخم الاقتصادي، الخ. (Robert I. Rotberg, 2003)

المتبصر لمعظم هذه الخصائص سيجدها تتصل بثلاث نظم فرعية متداخلة ، يمثل فيها النظام الفرعي الأول جوانب السياسة والحكم ، فيما يمثل النظام الفرعي الثاني الجوانب المجتمعية والاجتماعية ، أما الثالث والأخير فيتمثل في جوانب الاقتصاد والتنمية.

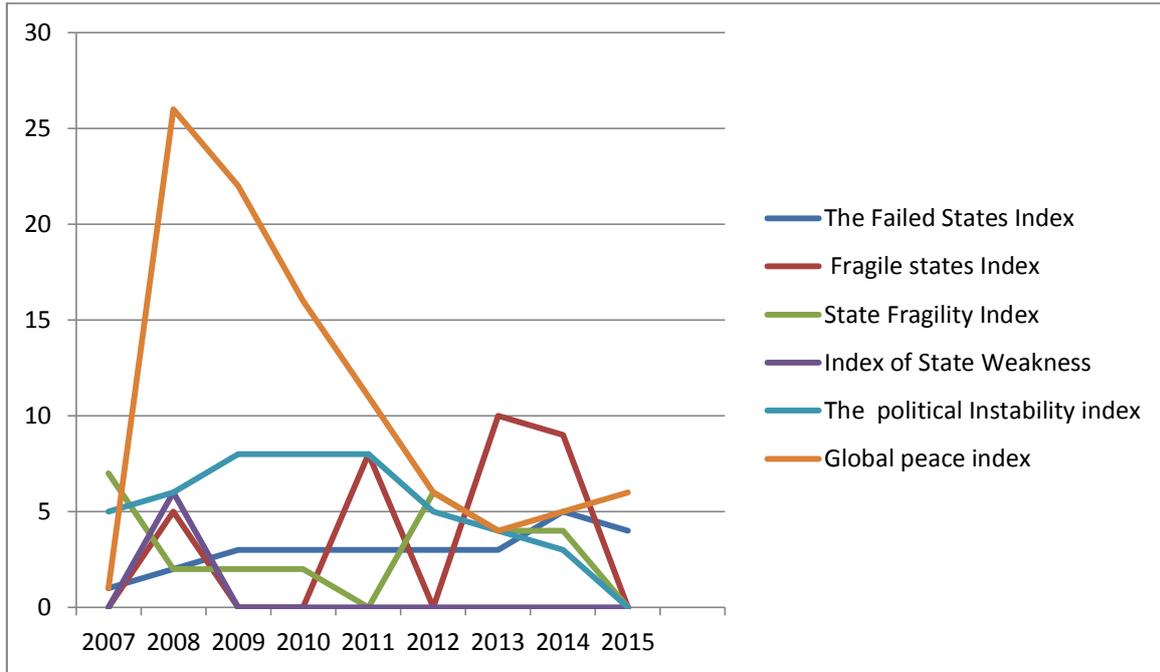
والحقيقة أنه منذ أن نال السودان استقلاله في يناير 1956 وهو يعيش في دوامة من الأزمات والصراعات المتعلقة بالنظم الفرعية الثلاثة والمترجمة بدورها لقضايا الهوية والتنمية والعلاقة بين القوميات، و شكل الحكم الملازم للبلاد، وقضايا التوزيع العادل للموارد.... الخ وتجلت هذه الأزمات في عدم استقرار لازم البلاد طيلة الفترة الممتدة منذ فجر الاستقلال إلى هذه اللحظة. (سعيد، 2006، ص 428)

ولأهمية المؤشرات وأبعادها وتحديدا في الحالة السودانية كرس هذا الجزء من الدراسة للتعرف على أبعاد الفشل الدولاتي في السودان وما آلت إليه من مشكلات متفاوتة ، دون تحديد مقياس معين للفشل، جاء هذا رغبة منا للتركيز على الخصائص التي غالبا ما تجتمع عليها معظم المؤشرات السابقة ، بدلا من التقيد بمؤشر معين ، هذا من جهة، ونظرا لغياب اجماع حول حالة ومرتبة السودان في المؤشرات المفحوصة من جهة أخرى. وأيا كان التشويش الذي تكتنفه المؤشرات المدروسة سابقا ، فذلك لا يلغي تقارب مراتب المؤشرات خاصة منذ 2012 و صاعدا . وإذا ما فهمنا هذا التقارب، فإن لنا أن نستغني عن نموذج معين، بحكم أن معظمها يكشف لنا نفس الخصائص التي تفضي الى نفس الأبعاد.

هذا النهج ضروري لأنه لا يمكن نقل أبعاد فشل السودان بشكل مناسب باستخدام أحد المؤشرات السابقة كمثال ثابت ، إلا أنه يلاحظ وجود اتفاق ضمني على عدد من النقاط تشكل في مجموعها عددا من الأبعاد لا بد أخذها في الاعتبار عند التطرق إلى الفشل الدولاتي في السودان.

الشكل التالي والذي أخذنا معظم بياناته من الجدول السابق يقدم أساسا كافيا لتبني هذه الرؤية .

في السودان



الشكل 3-4 مراتب السودان في مؤشرات الدول الفاشلة

بناء على ما سبق، وبإلقاء نظرة فاحصة على المؤشرات التحليلية للفشل في محاولة لفهم طبيعة الدولة القائمة في السودان ، يمكننا رؤية عدد من الافرازات السالبة التي تؤثر على الاستراتيجية القومية للدولة ، ومن خلال هذه الدراسة ألقينا الضوء على ثلاث أبعاد مشتركة لأزمة السودان نرى في تقديرنا أنها تمثل أكبر حاجز بالنسبة لفعالية الدولة و هي :

1-2 بعد السياسة و ممارسة الحكم :

لقد صار من المعلوم أن فشل الدولة السودانية هو فشل تصوغه حقائق سياسية، تتعلق بغياب الممارسات الأساسية للحكم الراشد، وعلى هذا فالبعد السياسي والحوكمي يقيم نوعية المؤسسات السياسية، الدستور وشرعية نظام الحكم ، وسيادة القانون ، ومدى قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، واحترام حقوق الإنسان، ومدى التمتع بالاستقرار السياسي ، وقدرة بيروقراطية الدولة والمؤسسات والمجتمع المدني على العمل بصورة فعالة ومستقلة ومستجيبة... الخ ، سنركز في حالة السودان على ما يلي :

✓ غياب النظام المناسب للحكم :

الذي يضمن القسمة العادلة للسلطة في الدولة المستقلة بين التشكيلات الوطنية والجماعات العرقية المختلفة وهي القضية لم يتم حسمها حتى الآن في السودان . (سعيد، 2006، ص 430)

في السودان

استبعاد خيار التداول السلمي للسلطة عبر آلية الانتخابات النزيهة ، ومعاناة السودان من التناوب بين الديكتاتوريات العسكرية والحكم الديمقراطي المدني - وهي الظاهرة التي يطلق عليها في السودان "ظاهرة الحلقة الشريرة"¹¹ - (سليمان ، 2007 ، ص 15) يشير الى عدم الاستقرار الذي أصبح سمة سائدة بالنسبة للوضع في السودان.¹² و يظهر ذلك جليا من حقيقة أنه من بين 60 عاما من عمر السودان المستقل،تمتعت البلاد بالحكم الديمقراطي لمدة 10 سنوات فقط فيما كانت السنوات المتبقية تحت وطأة الحكم الديكتاتوري العسكري. (سعيد، 2006،ص429)

حتى نكون عقلانيين فإن فشل الأنظمة والحكومات المتعاقبة -بغض النظر عن كونها عسكرية أو مدنية أو هجينة- ظاهر للعيان قبل عقود،بالضبط عجزها بعد تأديتها مهمة طرد المستعمر عن تحقيق جوهر مهمتها،¹³ (سليمان ، 2007 ، ص ص 16-17) ووقوفها دون هدف اقامة نظام مطابق لخصائص السودان؛ نظام يركز على التعددية كأساس حيوي لا تتجلى الوطنية من دونه. بل فشلت جميعها في ربط الحاكم بالمجتمع أو الريف بالحضر أو ماضيها مع حاضرها فقامت أنظمة استبدادية مرتكزة على أعمدة الثكنة و القائد المؤسس و الحزب "الغالب" الواحد. (محمد،2000،ص4)

✓ فقدان احتكار العنف و السيطرة على الأراضي :

لم تستطع الحكومة السودانية أن تحصل على مجرد الاعتراف بها كقوة مركزية غالبية وقادرة على ضبط ايقاع النزاعات الأهلية ، خاصة بعد أن تداعت محاولاتها المستميتة للقبض على زمام العنف ، واستمر انهيار احتكارها للقوة المسلحة ، وعجزها عن السيطرة على نحو فعال على أجزاء كبيرة من أراضيها نتيجة فشلها في ايقاف الحروب الأهلية. (ص ص 10-11)

و قد كان من تداعيات تدمير احتكار استخدام القوة الشرعية للحكومة أن جلب معه صراع فصائلي في جميع أنحاء البلاد ، كما أدى إلى تصاعد العمل المسلح في شكل حرب العصابات ، بهدف ممارسة

11- "الحلقة الشريرة" (ديمقراطية،انقلاب، انتفاضة) وهي اشارة لحدوث انقلاب عسكري تليه انتفاضة شعبية تطيح بالنظام العسكري، ثم فترة قصيرة من الحكم المدني يعقبها انقلاب عسكري مرة أخرى . و قد سمحت هذه الحلقة الشريرة للمحاولات الانقلابية الناجحة و الفاشلة منذ 1958، ان تتجاوز العشرين انقلابا في فترة الـ 42 عاما الأخيرة ،اي بمعدل انقلاب أو محاولة انقلاب كل عامين .

12- وتضاف أيضا عقبة أخرى الى أزمة النظام وهي طبيعة تكوين الجيش السوداني الذي لم يعد جيشا قوميا محترفا، حيث عملت سياسة التمكين الاسلامية لنظام البشير على تغيير القيادات العسكرية القومية والدفع بالشباب الاسلامي الى الجيش ، حتى صارت الكوادر الحالية عقائدية ومرتبطة ارتباطا عضويا بنظام الانفاذ الغير الشرعي.

13- إن الأنظمة العسكرية التي مرت على السودان استندت على مبررات واهية لاغتصاب السلطة (التدهور الاقتصادي،الفساد،الحرب،...) وبالرغم من لجوء هذه الأنظمة الى ارتداء ثوب الديمقراطية، إلا انها وقعت في نفس محذورات الأنظمة المدنية، هذه الأخيرة لم تكن أحسن حالا من سابقتها ، فقد كان معظمها ديكتاتوريا بزي مدني، نتيجة ضعف القيم الديمقراطية لدي العديد من القادة و الزعماء السياسيين ، ما جعل من الفساد والمجاعة و الفقر ، والحروب المستمرة صفات النظم المدنية والعسكرية على السواء.

في السودان

ضغوط متواصلة لإسقاط النظام في الخرطوم. فضلا عن أنه خلق أشهر وأطول حرب في الجنوب، التي فصل فيها لإنفصال الجنوب. ومازالت تداعيات فقدان احتكار العنف تحصد مواجهات وصدامات مستمرة وحروب أهلية شرسة مندلعة في الشمال بين الحكومة المركزية مع الحركات المسلحة في مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، ودارفور مما يشكل وصفا جاهزة لتفكك الدولة على المدى المتوسط والطويل. ¹⁴ (سعيد، 2006، ص 428) كما ستقود مثل هذه الأفعال في نهاية الأمر إلى انهيار سلطة الحكومة المركزية عن طريق تقييد قدرتها على فرض الأمن، مما سيؤدي إلى فقدان السيطرة على المزيد من الأراضي السودانية، و/أو احتكار الاستخدام المشروع للقوة، مما يجعلها عاجزة عن إعادة إنتاج الظروف الضرورية لوجودها هي نفسها. ¹⁵

✓ إطار الحكم أو الدستور:

حتى لحظة كتابة هذه السطور لا يوجد دستور دائم للبلاد، طيلة العقود السابقة كانت السودان تحكم من خلال دساتير انتقالية أو دساتير التي صاغتها المجموعات التي تولت زمام السلطة في أوقات معينة، ولفترة محددة. (سعيد، 2006، ص 430) وأسفر ذلك عن حالة عقم سياسي وعدم استقرار دستوري، عبر عن نفسه في التآرجح ما بين حكم عسكري تسلطي، و بين حكم برلماني ديمقراطي عاجز. (نصر الدين، 1999، ص 202).

✓ النظام الانتخابي:

إن التشكيلات السياسية السودانية المختلفة لم تتوافق خلال اي من الحقب الديمقراطية التي مرت بها على نظام انتخابي مناسب، والناظر إلى هذه القضية من منظور سياسي سيرى أن المصالح والاعتبارات السياسية كانت تفرض نفسها على نوع النظام الانتخابي المعتمد فيه مما جعل السودان يعاني من عدم استقرار سياسي طوال الحقب السابقة، إذ أن معظم النظم الانتخابية التي اعتمدها الحكومات المدنية منها والعسكرية والتي تعاقبت على السلطة في السودان أخفقت في إجراء تغييرات في أسس الحكم وفي بناء دولة متكاملة، حيث ظلت القيادات التقليدية للأحزاب السياسية المسيطر على الأحزاب نفسها وعلى السلطة من خلال سيطرتها على الوزارات التي تشكلت وكذلك الحال ينطبق على النظم العسكرية. (عبيد،

¹⁴- هذه الحرب الجديدة التي لازالت مستمرة خلفت آلاف القتلى والمشردين والنازحين واللاجئين الى الدول المجاورة، كما دمرت جانبا كبيرا من موارد البلاد و ثروتها التي تذخر بها هذه المناطق. فيما لا يزال القتال مستمرا في اقليم دارفور بغرب السودان، بين الحكومة المركزية و متمردي دارفور من المسلمين من ذوي الأصول غير العربية ما أودى بحياة 200 ألف سوداني أو أكثر و شرد أكثر من مليوني شخص فروا بسبب القتال و حرق القرى.

¹⁵- منذ التسعينات تكررت الدعوات بشكل لافت أن السودان سائر الى الزوال ومهدد بالانهيار تارة تحت سيناريوهات "اللبنة" ومرة "الأفغنة"، و "الصوملة" وفي مرات العرقنة" نسبة الى نموذج العراق بل تصاعدت عدة الاستقطابات الى حد يجعل الكثيرين من الدارسين و المراقبين يشيرون الى "حتمية انهياره" و تفككه بعد ان اتساع محاور محرقة الحرب التي كانت محصورة في جنوبيه، الى وسطه و خاصرته.

في السودان

(2013، ص 19) اعتماد هذه الأخيرة على المؤسسات الانتخابية كعنصر أساسي للبقاء في السلطة أبقى البلاد أسيرة الفشل والصراعات العرقية والطائفية .

✓ عدم العدالة في توزيع السلطة :

منذ الاستقلال وضعت الحكومات الشمالية حجر الأساس لاستدامة السلطة في الأيدي الشمالية، التي هيأها الاستعمار لذلك بالتعليم والتدريب. وأفرز الاستغلال واقعاً ثابتاً هو هيمنة الإقليم الشمالي على الجهاز التنفيذي، وتوظيف هذه الهيمنة لاستدامتها. فالسودنة أعطت الجنوبيين ست وظائف فقط من بين ثمانمئة وظيفة قيادية، و بعد ما يقارب العشرين عاما من السودنة ، تمكن ثلاثة جنوبيين بعد اتفاقية أديس أبابا- من الوصول و للمرة الأولى لمواقع المحافظين في كل من ماو و جوبا و ملكال. غير أنه وبالرغم من مشاركة الجنوبيين في الحكومة المركزية أو في أي موقع لصنع القرار على مستوى القطر، ظلت مشاركة الجنوبيين وغيرها من الأقاليم لا تعدو أن تكون مجرد ديكورا لاستكمال المظهر القومي للحكم في البلاد. (سليمان ، 2007 ، ص ص 27-28) فقد ظلت مثلا نسبة التمثيل لأبناء الشمالية في الوزارة الاتحادية ثابتة لا تتقص عن 50% في كل الحكومات، وأحيانا تصل إلى فوق السبعين، رغم التحولات التي طرأت على الساحة الفكرية والمعرفية لأبناء باقي الأقاليم.

وقد أضحى واضحا أن هذه النسب كانت أحد الأسباب الأساسية في استبعاد غير الشماليين لادارة البلاد، وهو ما يفسر ان السودان منذ الاستقلال حتى اليوم لم يحكم قط من رئيس من غير الشماليين.

على الصعيد العسكري، فعلى الرغم من أن 92% من قوات الجيش السوداني من الحزام الافريقي أو من النوبا و الفور و الفونج و الهدندوة و البحة فإن 96% من ضباط الجيش فضلا عن المناصب العليا في الجيش ينتمون الى شمال ووسط السودان، و هو ما يفسر أن معظم الانقلابات كانت من طرف قادة ضباط من شمال السودان. (نصر الدين، 1999، ص 201).

هذه المعادلة الجائرة في التوزيع أدت إلى سلسلة متتالية من السلبات في مجالي إدارة الحكم وتوزيع الثروة كما قادت الى تغذية النزعة الانفصالية .

✓ أزمة الشرعية :

المتأمل في السيرة الذاتية للدولة السودانية يلحظ أنها قامت على تمكين عرقي ، أو قبلي ، ديني إذ تمثل هذه اللوثة تعبيراً عن أزمة عميقة في شرعية الدولة و السلطة معا، وعجزا فاضحا عن تأسيس مجال سياسي حقيقي وحديث . كما أن استمرار اشتغالها على الآليات نفسها في التكوين و الممارسة يهدد إعادة انتاج أسباب الاخفاق السياسي ، و تجديد روابط النزاع الأهلي و يعرضها للانهايار والانشقاق غداة كل امتحان أهلي دموي . (بلقزيز، 1997 ، ص 57)

في السودان

في هذا السياق يمكن الاشارة إلى أن دعوة النظام إلى مشروع الدولة الاسلامية أثمرت حربا أهلية لازالت تقطف ثمارها إلى الآن، خاصة بعد أن عجزت على تحصيل شرعيتها من الجمهور إلا باستعمال القوة المادية المجردة وهي - في نظام قيم الأفكار الحديثة- شرعية غير مشروعة. (ص ص 64،63،61) فمنذ ولادتها الحديثة وجدت السودان نفسها عُرضة لحركة واسعة من الرفض من قبل التيارات السياسية و الشعبوية - خاصة تلك الموجودة في الجنوب - ما فاقم من أزمة شرعيتها - خاصة بعد أسلمتها للممارسات السياسية- ، وقد هيئت شروط تعميق أزمتها لا شعوريا بعد أن انحازت شرعيتها لطائفة دون أخرى.

✓ غياب اجماع وطني :

خروج دولة الاستقلال من رحم دولة الاستعمار حمل معه تشوهات الولادة القيصرية . وإذا كان قد طرح من الوهلة الأولى مسألة شرعية الميلاد والوجود ، فقد بدت الدولة السودانية دولة متسلطة وقهرية مجحفة في توزيع الحقوق على المجتمع ، بعد أن اخفقت في تقديم الجواب عن مسائل الاجماع المدني . ذلك أن الاجماع لم يتحقق غير مرة واحدة حين اتفقت كافة القوى السودانية -شمالية وجنوبية على التصويت في البرلمان لصالح استقلال السودان.

ربما يعود غياب الاجماع الوطني إلى كون الدولة السودانية دولة تعددية من الناحية الاثنية والثقافية والدينية وهو الأمر الذي يجعل التوصل إلى هذا الاجماع مسألة صعبة ، غير أن غياب الاجماع يعود في الجانب الأكبر منه إلى النخبة المسيطرة في السودان والتي لا تسعى للتوصل إلى الاجماع لأن هذا من شأنه أن يحدث تغيرات بعيدة المدى في الهياكل القائمة تتعارض وهيمنة هذه النخبة. من جهة أخرى فإن هذه النخبة باتت عاجزة واضحا للعيان وذلك بعدم قدرتها على فرض آرائها المتعلقة ببناء الدولة وتحقيق الاندماج ومواجهتها لمقاومة مسلحة من جانب كل الجماعات التي رأت في تلك السياسات والاستراتيجيات تهديدا لمصالحها وتهميشا لوجودها و دورها. (نصر الدين،1999، ص 202)

بالتالي، فإن القبلية التي تقوم عليها بنية الدولة السودانية ، و التي برزت بشكل لافت في السنوات الأخيرة، بحيث تجذر الانتماء القبلي والعنصري (عرب و أفارقة) واتسعت آفاقها بحيث أصبح يهدد الوحدة الوطنية للبلد، أعطت فرصة واسعة للنظام أن يناور باستخدام القبائل ودفعها الى التقاتل لمصلحة يُلوح بها ، أو لعصبية قبلية مشتركة ، كما حدث في ليبيا واليمن. (رأفت،2006، ص 344)

في السودان

✓ القمع السياسي و مصادرة الحريات :

بدأت أول حكومة وطنية حياتها السياسية ، اتجاه القادة الى التخلص من معارضة الجنوبيين ، واللجوء الى محاكمة العديد منهم وانزال بحقهم أحكاما قاسية من اعدامات و سجن مؤبد. (سليمان ، 2007 ، ص 25) ومع قيام الحكم العسكري راح يسعى الى فرض الاندماج الطائفي بالقوة المسلحة سعيا لاستيعاب الجنوب في اطار الثقافة الاسلامية، إذ خطط النظام الى توطيد مليون و نصف مليون عرب شمالي في الجنوب ،اضافة الى قمع اي وجه للمعارضة الأمر الذي أدى الى هروب العديد من القيادات الجنوبية الى الخارج و تشكيلهم تنظيمات سياسية وعسكرية في الخارج لمقاومة هذه السياسة. (نصر الدين،1999، ص 184).

بينما قام نظام البشير/الترابي بتصفية قيادات الجيش السوداني ، وانشاء ميليشيات خاصة تابعة له ، فضلا عن تقويضه لأركان و منظمات المجتمع المدني ، و تصفية لقيادات النقابات و الاتحادات و الروابط المهنية و الطلابية بشكل أفقدها القدرة على ممارسة اي دور . (ص 203)

2-2 بعد الاقتصاد والتنمية :

يُفِيْم هذا البعد قدرة الدولة على توفير بيئة اقتصادية مستقرة ، ونمو مستدام وعادل لمواطنيها ؛ بالإضافة إلى أنها تأخذ في الاعتبار السياسات الاقتصادية، تذبذب معدلات التنمية الاقتصادية والفقر، استمرار تدهور وضع الاقتصاد الوطني بدرجات تدريجية متفاوتة أو حادة، ضعف الاستثمار، تفاقم الديون....

✓ الفقر:

من الجانب الاقتصادي يواجه السودان مشاكل اقتصادية تعتبر انعكاساً لعدم الاستقرار السياسي والأمني، و التي تؤثر بدورها في ديمومة فشل الدولة في المؤشرات الاقتصادية . فوفقا لتقارير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) لعام 2007 ، يعيش أكثر من نصف الشعب السوداني تحت خط الفقر والمقدر بدولار أمريكي واحد في اليوم، في حين يعيش حوالي النصف تقريبا في المناطق الريفية في ظل ظروف الفقر المدقع، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات. (تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يناير 2007)

على هذا النحو، حاولت وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل حساب عدد الفقراء العاملين من خلال أحدث نتائج مسح القوى العاملة . وتشير التقديرات حسب نفس الوزارة إلى أن حوالي 30 % من الأشخاص الذين يعملون في السودان يعيشون مع أسر ، وأنهم على الرغم من الدخل الذي يحصلون عليه

في السودان

من عملهم ، يعيشون تحت خط الفقر. هذه المعلومات لها اعتبارات سياسية هامة، فهي تشير إلى حقيقة أن مجرد الحصول على وظيفة لا يعد وسيلة للخروج من الفقر لكثير من الناس، وبالتالي على صناعات السياسات إيلاء الاهتمام لنوعية الوظائف التي يجري توفيرها في الاقتصاد. (مشروع السودان، 2014، ص 25)

عدى عن ذلك ، واعتمادا على آخر مسح للفقر في السودان أجري العام 2009 - قبيل انقسام السودان دولتين- فان حجم السكان ممن هم تحت خط الفقر بحسب يقدر بنحو 46.5%، منها 26.5% من سكان المدن و 57.5% من سكان الريف، فضلاً عن اختلاف ما بين الولايات، حيث كانت النسبة في ولاية شمال دارفور - غربي البلاد الأعلى بـ 69% ، وفي ولاية الخرطوم الأدنى بـ 26%. ويتوقع بعضهم أن يكشف المسح الإحصائي الجديد الذي يجري بالتعاون الفني مع جهاز الإحصاء النرويجي عن نتائج ربما تكون صادمة جداً، بحيث تصل نسبة الفقر إلى عتبة الـ 80%. (اسلام عبد الرحمن، 2015)

✓ ضعف السياسات الاقتصادية والتنموية :

لقد أدى غياب الموقف النظري بشأن سياسات التنمية الاقتصادية ومناهجها إلى انصياع النظام السوداني إلى التكيف الهيكلي والخصخصة للاقتصاد المطروحة من طرف البنك وصندوق النقد الدوليين. ففي خطوة غير مدروسة ودون جدول زمني، قام النظام السوداني ببرنامج خصخصة استفادت منه النخب المسيطرة، لينسحب بعد ذلك من تقديم الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والبنى التحتية ما أدى إلى ازدياد الفئات المهمشة والفقيرة في أنحاء السودان. (الطويل، 2006، ص 170)

على ذلك ، ظل الوضع الاقتصادي والمعيشي في السودان يعاني من تدهور مستمر نتيجة السياسات الاقتصادية التي ظلت تنتهجها النخب المتعاقبة على حكم البلاد، وظلت السمة الغالبة على الموازنة العامة في البلاد هي العجز والتمويل بالعجز ، ما أسهم بشكل كبير في زيادة حدة التضخم والارتفاع المطرد للفقر، خاصة في فترة التسعينات حيث وصل الوضع إلى درجة الانهيار خاصة مع تزامنه مع اشتداد أوتار الحرب الأهلية في الجنوب. حيث كان تمويل الحرب من أهم بنود الصرف في الميزانية العامة. وحتى بعد انتهاء الحرب - بعد تطبيق اتفاقية السلام الشامل - ظل العجز السمة الغالبة ، حيث فشلت اجراءات الحكومة في الحد منه. ففي الفترة بين 2008 و 2010 انخفض سعر صرف الجنية السوداني مقابل الدولار إلى نسبة فاقت 35 % ، لترتفع الى 100 % بعد انفصال الجنوب ، وزيادة في العجز في الحساب الجاري بنسبة فاقت 50 %.

في السودان

✓ الديون :

يعتبر السودان من أكبر الدول المنهكة بالديون في العالم، (سعيد، 2010، ص 448) فحجم الدين الخارجي لديها وصل حدا يجعل من الصعب الوفاء به.¹⁶

في هذا الاطار أورد تقرير وحدة الديون بينك السودان المركزي (2013) أنه بنهاية العام 2012 بلغت ديون السودان الخارجية تحت رقابة برنامج صندوق النقد الدولي 42 مليار دولار تبلغ أصولها 17.2 مليار دولار وفوائدها التعاقدية 4.3 مليار دولار ، ووصلت الفوائد الجزائية لعدم تسديدها إلى 20.5 مليار دولار، و 69% من إجمالي هذه الديون ثنائية و 13% منها لمؤسسات التمويل الدولية و 18% ديون تجارية، في حين بلغ حجم القروض الأجنبية والتسهيلات التجارية التي استفاد منها السودان منذ الاستقلال وحتى نهاية العام 2012 حوالي 25.9 مليار دولار. (النور ، 2014، ص12)

وحسب هذه الأرقام فإن هناك 8.7 مليار دولار ديون إضافية وهي الفرق بين مجمل القروض منذ الاستقلال البالغة 25.9 مليار دولار وأصل الديون الواردة أعلاه والمحددة بـ 17.2 مليار دولار، وهي قروض ميسرة حصلت عليها الحكومة الحالية ضمن ديون ثنائية أغلبها من الصين والهند وماليزيا ومن صناديق التمويل العربية التي ذهبت لتمويل بعض المشروعات الكبيرة مثل السودان . وهذا يعني أن الحجم الحقيقي لديون السودان الخارجية يفوق الخمسين مليار دولار بنهاية العام 2012. وهو ما يقرب من نسبة 90% من الناتج المحلي الإجمالي.¹⁷ (رأفت، 2006، ص 328)

✓ الاعتماد على أسعار المواد الخام :

أخطر ما يواجه السودان اليوم هو أن اقتصاده تحول من اقتصاد انتاجي يعتمد على الزراعة، الى اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط. حصل هذا بعد اعتماد الحكومة شبة الكامل على النفط المستخرج من الجنوب والذي وصلت نسبة تصديره الى اجمالي الصادرات 95 % . ومن النتائج السلبية للاعتماد على النفط ، تركز الثروة في العاصمة من دون الولايات الأخرى التي انخفض دخل الفرد فيها بدرجة ملموسة . وكانت هذه الظاهرة تحديدا من أهم أسباب التمرد في الأقاليم الأخرى، ما أدى إلى تسميتهم أقاليم الهامش، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أزمة الجنوب والتي بلغت خطورتها حد الانفصال ، وأزمة دارفور التي تتفاقم، إضافة إلى أزمتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. إذا علمنا أيضا أن انفصال الجنوب حرم دولة

¹⁶ - بحسب تقارير صادرة عن بنك الدولي أن ديون السودان قفزت في عام 2008 من 32.6 مليار دولار الى حوالي 45 مليار دولار في 2014 وهذا بسبب ارتفاع فوائد الديون سنويا .

¹⁷ - من المعروف انه أثناء الأزمات المالية يتجه المختصون الى قياس حجم الدين العام للدولة و مقارنته بالناتج المحلي لها ، حيث يشير ذلك الى مدى امكانية تخلص الدولة من الأزمة. وكلما كان حجم الدين العام أقل من حجم الناتج المحلي، أعطى ذلك دلالات ايجابية على قدرة تخلص الدولة من هذا الدين، و العكس صحيح.

في السودان

الشمال من 80% من النفط الذي يشكل جل صادراته ، فقد جعل الوضع الاقتصادي أخطر ، إذ ترتب على ذلك ، انخفاض كبير في احتياطي العملة يوازي الانخفاض في صادرات النفط . (ص ص 325-326-327)

✓ طرد الاستثمار الدولي :

إن المشاكل والأوضاع الاقتصادية المتردية السابق ذكرها ، والراجع معظمها لتكاثر اعباء تكلفة تلك النزاعات والانفلاتات والاضطرابات زادت الأمر تعقيدا، حيث أدت إلى توقف ضخ الأموال من أجل الاستثمار في البلاد، (الفقيه، 2006، ص375) كما أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ظل يمثل عائقا أمام توفير بيئة مواتية للاستثمارات الخارجية .

إضافة إلى ما سبق ساهمت السياسات الاقتصادية¹⁸ والقوانين السودانية الخاصة بالاستثمار لطرد الاستثمار حيث وصفها البعض بالجائرة والشديدة والتعنت المتعمد ضد المستثمرين، بجانب الفساد الذي ضرب المرافق الاقتصادية والاستثمارية والخدمة المدنية. (محمد، 2007، ص ص 135-136)

بالنظر إلى هذه السلبيات صنفت التقارير الاقتصادية لمنظمة الوحدة الإفريقية السودان من ضمن قائمة دول أفريقيا الأكثر طردا للاستثمارات. كان هذا في الوقت الذي تم فيه تهريب أكثر من 100 طن من الذهب، فيما قدرت المصادر الرسمية السودانية حجم أموال السودانيين المستثمرة بالخارج بأنه يتجاوز 49 مليار دولار، بينما قدرها الصادق المهدي (رئيس وزراء الفترة التعددية الثالثة) بما يتجاوز 70 مليارا موزعة ببين مصر، ودول الخليج إضافة إلى دول افريقية مثل كينيا ونيجيريا واثيوبيا وتشاد. (محمد، 2000، ص 20)

2-3 الجوانب الاجتماعية والمجتمعية :

يقيم هذا البعد الضغوط الديموغرافية ، ونصيب الأفراد في المجتمع من الاحتياجات الأساسية بما في ذلك التغذية والصحة والتعليم ، والوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي ، بالإضافة إلى تزايد أو تناقص حركة المهاجرين وانتشار أو انحصار ظاهرة هروب العقول والكفاءات ، والتهجير القسري ، الإندماج الاجتماعي... و البداية تكون مع :

¹⁸- فالضرائب الخيالية والسياسات الغربية ، وكذى الجمارك وسياسات التسعير/والسياسات النقدية كانت من أهم الاجراءات والسياسات التي ساهمت في طرد المستثمرين الأجانب.

في السودان

✓ التفاوت في التعليم والصحة :

إن تدني مستوى التعليم بالسودان صار أمراً واقعاً وحقيقة ملموسة، ورؤية هذا التدني لا تحتاج إلى قوة ملاحظة أو دراسات ميدانية، فوفقاً لمعهد اليونسكو للاحصاء فإن نحو أمية الكبار في مرحلة ما قبل انفصال السودان في عام 2011، قُدِّر بحوالي 71.1% (80.1 و 62% للرجال والنساء على التوالي). في نفس السنة، سجل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) 86.7% ، مع وجود فجوة أقل بين الجنسين بشكل ملحوظ (83.6% للنساء و 89.6% للرجال) وهو معدل يزيد عن معدل الدول النامية وهو 49% ، كما قدر تعداد السكان الخامس لعام 2008 معدل معرفة القراءة والكتابة للسكان السودانيين (سكان شمال السودان آنذاك) المتراوحة أعمارهم بين 6 سنوات وأكثر بـ 57.2% (63.3 و 51% للرجال والنساء على التوالي)، بالمقارنة بـ 52.3% في عام 1993. كما سجلت فروق كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، في حين كان معدل معرفة القراءة والكتابة بشكل عام للسكان الرحل/البدو أقل من ذلك بكثير (15.6%). فقد كان مستوى القراءة والكتابة بين الشباب (15 إلى 24 سنة من العمر) في نفس السنة 67% بشكل عام (71.4 و 62.8% للرجال والنساء على التوالي)، ولكنه كان أعلى بكثير في المناطق الحضرية (86.7%) عنه في المناطق الريفية (62.5%) حيث الشابات هن الأكثر حرماناً (56.9%) مقارنة بأقرانهن الذكور. (مشروع السودان، 2014، ص 25)

بشكل عام لا تزال نظم التعليم في السودان في حالة من الفوضى، وقد يرجع في جانب منه إلى تدني نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والبحث العلمي التي تصل إلى أقل من 1% مقارنة بإهدار حوالي 70% من الموازنة العامة على الأمن والدفاع (أي الحرب). (أسباب ومظاهر الفقر في السودان ، ب س ن ، ص 8)

لا يبتعد حال الصحة عن حال التعليم في السودان فضعف تقديم الخدمات الصحية تظهره زيادة نسبة وفيات الاطفال ، إذ بلغت 8.6% في عام 1973 و 6.6% في عام 1993م، و 9.4% في عام 1999 ، ويلاحظ انها الأعلى وسط الشرائح الضعيفة، كما ان نسبة الاطفال (دون الخامسة) ناقصي الوزن (أي اقل من الوزن الطبيعي) تصل الى ثلث اجمالي هؤلاء الاطفال (34%) وهي نسبة غير مقبولة بكل المقاييس.

ضف إلى ذلك أن نسبة السكان الذين لا تتوفر لهم فرص الخدمات الصحية تصل إلى 30% وهي نسبة عالية رغماً عن أنها أفضل من الوضع في البلاد الأقل نمواً حيث تصل النسبة إلى حوالي النصف، ورغماً عن ارتفاع نسبة السكان الذين يبقون على قيد الحياة لأكثر من 40 عاماً والتي ارتفعت إلى 53% فإنها مازالت قليلة نسبياً. ويرجع تدني تقديم الخدمات الصحية إلى تدني الانفاق العام على الصحة الذي بلغ

1.2 دولار أمريكي فقط في عام 2004. (ص 16)

في السودان

✓ البطالة :

يعاني السودان كغيره من الدول النامية معدلات بطالة مرتفعة ، فوفقا لمسح القوى العاملة في السودان لعام 2011، كان معدل البطالة الإجمالي (التعريف الدقيق) 18.5 % بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة فأكثر (11.4 % للرجال و37 % للنساء). وكان معدل البطالة في المناطق الحضرية أعلى (22.8%) عنه في المناطق الريفية (15.3 %). وقد يرجع ذلك إلى حقيقة أن جانب أكبر من الناس يشاركون في الأنشطة الزراعية في المناطق الريفية.

فيما سجلت معدلات البطالة في السودان عند مستويات تبدو أعلى نسبيا للحاصلين على التعليم «الجامعي/ العالي بوصولها 23.3 % في عام 2011. إذ تشير الملامح التعليمية للعاطلين عن العمل إلى أن واحد من أصل أربعة حاصل على تعليم جامعي / عالي بطل ، إضافة الى اقامة حوالي 26 % من العاطلين عن العمل في الخرطوم ، 44 % منهم حاصلين على التعليم الجامعي / العالي. (مشروع السودان، 2014، ص 25)

قد يُفسر هذه النسب ، الإرتباط العكسي بين المستويات الأعلى من التعليم والبطالة، ذلك أن تأثير البطالة على الشباب يقع على حاملي الشهادات الجامعية أكبر من بقية الشباب، و قد زاد الأمر تعقيدا سياسة التوسع الكبير في التعليم العالي (التوسع في أعداد طلاب وخريجي الجامعات)، في ظل انحصار فرص العمل الخاصة بالمتخرجين في القطاعين الحكومي والخاص - نظرا لزيادة العمالة الأجنبية الوافدة إلى السودان في مختلف القطاعات الاقتصادية - فضلا عن الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن بسبب اتساع دائرة الحرب أو الظواهر الطبيعية والاجتماعية كالجفاف، التصحر، الفياضانات . و كلها أسباب قوضت دور الدولة في ايجاد فرص عمل بالمؤسسات العامة والوحدات الحكومية لتبنيها سياسة الخصخصة بصورة كبيرة. (محمد، 2012، ص ص 17، 10)

✓ المياه النظيفة والصرف الصحي :

إن توفير المياه النقية والكافية وخدمات الصرف الصحي تمثل تحدياً كبيراً في السودان حيث اوضحت المسوحات الاخيرة (المسح العنقودي متعدد المؤشرات لعام 2000م) بأن 59 % فقط من سكان الحضر و47 % من سكان الريف يمكنهم الحصول على المياه النقية الصالحة للشرب (بمتوسط 7.4 لتر للفرد في اليوم) وهي أقل بكثير عن المستويات المقبولة عالمياً. وقد ازداد الوضع تعقيداً حيث أن ما يقارب 65 % من سكان الريف يعيشون في مناطق ليس فيها أنهار أو مصادر أخرى دائمة للمياه السطحية. هذه المجتمعات تعتمد تقريباً بشكل كامل على مصادر المياه الجوفية ، ومصادر المياه الموسمية والتي

في السودان

تتطلب بناء احواض لحفظ المياه على الارض الطينية المنبسطة، والسدود عبر الوديان والجداول الموسمية.

وتزيد مصداقية هذه المسوحات ، لتتأكد عبر المؤشر العالمي للمياه والذي اطلق عليه اسم " مؤشر فقر المياه"، والذي حصل السودان وفقه على الترتيب 111 من حيث فقر الموارد المائية بين دول العالم.

فيما يخص الصرف الصحي يبقى الوضع صعباً كذلك، إذ ان حوالي 5 % فقط من سكان ولاية الخرطوم يستفيدون من خدمات المجاري المركزية ونسبة 20% يستخدمون انظمة السيفون المنزلية و 55% يستخدمون المراحيض البسيطة. ومن جانب آخر فان 20% فقط من سكان الريف قد تمكنوا من الحصول على المراحيض البسيطة. (أسباب ومظاهر الفقر في السودان ، ب س ن ، ص ص 17-18)

✓ المجاعات و الأوبئة:

يعلم الجميع أن المجاعات وليدة الجفاف، وهي حقيقة لا مرأى فيها، إذ تستطيع ظاهرة الاحتباس الحراري أن تطيل نوبات الجفاف وتفاقمها ، غير أن أسباب المجاعات قد تتعدى قوى الطبيعة إلى الإنسان ، وللخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل أمارتيا سن مقولة شهيرة في هذا الصدد وهي " ما من مجاعة كبيرة حدثت في دولة يحكمها نظام ديمقراطي ليبرالي على الإطلاق".

تظهر صحة هذه المقولة أكثر في السودان ، الذي عانى من مجاعات تفاقمت و زاد من وتيرتها سوء إدارة الحكم، و انتهاكات حقوق الانسان، وانعدام الأمن ، اضافة إلى الافتقار إلى البنى التحتية الضرورية، والتعليم الجيد. فإذا كانت المجاعة أحد أسباب الإطاحة بنظام الرئيس جعفر نميري في الخرطوم ، (الشيخ،2015) فلا شك ان الحروب الأهلية كانت سببا في معظم المجاعات التي شهدتها السودان. ¹⁹ (موسى، 2009، ص ص 30،31) و تُظهر مجاعة 1984 تضافر عوامل الحرب والجفاف والطاعون الماشية الذي تسبب في نفوق أكثر من مليون رأس ماشية في بحر الغزال أعالي النيل ، ونزوح أكثر من مليوني شخص على وجه التقريب، إلى المدن الشمالية، فيما ارتحل آخرون صوب اثيوبيا. (يونغ ، 2014 ، ص 87)

في سياق الحديث عن المجاعة، حذرت الأمم المتحدة من أن فرص انعدام الغذاء لا تزال قائمة في مناطق النزاع بدارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق و اببي، موضحة أن حوالي 3,7 ملايين شخص في السودان يصنفون ضمن المرحلة الثانية من مستويات الأمن الغذائي وهي مرحلة تسبق الأزمة الكاملة.

¹⁹فيما تظهر موجات المجاعة و تحتفى ، تستمر معاناة الشعب السوداني مع الجوع ، فقد أوردت صحف الخرطوم تقارير (2008/8/17) تقول أن 21 مواطنا من قبيلة كونفور بمحلية أليك بولاية وارب، في الجنوب، ماتوا جوعا. كما أدى الجوع الى تهجير 7000 آخرين الى المناطق المجاورة.

في السودان

على هذا النحو ، فوقف الحروب هو المدخل لسد الفجوة الغذائية، وتبقي احتمالات المجاعة قائمة، إلا في حال قيام الحكومة بإحداث اختراق أمني لكي يتم تحسين الأوضاع الإقتصادية وتقادي الإنهيار الكامل للدولة التي اصبحت تصرف 70% من ميزانيتها على الآلة الحربية.

أما ما يتعلق بالأمراض والأوبئة فانتشارها يعود الى العوامل السابق ذكرها إضافة الى تدهور صحة البيئة والفقر والازدحام السكاني ، وتوفر البيئة المناسبة لتوالد الحشرات الناقلة للأمراض، وكذى حركة السكان داخل و خارج المناطق الموبوءة بالكوليرا ، التيفوئيد ، البلهارسيا، السل ، الملاريا.(حياتي وآخرون، 2005، ص 171)الانتشار الواسع لهذا اللوباء الأخير جعله يصل الى أكثر من 40% من اجمالي الاصابات فيما بلغت أمراض الجهاز التنفسي (السل) 28% زيادة على الاسهالات وأمراض سوء التغذية وهي لاشك تعيق الانتاج وتزيد من فرص انتشار الفقر ، بالرغم عن امكانية السيطرة عليها إذا توفرت الارادة والموارد المادية والبشرية. (أسباب ومظاهر الفقر في السودان ،ب س ن ، ص 9)

✓ ضعف الاندماج الاجتماعي :

اتسم المجتمع السوداني بسمات المجتمع المركب الهوية ، و أثارت عملية بناء الدولة الحديثة - التي يتسم منطقتها بطبيعة ميله إلى خلق هوية موحدة تمثل المضمون القومي للمواطنة - مشاكل في العلاقة بين التنمية والقوميات المتعددة والمتداخلة في السودان، إضافة إلى مشكلة تعيين هوية السودان السياسية والثقافية منذ استقلاله .

ترافق مع هذه التمايزات ظهور حركات تمرد مسلح في أقاليم عدة أخرى على خلفية التمايزات الاثنية والتنمية والتي وضعتها في خانة الظرفية والتهميش ، جعلها تساهم في تهيئة البيئة السياسية المحلية والاقليمية والدولية للانفصال من جهة وتشجيع قوى وتجمعات جهوية أخرى على التمرد والمطالبة بالانفصال عن الدولة المركزية، كما هو الحال في دارفور. (بريزات، 2006، ص 391)

✓ الهجرة :

لقد بات من الواضح تماما ان أغلب موجات الهجرة المختلطة في السودان نشأت فرارا من النزاعات، والعنف المتفشي، وتعطل النظام العام، والمجاعة، والجفاف، وهربا من الضائقة الاقتصادية ،وسعيا للحصول على سبل عيش وفرص أفضل للحياة في الخارج وغيرها من عوامل الضغط الأخرى. (تقرير الهجرة الدولية 2015، ص 19)

فوفقا للمعلومات المتوفرة من تعداد عام 2008، الذي يسمح بتحليل حياة ووقت الهجرة الداخلية في بيانات، فإن حجم الهجرة الداخلية واصل اتجاهاه التصاعدي منذ تعداد 1978، بازدياده من 0.7 مليون

في السودان

شخص في 1973 إلى 1.3 مليون شخص في عام 1983 و 3.4 مليون شخص في عام 1993. وقد استمر هذا الاتجاه الصعودي من الهجرة الداخلية حتى وصل إلى 3.7 مليون عام 2008 والتي تمثل حوالي 10% من مجموع السكان الوارد في تعداد عام 2008. (Yousif, and others, 2013, p 166)

ووفقا لنفس التعداد، تأتي المناطق الشرقية والوسطى بعد ولاية الخرطوم كأكثر المناطق والولايات جذبا للمهاجرين مما أدى إلى صافي خسارة في عدد السكان بسبب الهجرة الداخلية في ولايتي شمال كردفان وجنوب كردفان وغرب دارفور، (pp 170 to 173) فيما يمكن تقدير عدد المواطنين السودانيين والأشخاص من أصل سوداني الذين يعيشون حاليا في الخارج بين 1.2 و 1.7 مليون شخص. (مشروع السودان، 2014، ص ص 24-25) هذا وتشير آخر الاحصاءات الدولية إلى أن حوالي 625,870 لاجئا سودانيا انتقلوا إلى البلدان المجاورة حتى أكتوبر 2014. (تقرير الهجرة الدولية 2015، ص 19) ومن المهم الإشارة هنا الى وجوب أخذ الحذر والحيطه في استعمال هذه الأرقام ، و ذلك بسبب اختلاف التغطية و الأنظمة، وغياب البيانات وإجراء المقارنات.

بجانب المهاجرين لأسباب اقتصادية (الذين قدر عددهم بين 880 ألف ومليون و330 ألف شخص)، تشير منظمة اليونسكو أيضا إلى أن حوالي 3000 سوداني يغادرون السودان سنويًا للتعليم العالي في الغرب وكذلك الدول أخرى مثل ماليزيا ومصر وأوغندا وكينيا والهند وباكستان. (مشروع السودان، 2014، ص ص 24-25) ويبدو أن الأدلة القولية تؤكد أن واحدة من الطرق المفضلة للهجرة لذوي المهارات العالية من السودانيين هي من خلال الإنخراط في الدراسة الجامعية والدراسات العليا في الخارج .²⁰ (نور ، ابراهيم ، 1999، ص 88، 87) حيث ساهمت القوانين والتشريعات المرنة للدول المتقدمة والغنية في فتح الأبواب أمام الكفاءات العلمية مثل الأخصائيين والأطباء وأساتذة الجامعات والفنيين الماهلين وأصحاب المهارات على اختلافها نحو الهجرة بقصد تحسين الوضع الاقتصادي أو العلمي أو لمجابهة ظروف معينة تتصل بالمهاجرين أو أسرهم وظرفهم العام. (أحمد ، مايو 2016 ، ص 103)

أما عن تدفقات الهجرة من خارج السودان هي في معظمها من الدول المجاورة ، وتمثل السودان في هذا الإطار حالة نموذجية من الهجرة فيما بين بلدان الجنوب، إذ يقدر حجم السكان المولودين في الخارج في عام 2010 بحوالي 750 ألف نسمة. الطابع غير الرسمي للتنقل البشري من الدول المجاورة ووجود ظاهرة الهجرة غير الشرعية يعني أن العدد الإجمالي للراعايا الأجانب في السودان قد يكون أعلى من ذلك

²⁰ غير بعيد عن هذا السياق أوضحت إحدى الدراسات في جامعة الخرطوم أن هجرة الأدمغة من السودان نتيجة الصراع القائم خلال السنوات الأخيرة، (حوالي ثلث خريجي الجامعات في التخصصات المختلفة، حيث هاجر حوالي 36% من المهندسين و39% الأطباء و أطباء الأسنان، و58% من المعلمين، وخسرت جامعة الخرطوم وحدها في أوائل التسعينات 42% حيث ترك العمل فيها 350 أستاذ جامعي.

في السودان

بكثير. (مشروع السودان، 2014، ص ص 24- 25) إذ يشير تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 حول "الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة" أن أعداد النازحين إلى السودان من الدول المجاورة كانت كالآتي: إريتريا (144,170)، جنوب السودان (83,655)، تشاد (75,799) ، إثيوبيا (62,431) ، نيجيريا (15,275) ولا تشمل هذه الأرقام المهاجرين غير النظاميين في هذه البلدان، وقد تكون أعدادهم كبيرة . (تقرير الهجرة الدولية 2015، ص 43)

يمكن القول وبدون مبالغة أن عدد المهاجرين السودانيين (سواء النازحين أو اللاجئين) يتعدى 7 ملايين شخص و هو رقم صادم، إن دُلَّ على شيء، فسيدل على أقصى درجات التقهقر الذي تعيشه السودان.

3- التقييم العام

ما يبدو واضحا، إذا ما توقفنا عند بعض المؤشرات البارزة لأثار الفشل، هو أن الدولة السودانية تزخر بأدلة الفشل، فمع المعاناة الاستثنائية للسودانيين، والكرب الذي ألحقته الدولة بالشعب، تبدت في السودان كل أعراض فشل الدولة واجتمع فيها كل محددات الدولة الفاشلة؛ بداية عجزها عن تحقيق الاستقرار للمجتمع السوداني ودفعه على طريق التطور والتنمية الشاملة، وعجزها عن تحقيق الوحدة الوطنية عندما فشلت في حل مشكلة الجنوب حلا ديموقراطيا يضمن وحدة البلاد و سلامة أراضيها، مروراً بفشل مختلف أشكال القمع العسكري التي قامت بها، بعد أن ادت نفقات القمع العسكري الى افقار الجنوب و الشمال معا (مسعود، 1994، ص 195)، وصولاً إلى فشلها في استثمار الأراضي الخصبة في السودان واعتمادها لأسلوب الاستدانة بفوائد فاحشة على حساب الشعب السوداني، واهمالها بناء طرق المواصلات للربط بين أطراف البلاد وتسهيل حركة البشر والسلع التجارية.

إن فشلا كهذا تجلى في غياب الديمقراطية والحريات العامة ومن ثم غياب دولة المؤسسات والفصل بين السلطات وإستقلال القضاء وسيادة حكم القانون معظم سنين ما بعد الإستقلال، إضافة إلى وصول الحروب الأهلية في البلاد والتي تجاوزت في القدم والجدة حد يؤهلها لأن تكون قارة من النزاعات المسلحة . هذا عدى عن تعمق الفجوات الاقتصادية والثقافية بين ربوع البلاد وزيادة اتساعها بسبب السياسة الخاطئة للدولة السودانية التي إستمرت خلال كل الحكومات المتعاقبة المدنية والعسكرية، مثل التهميش الإقتصادي والإهمال التنموي لغالبية السودانيين، وكذلك عنف الدولة المفرط ضد مواطنيها، والفشل في صياغة دستور دائم للبلاد . (ص 196) فضلا عن انتشار الرشوة وعموم الفساد في جميع ادارات الدولة وغياب المشاريع التنموية الأساسية في قطاعات الانتاج المختلفة و ازدياد الهجرة بشكل كثيف الى الخارج تحت وطئة القمع والارهاب حيناً، والحروب حيناً كثيرة.

في السودان

كل تلك السمات مجتمعة، جعلت من السودان يحمل بذور انفجاره، خاصة بعد أن فشل في حماية نفسه من أثر النهاية المأساوية التي قضت بانشطاره إلى دولتين ، وهو حسب اعتقادنا أسمى تجليات فشل الدولة السودانية.

في المجمل يمكن القول أن جملة المؤشرات السابقة تأتي لتراكم فشل الدولة في السودان، الذي يترتب عليه تحديات خطيرة تهدد مستقبله وكيانه الموحد -الذي سبق و أن قسم جزء منه لصالح الجنوب- لا سيما أن الأزمات السياسية في السودان تنعكس سلباً على غداء النظام السياسي، ولا زالت تعطل مؤسسات الدولة في القيام بوظائفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية (الخدمية)، وتجعل منها دولة رازحة تحت الوصاية الدولية (بالنظر لحجم الوجود العسكري الأجنبي على أراضيه وحضور السودان الدائم في أجندة مجلس الأمن الدولي وسائر الهيئات الأممية والأقليمية ذات الصلة)، كما تبقى ضمن دائرة الدول الفاشلة.

إذا تحدثنا عن حقيقة هذا الفشل ، فسندجده غير مفاجئ للشعب السوداني ، حيث تكشف تحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة عن وجود اتجاه عام لدى الرأي العام السوداني في الشمال يفيد بأن تقويمهم لأداء الدولة في الخدمات الأساسية الموكلة إليها متدني جدا ،كما أن ثقتهم في مؤسساتها الرئيسية (مثل الحكومة، الأحزاب ، والمجلس النواب، أجهزة الأمن و الشرطة) تراجع. و يترافق تقويم المواطنين للمتدني للوضع الاقتصادي عموماً ، والتعليم المدرسي الحكومي والتعليم الجامعي الحكومي ، و الوضع الأمني، والخدمات الصحية ، والطرق والأمن والشرطة والمجلس الوطني ، والحكومة والأحزاب السياسية وأجهزة الأمن والمخابرات، وقدرة الدولة على تطبيق القانون بين الناس بالتساوي. (بريزات، 2006، ص 396)

لا يبتعد الرأي العام السوداني عن رأي السيد باقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان الذي صرّح أكثر من مرة بأن السودان "دولة فاشلة" وفسادة وعديمة النضج وضيقة الأفق ، كما وصف التعديلات الدستورية والتغييرات الوزارية التي تتم من حين إلى آخر بأنها تعبير عن الفشل وأن التدخل الأجنبي في الدولة السودانية يمثل الفشل الأكبر، ويرى أن السودان تعيش فترة انتقالية منذ الاستقلال. (موسى، 2009، ص 31)

بصورة عامة يمكن القول أن الدولة السودانية الفسيفساء (الغير المنسجمة حتى الآن) تشكل نمطا أو نموذجاً للدولة العالمثالية الفاشلة التي يصفها بعض الباحثين بأنها دولة "خواء اجتماعي" بمعنى أنها قامت "بدون تجذر اجتماعي فعال وبدون مشروع مجتمعي، وأنها لم تنشأ من صراع داخلي قسّم المجتمع،

في السودان

ولتشكل جهاز سيطرة انبثق من المجتمع.... لذا وُلدت هذه الدولة ، بنمط سلطتها الخارجية وطاقمها وأجهزتها ومثقفها هامشية بالمعنى الحرفي.²¹ (ص 32)

كخلاصة عامة لما سبق ، يظهر مما لا يدع مجالا للشك أن من أهم الأسباب الجذرية لمشكلات السودان القومية ولا سيما مشكلة جنوب السودان، حداثة الدولة القومية في السودان وضعف أدائها ، فالسودان بحدوده السياسية المعروفة الآن لم يعرف الاستقرار إلا بعد انضمام سلطنة دارفور 1916 وهو ما يؤكد حداثة الدولة الواحدة الموحدة في السودان ككيان جديد لم يعرف السلطة المركزية القوية.

كما ينسب ضعف أداء الدولة في السودان في جزء كبير منه الى ضعف أداء الحكومات الوطنية المتعاقبة ، و التي أسفرت أخطائها التي لا تغتفر في التعامل مع المشاكل القومية ومشاكل الأقليات الى اضعاف الدولة و فقدان هيبة الحكومة السلطة المركزية واذكاء التمردات والحروب والنزاعات التي ستكون محطتنا التالية.

III تحليل طبيعة وديناميات النزاعات الداخلية المسلحة في السودان

من المهم القول في بادئ الأمر أن هذا الفصل لا يُعنى بمحطات النزاعات المسلحة التي جرت في السودان بشكل مفصل ، بقدر ما يُعنى بتحليل أسبابها انطلاقاً من موضوع الاشكالية والذي لا يخرج عن مدى قدرة مقارنة الدولة الفاشلة لأن تكون مدخل تفسيري للنزاعات الداخلية في السودان، ودور هذه الأخيرة لا يستوي فهمه دون التركيز على دور النظام ومسؤولية نخبه المركزية في اشعال فتيل الحروب وزيادة تفاقمها.

1- تحليل خارطة النزاعات الداخلية المسلحة في السودان وفق أدبيات الحروب الجديدة

يعاني السودان، مثل بقية دول القارة الافريقية، من معضلة التخلف والاضطراب الإجتماعي، وفي واقع الأمر، فإن البلاد تعج بمختلف أنماط النزاعات المسلحة. فالجنوب عانت من الحرب بدت رحاها منذ 1983، كما شهدت منطقة جبال النوبا ، في ولاية جنوب كردفان، ومنطقة الأنقسنا في جنوب ولاية النيل الأزرق نزاعاً مسلحاً مدمراً ظل مستعراً منذ 1984. و ابتداء من يناير 1997 انشق شرق السودان إلى

²¹- فلما كان المستعمر يشكل لدى النخبة النموذج المثالي، في شكله السلطوي التنظيمي، إدارياً وعسكرياً، فقد أخذت منه شكله القمعي العنفي المتمثل في مؤسسة الدولة، والتي ستحل في هذه المجتمعات العالم الثالثية محور الارتكاز الأساسي المستقطب لكل الفعاليات والاختلافات الاجتماعية.... و تبرز الدولة في هذا الوضع كجهاز مركزي محتكر وحده للتاريخ، ومهيمن على كل الفئات و الشرائح والطبقات الاجتماعية المتباينة، و المحدد لآمالها و مصيرها. يشكل السودان خير مثال لهذا النموذج لأن النخبة السياسية الحاكمة هي إفران لتأثيرات الاستعمار بكافة مكوناته و أبعاده (الثقافية و الفكرية و الادارية و التعليمية)، فجاءت الطبقة السياسية معزولة عن جذور المجتمع، غير مستوعبة مكوناته و غير مدركة لخصائصه ، و من المفارقات أن الادارة الاستعمارية استوعبت طبيعة و خصائص المجتمع السوداني -ربما أكثر من النخبة الوطنية.

في السودان

بقية مناطق النزاع الأخرى، بعد أن لجأ "التجمع الوطني الديمقراطي" إلى حمل السلاح ضد نظام "الجبهة القومية الإسلامية" الحاكم في الخرطوم. وانتشر كذلك النزاع المسلح من منطقة جبل مرة إلى منطقة شمال ووسط دارفور، إذ أصبحت هذه ساحة للصراع الدامي و لقطاع الطرق والنهب المسلح مع انعدام التام للأمن. (محمد، 2000، ص 139)

الملاحظ أن الطابع الغالب على الحروب الأهلية في السودان في الخمسينات والستينات أنها كانت حروبا انفصالية بدرجة أساسية وعبرت بشكل أو بآخر عن أزمة الاندماج الوطني عقب الاستقلال، في حين أنها انصرفت بدرجة أساسية في السبعينات والثمانينات إلى الصراع على السلطة والموارد. الصراعات والحروب الأهلية في افريقيا، 1990، ص 7) أما فترة التسعينات فكانت في الغالب الأعم نتاجا لمزيج من الصراع بين حركات التحرير الطامعة في السلطة و الثروات .

النزاع	حدا النزاع	الفترة الزمنية	أطراف النزاع	الأسباب الرئيسية	النتائج المتوقعة
جنوب السودان (10 ولايات)	حرب	منذ 1983 إلى 2011	جيش تحرير شعوب السودان ضد الحكومة + الدفاع الشعبي + قوات أنانيا + مليشيات القبائل	<ul style="list-style-type: none"> نزاع موارد (الأرض + النفط + المياه) نزاع عرقي قديم + انقسام ديني + ثقافي 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ انفصال ✓ اتحاد فيدرالي ✓ كونفيدرالية
جبل النوبا (ولاية جنوب كردفان)	نزاع شديد الحدة	منذ 1984 إلى اليوم	جيش تحرير شعوب السودان (قطاع جبل النوبا) ضد الحكومة + الدفاع الشعبي + مليشيات القبائل العربية	<ul style="list-style-type: none"> نزاع حول الموارد (أراضي زراعية والرعي بصورة رئيسية) + تأمين خط البترول انقسام عرقي 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ اتحاد فيدرالي
الأنقسنا (ولاية النيل الأزرق)	نزاع شديد الحدة	منذ 1984 إلى اليوم	جيش تحرير شعوب السودان (قطاع الفونج) ضد الحكومة + الدفاع الشعبي	<ul style="list-style-type: none"> نزاع حول الموارد (أراضي زراعية والرعي + التعدين) انقسام عرقي 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ اتحاد فيدرالي
ولايات دارفور (3 ولايات)	نزاع متوسط الحدة ومقطع	منذ 198 إلى اليوم	الفور و الزغاوة والمساليت ضد العرب	<ul style="list-style-type: none"> نزاع حول سبل العيش + الأرض انقسام عرقي ناشئ 	<ul style="list-style-type: none"> انقسام الموارد المتنافس عليها
شرق السودان (ولايات البحر الأحمر، كسلا، القضايف)	نزاع متدرج الحدة (تصعيد وخمود)	منذ 1997 إلى اليوم	التجمع الوطني الديمقراطي ضد الحكومة	نزاع سياسي حول سلطة الدولة	<ul style="list-style-type: none"> ✓ اطاحة التجمع بالجبهة ✓ اقتسام السلطة

جدول 3-4 النزاعات المسلحة في السودان

المصدر : (محمد، 2000، ص 140)

في السودان

على صعيد التحدي الفطري المطروح أمام دراسة النزاعات المعاصرة ، فإن ما يجدر استنكاره كنقطة انطلاق لمراجعة النزاعات السودانية بالاستفادة من الخبرات النظرية والعلمية المتراكمة خلال العقود الثلاثة الماضية ، هو أن هذا المفهوم باعتباره ظاهرة بشرية ينطوي على دينامية معينة سواء في الحجم أو مقاييس التعريف . ولعل أفضل المداخل للولوج الى المراجعة المطلوبة للظاهرة الصراعية هو إعادة صياغة النزاعات ليس باعتبارها مفهوم نمطي يقاس على نموذج جامد (قبل أو بعد الحرب الباردة) أو المكان (افريقيا أو غيرها) وانما بمدى تماشيها مع الخصائص الجديدة للحروب المعاصرة .

على صعيد النماذج العلمية ، يمكن الاستدلال على مبلغ قوة الخصائص المتصلة بالحروب الجديدة، كونها نقاط تلفت النظر و التركيز على ابراز الجوانب التي اسقطتها نظريات الحروب الأخرى، بل نصل إلى التلميح الواضح من الموقف السلبي منها .

لقد شجع انتشار أطروحة الحروب الجديدة العلماء و صناع السياسات للدخول الى النقاش الدائر حول طبيعة ، ديناميات ، أنماط و اتجاهات النزاعات المعاصرة . وقد تم تبعا لما تقدم تصنيف العديد من النزاعات الجديدة كحروب جديدة والمثال النموذجي لذلك هو البوسنة، وتتضمن أمثلة أخرى من العقدين الماضيين كل من أفغانستان، أنغولا، بورندي، الكونغو، ودارفور وليبيريا ، وانيجو وسيراليون ، روندا، السودان و الصومال ... وغيرها .

وكما تم الاشارة اليه سابقا أدبيات الحروب الجديدة تحسن فهم العلماء والممارسين لديناميات النزاع العنيف، وكذى السياق الاجتماعي والاقتصادي للحرب، والعلاقة الجوهرية بين التنمية والأمن ، ذلك لأنها توفر تحليلا مفيدا ومفصلا : للهيكل الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة ، السياق المكاني لحرب ، تراجع الدول القومية ، نمو اقتصاد الحرب المعولم ، دوافع وأهداف مختلف المشاركين في الحرب ، التأثير العام للحرب على المستوى الفردي والمجتمعي والقومي.²² (Newman,2010 ,pp 34,38)

ليس هناك شك في أن فهم طبيعة وديناميات الحروب الأهلية ضروري لتحليل السياسات ،فضلا عن التنبؤ والوقاية وتسوية النزاعات المسلحة. من حيث فهم طبيعة الحرب، تظهر أدبيات الحرب الجديدة لصناع القرار أن الحروب المعاصرة "لا تشبه حالة الطبيعة الهوبزية" ، على الرغم من أن التقارير الواردة من الحروب الأهلية المعاصرة في يوغوسلافيا ، رواندا ،السودان غواتيمالا استحضرت صور حرب الكل ضد الكل ،فما حدث فعلا في المجتمعات التي مزقتها الحرب ليس نتاج الكراهية القاتلة أو العداوة الإثنية بقدر ما تملئها – حسب أدبيات الحروب الجديدة – الحكومات الفاسدة ، وأمراء الحرب

²²- توظف هذه الأطروحة تحليل دراسة الحالة بدلا من التحليل عينة التحليل الاحصائي ، و ذلك لثلاثة أسباب : أولها أن دراسات الحالة تسهل تحليلا أكثر تفصيلا للأمثلة العادية و الخاصة للنزاع العنيف . ثانيها ان دراسات الحالة تربط النظرية بتجارب الحياة المعاشة، و تظهر ا إذا كانت النظرية الأكاديمية تترجم فعليا الى سياسات . ثالثها ان تحليل دراسة الحالة يجنبنا الوقوع في فخ الدراسات الكمية و التي تحدد بشكل مشكوك فيه الارتباط الاحصائي بين متغيرات كالفقر و اندلاع النزاع العنيف مثلا .

في السودان

المتعطشين للسلطة، أو الجماعات الشبه العسكرية العنيفة، أو الجماعات الإجرامية. وهكذا فإن واحدة من الآثار الهامة لأطروحة الحروب الجديدة هو تحريض صناعات السياسات للتفكير في الحروب الأهلية من حيث الجشع بدلا من المظالم. (pp 49-50)

بالنظر إلى هذه الخلفية ، لا يستقيم الحديث إذن عن تحليل النزاعات السودانية بمعزل عن نموذج كالدور "للحروب الجديدة"، ونتوخى من هذا النموذج ، وضع معيار مرجعي تُحلل به النزاعات السودانية المختلفة .

لقاتل أن يقول أن الحروب في السودان قديمة قدم نشأتها كدولة مستقلة أو ربما قبل ذلك، وأن أدبيات الحروب الجديدة قد لا تتوافق مع مرجعية العنف فيها. قد يكون هذا الكلام صحيحا فقط في حال تجاهلنا للتوجهات الجديدة التي اتخذتها الحروب السودانية في العقود الثلاثة الأخيرة ، خاصة ما تعلق منها بتوظيف واستخدام الهوية (الدين والعرق) بشكل أساسي كمبدأ في العنف المنظم ، فمن الذي ينكر أن الوضع في تسعينيات القرن الماضي كان الأصعب على الإطلاق، فالتمرد بأسلوبه الجديد وطموحاته السياسية الكبيرة²³ (المديني، 2012، ص ص 57،64) والدعم القوي الذي لقيه من دول الجوار ومن الغرب ،دخل منعطف أكثر خطورة مع ظهور الهيمنة الإسلاموعربية التي تزامنت مع وصول نظام الجبهة الاسلامية القومية بقيادة الرئيس عمر البشير إلى السلطة عام 1989. لجوء حكومة البشير إلى أساليب اكراهية وقمعية أكثر شدة ، وصلت إلى حد إعلان الجهاد الاسلامي في مواجهة تلك القوى الجنوبية، دفع بهذه الأخيرة إلى استخدام سلاح الهوية في توجهاتها ما أدى إلى تصاعد لهجة العداة للعروبة والاسلام في خطاب الحركة ، حتى صار العمل العسكري للحركات المسلحة أكثر عنفا والخطاب السياسي للقوى السياسية في الأطراف أكثر اثنية . (ضحية، 2002، ص ص 123-124) ومن المفارقات أيضا أن تصاعد هذا العداة أدى إلى إزدياد شعبية الحركة الإسلامية الحديثة بسبب تزايد الشعور بالخطر على الهوية الشمالية بما وضع البلاد على حافة التمزق الحقيقي.²⁴ (الأفندي، 2006، ص ص 20-21)

²³- يمكن أن نقول أن طموحات الحركات قد تطورت بعد الحرب الباردة، فمن قراءة لأدبيات الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ 1984 وحتى وثيقة الرؤية والبرنامج 1998 لا بد أن يلمس أن تحليل الحركة الجديدة للمجتمع السوداني وشعارها عن "السودان الجديد" لم يتعرض لكلمة "الانفصال" مرة واحدة ، و هو يتحدث عن "سودان موحد ديمقراطي علماني". غير أن الممارسات المتطرفة لفرض الشريعة خاصة من نظام الجبهة الاسلامية القومية جعلت من قضية حق تقرير المصير والانفصال مطلب متداول في المشهد السياسي السوداني .

²⁴- فيعد ان قامت الحركة خلال سنواتها الأولى بتطوير خطابها و توجهاتها الايديولوجية ،حفتت من راديكاليتهما اثر تقربها من الولايات المتحدة ،خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي ثم سقوط النظام الاثيوبي الموالي لموسكو،الذي تزامن بدوره مع وصول النظام الاسلامي الى الحكم في السودان .و أدى هذا بدوره الى تصاعد لهجة العداة للعروبة و الاسلام في خطاب الحركة. و اصبحت من ضمن مطالب الخريطة الرئيسية اضافة الى الغاء قواعد الشريعة الاسلامية ،الغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع مصر و ليبيا .

في السودان

اشتداد حدة المواجهات المسلحة مثل تحديا كبيرا للدولة السودانية التي كانت غير قادرة في الأساس للعمل بفعالية لحل مشاكل الاكتفاء الغذائي، والتدهور البيئي، والمشاكل الاقتصادية، والانقسامات السياسية، فما بالك بتسوية الحروب الأهلية التي ازداد عدد أطرافها لتضم - إضافة إلى الجنوبيين - العديد من التيارات والقوى السياسية الشمالية، واتسع نطاقها لتشمل مناطق أخرى غير الجنوب في الشرق والغرب.

تأسيسا لما سبق، يمكن القول أننا لم نسق هذا النموذج حشوا بل لهدف مقصود هو : مقارنة ضراوة النزاعات المسلحة السودانية قياساً إلى منطق " الحروب الجديدة" بالقدر الذي يوضح خصائصها ودينامياتها، وبالتالي، لم يكن هناك حاجة للاستعانة بنماذج نظرية أخرى كان من الوارد أن تشوش أو تؤثر على الدراسة المعتمدة. فالمهم من وجهة نظرنا هو: مراجعة أدبيات الحروب الجديدة، وتقييم مدى ملاءمتها لتحليل النزاعات السودانية المعقدة.

وقد استخدمنا في تحليلنا للحروب السودانية عدد من خصائص "الحروب الجديدة" لكالدور، ك تغيير طبيعة الأطراف المنخرطة في الحروب السودانية، اتساع نطاق الحروب السودانية وتلاشي الحدود فيها، الخطط الحربية والأهداف المتوخاة منها، سبل تمويلها. وكلها خصائص انطلقت من مسلمة أساسية تتعلق بكون أن "الحروب الجديدة" لها صلة تدريجية بتفكك احتكار الدولة للحرب.

فإذا ما أسقطنا ذلك على السودان باعتبارها دولة فاقدة لاحتكار العنف الشرعي، سنجد وبعلاقة متعدية أن سبب الحروب المتجددة في السودان، قد يعود في الأساس إلى طبيعة الدولة الفاشلة التي تم بناؤها عقب الاستقلال. فبحكم الأمر الواقع كان لا بد للديناميكيات التي اطلقتها مقدمات الفشل التي ناقشها هذا الفصل أن تصل إلى نهاياتها المنطقية بانفجار الحرب الأهلية، على اعتبار أن انفجار الحرب الأهلية واستمرارها مثلاً فعلاً أقصى تجليات فشل الدولة السودانية، ذلك أن المؤشرات والأسباب السابق عرضها ساعدت على خلق بيئة هشة وغير مستقرة دفعت إلى العنف والفوضى بشكل غير محدود، جعلت السودان في حالة حرب مستمرة -مع ذاته- ومتجددة في آن واحد، يمتد نطاقها عبر أكثر من اقليم.

انطلاقاً مما سبق يمكن الادعاء أن تحليل طبيعة وديناميات النزاعات الداخلية والحروب الأهلية في دولة السودان منذ التسعينات والى غاية كتابة هذه الأسطر، سيكون أكثر توفيقاً إذا ما اتبع تحليل منطق الحروب الجديدة وذلك كالاتي :

في السودان

1-1 تغير طبيعة الأطراف المنخرطة في الحروب السودانية :

دخلت الحرب الأهلية في السودان منعطف خطير منذ التسعينات، فلقد تعددت أطراف الحرب وتناقضت مواقفها لدرجة يصعب معها توقع التوصل إلى تسوية لكافة الأطراف التي وصلت إلى ما يزيد عن عشرين مليشيا مسلحة ، وتشابكت بشكل يحمل في طياته امكانية استمرار أمد هذه الحروب وينذر بإمكانية إنهيار الدولة السودانية طالما أن معظم الأطراف باتت مسلحة وأن جانبا يعتد منها يرتكن إلى قواعد اثنية أو اقليمية أو دينية أو لغوية .

فإلى جانب طرف الحكومة والفصيل الرئيسي الجنوبي تتعدد الأطراف بين مساند ومحارب لهما، حيث تقف أطراف جنوبية انفصالية مساندة ، فيما يبدو أنه تكتيك مرحلي من الجانبين. ذلك أن الحكومة السودانية ورغبة منها في شق صفوف المعارضة الجنوبية سعت إلى استقطاب دعاة الانفصال ولوحت لهم بحق تقرير المصير، وهذه الفصائل الجنوبية الانفصالية الجنوبية رأت في الحكومة السودانية سندا ودعما لها للتخلص من سيطرة الدنكا المهيمنة على الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج. وقد وقع هؤلاء ما يسمى باتفاقية السلام من الداخل 1997 و دخل فيها: (نصر الدين، 1999، ص 193).

1- حركة الانقاذ الديمقراطية المتحدة لجنوب السودان *UDFSS* وتكون من :

* حركة استقلال جنوب السودان *SSIM* *الاتحاد السوداني للأحزاب الأفريقية *USAP*

2- الحركة الشعبية لتحرير السودان *SPLM*

3- قوة دفاع الاستوائية *EDF*

4- مجموعة جنوب السودان المستقلة *SSIG*

هذه الحركات ترتكن إلى أسس اثنية بدرجة كبيرة فمعظمها من أبناء النوير والشيلوك .

في مقابل التحالف السابق نجد على جانب المعارضة للنظام الحاكم تحالفا آخر هو التجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم في صفوفه: (ص 194)

* حزب الامة . * الحزب الاتحادي الديمقراطي . * الحزب الشيوعي السوداني.

* مؤتمر البجة * قوات التحالف الديمقراطي (القيادة الشرعية للقوات المسلحة) *

النقابات و الاتحادات الشرعية. * الحركة الشعبية لتحرير السودان .

في السودان

بالرغم من أهمية هذا التجمع، إلا أنه تحالف هش وتعتري بعض فصائله عوامل الضعف، ذلك أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تشكل الفصيل العسكري الرئيسي الأكثر قوة سواء من حيث عدد القوات، أو من حيث مناطق العمليات التي تعدت الجنوب لتنتشر في الشرق والغرب. (أبو العينين، 2008، ص 206-207)

أما دارفور فقد دخلت في نفق عميق مع ظهور مجموعات متعددة من الفصائل التي حملت السلاح، والتي استفاد الكثير منها من دعم الحكومة التشادية لشن هجومات على الحكومة كان أخطرها نقل العمليات إلى شوارع أم درمان في ماي 2008 بواسطة حركة العدل والمساواة التي يقودها ابراهيم خليل الذي كان جزءا من حكومة، قبل تحوله إلى المعارضة عقب الصراع الذي حدث داخل الحركة الإسلامية عام 1999. (اسحاق، 2012، ص 50)

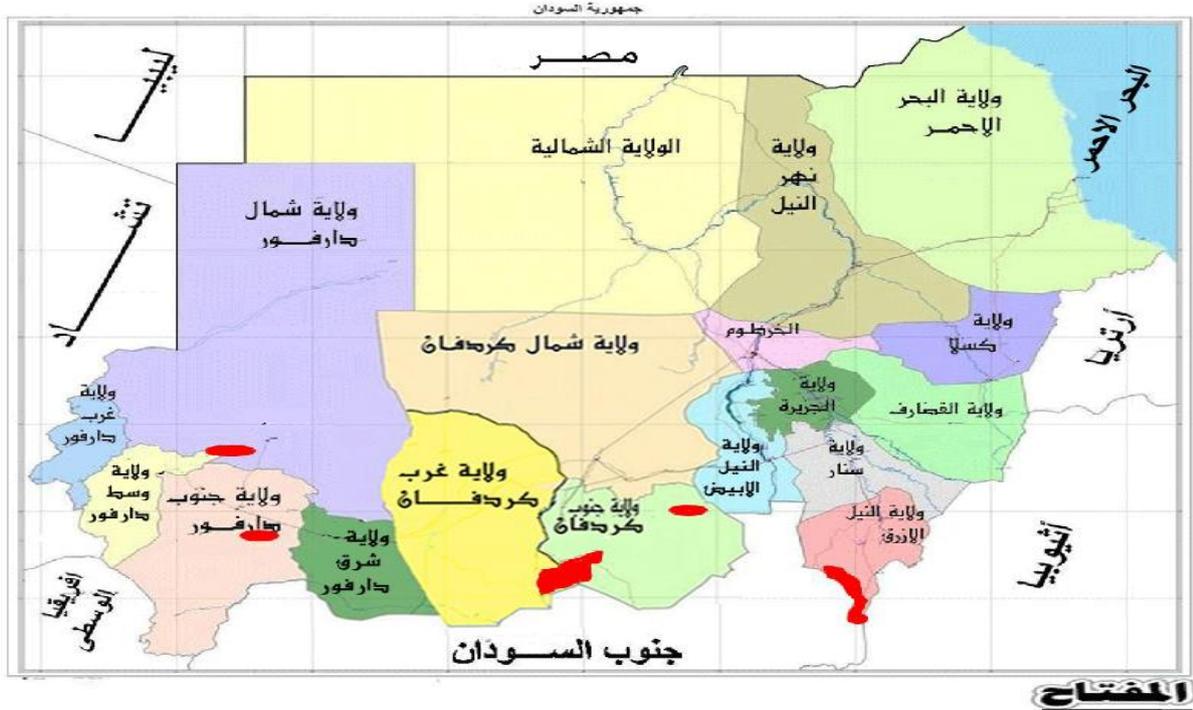
بالنسبة لدارفور، هناك الكثير من المجموعات السياسية والحركات المسلحة التي شاركت في تأزيمها، فإضافة إلى "حركة العدل و المساواة" *JEM* نجد "جبهة الخلاص الوطني" *NSF* و "حركة تحرير السودان" *SLM* و "حركة القوى الشعبية للحقوق و الديمقراطية" *MPFRD* مع العلم أن العدد تضاعف إلى أكثر من ستة و عشرين فصيل مسلح. (موسى، 2009، ص ص 105-106)

في المجمل يشكل السودان القطر الوحيد في العالم الذي عانى من آثار نصف قرن من الحروب الأهلية وهمجيتها، مدعومة بقيادات ميدانية بما يزيد عن 20 ميليشيا مسلحة، كما وأن أرضه مازالت تعاني من مكائد وجراحات نزاعات الفصائل الإرترية والاثيوبية والتشادية والأوغندية والكونغولية والتي تجاوزت في فترة من الفترات 45 فصيلا مسلحا. (محمد، 2000، ص 19)

1-2 اتساع نطاق الحروب السودانية و تلاشي الحدود فيها:

لقد دخلت الحرب الأهلية في السودان إلى منعطف خطير منذ التسعينات فلقد تعددت أطراف الحرب وتناقضت و تشابكت مواقفها من جهة، و امتدت الحرب لتتعدى نطاق الجنوب وتصل الشرق و الغرب من جهة ثانية. و قد فتح ذلك الباب واسعا أما كافة الخيارات الصراعية للمشكلة بما في ذلك الانهيار الكامل للدولة السودانية على غرار الحالة الصومالية الليبيرية، أو انفصال الجنوب و معه الشرق والغرب.

في السودان



● مناطق النزاعات المسلحة.

شكل 4-4 مناطق النزاعات المسلحة في السودان

ومرجع امتداد الحروب و استمرارها هو صعوبة التوصل إلى اجماع وطني سوداني حول الخيارات الرضائية للتسوية بين كافة الأطراف المتصارعة،نتيجة اختلاف توجهات ومصالح كل منها،فضلا عن اختلاف القاعدة الاجتماعية التي تركز عليها كل منها (دينية،اثنية،اقليمية...). وإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أنه لم يتحقق أي اجماع وطني سوداني منذ الاستقلال على أي من القضايا الرئيسية (هوية الدولة، شكل الدولة،طبيعة نظام الحكم،توزيع الثروة...) لأدركنا استحالة التوصل إلى مثل هذا الإجماع.(نصر الدين،1999، ص 179)

من هنا فإن الحرب الأهلية السودانية بدأت تظهر كأنها حرب الكل ضد الكل،فالشمال يحارب الجنوب (الحكومة في مواجهة الحركة الشعبية)، والشمال يحارب الشمال (الحكومة في مواجهة أحزاب المعارضة الشمالية)، والجنوب يحارب الجنوب (الفصائل الجنوبية الانفصالية المتحالفة مع حكومة الحركة الشعبية). (ص 194) ففي الجنوب مثلا أصبحت الصراعات بين المليشيات القبلية (البقارة والمسيرية ضد الدينكا) وكذلك بين الحركة والمليشيات الجنوبية التي خلقها النظام(النوير ضد الدينكا) عنصرا هاما في الحرب و أصبحت لا تقل ضراوة عن الحرب مع الخرطوم . (خالد،1999، ص 755) فقد قدرت أكثر من جهة أن الخسائر البشرية بين الفصائل الجنوبية المتناحرة تفوق مرات ومرات عدد الذين سقطوا في المعارك ضد الجيش الحكومي مليشيات الدفاع الشعبي طيلة فترة الحرب التي بدأت عام 1983. (محمد،2000،ص 6) إذن فالمتمأل في وقائع الحرب الأهلية في الجنوب – تلك التي دارت

في السودان

رحاها بين 1991 و 1992 أو تلك المندلعة في (2009) سيجدها أشد ضراوة ووحشية و بشاعة من الحرب بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان ، ذلك أنها أظهرت وحشية لم يسبق لها مثيل في السنوات الأخيرة . فخلال سنة واحدة قتل مالا يقل عن 2500 و سُرد مالا يقل عن 350 ألفا من الجنوبيين. (كلير مك إيفوي واميل لبيرن، 2010، ص 20) ولا يختلف الأمر كثيرا في الغرب -دارفور - عن جارتها الجنوب، حيث أوقعت الحرب الأهلية التي أشعلت في 2003 ما يربو عن 300 ألف قتيل و مليوني نازح. (Les Conflits Dans Le Monde ,2010,p 202)

مع امتداد نطاق الحرب واتساع ميدان العمليات العسكرية ليتجاوز حدود الجنوب ويصل إلى الغرب والشرق ،سعت كافة الجماعات المهمشة (جبال النوبة وأبيي ، جبال الأنجسنا وجماعة البجة) لرفع المظالم التاريخية على كاهلها . (نصر الدين،1999، ص 195) بعد أن وجدت الدعم الداخلي كما وجدت الدعم من دول الجوار بشكل أو بآخر.

بهذا الشكل أصبح الدعم العلني أو الخفي أهم سمات هذه الحروب من حيث تدويلها ، انتشار آثارها السلبية الى دول الجوار. فقد أدى الموقف من قضية دارفور مثلا الى تمرد داخلي في صفوف النخبة الحاكمة بتشاد ، و إخماد محاولة انقلاب ضد ادريس دبي باعتبار أن الحكومة التشادية تخلت عن الزغوة. وقالت بعض التقارير الغربية أن 150 من ضباط الجيش التشادي قد التحقوا بأقربائهم المتمردين في السودان،في حين كان الجيش التشادي يمد المتمردين بالسلاح والمؤن بانتظام . (منصور ،2008، ص120)

يمكن القول عموما ان احتمالات تدويل النزاعات السودانية صارت أمرا واقعا،بعد أن أنتجت تطورات أساسية :

- وفرت - مآسي الحرب وأوضاع الضحايا المدنيين- مبررات كافية للتدخل الأجنبي في السودان .
- أنتجت أزمات مع دول الجوار ،إذ اصبح اللاجئين الأثيوبيون في السودان واللاجئون السودانيون في أثيوبيا عاملا هاما من عوامل تصاعد حدة الصراع بين الدولتين ليس فقط بسبب العبء الاقتصادي على موارد هاتين الدولتين ، وليس فقط بسبب العبء الاجتماعي المتمثل في التأثير السلبي على نمط القيم والعادات الاجتماعية خاصة في السودان ، بل أيضا بسبب الاتهامات والشكوك المتبادلة حول استغلال كلا من الدولتين للاجئين ومحاولة توظيفهم في تصاعد الصراع بتجنيد أعدادا منهم وضمهم لحركات المعارضة التي تتخذ من كل دولة مقرا لها – أو باستخدامهم في الدعاية السياسية – كل ضد الآخر مثل ادعاء كل طرف على الآخر بتصدير اللاجئين إليه لمحاولة خلق المشاكل الأمنية والاقتصادية له ،أو التهديد باستخدام اللاجئين لدى كل منهم لتحقيق هذا الهدف. (فقير،2016، ص 488)

- أنتجت أزمة انسانية امتدت الى الملايين من السكان،بعد ان بلغ عدد اللذين لقوا حتفهم في

في السودان

الحرب بين 1991 و 1993 يفوق كثيرا عدد ضحايا الصراع في الصومال والبوسنة مجتمعين. (خالد، 1999، ص 794) إضافة الى عدد النازحين بسبب الحرب وضرب المجاعة للجنوب والغرب والشرق عام 1990 الذي بلغ حوالي 7,7 مليون مواطن سكنوا حول مدن السودان وبلغ من سكنوا حول العاصمة وحدها حوالي 2 مليون مواطن نصفهم من الجنوب و النصف الآخر من الغرب و الشرق. كما أدت الى مغادرة حوالي 8 مليون مواطن كمهاجرين أو لاجئين عبر الحدود الى الدول المجاورة أو الى دول العالم . (فرح، 1990، ص 236)

1-3 الخطط الحربية والأهداف المتوخاه من الحروب السودانية على اختلاف أنواعها :

لا يوجد أدنى شك أن النزاعات والحروب الأهلية في السودان ذات أهداف متعددة لا يمكن حصرها ، وقد يرجع ذلك إلى استمرارها وتجديدها ، إن لم نقل تحولها، إذ تقوم في جزء منها على مزيج من الغايات الغائمة المتمحورة حول الهوية ، سواء كانت ثقافية (عرقية أو لغوية أو دينية أو قبلية) أو فكرية (كمعارضة ايدولوجية النظام الحاكم ، الذي يسعى الى فرض رؤيته في تعريب واسلمة الشعب السوداني دون الاهتمام لكونه قطر "تخومي" شديد التنوع)، أو المادية (التوزيع العادل للثروات) .

بما أن تأييد اقامة السودان الموحد لم يلق قبولا ، على الاطلاق لدى الجنوبيين المنخرطين سياسيا، فقد عمد فرنق وغيره من قيادات الحركة/جيش تحرير السودان الى تبني قومية "الجنوب" وإدانة عرب الجنوب ، بعد أن ذهب منشور رسمي للحركة إلى القول المؤثر لدى الجنوبيين من أن العربي الصالح الوحيد(السوداني) هو الشخص الميتم. هذا المنشور يظهر الى أي مدى كان جون قرنق مستعدا لقبول التعبئة على أساس اثني و استخدام "الورقة الافريقية" بمهارة ضد كل ما هو عربي ، إلا أنه كان حريصا على أن يُنحي الدين جانبا لخوفه من استغلال حكومات الخرطوم ذات السطوة الاسلامية ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان. (يونغ ، 2014 ، ص ص 83-84) بالرغم من ذلك أصبح الدين عامل تفرقة لدرجة بدأت معها المناداة بالانفصال حتى داخل صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان الملتزمة دائما بالوحدة تحت شعار "سودان موحد". (دينق، 2001، ص 21)

الملاحظ أيضا في الحروب الأهلية السودانية هو أن الأطراف سواء الرسمية منها أو غير الرسمية تتسابق لاستخدام القوة العنيفة دون ادراك حجم الخسائر في صفوف المدنيين.

ويعطي اهتمام الحكومة السودانية للبتترول في مجمل الصراع حول موارد الطاقة بغض النظر عن نتائجها الكارثية مثال عن خططها للدفاع عن مصالحها من خلال استخدام القوة العنيفة ، التي تظهر للعيان عند اعتبار جملة حقائق أساسية :احكام السيطرة على مناطق البترول واستغلال البنى التحتية التي توفرت بفضل صناعة البترول من طرق وكباري ومهابط طائرات، كان يعني للخرطوم تفريغ هذه المناطق من السكان عبر حملات تطهير عرقي ، وذلك إما بالقتل أو التهجير القسري أو بوسيلة الارهاب وبقوة السلاح، ما كان ضحيته مئات الآلاف من المواطنين الذين أبعدوا عن أوطانهم أو قضوا في سبيل البقاء. (الجزولي

في السودان

(2006،

حملات التطهير العرقي هذه أكدتها آيا شنيرسون الناطقة باسم برنامج الغذاء العالمي في حديث لصحيفة الفاينانشيال تايمز بقولها أن تلك الهجمات أخلت ما يربو عن مائتي كيلومتر من السكان وأدت الى مقتل و تشريد ما يزيد على مئة ألف شخص . و تمثلت الوسائل المرعبة التي استخدمت لتحقيق هذا الهدف في : القصف الجوي العشوائي على المدنيين ، و المذابح التي تورطت فيها الميليشيات .

في نفس السياق أوردت كل من منظمة العفو الدولية و هيئة الأمم المتحدة في تقارير لها أن سياسات الحكومات السودانية المختلفة لحماية انتاج النفط على المدى الطويل تضمنت دوما انتهاكات حقوق الانسان، و القصف بالقنابل من المروحيات الإجلاء القسري للسكان المشكوك في ولائهم للنظام حماية لمناطق انتاج ونقل النفط . (خالد،1999، ص ص 779-780)

وقد يزيد الطين بلة ، إذا علمنا أن المنطقة كانت مسرحاً للنزاع بين فصيلي الجيش الشعبي خلال التسعينات، حيث مكن انحياز ريك مشار إلى السلطة في الخرطوم والتعاون العسكري الوثيق بين فصيل مشار وبين القوات الحكومية من فرض سيطرة الدولة المركزية على الكثير من المناطق الريفية، وبالتالي اكمال بناء خط أنابيب البترول. لكن عادت الهجمات الحكومية على المدنيين بصورة أشرس في العام 2000م، تاريخ انهيار اتفاقية الخرطوم للسلام، واتخذت طابعاً منهجياً: تقوم الطائرات المروحية المقاتلة بالقصف، ويعقب ذلك هجوم بري من قبل القوات الحكومية تعاونها الميليشيات المتحالفة معها. رد الفعل كان استعار أكثر دموية للقتال بين الجيش الشعبي والجيش الحكومي تحمل عواقبه المدنيين حيث اعتادت القوات من الجانبين حرق ونهب القرى في المنطقة بقصد تصفية عدو لم يعد له وجه، وذلك جراء قتال ميليشيات محلية إلى جانب الحكومة. في لحظة اشتعالها الأقصى كانت الحرب تجمع الأطراف التالية: الجيش الحكومي؛ ميليشيات البقارة في المنطقة الواقعة شمال بحر العرب (كول بي) و بحر الغزال (نام)؛ ميليشيا باولينو ماتيب المساندة للحكومة من مواقعها في ميوم؛ قوات بيتر بار جيك التي لم تربطها علاقة رسمية مع الخرطوم، لكن كانت تتلقى العون العسكري؛ قوات بيتر قاديت المساندة للجيش الشعبي؛ الجيش الشعبي المرتكز في محلية روينق، ووحدات متحركة بقيادة بيور أجانق قامت بالهجوم على هجليج في 5 أغسطس 2001. (الجزولي،2006)

كما يعطي اقليم الجنوب في هذا السياق مثال آخر، فخلال موجات الاقتتال الشرس العنيف قدرت أكثر من جهة أن الخسائر البشرية بين الفصائل الجنوبية المتناحرة يفوق مرات ومرات عدد اللذين سقطوا في معارك ضد الجيش الحكومي و ميليشيات الدفاع الشعبي طيلة فترة الحرب التي بدأت في عام 1983. (محمد،2000،ص ص 6-7) وبات من الواضح أن هذه الفصائل تعمل على توظيف الرموز الشعائرية والدينية والعصبية القبلية كمسعى سياسي تكسب من خلاله الشرعية وترسخ التحالفات المتقلبة التي ما تفتأ

في السودان

أن تتغير نتيجة سيادة المناهج الانتهازية السياسية .

تأتي كل هذه الفضائع و الانتهاكات من دون احراز اي تقدم حقيقي في معالجة النزاعات ، فقد كانت على ما يبدو كسبا للمزيد من النفوذ و السيطرة و الثروة. فالأطراف الرسمية (الحكومة) والغير الحكومية (المتمردين و الحركات المناوئة للحكومة) على ما بينهما من الاديولوجية على النقيض تماما من الأخرى، وعلى التباين الكبير في منهاج عمل كلاهما، إلا انهما لم يعدما عدد من الملامح المشتركة : كلاهما شديد التشبث بقضيته، و كلاهما يزدرى أولئك الذين لا يشاركونه رؤاه، فضلا عن اشتراكهما في الاهتمام بالمنصب فقط على الظفر بمقاليد الهيمنة في البلاد، واشتراكهما في عدم التردد مطلقا في اعتماد العنف وسيلة لتحقيق مآربها. (يونغ ، 2014 ، ص 116)

1-4 سبل تمويل الحروب السودانية :

سبق و بيّنا أن الموارد الطبيعية،تساهم في تغذية واحتمام النزاعات ، كما تزيد من الانقسام العرقي واللغوي حيث تزيد الموارد الطبيعية من احتمالات نشوب حروب انفصالية جراء التوزيع الغير العادل للثروات بين الجماعات الاثنية. (Philippe, 2001, p152) هذا العرض يتوافق مع ما أطلق عليه فقه التنمية الافريقية "لعنة الموارد الطبيعية"، للدلالة على استخدام الثروة المعدنية و النفطية في تمويل ممارسات فاسدة و تفاعلات صراعية يموج بها واقع الحروب الافريقية المعاصرة. (عبد الرحمن،1999،ص302)

فالموارد ساهمت في تحويل الحرب في السودان الى ظاهرة تغذي نفسها بنفسها ، ومن تلك العوامل، الفوائد المادية التي أخذ يجنبها كلا الطرفين من الحرب مما أغراهم بالحرص على استمرار النزاع.²⁵ (خالد،1999، ص ص 744،778) فاكتشاف النفط في السودان بكميات تجارية في مطلع الثمانينات من القرن العشرين ، وغيرها من الموارد والثروات كان الحافز لكلا الطرفين الحكومي والتمتردين على اختلاف انتماءاتهم لتوظيفها في الحروب وجعلها الهدف التي تسعى أن تصل اليه كل جهة. (محمد،2000،ص32) وعلى هذا أصبح النفط هدفاً ووسيلة في نفس الوقت، إذ سرعان ما أصبحت الحقول المنتجة للنفط موضعا رئيسيا لاستهدافات الجيش الشعبي لتحرير السودان، و في الوقت ذاته مصدرا تمويلا يستطيع النظام من خلاله شراء معدات عسكرية أكثر تعقيدا وتطورا لاستخدامها في الحرب. (يونغ ، 2014 ، ص 72)

²⁵- اكتسب التنافس حول استغلال الموارد في السودان بعدا جديدا بعد اكتشاف النفط في 1979، فهذا المورد الطبيعي ذو القابلية الهائلة للاشتعال أضاف مزيدا من النيران الى حريق الحرب الالافح . و قد لخص ذلك ميل مدلتون مدير منظمة البحث عن الحرية Freedom Quest الذي اعتبر أن واحدا من أعم العوامل في تأجيج الصراع ، و التي لا تلقى اهتماما كبيرا هي قضية التحكم في الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه، الأراضي ومؤخرا النفط.معظم هذه الموارد تقع في أراضي الجنوب في حين ظلت السلطة دائما في قبضة الشمال .

في السودان

تشير عملية رصد وتحليل سبل تمويل النزاعات الداخلية في السودان إلى تداخل العديد من الأساليب والأنشطة التي تختلف من طرف إلى آخر:

بالنسبة **الطرف الحكومي** ، زيادة نسبة استغلال حقول النفط على الحدود مع الجنوب سمح

للحكومة في إمالة التوازن العسكري لصالحها ضد الجيش الشعبي. (Philippe, 2006, p33)

نجاح النظام في تصدير النفط لأول مرة في 1999 وفر له قدرات اقتصادية انعكست على ميدان القتال ، وهو ما اتضح بالقدرة على تزويد الجيش بالمروريات العسكرية. (منصور ، 2008، ص 110) وما جعل قطاع المحروقات عصب حياة نظام الجبهة الاسلامية وعضد بقائه في وجه معارضة داخلية وخارجية مسلحة وسلمية، وإذا كان من عبارة تجمل طبيعة هذا الارتباط المكين بين البترول وتغذية الحروب للنظام فهي : "البترول مقابل السلاح".²⁶ (خالد، 1999، ص ص 782، 787)

وبدرس خبرة الحروب الأهلية في السودان، والتي ازدادت تصدعاتها بالفساد البترولي، يمكن القول أن فتح البترول من جهة الفتك السياسي مكن السلطة من قوة مادية تُرعب قبل أن تضرب، حيث استطاعت وفق معادلة البترول مقابل السلاح أن تعزز من قدرتها فض الاشتباك الاجتماعي الاقتصادي في البلاد، و ترجيح كفة ربح المعارك لصالحها.²⁷ (المديني، 2012، ص 72) فنظام الخرطوم وجد في البترول طوق نجاة عضد من قدرته على المساومة والمراوغة في جبهة داخلية عدائية عسكرياً وسياسياً و جماهيرياً، ما جعل من أولويات تخصيص موارد الدولة (النفط) تنصب على سباق التسلح ، والحاجة إلى ضمان القوة العسكرية الأمنية، و ذلك بعد أن التهم الانفاق العسكري 60% على الأقل من ريع البترول.²⁸ (الأسطي، 2009، ص 58) وهكذا استطاعت الخرطوم احكام سيطرتها على مناطق الانتاج ومواصلة حربيها ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان. الحرب التي امتدت خارج الاقليم الجنوبي إلى مناطق جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة، وهضاب شرق السودان. (الجزولي، 2006)

²⁶- في هذا السياق تسارعت خطى النظام لتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الأسلحة من عائد النفط، و كان هذا محل فخر و مباهاة من جانب عسكريه. ففي تصريح لمحمد عثمان يس الناطق الرسمي باسم الجيش السوداني، جاء أنه بحلول نهاية عام 2000 سيكون السودان قادرا على انتاج حاجته من الأسلحة و الذخائر نتيجة لازدهار صناعة البترول فيه. و هو ما أكدته الصندوق النقد الدولي الذي أورده في تقرير (نوفمبر 2000) أن واردات السودان من الأسلحة قفزت من 160 مليون دولار في 1998 الى 327 مليون دولار في عام 2000 وقد كان الفضل في هذه القفزة -حسب التقرير- يعود الى ثروات النفط .

²⁷- في هذا السياق لاحظ الباحث أندولف مارتن في مقال نشرته "فورين أفيرز" (آذار -نيسان 2002) أن اموال النفط جعلت حرب السودان "الحرب المثالية" إذ وفرت للخرطوم أكثر من مليون دولار يوميا "تكفي لدفع نفقات الحرب و شراء أصدقاء في الخارج".

²⁸- لقد جاء في احصائيات برنامج الأمم المتحدة للتنمية بأن التوازنات العسكرية للدول الافريقية و منها السودان ، تستهلك معظم مواردها المخصصة للتنمية، و تساهم في تغذية الصراعات واحتدامها فتلاث أباع تجارة السلاح في العالم تتم في الدول الفقيرة، ورغم انخفاض المصاريف العسكرية العالمية منذ 1990 فإن المشتريات من السلاح الخفيف الأكثر استعمالا من الدول الفقيرة .

في السودان

بهذا المنظور يمكن القول ان اكتشاف النفط كان يمكن ان يكون حدث مبهج يحمل في طياته وعدا بالرءاء ،ولكن بسبب الحرب أصبح النفط مجرد سلاح آخر للحرب في السودان . وفي هذا السياق بالذات ، لم تعد الحرب صراعا متعدد العناصر فحسب ،بل أصبحت أيضا صراعا يصعب حسمه بجهد داخلي .فبدلا من البحث بجدية عن السلام خُيل للنظام أنه اصبح يملك القدرة الاقتصادية التي تمكنه من شن حرب ظافرة على أعدائه. (خالد،1999، ص ص 781،745)

ويبدو أن طموح النفط تعدى الطرف الحكومي ليصل سحره للفصائل المتمردة و ذلك بعد ان لجأ البعض منها الى الاعتماد على النفط لتمويل حروبها ، و يشير قرار "الحركة" بدعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في الجنوب مثلا جيد في هذا الخصوص، حيث أعطى دفعا قويا للحكومة السودانية لإصدار بيانا تحذيريا سجلت فيه علنا ادانتها لما أسمته : **"مخطط يتبناه التمرد يستهدف ثروات جنوب السودان الطبيعية** (وعبرت عن قلقها عن أن الحركة) **تخطط لرهن الثروات الطبيعية في جنوب السودان لدى السلطات الأجنبية لكي تتمكن من شراء اسلحة و عتاد و بهدف تأمين التمويل الذاتي للحركة ."** (محمد،2000،ص 32)

اضافة إلى النفط كعمول للنزاعات ، اعتمدت الفصائل المتمردة على جملة من الوسائل والأنشطة غير القانونية التي اكسبتها القدرة على التمويل الذاتي لخوض حروبها ، منها التقليدية كالنهب و السلب ، والجديدة كالتجارة المربحة للموارد الطبيعية، وتحويلات مهاجري الشتات، والاستيلاء على المساعدات الانسانية وفرض السيطرة على شبكة التجارة ، جميعها كانت أكثر أهمية في توفير مصادر للتمويل الذاتي للمتمردين. (النور،2014، ص 3)

فمثلا أصبحت المناطق التي كان يجري فيها التطهير العرقي بصورة منظمة (جبال النوبة)، مصدر ثراء لتحالف بين الجنود و التجار، كما أخذت تتزايد أنشطة النهب والسلب مثل اختطاف الماشية ،والتجارة المربحة للموارد الطبيعية مثل تهريب العاج والذهب والأحجار الكريمة، واختزان السلع والتربح منها في بعض الحاميات العسكرية ، بجانب التجارة في الأسلحة بين الميليشيات القبلية. (خالد،1999،ص 744) كل هذا جعل من الحرب نشاطا تجاريا عالي الربح للباحثين عن الثروة .

وإذا علمنا أنه لا سبيل للمتمردين إلا بالاستغلال الجائح للأرض و الثروات الطبيعية ،لأدرنا أن بعدا جديدا قد أضيف الى الصراع ، ألا و هو المنافسة الشرسة على الموارد الطبيعية المحدودة و تهديد قاعدة تلك المصادر بالفناء. وقد يكون من المفيد الإشارة هنا الى عمل وأساليب البعض من تلك الفصائل والحركات بشئ من التفصيل :

في السودان

يرى كل من هوفمان و فايس ان جيش تحرير السودان كفاعل غير حكومي ، قد اكتسب عن طريق زيادة شرعيته المحلية وسلطته تدريجيا بأن يكون في قيادة وصول وتوزيع المساعدات الدولية .
(Hoffman, Weiss,2006,p65) وتعطي عملية شريان الحياة المثل على ذلك،²⁹ فقد قامت هذه العملية على اتفاق ثلاثي بين اليونيسيف والحكومة والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان الفصيل الرئيسي للمتمردين أدى الى الاعتراف بذراعها "الإنساني" "الوكالة السودانية للإغاثة وإعادة التعمير" SRRA ما أكد شرعيتها محليا و دوليا . فيفضل الدور المركزي الذي أوكلت لها، تمكنت هذه الوكالة من تحويل جزء كبير من المساعدات كمورد كبير لحركتهم ، عبر أساليب متعددة (نهب صريح من المخزونات الغذائية أثناء هجمات تؤدي الى اجلاء وقائي للعاملين في المجال الإنساني أو العمل على التضخيم المفرط من عدد المستفيدين بعد أن أذنت بإجراء عمليات تحديد واختلاس منهجي قبل التوزيع ...الخ). (الأمين، 2014، ص 114) جنبا إلى جنب مع هذه التحويلات، فرضت الوكالة على منظمات الإغاثة بشكل رسمي في "مذكرة التفاهم"، تعيين حصة من ميزانياتها من خلال نظام الضرائب، تُستخدم لتمويل خدمات المراقبة، والاستلاء على المساعدات، وهذا بدوره عمل على تحول جزء كبير من المساعدات لساحة القتال مما أطال فترات الصراع و زاد من شدة العنف. (SIE,2006-2007,p p 22-23)

اضافة الى ما سبق ، أثارت بعض ممارسات و نشاطات الفصائل الجنوبية الرعب و الهلع وسط المواطنين خاصة مع التجار الشماليين و ممتلكاتهم، بعد تهديدهم عن طريق احراق الكثير من المتاجر، وتعرض عرباتهم التجارية للنهب ، وما حملته تلك الاعتداءات من امدادات ومصادر هامة للبقاء والاستمرار. وقد استندت مثلا حركة جيش تحرير السودان في الجنوب لخطة طويلة المدى للفوز بالحرب تمثلت في :

- ✓ - شن حرب دعائية بإشاعة الخوف و الرعب و سط الشماليين في الجنوب و هذا بغية اخلاء المنطقة من تواجدهم.
- ✓ - الهجوم على القرى النائية التي يقطنها الشماليون، وقتلهم و حرق ممتلكاتهم.
- ✓ - الهجوم على نقاط البوليس الضعيفة و قتل أفرادها.
- ✓ - هدم و نسف بعض الكباري الموصلة بين المراكز .
- ✓ - نهب خزائن الحكومة. (اسحاق، 2012، ص 57-58)
- ✓ - إرسال خطابات للأجانب المقيمين بالجنوب للتعاون مع الحركات المسلحة وتخصيص مساعدات لهم.

²⁹- للتفصيل حول هذه العملية يرجى الاطلاع على : - مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير، عملية شريان الحياة المرحلة الثانية، تقرير خطة العمل، 1990، ص 1.

في السودان

ولا يختلف اقليم الغرب كثيرا عن الجنوب ، فقد أدى اندلاع الصراع في دارفور إلى تأثيرات بالغة السوء ، فقد أصبح تجار الماشية عرضة لمخاطر النهب الذي كان يحدث غالبا عند ترحيلها من سوق إبل لآخر. وقد أورد يونغ أن قافلة إبل من ثلاثة آلاف جمل تم نهبها في أبريل عام 2003 عندما كانت في طريقها للتصدير إلى ليبيا، وهي أول عملية نهب كبيرة من نوعها يقوم بها طرف في النزاع في سبيل الحصول على مصدر للتمويل الذاتي ليدشن بذلك حقبة «اقتصاد الحرب» في دارفور. (النور، 2014، ص 6)

على هذا النحو يمكن أن نلاحظ أن الحركات المسلحة في دارفور تسير على نفس نهج الحركة الشعبية ، مع اختلاف طفيف متمثل في خطف العاملين في المنظمات الدولية المختلفة وكبار الموظفين في الدولة ، ويعود ذلك لكثرة الفصائل المسلحة في دارفور وتشعبها، إضافة إلى تدخل قطاع الطرق للإستفادة من هذه الأجواء السياسية . (اسحاق، 2012، ص ص 57-58)

وفقا لما سبق يمكن الإشارة إلى أن الوسائل والأنشطة - التي يأخذ معظمها طابع إجرامي - التي إرتكز عليها تمويل معظم الحركات المسلحة السودانية في حروبها ضد الحكومة ، لم تكن لتأتي بثمارها لولا الدعم الخارجي الإقليمي منه والدولي. فبالا شك أن التمويل العسكري لحركة جيش تحرير السودان من طرف اثيوبيا وايرتيريا بعد انضمامهما إلى أوغندا ، كان حلقة رابحة للمتمردين في وجه الحكومة . ويظهر ذلك الدعم الكبير في قيامهم بالتعاون مع الجيش الشعبي لتحرير السودان- بهجوم شامل ضد الأهداف الحكومية في جنوب البلاد... وهو الأمر الذي انطوى عليه نقل الدبابات والمدفعية وغيرهما من اريتريا وايتيوبيا مرورا بكينيا إلى أوغندا، ومنها إلى الاستوائية ، مما أدى إلى الإستلاء على مساحات شاسعة من الأراضي وتغيير مسار الحرب تغيير محوريا. (يونغ ، 2014 ، ص 96)

على هذا الأساس ساهمت التدخلات الإقليمية - المدعومة دوليا- والفوائد المادية التي أخذ يجنيها المتمردين في إطالة أمد الحرب الأهلية السودانية - نظرا لأنها أضعفت قدرة الحكومة السودانية على حسم الحرب لصالحه- في تعديل توازن القوى بين الحكومة والمتمردين، بل أنها أعطت المتمردين نوعا من التفوق على الحكومة في العديد من ميادين القتال، وهو ما أتاح لهم توسيع نطاق سيطرتهم على الأراضي السودانية . (شبانة ، 2006 ، ص 134)

ومادامت تلك الحروب قائمة في الأساس نتيجة لاستمرار تمويلها، فلا بد من نأخذ في عين الاعتبار تكاليف الحرب لارتباطها المباشر بالأساليب والأنشطة السابق ذكرها. بالنسبة لحرب الشمال/الجنوب ، بلغت تكلفة الحرب فيها خلال الفترة 1989-1999 من خزينة الدولة المركزية ما يفوق 7 مليار دولار، فيما قدرت تكلفة خزينة "حركة تحرير شعوب السودان" ومناصريها ما يفوق 3 مليارات دولار.

في السودان

(محمد، 2000، ص20) وإذا وضعنا في الاعتبار أن السنوات الأخيرة شهدت نهاية الحرب في الجنوب وسنوات الفترة الانتقالية لعملية السلام الشامل فإن جزءا مقدرًا من الإنفاق العسكري خصص بالضرورة لتمويل المجهود الحربي في دارفور، حيث أظهرت بعض الدراسات أن الاقتصاد السوداني تكبد نفقات بسبب حرب دارفور بلغت في مجملها 24.07 مليار دولار³⁰ من 2004 إلى 2009 . (النور، 2014، ص13) فيما قدرت تقارير حكومية تكلفة الحرب السنوية أكثر من 500 مليون دولار سنويا (الصراعات والحروب الأهلية في افريقيا، 1990، ص237)، ما يكشف بوضوح أولويات النظام في الإنفاق ، وهو أمر لم تنكره الحكومة (وزير الطاقة عوض الجاز) أن أولويات النظام هي إعادة بناء الجيوش، كما يكشف أيضا عمق الآثار التي تركتها الحروب الأهلية على واقعه بشكل تجاوز ساحات القتال و تكلفة تسيير دولابها و حجم خسائرها.

الخلاصة :

نأمل أن تساهم المحطات الخاصة بمنطق الحروب الجديدة المعروضة أعلاه ، على اعطاء فهم افضل لهيكله وطبيعة الحروب السودانية ، قولنا هذا لا يعني أبداً أننا نرغب في نفي وجود شيء منطقي في تحاليل أخرى لأدبيات تعمقت في دراسة تحليل طبيعة النزاعات الداخلية السودانية ، وكل ما أردنا قوله هو أنه ومن معاينة ميدانية لحال العنف الذي ساد السودان، ومن دراسة أكاديمية لاستراتيجيات الحروب الجديدة والتي حاولنا ايرادها بإيجاز، يتضح أن منطق وخصائص الحروب الجديدة ينطبقان بشكل أساسي على النزاعات المسلحة والحروب الأهلية العنيفة في السودان خاصة تلك التي سادت في تسعينيات القرن الماضي . وبشكل مماثل، سوف يجد المتابع "الدراسات الصراع المعاصر" أن أدبيات "الحروب الجديدة" تصلح لمختلف أشكال النزاعات العنيفة بما فيها الحروب الأهلية والقائم معظمها على أنقاض الدول الفاشلة .

بالمختصر، الحروب الداخلية العنيفة في السودان تأخذ من الفشل الدولاتي سببا أساسيا لحدوثها ، ما يعني أن السودان دولة فاشلة لتآكل قدرتها على الاحتكام إلى وسائل العنف المنظم والشرعي ، وينهار هذا الاحتكام لاحتضانها على أكثر من حرب جديدة منذ تسعينات القرن الماضي . هذا التعدد في النزاعات السودانية يدفعنا لمعرفة أنواعها و أهم تصنيفاتها.

³⁰- هذا وفق دراسة «الكلفة الاقتصادية لحرب دارفور» التي أعدها الدكتور حامد التيجاني (2011) و التي بلغت حوالي 24.07 يشتمل هذا المبلغ على 10.08 مليار دولار في صورة نفقات عسكرية مباشرة وهي تعادل ثلثي جملة الإنفاق العسكري خلال السنوات من 2004 إلى 2009 و 7.2 مليار دولار خسائر في الإنتاجية فقدها النازحون عن أراضيهم داخل دارفور و 2.6 بليون دولار في صورة خسائر في المدخرات الحياتية فقدها القتلى في الحرب و 4.1 مليار دولار خسائر نتجت عن الأضرار بالبنية الأساسية.

في السودان

2- تصنيف النزاعات الداخلية المسلحة في السودان :

في استعراضنا لأوضاع الحرب في السودان نستطيع تمييز اتجاهين رئيسيين تنقسم اثرهما النزاعات المسلحة الى أكثر من نوع وفئة :

1-2 الاتجاه الأول : تصنيف النزاعات السودانية حسب النوع

يقسم النزاعات السودانية الى 4 انواع :

- النزاعات الوطنية، وهي نزاعات تنشب بصورة رئيسية حول السلطة السياسية للدولة (المركز).
- النزاعات الاقليمية، و هي نزاعات تنشب عادة حول السلطة السياسية في اقليم معين (المركز الاقليمي).
- النزاعات المحلية، وهي نزاعات تنشب حول الثروات الطبيعية المتجددة، وعلى نطاق المجتمع المحلي المباشر.
- نزاعات السلب و النهب المسلح .

النزاعات الوطنية هي نزاعات بين من يسمون أنفسهم بالنخبة (الصفوة) الوطنية ، و هي صراعات تهدف للسيطرة على سلطة الدولة المركزية و التي تعني الى حد كبير السيطرة على عصب السلطة السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و على كل أدوات القهر . (Salem,1997,p286)

ان معظم عمليات التغيير في السلطة التي حدثت خلال تسعينات القرن العشرين كانت أمثلة لهذا النوع من النزاعات، فعلى سبيل المثال تركزت اتفاقية أديس أبابا بين الحكومة السودانية والثوار الجنوبيين (عام 1972) على اقتسام السلطة السياسية بين النخبتين اللتين تمثلان طرفي النزاع في الشمال و الجنوب و منح هذا الأخير حكما ذاتيا اقليميا ، و لم تعط الاتفاقية لحقوق المواطنين الأساسية و التنمية أو للثروات الطبيعية أي أهمية في بنودها. و في مثل هذا النوع من النزاع فإن اتفاقيات السلام التي يتم التوصل اليها بين أطراف النخبة المتصارعة يكون من السهل إبرامها كما يكون من السهل النكوص عنها. وفي كثير من الأحيان يزحف عدم الرضا ،دون تباطؤ، للاحلال بالتوازن الهش، و تستأنف الحرب من جديد) العام (1983) . على هذا فإن النزاعات الدموية بين النخب الوطنية تستمر بقدر ما تستمر القدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية تحدد السيطرة الكاملة لسلطة الدولة. (محمد،2000،ص ص 100-101)

ومن المفارقة أن النوع الثاني من أنواع النزاع (اي النزاع الاقليمي) ، يعتبر أحد نتائج ضعف السلطة المركزية خاصة في البلدان ذات المساحة الجغرافية الواسعة مثل السودان، ففي جنوب السودان كان الصراع بين نخبة ولايات الاستوائية و نخبة قبيلة الدينكا النيلية للسيطرة على مقاليد الأمور ذا أثر كبير

في السودان

على مناشط الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية . أما بالنسبة للأجزاء الفقيرة فإن الدولة تعمل الأقاليم ضعيفة الأهمية اقتصاديا و سياسيا فتترك لمواجهة مصيرها المأزوم لوحدها ، و هي حالة لا بد ان تؤدي لاندلاع النزاع الدموي مرات ومرات .

أما النوع الثالث للنزاع فيقع بين الفرقاء الذين يتنافسون على الثروات الطبيعية المتجددة، وبصورة أساسية على الأرض الخصبة و المياه و النباتات و الحيوانات بعد ان صارت نادرة نتيجة للتردي البيئي أو من خلال التضييق على الناس و حرمانهم من حق استخدام هذه الثروات.

لقد نتج هذا النوع من النزاع في السودان للتغيير المناخي الراجعة أسبابه أصلا الى ازالة الغابات وتقلص معدل هطول الأمطار و ارتفاع معدل الحرائق ، والأهم من ذلك الزراعة الممكنة (الآلية) واسعة النطاق لأغراض التصدير والتي تشجعها برامج اعادة الهيكلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . بالإضافة الى الزيادة الهائلة في أعداد السكان و الثروة الحيوانية تكالبت جميعا لتقليل حجم الثروات الطبيعية أو الحرمان من فرص التمتع بها، و أدت في مجملها الى تحويل أكبر قطر في القارة الافريقية – قبل الانفصال – الى ساحة للصراعات الدموية المتواصلة، وبمعنى آخر فإن هذه النزاعات نشأت في الأساس من التشوهات البيئية والاقتصادية . (ص 101)

يشكل النزاع في دارفور جزءا من هذا النوع ، والذي قام نتيجة التهميش التنموي التاريخي تحت مظلة اتساع ظاهرة الجفاف و ما خلفته من صراعات على المياه بين نمطي الانتاج الزراعي والرعي. (الطويل،2006، ص 180) إذ أن الثابت أن للصراعات بين القبائل الدارفورية بعدا تاريخيا، بغض النظر عن انتماءاتها العرقية، وذلك منذ الربع الأول من القرن العشرين، حيث بلغ عدد الصراعات 42 صراعا حتى عام 2000 لأسباب متعلقة بالخلاف حول الحدود، أو المرعى أو الماء، وقد احتلت مسألة المياه و حقوق الرعي المرتبة الأولى في أسباب هذه النزاعات المسلحة بين القبائل. (محارب،2006،ص 246)

يعتبر النزاع حول المياه والمرعى ومنابت الكلاً السبب الرئيسي للنزاعات القبلية في غرب السودان، في مناطق شاسعة في مديرتي كردفان ودارفور على وجه التحديد، و لما كان أغلب هذه القبائل لا سيما الحدودية منها مسلحا فكثيرا ما يأخذ الصراع بينها شكلا داميا لا سيما الصراع التقليدي بين القبائل العربية الكبيرة في الغرب مثل المسيرية و الزريقات ، وبين القبائل الحامية و النيلية مثل الدنكا في مناطق البحر الأحمر ومناطق التيون ومناطق التماس بين محافظتي دارفور و بحر الغزال وأعالى النيل وأطراف المدييات الجنوبية . (الأقداحي،2009،ص 349)

في السودان

من المفارقات أيضا أن النزاع في دارفور يقع في خانة النوع الرابع المتعلق بنزاعات النهب و السلب المسلح ، على اعتباره نزاع متداخل ومتشابك الأبعاد، في ظل قيام الميليشيات، وفي جانب كبير منها عصابات النهب المسلح بعمليات قتل واغتصاب وتشويه ونهب وإحراق عشرات الآلاف من البيوت والمنازل، وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص، اضافة الى الاعتداء ونهب قوافل الإغاثة التي كانت في طريقها إلى دارفور. (عثمان، 2004، ص ص 7،9) ومن الجدير بالذكر أيضا ضرورة ربط كل هذه النتائج بما أصاب الوضع الاقتصادي في ضوء تدني العملية التنموية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات والطرق وغيرها، بالاضافة لانتشار السلاح وسهولة الحصول عليه مع عدم الاستقرار الذي ساد جمهورية تشاد والتغيير المستمر في انظمة حكمها وارتباط ذلك ببعض القبائل السودانية. (أحمد، مانقار، 2006، ص ص 27-28)

كل هذه الإفرازات السلبية أظهرت ثقافة العنف ، وكونت ميلشيات – مثل الجنجاويد العربية - وعصابات احترفت أعمال السلب والنهب وترويع المواطنين، واتخذت من انتهاك القانون وسيلة لدعم وتمويل النشاط العسكري للمجموعات المتمردة. (حسني، 2004، ص 10)

2-2- الاتجاه الثاني : تصنيف النزاعات السودانية حسب الفئة

يرى *Redie Bereketeab* أنه خلال نصف القرن الماضي عانى السودان من نزاعات مزمنة وطويلة ومعقدة ومتعددة، ووجد أن هذه النزاعات تقع في ثلاث فئات: مجتمع-دولة، مجتمع-مجتمع ، دولة-دولة.

- **الفئة الأولى :** يجد *Bereketeab* أن نزاع المجتمع والدولة يرتبط مع الحروب الأهلية (مجتمعات تعاني مظلومية شرعية تتحدى الدولة).
- **الفئة الثانية :** فهو نزاع المجتمع مع المجتمع، ويتعلق بالصراع المجتمعي (بين المجتمعات وداخلها) تحت مظلة الدولة.
- **الفئة الثالثة :** نزاع الدولة مع الدولة يكون بين دول ذات سيادة.

المشترك في هذه الفئات من النزاعات هو الدولة ، وفي حالة السودان أصبحت الدولة الهشة أو المتأزمة مصدر النزاعات. (*Bereketeab, 2013, p 6*)

ويرى *Bereketeab* أن سياسة التهميش والعزلة والتمييز العنصري من قبل المركز تجاه المحيط دفع بالسودان إلى حالة دائمة من النزاع منذ الاستقلال في عام 1956 . فكان التقسيم بين الشمال والجنوب من سمات نزاع كل من المجتمع مع المجتمع والدولة مع المجتمع . هذه الحالة تقع ضمن فئة المجتمع مع

في السودان

المجتمع لأنها بين الروحانيين المسيحيين من الأفارقة (الجنوب) وبين العرب المسلمين (الشمال)،³¹ كما أنها أخذت بعداً يمكن أن يكون نزاعاً موجهاً من الدولة ضدّ المجتمع، لأنّ الدولة تحت هيمنة مجتمع الشمال، وهذا يعطي شكل حرب دولة على فئة من المجتمع . أما الفئة الثالثة فقد تجسدها حالي التوتر المستمر التي تسهدها العلاقات بين السودان في الشمال و نظيرتها في الجنوب ، بعد أن واجه الانفصال تحديات رهيبه مثل رسم الحدود، واقتسام الثروة، والدين الوطني، والمواطنة، وكلّ هذه الأمور أضعفت تركيبة الدولة الجديدة، ويرى أنّ هذا الأمر ربما يدفع بالسودان وجنوبه إلى صراع على مستوى الدولتين. (p6)

يبقى القول أن هناك الكثير من التصنيفات و التقسيمات الخاصة بالنزاعات في السودان تتغير تبعا للتطور الكرونولوجي للقضايا و الاحداث ، غير أن المتبصر لتاريخ النزاعات في السودان يمكنه ان يُجمع ان هناك أسباب أساسية مشتركة قادت لتلك الوضعيات التصارعية ، ومن جملة تلك الأسباب ما يمكن ربطه بالتعدد الاثني،أو بسياسات النخب الحاكمة أو بالسودان كدولة فاشلة. وهو ما ينتعرض له بشيء من التفصيل في الفصل الأخير .

³¹ - فئة مجتمع -مجتمع نجدها أيضا في جنوب السودان ، اذ تشير أحداث العنف الدامية التي وثقتها الأمم المتحدة خلال عام 2009 الى أن احداث العنف القبلي و الطائفي في جنوب السودان يفوق عددهم في دارفور خلال الفترة نفسها.

في السودان و توجهات حلها

إن هذه الدراسة وتحديدًا هذا الفصل ، سيحاول أن يوضح، من خلال التركيز على واقع التجربة السودانية، أن التفسيرات التي تسعى إلى اختصار هذه الظاهرة الاجتماعية بالغة التعقيد، وارجاعها الى سبب واحد ، لهي جد قاصرة، كما أنها تشجع حلولاً مضللة قصيرة المدى . إننا ننظر هنا إلى النزاع الدموي بوصفه نتيجة لعمليات سياسية ذات ابعاد اقتصادية،اجتماعية واثنية ذات صلة لصيقة ببعضها البعض وتعبر عن نفسها في لغة وفي إطار تاريخي وثقافي وروحي تختصره الدولة.

I - المداخل المفسرة للنزاعات الداخلية في السودان :

تعد النزاعات السودانية من النزاعات التي يبرز فيها المزج بين الاعتبارات الداخلية الخاصة - تاريخيا وسياسيا - وأدوار القوى الخارجية والتي تتداخل في الوقت نفسه مع تطورات اقليمية أخرى (المشكلة الأريتيرية التي انتهت باستقلالها) ، ومن الطبيعي القول أن جذور تلك النزاعات ترجع إلى ميراث الحقبة الاستعمارية بنفس القدر الذي ترجع فيه الى تطورات سياسية حالية ، ويصعب هنا الفصل بين أدوار القوى الخارجية (التي تأخذ أشكالاً متعددة كتغذية المشكلات بأدوات الاستمرار أو محاولات التوسط الجادة) وبين جملة التطورات الداخلية ولا سيما تلك المتعلقة بهوية السودان وطبيعة السلطة الحاكمة ومسار عملية التنمية والتوجهات الخارجية وهكذا. (الطاهري، 1998، ص 435)

وفقا لخصائص وأنماط النزاعات السودانية ، ونظرا لتنوعها الذي وصل حد التعقيد، تطورت عدة اقتراحات للتفسير من خلال الأدبيات المطروحة، يركز كل منها على جانب أو ملامح، و في النهاية تتداخل و يتم بعضها البعض لتفسر لنا في النهاية الأسباب المختلفة للنزاعات الداخلية العنيفة في السودان ومن أبرز تلك المقترحات نجد :

1) المداخل التقليدية لتفسير النزاعات السودانية (المقرب الهوياتي):

ليس من قبيل المبالغة أن الدولة التي تصارع العالم بأكمله تتميز بأسباب لا تعد ولا تحصى. علاوة على أنها جزء لا يتجزأ من بناء وتجارب المجتمعات السوسيو-اقتصادية، السياسية-الثقافية، التاريخية والهوياتية، وعلاقة المجتمعات "مع الفواعل بين الإقليمية intra-regional والدولية؛ وتكوينات المحلية والوطنية والإقليمية. هذا السياق المتعدد الأسباب يجزم على أنه لا يوجد تفسير واحد للنزاعات في السودان.

لتعقيد الأمور، تصنف أسباب النزاعات إلى الجذرية، القريبة و الثالثة. و بعض ملامح هذه الأسباب حسب Singer هي : الأرض ، الأيديولوجيا والدين واللغة و العرق ، وتقرير المصير ، والوصول إلى

في السودان و توجهات حلها

الموارد، الأسواق والهيمنة والمساواة والانتقام. على هذا فليس من الغريب أن نجد عند تناولنا لأسباب النزاعات السودانية تعارضا في التحليل ، يصل في الكثير من الأحيان الى درجات رهيبه من التناقض .

على ضوء ما تمت الاشارة اليه ، يمكن القول أنه ليست لدينا المعرفة الكافية بتاريخ السودان الحديث والمعاصر. لذلك يطمح هذا الفصل الى القاء الضوء على بعض النقاط ذات الارتباط الوثيق بموضوع الدراسة.

1-1- التعدد الاثني كمدخل للنزاعات في السودان

لا يتسع المجال هنا لإبراز مختلف جوانب الأزمات والحروب التي عاشتها الدولة السودانية ، إلا ان دراسات علمية لتحليل النزاعات الداخلية أنجزها باحثون أجانب اختصرت الصراع على أساس أنه صراع طوائفي مقرون بالصراع القبلي والانقسامات العرقية.(Warburg,1999,pp 111-112-113)

وإذا جاز لنا تلخيص مضمون هذه المعالجة في سطور قليلة بسبب ضيق الحيز هنا ، يمكن القول بأن فشل الشماليين والجنوبيين في التوصل الى اتفاق حول هوية مشتركة و شاملة شكل جزءا هاما من النزاع. فحسب وجهة نظر مارتن دالي " فإن النظر بعمق داخل الوطن يكشف عن وجهتي نظر مختلفتين،برهنتا على عدم تصالهما استمرار الحرب الأهلية منذ 1983، والتي لا تقل أثرا عن تلك التي امتدت من 1955 وحتى 1972، وكان واحدا من أسبابها الرئيسية الاختلاف في وجهات النظر حول معنى ، او ما يجب أن يعني مفهوم أن تكون سودانيا". (دينق،2001، ص 32)

وما يجعل أزمة الهوية في السودان حادة بشكل خاص حسب فرانسيس دينق ، هو أن من يسمون عربا كانوا يودون صب القطر كله في قالب هويتهم العربية الاسلامية، لقد نجحوا الى حد ما في استيعاب المجموعات الغير عربية في الشمال ، أما الجنوب ظل يرفض ويقاوم فرض الشمال هويته العرقية والثقافية واللغوية والدينية على القطر كله. أزمة الهوية إذن تجلت بعد المحاولات الشرسة للسيطرة على الجنوب لاسلمته واستعراجه ، وبنفس القدر الذي توصلت فيه مقاومة الجنوب ضد الهيمنة العربية الاسلامية والاستيعاب، وهو ما أنتج على حد قول دينق حربا متبادلة وطاحنة في الرؤى. (ص ص 14،19)

بالنسبة لدينق اتخذت أزمة الهوية تلك بُعد جديد يتعلق بعلاقة الدين بالدولة- التي برزت عبر مرحلتين أولهما خرق النميري اتفاقية أديس أبابا،ثانيهما بروز نجم جبهة الانقاذ ، أين أصبح الدين مركز ثقل في تحديد الهوية ومكانة الأفراد والمجموعات، و يحدد من يأخذون وماذا يأخذون من النظام. إضافة إلى ذلك تتداخل علاقات الدين والعرق لأن الاسلام لصيق بالعروبة كظاهرة عرقية ،اثنية ثقافية ، بذلك أصبح

في السودان و توجهات حلها

الدين عاملا رئيسيا في النزاع لأنه يُعد بالنسبة للشماليين ستارا وقناعا لسياسة الهيمنة العرقية . (ص ص 29،23)

ولهذا يسترسل دينق(ص ص 130،11) بالقول أن العناصر الدالة على الهوية قد تم تحويلها في الشمال والجنوب من عالم ادراك الذات الحميد المقبول الى الزج بها في المسرح السياسي للقضايا القومية المتنازع عليها ، مع ارتباط ذلك بتبعات تخطيط واقتسام السلطة والثروة ومكتسبات أخرى. يبرر دينق ذلك بأن المقاومة الجنوبية لم تكن موجهة إلى الاسلام أو الثقافة العربية، لأنه سبق قبولها في بعض أنحاء الجنوب وخاصة مناطق الحضر، بقدر ما كانت موجهة ضد جمود سياسات الاستعاب والتطبيق القهري القاسي لهذه السياسات من طرق القوى السياسية الفاعلة.

قد يظهر من كلام دينق ولو بطريقة غير مباشرة أن المشكل ناتج أصلا من القوى السياسية التي لم تكن تنتظر للجماعات الاثنية إلا عبر الثقافة الاسلاموعربية ،ولم تحاول النظر إلى هذه الجماعات الاثنية انطلاقا منها هي نفسها كجماعات بين أفرادها روابط مشتركة على مستوى اللغة والدين والعرق والثقافة، وأكثر من ذلك ظلت هذه القوى تصر على توصيف كل من يتحدث عن ضرورة الاعتراف بالتعدد الاثني بأنه جهوي وعنصري ، في الوقت الذي كانت تستخدم الأصل المقدس أو السلالة العظمى كميكانيزم هجومي على الثقافات الأخرى والأعراق الأخرى و فرض احساس بالدونية عليها . نظرة الدونية للجماعات الاثنية أوقعت الحكومات المتعاقبة في مأزق فشل بناء الدولة الحديثة ، قاد تراكمها الى الاحساس بالظلم والتهميش ما دفع النزاعات ذات المرجعية الاثنية بالظهور على السطح. (ضحية، 2002، ص ص 123-124)

مما سبق يمكن القول أن التعدد الاثني في السودان يمثل مظهرا من مظاهر الضعف التي أزمت مشاريع النهضة ، وتسبب في إذكاء النزاعات والحروب الأهلية ، إذ من الطبيعي أن درجة الانقسام في المجتمع على أي صعيد كان لغويا،سلاليا عشائريا دينيا...تزيد من قابلية النزاعات، لكن في تقديرنا أن هذا المنطق الضيق لم يساعد المدخل التقليدي في فهم أهمية سياسات نخب واشكالية الدولة بشكل عام في تأجيج حدة العنف والنزاعات. و إذا ما أردنا تبرير ذلك لنا أن نرجع إلى ما انتهى اليه الباحث حسن أبو طالب حول أن " عجز النظام السياسي عن استعاب كل مكونات المجتمع أدى الى إثارة التساؤل عن مدى قابلية الدولة ذاتها للبقاء والاستمرار....الفشل والعجز في الحقيقة الاجتماعية والسياسية ،ينطوي بدوره على خطر انهاء الحقيقة القانونية السيادية للدولة" (النحاس، 1999،ص 37)

ومن المفيد الإشارة إلى الانتقادات الموجهة لهذا الاتجاه ، والقائمة على افتراض أن النزاعات في السودان القائمة على البعد الاثني، لا تكفي كإطار نظري عام لتفسير مآلات المشكلة. للتأكيد أكثر لنا أن

في السودان و توجهات حلها

نطرح التساؤل التالي: هل يمكن أن نحكم على كل مسيحي أو وثني أنه عدو بطبعه لكل مسلم..؟ وبالمثل هل يعني أن كل أفريقي هو بالضرورة عدو للعربي؟

أكد لا، لكن يبقى هذا ما قرره السياسيون والمفكرون الغربيون، فهم يرون في السودان بؤرة صراع تتأجج بكل المؤثرات سواء كانت عرقية، أم اقليمية، أم لغوية، أم دينية، (المهنا، 1994، ص 84) ما جعل الغرب بإعلاميه ومفكره و سياسيه يدأب الى توصيف النزاع السوداني على أنه نزاع بين الأفارقة المسيحيين من جهة والعرب المسلمين من جهة ثانية، بحيث شكل هذا التوصيف خارطة استقطاب، إذ انحازت أكثر دول افريقيا جنوب الصحراء الى المتمردين، إضافة الى دعم الكنائس و الهيئات الدينية العالمية والغرب عموما، ما سهل عليهم إظهار السودان على أنه كيان عنصري قمعي، ونموذج للاضطهاد الديني والعنصري. (الأفندي، 1999، ص 29) ويلاحظ في نفس هذا السياق، ان الاتجاهات الكبرى في الأدبيات العربية قد تأثرت، ولو من طرف خفي، بمنحى التفسير التأمري في فهم النزاعات السودانية وتحليلها (بخاصة مسألة جنوب السودان).¹ (الصاوي، 1999، ص ص 133-134)

في نظرنا المسألة أعمق في أن تختزل في الطائفية والعرقية، هناك مجتمعات كثيرة تكونت تاريخيا من مجتمعات قبلية وعرقية مذهبية متباينة، لكنها استطاعت الاندماج والتعايش في دولة يتساوى فيها الناس في الحقوق و الواجبات. كما لم يُفلح التجانس الإثني واللغوي والديني في إنقاذ الصومال من التمزق وفشل الدولة. (Rotberg, 2004, p11) فلا يمكن للموروثات الاجتماعية والثقافية أن تمنع العنف والصراع المنفلت على السلطة بدون- على الأقل- وجود قواسم مشتركة بين القوى الرئيسية ومنبر سياسي مُوحّد، أو توفر الحكمة لدى القيادات والطبقة السياسية ككل. في الواقع، لم يتحقق الانتقال السلمي في أي بلد بالعالم في غياب قيادة حكيمة وبصيرة وهو ما يعطي اطباع أن جوهر الأزمات والمشاكل سياسي في أصل.

لا خلاف إذن على أن مثل تلك التحليلات التقليدية للنزاعات الدموية والتي تستند إلى التمايز الهوياتي هي مفيدة في جزء منها، غير أنها لم تعد قادرة على تفسير ظاهرة انتشار النزاعات الداخلية (على الأقل في السودان)، ويزيد الأمر سوءا مع غياب مؤسسات مؤهلة على استيعاب معطيات الواقع و مكوناته، وقادرة على امتصاص آثاره، وتطوير إدارة قادرة على حل النزاعات و تسويتها تتناسب مع مستوى تحدياته. (محمد، 2000، ص ص 69-70)

¹ - نستطيع القول في هذا الإطار أن هناك أسبابا موضوعية وراء ظهور هذه المشاعر و المبركات السلبية المتعلقة بالتمايزات العرقية، أهمها لدى بعض الأطراف العربية هو وجود مصالح مؤكدة للقوى الدولية و الاقليمية المعادية لاحتمالات النعوض العربي في تمزيق النسيج الوطني على محاور اثنية و دينية و ثقافية كترىاق ناجح ضد هذه الاحتمالات.

في السودان و توجهات حلها

1-2 - توسيع المقترَب الهوياتي:

لا يوجد أدنى شك ، أنه حتى مع محاولة توسيع المنظور التقليدي بقي نوع من القصور. فالتحليلات السابقة أدت ببعض المحللين إلى تغليب بعد أو آخر في تفسيرهم لطبيعة هذا الصراع. فبعضهم يرى أنه صراع بين العرب المسلمين الشماليين في مواجهة الأفريقيين المسيحيين و أصحاب المعتقدات الطبيعية الجنوبيين (Warburg,1999,pp120-121) غير أن هذا القول مردود عليه أن هناك عددا تعتد به من الجنوبيين وأصحاب المعتقدات الطبيعية الأفريقية في الشمال ويحاربون الى جانب الحكومة، وأن هناك عناصر عربية مسلمة في الجنوب تؤيد الحركة الشعبية لتحرير السودان وتحارب إلى جانبها. ولا نحتاج إلى أن نقول إن هذا كان دائما من قبيل التبسيط المُخل.² (Salem,1997,p 277) فيما يرى البعض الآخر أن الصراع نتيجة لسياسة استعمارية سابقة، على اعتبار أن سياسة بريطانيا في التطور المنفصل قد أدت إلى تجاهل الجنوب وإهماله مما اضطره إلى قبول الوحدة الدستورية مع الشمال دونما أي ضمانات حقيقية لحماية مصالحه، فلما أحس الجنوب بتعرض مصالحه للخطر منذ الاستقلال اضطر إلى رفع السلاح في وجه الشمال. غير أن الرأي السابق والذي يصادف هوى لدى الشماليين ، قد وجه برأي آخر يذهب إليه الجنوبيون والذين يعتبرون الصراع تعبيرا عن حالة الاستعمار الداخلي فالعرب المسلمون الشماليون مستعمرون للجنوب. (نصر الدين، 1990، ص99)

غير أن هناك رأيا رابعا يرى أن الصراع هو صراع بين المركز حيث تعيش المسلمون العرب في الشمال الأوسط للبلاد، وبين الأطراف حيث الحزام الأفريقي لجنوب السودان، وجبال النوبا و جنوب النيل الأزرق / و دارفور ، ورغم ان هذه الرؤية على جانب كبير من الأهمية إلا انها تصندم بحقيقتين هما أن هذه الأطراف ليست متفقة وبخاصة بما يتعلق بطبيعة التنظيم السياسي ودور الاسلام في الحياة السياسية من جهة، ثم أنها تتجاهل بشكل أو آخر وتقلل من كون الصراع بين الشمال والجنوب بصفة أساسية من جهة أخرى.

ويذهب رأي خامس يسيطر على غالبية مفكرين عرب ، إلى أن الصراع في السودان هو بين الشمال والجنوب بصفة أساسية بما تعنيه ذلك أنه صراع اقليمي داخلي . ويعكس هذا الرأي ،الاتجاهات الكبرى

²- إن الأساس المعقد يجعل من وصف البلاد كإقسام كبير الى "عرب-مسلمين" في شمال ، و "أفارقة" (لا عرب ولا مسلمين) في الجنوب هو في الحقيقة تبسيط مظل . كلا من الشمال و الجنوب لها هويات ثقافية أكثر تعقيدا من هذا التفكير، فالجنود التاريخية العميقة للتعددية يجب الاعتراف بها قبل الشعور الكامل بالنجاح في الهوية الوطنية التي يمكن أن تنشأ .

في السودان و توجهات حلها

في الأدبيات العربية التي تأثرت، ولو من طرف خفي ، بمنحى التفسير التأمري في فهم النزاعات السودانية وتحليلها(بخاصة مسألة جنوب السودان).³ (مورو، 2006، ص ص 18، 12) .

وبناء عليه انصرفت كل الدراسات في هذا السياق إلى الحديث عن مشكلة جنوب السودان، غير أن هذا التصور من التحليل يعتريه القصور، حيث الكل يحارب الكل في السودان، الشماليون في مواجهة الشماليين، والجنوبيون في مواجهة الجنوبيين، والشماليون في مواجهة الجنوبيين ، وحيث اتسع نطاق الحرب ليشمل كل الاقليم السوداني ، وحيث تعددت الأطراف المتصارعة وتعددت مواقفها بشكل جعل من الصعوبة بما كان الحديث عن مشكلة جنوب السودان وبات من الأنسب الحديث عن المشكلة السودانية. (نصر الدين، 1990، ص 100)

بناء على ذلك يُعتقد أن المقرب الهوياتي إذا أخذ ككتله واحدة لن يشكل مجرد خطأ نظري فحسي وانما سيشكل أيضا خطأ سياسياً، ذلك أن الاثنية و الثقافة أو الدين ستصبح معياراً أوحد للتحليل السياسي الاجتماعي .

وعليه، فإن قصورا كالذي يعترى المداخل التقليدية ، فتح باب النقاش حول المدخل التفسيري الأوثق صلة بخلق النزاعات المعاصرة ، وفي رأبي أن العامل السياسي كان أهم من سابقه وذلك لعدة اعتبارات سيتم تفصيلها كالاتي .

(2) المداخل المعاصرة لتفسير النزاعات السودانية - (مقرب النظام السياسي) :

يرى ألن أن هذا الاقتراب يمثل ديناميكية معينة تتعدى مسألة وصف أشكال الحرب والعنف في التسعينيات ، إذ ينطوي الاقتراب على فكرة المنافسة على الموارد وهشاشة النخبة الحاكمة ، ومن ثمة رغبتهم العارمة في استخدام كل الادوات للاحتفاظ بالسلطة .

³ لا بد عند مناقشة قضية "سياسة الهويات" المفضية الى التفتيت ، من الاشارة الى ازدواجية المعايير التي تتعامل بها مراكز رسم السياسات الغربية، مع صراع الهويات في دول العالم النامي، فصراع الهويات و تجليات التعددية الاثنية و الدينية و اللغوية و الثقافية يدار في الدول الغربية داخل إطار الدولة الواحدة، من دون أدنى تفكير في احداث انشطارات في كيان الدولة، والشاهد ان الدول الغربية في اوربا و أمريكا تتجه الى حل مشاكل الاقليات و مشاكل الخصوصيات الثقافية عن طريق وضع قوانين و ضوابط تحمي تلك الاقليات. و تتغير الطريقة في دول العالم النامي، حيث تتجه السياسات الغربية أول ما تتجه الى سوقها بمختلف الأساليب الملتوية لتصب في حل التفتيت، حصل هذا في دول البلقان و تيمور الشرقية، وفي جنوب السودان . في اعتقادنا حتى و إن اجتهد البعض من الكتاب الغرب في تجريد أفكارهم من الذاتية، فإن انتمائهم الثقافي قد يكون كفيلاً بأن يؤثر على تحليلاتهم، فالكثير منهم على سبيل المثال يتضامن صراحة وعلناً مع المتمردين السودانيين بل و يحاول بعضهم تبرير تلك الجرائم والتجاوزات بدعوى أن النظام السوداني لم يترك خياراً آخر أمام تلك الحركات إلا الدخول في دوامات عنف باعتبارها خطوة دفاعية .

في السودان و توجهات حلها

1-2 النظام السياسي :

إذا استبعدنا الأسباب ذات التوجهات والدوافع الاثنية لدى السودانيين، سنجد أسباب موضوعية وراء ظهور تلك المشاعر والمدرجات السلبية ، أهمها وجود نظام سياسي مترهل عاجز عن بناء نسيج وطني جامع لمختلف المحاور الاثنية في البلاد.

بالنسبة لهؤلاء، هناك أكثر من سبب يؤدي الى اضعاف التداخل التلاحمي بين السودانيين ، غير أن السبب الأكثر ظهوراً هو انحسار نفوذ الدولة على أهم قطاعات الدولة حساسية .

مما سبق يمكن القول أن النزاع الحالي في السودان "نزاعاً سياسياً" بالدرجة الأولى بما يعنيه من نزاع حول من يحصل على ماذا ؟ ومتى و كيف ؟ على حد قول هارولد لاسويل. وانه صراع للسيطرة على السلطة و استخدامها في دولة فاشلة تفتقر الى التماسك الوطني ، كما تعجز عن احتكار وسائل العنف المشروعة. و بهذا المعنى فإن هذا الصراع في جوهره نزاع سياسي ، رغم انه مغلف بمضامين اقتصادية/ ثقافية و اجتماعية.

فالمعروف أن التمردات تفجرت واستمرت في التفاعل لأسباب داخلية تتعلق في مجملها بالمعالجات الخاطئة (من طرف الحكومات السودانية المتعاقبة) لأوضاع الجنوب وباقي الأقاليم. (الأفندي، 1999، ص 149، 152) لكن الثابت كذلك أن كل الرؤى السابقة في تحليل طبيعة النزاع في السودان تعد على جانب كبير من الأهمية ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال أي منها في أي مناقشات جادة لفهم طبيعة النزاع ، خصوصاً أن كل منها يشكل مدرجات من قبل أصحابها يبنى عليها سلوكهم في التعامل مع المشكلة .

ولعل صعوبة تحديد سبب معين يرجع في الأساس الى طبيعة النزاعات كونها من نمط الصراعات الاجتماعية الممتدة « *The Protracted Social Conflict* » والتي توجد عادة في المجتمعات الفقيرة و المتخلفة نتيجة للتشوهات البنائية في هذه المجتمعات ، وتركات الاستعمار ، وفشل عملية البناء الوطني القومي، بالإضافة الى التدخل الأجنبي . (القاسم، 2010، 49)

في يقينا لا يمكن فهم أسباب الحروب الأهلية في السودان ، ما لم نأخذ بعين الاعتبار شبكة الحثيات بشكلها الكامل و منظومة بواعثها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. غير أن ذلك لا يمنع من غربلة العوامل النشطة المتحركة في اندلاع النزاع و توسع دائرته.

قد تعتبر هذه الغرلة لدى البعض خروجاً عن المؤلف . في اعتقادنا ، فان غالبية الكتب والتحليلات التي تناولت موضوع الحرب و السلام في السودان لا تخرج عن النص المعروف في تمسكها بأسلوب

في السودان و توجهات حلها

الرصد و التوثيق السردي من دون التفكير التحليلي أو أعمال منهج نقدي في تداعياتها. لكن بعد مرور نصف قرن على اندلاع الحروب الأهلية في السودان نجد أن الأمور قد تشابكت بصورة يصعب معها التفريق بين الأهداف السياسية لكل طرف من الأطراف المشاركة في الحرب ، وبين البواعث الحقيقية لقيامها. وإلى حد ما مازلنا نواجه طوفانا من التفسيرات التي تهدف الى تزييف الواقع ، وبعضها غير قادر على التمييز بين التشخيص الوصفي الموضوعي لحالة الحرب والسلام في السودان، وبين الحكم القيمي والذاتي. (محمد، 2000، ص ص38-39)

باختصار المشكلة هي أبعد من هذين المظهرين ،لأنها طالت وتطول البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الادارية والثقافية للدولة في مرحلتها السيطرية البريطانية والاستقلال السياسي . بهذا تدرج أزمة الجنوب ودارفور وغيرهما نماذج اضافية لفهم طبيعة الدولة السودانية ذات القابلية للفشل والانقسام تحت وطئة تركيبها الداخلية وقدرتها على إقامة نظام سياسي يضمن الاستقرار ويحقق وحدة اندماجية . (مسعود ،1994، ص 183)

المشكلة السودانية ليست تواجد أعراق وأديان وقبائل متعددة بقدر ما هي تعبير عن أزمة النظام السياسي السوداني العاجز عن اقامة الدولة الديمقراطية والتنمية الشاملة . (ص184) على هذا الأساس فإن تفسير النزاعات والحروب في السودان سيأخذ الدولة (قادة ومؤسسات) كوحدة تحليل أساسية (طبيعتها، شكلها، أنماطها ،سياساتها ..)

في هذا الوضع تعمل الدراسة على إظهار أن وصول السودان مرحلة الدولة الفاشلة وحالة الانفلات الأمني الغير المسبوق والتفتت التام بعد ستين عاما من إعلان الإستقلال ليس فقط بسبب الاختلافات الاثنية والهوياتية فحسب، وإنما تعود جذور الفشل إلى فشل النظام في تطوير مشروع وطني لتأسيس الدولة- الأمة السودانية الحديثة يعبر عن خصوصية تكوين السودان بتعدد العرقي والثقافي والديني واللغوي ويستوعب كل مكونات هذا التعدد دون تمييزا وإستبعاد. بل تعدى هذه الدراسة إلى النظر إلى دور سياسات هذه الأنظمة كأمجج ومغذي أساسي -بعد القوى الاستعمارية- لإستمرار الصراعات التي غالبا ما ظهرت انها صراع بين المسيحيين والمسلمين والوثنيين في الجنوب، أو صراع بين عرب الشمال والزنج الأفارقة في الجنوب.

يمكن القول أنه على الرغم من مرور أكثر من ستة عقود على الاستقلال، حُكم السودان فيها بأنظمة عسكرية و مدنية غير أن الوتيرة متشابهة إلى حد ما ،التي سارت عليها الدولة منذ الاستقلال ، في التعاطي مع الأزمات والنزاعات الأهلية، وتسير بها الآن مع تعسف زائد وجانح ، وجعلت أمر تتبع الإخفاق في احتواء النزاعات والحروب الأهلية أمرا في غاية الوضوح. (البشير، 1999، ص 88)

في السودان و توجهات حلها

ولهذا لا يجد الباحث عناء كبيرا، ولا جهد كبير في الوقوف على أصل المشكلة في السودان والتي لا تبتعد عن تورط الدولة (قادة و مؤسسات) في تلك النزاعات والأزمات. حيث لا خلاف على أن السودان تمر بأزمة عميقة و متزايدة الحدة، تشمل جوانب حياتها كافة وتلقى بآثارها ليس فقط على مشروعية أنظمتها الحاكمة و لكن على حقيقة وجودها ذاته.

على هذا النحو ، فما تراه منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوب افريقيا "أوسريا" " OSSREA " صحيح الى أبعد الحدود، " إذ لا يجوز لدى البحث عن حلول للصراعات في افريقيا أن نتجاهل نظم الحكم القائمة فيها ". (نهيماء، 1990، ص 10)

من المتفق عليه بشكل عام أن النزاعات السودانية مرتبطة ارتباطا قويا بالترتيبات السياسية التي تعمل عملها ضد ارساء أوضاع سياسية ادماجية. إذ أن نظم الحكم غير ممثلة جيدا لشعوبها لا تعير اهتمام كبير إلى الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، وهو ما يخلق صراعات تُخلخل البنية السياسية. ولم تنجح السودان الى اليوم في صياغة علاقات بين الدولة والمجتمع تسمح باخضاع السياسة لسيادة القانون، وتكفل حصانة قانونية للحريات والحقوق الضرورية لقيام نظام ديمقراطي مستدام. (ص 7)

لعل أحد الأسباب ايضا هو حقيقة أن السودان لم يشهد شكل الدولة - الأمة بعد، اي النموذج المركزي على النسق الأوروبي المستند الى الوعي القومي المتجانس الذي يتجاوز مجرد الانتماء الجهوي أو العرقي أو الديني و يسمو الى فكرة الأمة كالتعبير السيادي عن قاعدة ثقافية المشتركة للمواطنين. و لم تنرسخ فيها فكرة الدولة من حيث هي الاطار المؤسسي لتقنين علاقات الأفراد فيما بينهم، وفق تعاقد ضمن الارادة المشتركة داخل نظام دولي يمنع التدخل في شؤونها الداخلية و يضمن وحدتها و سياستها . وقد ترافق ذلك مع افلاس المشاريع التنموية، وتردي الحالة السياسية و انسداد الآفاق اقتصاديا و تشققها اجتماعيا ، واشتعال الحروب الأهلية . و نتيجة لذلك أصبحت السودان عاجزة عن احتكار العنف ووصلت أحوال البلاد والعباد الى مرحلة متفاقمة من التدني الغير المسبوق . (محمد، 2000، ص 98)

في ضوء الحقائق التي تعرضنا لها سريعا يطرح سؤال بديهي : ما السبب في ان الدولة السودانية مازالت تنتج هذه الأزمات التي ما تفتأ أن تولد النزاعات و الحروب الأهلية، وبدفع من الدولة نفسها للتحول الى طائفة تحارب من أجل بقائها؟

قد يكون من السهل أن نعزو الأمر الى حالة التخلف أو التأخر، أو ربما أمكن رده الى غياب أو ضعف الثقافة السياسية الحديثة، مع أنه من غير الممكن تجاهل هذين العاملين، إلا أننا نميل الى الاعتقاد في أن الأسباب سياسية في المقام الأول. وجهة النظر هذه فيها جانب من الحقيقة التي تدور حول أن هناك العديد من أوجه التشابه بين الدول الفاشلة التي تشير إلى أن أسباب نجاح وفشل كل منها يجب أن

في السودان و توجهات حلها

تكون سياسية ، تتصل أساسا بنمط تكون الصعيد السياسي، و منه الدولة : طبيعة الدولة و السلطة على حد سواء .

كنتيجة ، نزاعات السودان يعود بالدرجة الأولى إلى عجز وفشل سياسي يعيشه السودان منذ الاستقلال ، إذ أن فشل القيادات في إدارة الأزمات السياسية، والذي ينعكس على أداء النظام السياسي، كان العائق الأكبر أمام إنقاذ السودان من الانزلاق إلى هاوية الفشل والحروب. بما أن هذه القضايا تتعلق بشكل أساسي بالقيادة والنخب المركزية بقراراتهم واستراتيجياتهم ورؤاهم للمجتمع والدولة والعالم. فإن دور وسياسات هذه النخب سيشكل نقطة البحث التالية.

2-2 سياسات النخب الحاكمة في السودان:

بجرد مجمل لحصيلة الحراك السياسي والتنموي في السودان ، و بما آل اليه السودان من فشل واضح ومستمر على مختلف المستويات ، يمكن أن نخلص الى أن السودان يعاني من أزمة حقيقية في القيادات التي فشلت بشكل مستمر في تحقيق البناء الاجتماعي، (البشير، 1999، ص 101)

بعد أن عجزت على نحو واضح في ايجاد مخرج وطني جامع يوظف التنوع باعتباره مصدر ثراء بدلا من تكريس الانقسامات المنتجة للنزاعات المسلحة التي امتدت عبر عمر دولة الاستقلال منذ عام 1956، وبذلك ساهمت هذه النخب في إعلان فشل مؤسسة الدولة ورد المواطنين إلى انتماءاتهم الأولية على تنوعها. (الطويل، 1999، ص 225)

من بوابة هذا الفشل تستمد النزاعات قوتها للاستمرار حيناً و للانتشار أحيانا كثيرة . فالنزاعات والحروب وباقي الأزمات على اختلافها في السودان كانت تتويج لسلسلة من خطايا نُظْم الاستقلال الوطني السوداني التي لم تدرك لحظة استقلال السودان 1956 من تحكم وماذا تحكم. (ص 192)

ويمكن في هذا الاطار واستنادا إلى ما سبق أن نشير إلى أن القضايا الأساسية التي تتمحور حولها سياسات النخب ظلت كما هي منذ 1955 رغم اختلاف انظمتها، هذا عدى عن كونها ظلت فجوات حرجة أمام أي اصلاحات جديدة ، وقد تمثلت فيما يلي :

- اعادة النخب المحلية الحاكمة انتاج نمط التفكير الكولونيالي بتغيبها المتعمد للفضاءات المدنية المستقلة عن النظام السياسي . لقد جرت مصادرة التراث النقابي المستقبلي من قبل الأحزاب الحاكمة ، وتقييد تشكيل الجمعيات والمبادرات المدنية والتنموية والخيرية، واعتبار الدولة هي المنظم الأساس لحياة الناس. ويمكن القول أن هذه النخب فشلت فشلا ذريعا على صعيد بناء مشاريع تنموية كبيرة ، وفشلت في توفير الحقوق والحريات الأساسية للناس، كما في استثمار

في السودان و توجهات حلها

الطاقات المادية والبشرية في المجتمع . هذا النموذج من النخب الحاكمة أضعف مفهوم المواطنة، وغيب مفهوم الدولة الحامية للأفراد، بحيث لم يبق أمام الشعب سوى الرجوع الى القبيلة والعشيرة والطائفة، باعتبارها أشكال تضامن يصعب منعها أو المحاسبة عليها من قبل الدولة البوليسية. (داغر، 2010، ص 770)

- السعي للسيطرة على السلطة السياسية، واستخدامها لفرض الاندماج الوطني الاكراهي في ظل الغياب الكلي للإجماع الوطني حول طبيعة الدولة السودانية وركائزها المستقبلية. (نصر الدين، 1990، ص 201) ذلك أن قطاعا من النخب السودانية الحاكمة قد ورث الدولة من الادارة الاستعمارية البريطانية، وعزز من قبضته على السلطة وعلى مختلف أوجه الحياة العامة في السودان من خلال استبعاد غيره من الجماعات الاجتماعية والاثنية والاقليمية، واستخدم تلك السلطة لفرض رؤى و برامج للدولة وللاندماج الوطني نظر اليها من جانب الجماعات الأخرى باعتبارها استغلالية وغير ديموقراطية وتنطوي على ممارسات اقصائية واضطهادية. (stavenhagen, 1996, p43)

- تكريس النخب الحاكمة في حقبة ما بعد الاستعمار طاقاتها و بالأخص النظام الحالي(عمر البشير) لتطوير أساليب القسر والارغام لترسيخ هيمنتها المستدامة وسيطرتها على الكتلة النهرية. (يونغ ، 2014 ، ص 24) فقد كثفت النخبة المركزية التابعة "للجبهة القومية الاسلامية" العسكري من معاملته القاسية للجنوبيين، بما في ذلك الذين فروا من الحرب. واستخدمت الخلافات القبلية وبعض المثقفين الفاسدين لتوسيع شقة الخلاف بين الجنوبيين أنفسهم. كما حطمت بشكل كبير الاستقلالية النسبية لجهاز الدولة الذي كان في السابق عنصر تهديد محتمل، أو عائق متوقع، أمام تطبيق هذه النخب لأهدافها. (محمد، 2000، ص 119)

- إن النظرة القاصرة للنخب الشمالية في تقديمها للهوية السودانية باعتبارها هوية عربية اسلامية، دون محاولة تفهم خصوصية ثقافات الجماعات الجنوبية ، بل وتماديها الى حد انكارها لمكونات هويتها الأخرى ، انتج احتقانات مزمنة، هيأت البلاد لأن تنفتح على الأدبيات المتنامية حول صراع المركز و الهامش، و حول "سياسة الهوية" (*Politisation of Identity*) ، مما جعل كثيرا من الجماعات الاثنية والثقافية والجهوية مطية ذلولا لمخططات تفتيت الدولة السودانية، بوعي منها حيناً ، و بغير وعي حيناً آخر. (محمد، 1999، ص 39) فإصرار بعض النخب الحاكمة على فرض الايديولوجيا الاسلامية دون ايلاء اعتبارات لباقي الأقليات ، جعله سبب من أسباب الحرب الأهلية في البلاد. يأتي هذا بعد أن أوصل نظام الانقاذ الحالي الاتجار السياسي بالشعار الديني إلى مداه الأقصى، حين حول حرب الجنوب من حرب جهوية إلى حرب دينية قادت إلى انفصال الجنوب. (ص 43)

في السودان و توجهات حلها

• تقدم السودان نموذجاً رئيسياً في كيفية تخصص النخبة في استنزاف مصادر ثروتها ، الشيء أدى الى تردي أساس هذه الثروات للدرجة التي صار فيها التنوع و الزيادة في الاستنزاف وسيلة ضرورية لتبرير وحشيتها ضد شعبها، ما أظهر انقساماً حاداً بين الحكام و المحكومين. فبينما كانت الفئات الاجتماعية التي تقود الدولة منذ الاستقلال تحتكر السلطة و الثروة ومسؤولية التحديث وتفرض نفسها على الاقتصاد، كانت هناك في المقابل مجموعات عديدة انحدرت إلى ما تحت مستوى الفقر وعجزت عن تدبير الحد الأدنى من احتياجاتها، ما عمق احساسها بالاقصاء والاستبعاد من التمتع بخيرات البلاد. (محمد، 2000، ص ص 77، 79، 80) وفي محاولة من النخب السياسية لتشديد قبضتها على السلطة والتحكم في السكان الذين نفذ صبرهم، تكفلت هذه النخب بإخماد كل تحرك صوب الديمقراطية وهو ما جعل العديد من تلك المجموعات تتجه الى حمل السلاح لتدعيم مطالبها في الحصول على نصيبها من الثروات الموجودة . (نهيم، 1990، ص 10)

• يوضح لنا الواقع بصورة جلية دور النخبة ومدى استعدادها لاستغلال النزاعات- دون وازع- ودفعها الى أفق كارثية وفي اتجاهات و قنوات مستحدثة تعكس احتياجاتها الذاتية ومصالحها ومستقبل زعامتها . (محمد، 2000، ص 77) إذ تأتي الحكومة السودانية بنخبها في مقدمة المؤسسات السياسية التي تتحمل المسؤولية عن إدارة ملف جنوب السودان، وقيادته نحو انفصال الجنوب ، وإدخال السودان في معترك جديد حول أبيي والمياه والموارد الطبيعية حتى قبل أن يتم الاعتراف بالانفصال بشكل رسمي في يوليو 2011. (بريزات، 2006، ص 397)

في هذه النقطة بالذات، يمكن القول أن استفتاء 9 يناير 2011 حول تقرير مصير جنوب السودان كان بمثابة نقطة فارقة في تاريخ السودان الحديث ، ولا يمكن دراسة نتيجته ، التي أفضت إلى الانفصال، من دون تشخيص آراء النخب الشمالية حول طبيعة المشكلة، وتصورات حلها . فقد كان الأمل دائماً أن يبرز في الأفق ما يُناقض خيار الانفصال ، لكن وللأسف أخطأت النخب السياسية تصور أبعاد مشكلة جنوب بالمصطلحات و المفاهيم التي تستوعب تعقيداتها، وتقدير طبيعتها . ولهذا أخطأت السبيل في معالجتها وتصوير حلها . وكان أخطر محاولات المعالجة ذلك المدخل المفاهيمي الذي يعتبر سكان الجنوب أقلية عرقية، تختلف عن الوجود القومي، وترتب على هذا التشخيص منطقياً أن صار لشعب السودان حق إقامة دول قومية خاصة . (الفقيه، 2006، ص ص 354، 357)

عموماً سنظل المسؤولية التاريخية المشتركة عن الانفصال واقعة على النخب السودانية - سواء الشمالية أو الجنوبية قبل الانفصال- ، السبب الرئيسي لما وصلت اليه حال الدولتين الشمالية والجنوبية. خاصة بعد أن بات في حكم المؤكد أن انفصال الجنوب سيؤدي الى تداعيات سياسية في الشمال ، يخشى -

في السودان و توجهات حلها

الناس أنها إن لم يستجب لها بطريقة صحيحة وسريعة - أن تتحول من قضية الى معضلة أمنية جديدة خاصة إذا ما حدث أي توتر تصحبه عمليات عسكرية، أو حدوث انفلات أمني، (ص 369) وتأتي في مقدمة تلك المعضلات زيادة وتيرة الاضطرابات السياسية في اقاليم السودان الشمالية مثل دارفور، كاردفان، والاقليم الشرقي ، تتبعها المطالبة بالمزيد من الحكم اللامركزي، وباقتسام الثروة مع المركز ...⁴(بريزات، 2006، ص 414) ويشجعها على ذلك حالة الضعف والوهن التي وصلت لها الحكومة السودانية في الشمال.

مع أخذ عامل الوقت بعين الاعتبار يمكن القول أن سياسات النخب قد تم تعقيدها و مضاعفة تداعياتها لعدم حسنها ، لفعل التناول الخاطئ للنخب الحاكمة العسكرية و المدنية . فإقامة وحدة البلاد و تميمتها على أسس ضيقة وعلى تعريف منقوص للسودان استبعد حقائق أساسية عن واقع البلاد. (كمير، 2005، ص 80) الملاحظ أن الاستبعاد و الفشل في معالجة هذه القضايا من طرف النخب الحاكمة في السودان على اختلافها توجهاتها، أدى الى تفاقم واستدامة الحروب الأهلية ، وسيطرة أنظمة الاستبداد ، و حدوث انتهاكات فضيعة لحقوق الانسان، ومعاناة المواطن السوداني بسبب الفقر والافتقار الى الخدمات الأساسية والضرورية للحياة، مع تفشي الأوبئة الفتاكة والمجاعات، وكان آخرها تدعيم مواقف دعاة الانفصال ، بفصل ثلث مساحة البلاد وفقدان حوالي ربع سكانها ، ويهدد استمرار ذلك النهج بتقسيم ما تبقى منها على أسس عرقية و جهوية. (سعيد، 2006، ص 431)

يمكن استنتاج مما تمت مناقشته حتى الآن أن السودان ، من وجهة نظرنا، تقدم مثالا محزنا لكيف أن النخب الوطنية الحاكمة شكلت أهم أسباب فشل الدولة اقتصاديا و امنيا ، كان ذلك بعد ان افشلت كل الخطط و السياسات التنموية في ظل استنزاف الحرب المزمنا و اليائسة في الجنوب لمواردها وقدراتها على حساب عملية التنمية، وعسكرتها لقوى المجتمع السوداني، وجعله يعيش فترة طويلة منهكة من الاحساس بهشاشة الامن و الاستقرار السياسي والاجتماعي.

3- المدخل الحديثة لتفسير النزاعات السودانية - (مقرب الفشل الدولاتي)

لقد جلب الواقع المستمر لهشاشة الدولة السودانية وسياساتها ، نزاعات متداخلة ومعقدة أقل ما يقال عنها أنها شملت لوحدها معظم النزاعات التي تميزت بها القارة مجتمعة، وهو ما دعى بالبعث للنظر الى

4- أثار انفصال الجنوب الكثير من التكهنات حول اعتباره سابقة يمكن أن تحتذي بها أقاليم سودانية أخرى لديها نزاعات انفصالية أو مشاكل مع الحكومة المركزية في الخرطوم ، حيث يسود اعتقاد أن أثر الانفصال سيكون سلبيا في الشمال خاصة ، فهناك تخوف فعلي من امكانية تدرج كرة تلج الانفصال لتطال الأقاليم المضطربة ، لتتكون نواه بعض دعوات لانصاف من بعض الأطراف التي طالبت شكواها من التهميش. فإذا لم تجد قضية دارفور طريقا الى الحل فإن تغييرا جوهريا سيحدث في أجندة بعض الحركات وحلفائهم في الخارج. و قد يواصلون الضغط السياسي و العسكري لتقويت السودان . و بجانب دارفور قد تنشأ كيانات سياسية جديدة في جبال النوبة والنيل الأزرق، أو الاقليم الأوسط القديم (الجزيرة، سنار، النيل الأبيض، و النيل الأزرق، جاهز فعلا لمثل هذا التحالف)، لتشكل ضغطا سياسيا و عسكريا على الخرطوم .

في السودان و توجهات حلها

السودان كقارة من النزاعات المسلحة. هذه الحالة تترجم بشكل أو بآخر حالة التمزق الحقيقي و ليس المجازي التي يعيشها السودان، حكومة وشعبا.

لما كان السلام يشكل هدفا حضاريا تتوق إليه البشرية ، باتت الهواجس الدولية تتمحور حول كيفية الحفاظ عليه في ظل كل التحديات العالمية التي تفرض نزاعات متنوعة اقل ما يقال عنها أنها جديدة شكلا ومضمونا وتجعل من إمكانية إرساء اسس السلام الدائم مَهْمَة دقيقة وصعبة في الكثير من الدول. أمام هذا الواقع تبرز الى الافق على المستويين السياسي والفكري اهتمامات جديدة حول ضرورة تبني نظرة أكثر شمولاً و عمقا لتفسير النزاعات الداخلية ، قبل التفكير في كيفية حلها . ولذلك تعتقد الباحثة أنه يمكن فهم أسباب النزاعات الداخلية العنيفة في السودان من خلال دراسة أسباب فشل دولة السودان باعتبارها - مقارنة - تملك قدرة خاصة في تفسير النزاعات الداخلية المعاصرة .

في عرضنا السابق (الفصول السابقة) أكدنا أن هناك علاقة جدلية بين الهشاشة/الفشل والنزاع، وأنهما وضعيتان يُنتج أحدهما الآخر، فليس بغريب أن فشل الدولة السودانية أدى الى استمرار النزاعات المسلحة وانتقالها الى صيغ أخرى من الحروب لم تحدث لو لم تكن الدولة تعاني من أقصى درجات الوهن والعجز ، في نفس الوقت الذي أدى فيه النزاع بين الشمال والجنوب الى المزيد من انهيار النظام وعجزه عن احتكار العنف.... مما فاقم من الأزمة لتدور في حلقة مفرغة يغذي كل منهما الآخر ويدفع نحو المزيد من الترددي والعنف .

بذلك، يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى رصد بعض المداخل التفسيرية التي تعتبر أساسية في فهم سياق النزاعات في الدول الفاشلة . فلكي نستطيع فهم فشل الدولة السودانية وكذى الرهانات و التحديات المطروحة أمام صمودها ، والحالة الانقسامية التي أصابت مؤسسات الدولة والمجتمع من جراء الانفصال ،لابد من مراجعة ذهنية واعية، واستدراك عقلائي لتطورات الأزمة، أسبابها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والأمنية ، والآثار الداخلية على مستوى السودان، وامتداداتها الخارجية بالنسبة لجيرته الجغرافية وباقي دول العالم. (الفقيه، 2006، ص 356) خاصة إذا علمنا أن تلازم الفشل والنزاع مرتبط بمحفزات داخلية كما هي خارجية، والتي تتمحور بالنسبة لينا حول :

3-1 السياسات الاستعمارية (المدخل التاريخي) :

لقد قامت معظم النزاعات والتوترات السياسية المستمرة في السودان على الانقسام الكبير الحاصل داخل المجتمع السوداني. هذا الانقسام و التعددية كانا مرتكزين في الغالب على هويات اقليمية و دينية ، المرتكزة بدورها على التجربة التاريخية للسودان. إذ أن الأزمات الحالية في السودان هي في الحقيقة مجموعة من الازمات المترابطة ، بحيث تغذي بعضها البعض. الوضعية الحالية لها جذور راسخة في

في السودان و توجهات حلها

الماضي الذي لا يمكن تجاهله خاصة ما يتعلق منه بسياسات بريطانيا الاستعمارية. (Salem, 1997, p 275-276)

فالمتبصر لسياسة بريطانيا الاستعمارية، قد يجد تناقضا صارخا بين أقاليم السودان المختلفة، فبينما أفاد الشمال بكل مغنم الاستعمار البريطاني - من ضمنه حيازتها على أفضل فرص التعليم، واستأثارها بنصيب الأسد من الوظائف و المناصب الهامة داخل السودان، اضافة الى خلق التنمية (القائمة على الانتاج الزراعي) التي خلقت بدورها طبقة من المستأجرين الزراعيين و عمال النقل و الصناعة والخبراء المدنيين و التي أسهمت في خلق مجتمع نشط سياسيا يتسم بدرجة من التعقيد متسارع الوتيرة- بقيت باقي الأقاليم و أولها الجنوب يسبح في جهله و فقره ،حيث كانت السياسة الاستعمارية لا تبالي إلا بقضية الأمن هناك⁵ (الأقداحي، 2009، ص ص 368-369-370) فقد تم ادارة الجنوب في حقيقة الأمر كدولة منفصلة فتحت المجال لكي يلحق جنوب السودان بالمستعمرات البريطانية في شرق افريقيا (Bereketeab, 2013, p 9)، فيما ظل الاهتمام الموجه نحو التعليم و التنمية محدودا في تلك المنطقة .

وهكذا أسهمت سياسة بريطانيا في التطور المنفصل للجنوب في تعميق الفوارق الى حد كبير بين الشمال و الجنوب، ذلك أن تطور قانون المناطق المغلقة منذ عام 1929 في الجنوب انتهى الى : اغلاق الجنوب في وجه الشماليين تماما بما في ذلك رجال الادارة، و خلق نظام سياسي خاص بالجنوب يعتمد على الحكم الغير مباشر من جانب الزعماء الجنوبيين القبليين، ثم ابعاد الحامية الشمالية من الجنوب و حلت محلها الفرقة الاستوائية التي نشأت 1917 و التي ظلت تمثل القوة العسكرية الرئيسية الدائمة في الجنوب حتى اغسطس 1955. (stavenhagen, 1996, p 41)

هذا يعني أن الادارة الاستعمارية البريطانية هي من أوجد مشكلة جنوب السودان إبان فترة احتلالها للسودان كله. في هذا السياق يؤكد محمد عمر البشير أن مشاريع التنمية الاقتصادية تركزت في الشمال دون الجنوب ، و ضمننت بريطانيا الاستمرار في الخط نفسه بعد الاستقلال عام 1956.(مسعود، 1994، ص 185)

يمكن اجمال سياسة بريطانيا في السودان كالآتي :

⁵ - لقد إختط الاستعمار سياسة التطور غير المتوازي بين الشمال و الجنوب، فبينما أقام في الشمال خزان سنار و وحد السكك الحديدية و أقام مشروع الجزيرة الزراعي، انشئ جامعة الخرطوم، اكتفى في الجنوب بمصنع واحد للدمورية بأنزارا (1947) لانتزاع اعتراف من الجنوبيين بفصل الجنوب عند تحقيق السودان لاستقلاله و ضمه لاحدى دول شرق افريقيا. هذه السياسة تركت الجنوب بعد رحيل الاستعمار الشق الأكثر تخلفا .

في السودان و توجهات حلها

✓ التلخص من الموظفين الشماليين ، و امداد الجنوب بموظفين اداريين و فنيين لا يتكلمون اللغة العربية.⁶ (القاسم ، 2010 ، ص 65،66) استخدام اللغة الانجليزية عندما يكون التواصل مستحيلا باللغات المحلية، بالاضافة الى تشجيعها اللهجات المحلية كالنيلية و النيلية الحامية ، و الفوارية و اللهجات الافريقية بغية اضعاف اللغة العربية و الوصول إلى الغاء تعليم العربية في المدارس . (يونغ ، 2014 ، ص 23)

✓ التلخص من التجار الشماليين بحجة أنهم من الجلاية و يذكرون الجنوبيين بمآسي تجارة الرقيق، (القاسم ، 2010، ص 66) بعد ان حرصت الادارة الاستعمارية البريطانية و الحكم المصري التابع لها على إظهار تجارة الرقيق و العاج بمظهر عرقي و طائفي في وقت واحد، بالرغم من كونها لم تكن حكرا على التجار العرب، ذلك أن أكثر التجار العرب كانوا يعتمدون في تجارة الرقيق على رأسمال مفترض من الاجانب الأوروبيين . (مسعود ، 1994، ص 184)

✓ اجلاء الشماليين من الجنوب ، و كذى خلق منطقة حرام بين دارفور و بحر غزال لمنع الاختلاط بين أبناء المنطقتين، فيما أوجدت مجموعات قبلية في الجنوب غير متجانسة و لا روابط يجمعها في إطار دولة مركزية. (منصور ، 2008، ص 93)

✓ نشر المسيحية عبر الارساليات التبشيرية و توظيفها في حركة تنصير في جنوب السودان مقابل اخماد الدعوة للدين الاسلامي بحجة ايقاف أي مد عربي اسلامي للجنوب.⁷ (القاسم ، 2010، ص 64،60)

لم تتوقف الإدارة البريطانية عن محاولاتها الرامية لتكريس وجودها في السودان، ولو على الأقل في جنوبه ، آخر تلك المحاولات التي تعمد في الأساس الى تعميق الهوة بين الشماليين و الجنوبيين هي اتفاقية 1953 بين مصر و بريطانيا لتقرير مصير السودانين ، والتي تعطي الاستقلال للسودان الموحد بضم الجنوب الى الشمال، دون الأخذ بعين الاعتبار لآرائهم. (stavenhagen, 1996, p43) فقد أدى تسليم السلطة لزعماء الاستقلال للشماليين في 1956 إلى موجات عارمة من الاستياء بطول البلاد و عرضها، على الأخص في الجنوب حيث رأى الجنوبيون ذلك تجاهلا لهم ، و عدم تقدير لمشكلاتهم و حاجاتهم. أكثر من ذلك رأت الصفوة في تسليم السلطة أن سلطة استعمارية قد حلت مكان أخرى. (يونغ، 2014، ص 22-23)

⁶ لقد نجحت هذه السياسة في تآكل الوجود العربي الاسلامي ، ففي عام 1934 قل عدد الموظفين و الإداريين من أبناء الشمال من 22% الى 17% في عام 1936 و الفنيين من 55% الى 46%

⁷ لقد أدرك الاستعمار البريطاني أن انتشار العروبة و الاسلام عاملان مهمان يجعلان من السودانين يرفضون السيطرة الأوروبية ، و مقاومتها لأن الاسلام و العروبة يخلقان عناصر التوحيد للتنوع الاثني الأفريقي في الجنوب، و يساعدان على مقاومة الاستعمار. و لتفادي ذلك عملت على تعزيز و تقوية دور القبيلة لتحجيم دور الاسلام و خلق تعارض بينه و بين زعماء القبائل التي تشكل القاعدة لهم، و هذا بعد وضع نظام "الادارة الأهلية" 1917 الذي يهدف الى تقطيع أوصال السودان على أسس قبلية .

في السودان و توجهات حلها

في العموم أدت تلك السياسات الى نتائج منها : القليل من التعايش و التفاعل بين أبناء الوطن الواحد - إذ انها لم تولد لدى الجنوبيين شعورا بالمواطنة المشتركة مع الشماليين، ولا حتى شعورا قوميا أو وطنيا نحو السودان بعد ظل ولاء السوداني الجنوبي كما كان دائما لقبيلته وحدها (دينق، 2001، ص 33) والمزيد من التخلف قياسا إلى الشمال وخلق الكراهية وعدم الثقة في أذهان السودانيين الجنوبيين اتجاه اخوانهم الشماليين. (نصر الدين، 1990، ص 219) إضافة الى تعميق الفوارق الثقافية واللغوية والدينية بين الشمال والجنوب، والعمل على ترسيخ هذا الواقع التفتيتي الانشطاري ساهم في انطلاق الدعوة الى الانفصال في جنوب السودان، خاصة وأن بريطانيا كانت ترى أن الجنوب أقرب إلى افريقيا السوداء منه إلى السودان، بل راحت تفكر في تقسيمه وضم أجزاء منه إلى أوغندا و حتى الى كينيا .

هذه المتغيرات الهامة والخطيرة لمعضلة التعايش في السودان أضحت بؤرة أزلية للصراع، فقد أدى ذلك الى صراعات سياسية ذات جذور اثنية، و حين فشلت تلك الصراعات في تحقيق اي أثر يذكر تحولت الى مصادمات مسلحة (يونغ ، 2014 ، ص 24) كانت بمثابة الحصاد المر للسياسة الاستعمارية في جنوب السودان .

3-2- الموارد والتنمية الاقتصادية (المدخل الاقتصادي):

بالرغم من أن الموروثات التاريخية لعبت دورا واضحا في نزاعات السودان ، فإن الخط العام يتمثل في أسباب جذرية تتعلق بعضها بالتمثلات الاقتصادية والسياسات الاقصائية. (نهيم، 1990، ص 7)

في هذا الاطار ازدادت تحذيرات الخبراء بأن هذا القرن سيشهد صراعات على الموارد الطبيعية بشكل غير مسبوق، و ان أوضح ملامح المتغيرات الدولية تتمثل في أن القارة الافريقية بما فيها السودان ستكون أحد المصادر الرئيسية في ذلك التنافس بالنظر الى ثرواتها البكر. من جهة أخرى أظهرت الأبحاث التي أقامتها جماعات عدة في مجال البيئة والنزاعات، ان الترددي البيئي يمكن أن يكون المتسبب أو المحرض على انفجار هذه النزاعات. (محمد، 200، ص 82)

إذا نظرنا إلى السودان من هذا المنظور، سنجد بلد من بين البلدان الافريقية الأكثر ثراء بالموارد الطبيعية، حيث تتوفر فيه وبوفرة مصادر مياه بمختلف أنواعها (المياه العذبة و ثروات البحار) ، مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة (فأراضيه الصالحة للزراعة تعادل مساحة دولة الكويت 50 مرة) والغابات الطبيعية وكل المناخات، كما أنه بلد عني بالثروة الحيوانية، (فالسودان من بين أغنى الدول العربية و الافريقية بثروته الحيوانية التي تقدر بحوالي 103 ملايين من الماشية) إضافة الى النفط الذي اكتشف مؤخرا، و بكميات تجارية مباشرة، وكذلك العديد من المعادن مثل الذهب و النحاس . (سعيد، 2006، ص 428)

في السودان و توجهات حلها

كما سنجده ايضا بلد يسبح في بحر تختلط فيه شلالات الدم الحمر بسبب الحروب الأهلية، مع تيارات وسيول الذهب الأزرق (المياه) الجارية، ومع رائحة النخب الأسود(النفط) ومع مناجم الذهب الأصفر وحقول الذهب الأبيض(القطن) ومع كل مشاريع الانتاج الغذائي وحقول قصب السكر وغابات الصمغ الغنية و كل مراعي السافنا الرحبة بشكل لا يوجد له مثل في أي مكان آخر على وجه الأرض. (محمد،200، ص 22)

هذا سيجعلنا نتأكد من أن دائرة الصراع حول الموارد و الثروات الطبيعية المتجددة في السودان هي ساحة الخصام الوطني، اذ صارت أهميتها في تزايد مستمر كسبب أو محفز للصراع ، لما لها من دور فعال في اشعال فتيل الحروب و التي ما تفتأ تنطفأ حتى تستعر مرة أخرى .

وإذا ما نظرنا الى شح الموارد الذي يزيد أثره عندما يترافق مع ضغط الانفجار السكاني وعدم المساواة بين المواطنين و سيطرة النخبة على الثروات التقليدية ، سنري انه يتغذى بالانقسامات العرقية على اعتبار أن بعض الأراضي ستكون نقطة تمركز لأوسع أشكال النزاعات بين المجموعات ذات الانتماء العرقي المختلف. و النتيجة أن النزاع حول الثروات المادية إذا ما تدثر برمزية الصراع من أجل البقاء العرقية تغذى بالدائرة المفرغة الانتقام، فإنه يمكن أن يظل محتدماً لفترة أطول حتى بعد ان تتم تسوية القضية التي كانت في البدء سبباً لتفجير الصراع . ان امكانية مثل هذا الكلام ظهرت للعيان بالفعل خلال النزاع المسلح في دارفور(غرب السودان) بين قبائل الفور بمنطقة جبل مرة وقبيلة الزغاوة و بعض القبائل الأخرى.

ويبقى القول انه اذا لم نستوعب -بعد كل هذه السنوات من الحروب الأهلية - أن جزء من تلك النزاعات تستهدف في جوهرها الاقتسام العادل للثروة والموارد مع الفئة المسيطرة على فوائض هذه المنطقة المحددة ، فلن نستطيع اخراج البلاد من مأزقها التاريخي في سبيل وقف الحروب الأهلية السودانية. (ص ص 94،95،24)

ويبقى التنويه في الاخير الى ان الاهتمام بالقضايا الحاسمة في مجالات الاقتصاد و شكل السلطة السياسية وسياساتها و القائمين عليها،و تسليط الضوء على الظلم المتواصل في طريقة توزيع الثروات والذي تترافق أبعاده اقتصاديا و تتداخل سياسيا، والاشارة أيضا إلى المنتفعين من الوضع السائد والمفسدين من ممثل بالأوضاع القائمة قد يشكل مدخلا لمعالجة العنف المنفجر بين الفينة والأخرى.

وما هدفنا اليه من استعراض عوالم أحداث الثروات وربطنا لها بقضايا حروب الموارد الأهلية السودانية و أبعادها الاقليمية ما هو إلا لوضع موضوع الموارد في "بؤرة الضوء" من أحداث الحرب

في السودان و توجهات حلها

السودانية، وذلك في محاولة لإبراز أن البعد الاقتصادي المتعلقة بالسيطرة على الثروات والموارد قد يشكل سبب آخر للدخول في دوامة العنف وزعزعة الاستقرار، ومن دون شك سيشكل بؤادر فشل الدول.

3-3- آليات العولمة (المدخل العولمي) :

إذا وسعنا منظور رؤيتنا سنجد أن النزاعات المسلحة في السودان تنبثق من عوامل دولية والتي يمكننا ندرجها في إطار الاقتصاد السياسي العالمي الذي تحتل فيه السودان كغيرها من بلدان افريقيا موقع الطرف الضعيف والخاسر في كل جوانب التفاعل العالمي. ويؤدي هذا إلى تآكل وضعية الوضعية السياسية والاقتصادية للدولة مما يخلق بيئة مواتية لاندلاع الصراعات. بالإضافة إلى ما سبق فإن المشروطيات الاقتصادية والسياسية التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد تسببت بشكل مباشر أو غير مباشر في احداث عدم الاستقرار الاجتماعي، كما جعلتها أكثر عرضة للصراعات. (نهيم، 1990، ص 7)

فمن نتائج الموجات الأخيرة من عمليات الديمقراطية - التي جلبتها العولمة - التي شهدتها وتشهدها السودان أنها جلبت إلى الميدان السياسي وغيره من ميادين النشاط الوطني قضايا العرقية والهويات العرقية، ويُعزى ذلك إلى فترة الانتقال نحو الديمقراطية والتعددية والتي تسببت في إضعاف الدولة السودانية بسبب بروز الولاءات العرقية إلى أصبحت تهدد مجمل النسيج الاجتماعي وتماسك الدولة ذاتها. وقد أدى هذا إلى عودة الحكومة إلى الاستعانة بالتكتيكات القمعية في محاولة منها للاحتفاظ بقدرتها على التحكم، وهو ما ساعد أيضا في خلق فرص أخرى لاندلاع الصراع. (ص7)

3-4- الارهاب (المدخل الأمني) :

إن للمدخل الأمني في السودان مستويين ، يتعلق الأول بتوجهات النظام الارهابية داخليا ، فيما يتعلق الآخر بتوجهات النظام الارهابية خارجيا.

إن إرهاب الدولة يعني ممارسة العنف بكافة أشكاله بغرض إثارة الرعب و الفزع و الخوف ضد خصومها من مواطنيها ، وقد مارست أجهزة الحكم المختلفة في السودان العمليات الارهابية بشكل نسبي سواء باستعمال أجهزة العسف والعنف أو باستخدام القوانين و اللوائح المهذرة لحقوق المواطنين . وكذلك تتم ممارسة عمليات التهديد بالارهاب والتي تعتبر في حد ذاتها عملية ارهابية لأنها تحدث ما يحدثه الارهاب من رعب خصوصا و أن طبيعة الدولة من النمط التقليدي الذي يعتمد قيام مؤسسات العقابية والذي يحفظ بالأجهزة الاستخباراتية المعادية للمواطنين ، وقد نتج عن ذلك :

في السودان و توجهات حلها

- ✓ اعتماد الأنظمة المتعاقبة على أساليب الارهاب المادي و المعنوي للحفاظ على البقاء في السلطة ومحاولة ايجادها التبريرات لاستعمالها لتلك الأساليب .
- ✓ إحلال قوانين أجهزة أمن الدولة بدلا عن القانون العام.
- ✓ خلق أرضية لممارسة للارهاب المتولد أصلا عن ارهاب الأنظمة . (صالح،1999، ص ص 252-253)

أما خارجيا فقد أثرت الأوضاع السائدة داخل منطقة القرن الافريقي سلبا على السودان بنفس القدر الذي أثرته على المصالح الأمريكية، فقد تم تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تزانيا) في 7 اغسطس 1998. (حسين،2009، ص 327) وشكلت حوادث الاعتداء هذه انذار للولايات المتحدة الأمريكية لنوع التفاعلات الجارية في شرق افريقيا، و مدى مسؤولية النظام السياسي السوداني عن هذه التفاعلات ، وأقدمت في هذا السياق على قصف مصنع الشفاء للأدوية في السودان بدعوى أنه يستخدم في تصنيع أسلحة كيميائية لصالح أسامة بن لادن والنظام الحاكم في السودان وهو ما لم يقم عليه أي دليل، كما لم تثبت صحته. (الطويل،2006، ص 175)

الأهم من ذلك أن رد الفعل الأمريكي بدأ بوضع السودان على لائحة الدول التي ترعى الارهاب في أغسطس 1993، و جاءت محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا عام 1995 والتي اتهم السودان بدعمها دليلا يثبت الشكوك الأمريكية حول توجهات النظام الارهابية.

بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر شنت الولايات المتحدة حربا ضد الارهاب و أعلنت أن الصومال والسودان واليمن تقع على قمة المرحلة الثانية للحرب على الارهاب، وذلك بدعوى صلة النظام بالمنظمات الارهابية و ضلوعه في عملية تفجير مركز التجارة العالمي، وأنها وفرت الملجأ لفلول تنظيم القاعدة الفارين من أفغانستان. (منصور ، 2008، ص ص 108-109)

لقد حاولت الحكومة السودانية اثبات برائتها من أية علاقة بابن لادن.... و فيم حاولت اثبات أن كل ما كان من علاقات معه ومع الارهابيين المصريين قد تم على يدي حسن الترابي وزمرته. قرر الترابي أن يضع الحكومة في مأزق، و يقال أنه أعد تقريرا مفصلا عن علاقات حكومة البشير ببعض رجاله . بل وصل حسب بعض المصادر الى اتهام الوزير السوداني عثمان محمد طه بأنه كان مسؤولا عن كل الأعمال الارهابية وعن التنسيق مع بن لادن وأنه خطط لمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا.

بدورها قامت الحكومة بالرد بأن قدمت للأمريكيين معلومات دقيقة عن علاقات الترابي بجماعات الارهاب ، وعن علاقاته باستثمارات بن لادن في السودان . و بعد أن وجد الأمريكيين أنفسهم و قد وقعوا

في السودان و توجهات حلها

على كنز من المعلومات، بدأوا بالتلاعب بكلا الطرفين من أجل المزيد من المعلومات... وهي المعلومات التي فتحت مجالا لتصنيف الحكومة السودانية كراعية للارهاب حسب ما أورده التقرير السوداني السنوي الثالث 2001-2002 (2002، ص ص 18-19). فقد كشفت لجنة الحادي من سبتمبر الأمريكية، في تحليلها للمزاعم بشأن انخراط السودان في الارهاب الدولي أنه :

" بحلول خريف 1989 ، كان بن لادن يتمتع بمكانة كبيرة لدى المتطرفين الاسلاميين بما جعل الزعيم السياسي السوداني حسن الترابي يستحثه على استنزاع تنظيمه برمته في السودان..... و قد وافق بن لادن على مساندة الترابي في جربه المتواصلة ضد الانفصاليين المسيحيين الأفارقة في جنوب السودان، فضلا عن قيامه بانشاء عدة طرق برية بالسودان، و في المقابل قام الترابي بالسماح له باستخدام السودان قاعدة لعملياته التجارية ذات البعد العالمي، و كذا للجهاد".

في الحقيقة لم يكن واضحا ان بن لادن كان ذا نفع في محاربة متمردي الجنوب أم لا، على الرغم من قيام شركته ببناء طرق كان لبعضها استخدامات عسكرية . (يونغ ، 2014 ، ص 66)

ورغما عن نجاح الضغط الأمريكي في طرد أسامة بن لادن من السودان ، إلا ان السودان قد استمر في احتضان العديد من الجماعات الاسلامية التي اعتبرتها الولايات المتحدة جماعات ارهابية، كما ظلت الولايات المتحدة مستاءة من تأييد السودان لصدام حسين خلال حرب الخليج الأولى. ويأتي فرض كلينتون عقوبات اقتصادية عليه عام 1998- التي تمثلت آنذاك في إصدار أوامر إدارية بحظر استيراد السلع السودانية، وتجميد الأصول والأرصدة السودانية في الولايات المتحدة، وعدم السماح باقامة معاملات تجارية أو مالية مع النظام السوداني- (ص 74) على خلفية أن السودان مازال يتحرك بين ظهنية كوكبة "من الأفغان العرب" من محترفي الإرهاب و الهوس الديني من مصر و فلسطين وتونس والجزائر وموريتانيا بالإضافة الى ارهابيين محترفين من كشمير و الشيشان و جنوب افريقيا والبوسنة. والنتيجة هي أن السودان بوصفه مساندا "معروفا للارهاب العالمي أصبح غير مؤهل لتلقي المعونات الخارجية كما لم يعد له امتيازات تجارية في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. (محمد، 2000، ص ص 19، 152)

ورغم تغيير الحكومة السودانية لسياستها اتجاه أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر ، وتوجهها نحو سياسة تعاونية في إطار محاربة الارهاب ، إلا أن ذلك لم يشفع لها في آخر المطاف. (التقرير السوداني الثالث، 2002، ص 14) إذ يمكن القول أن قضية الارهاب الدولي كانت سببا غير مباشر في فشل السودان، فوضع هذه الأخيرة في قائمة الدول الراعية للارهاب من جانب مجلس الأمن الدولي، وضعها في عزلة

في السودان و توجهات حلها

دولية، كانت أهم نتائجها زيادة الضغوط على النظام السوداني و التي سرعت ميكانيزمات الفشل،مقابل الدعم و التمويل المباشر للمعارضة الجنوبية والذي مدد صيغة تلك الحروب و سهل انتشارها.

3-5- التدخلات الخارجية

إن الحروب الأهلية في السودان لم تكن منذ البداية شأنًا داخليًا محضًا حيث تداخلت العوامل الخارجية في مسارها في كل الأزمات،بدأ من الحرب الباردة (سودان النميري كان حليفًا لأمريكا) و السياسة العربية (دعم ليبيا للمتمردين بسبب عدائها مع النميري و مصر)، و السياسة الأفريقية (نظرة الأفارقة الى جنوب السودان كنظرة العرب الى فلسطين) و الإقليمية (اثيوبيا التي كانت تنقم على السودان بسبب دعمها للثورة الاريتيرية) و العوامل الدينية (الكنائس الأفريقية و العالمية التي ترى في الجنوب قضية مفتاحية لمستقبل المسيحية في افريقيا). (الأفندي،2006، ص 27)

هذه العوامل الخارجية لم تكن لتأتي الى الوجود لولا العوامل الداخلية التي قادت الى انكشاف السودان على العالم الخارجي بمصرعيه . فقد قامت القيادات والنخب السودانية بوعي و بدون وعي في إذكاء الصراع بعد انطلاقها من منطلق عروبي اسلامي . هذا التوجه اعتبرته بعض الدول خاصة المتاخمة لحدود السودان بأنه توجه معادي للأصل الافريقي و التعاليم المسيحية وباقي الديانات الأفريقية المنتشرة في السودان و باقي دول القارة. ما أدى في النهاية إلى تقديم بعض دول الجوار الدعم إلى جنوب السودان من منطلق دعم للأشقاء الأفارقة ضد القمع العربي ،ودعما للمسيحية ضد الاضطهاد الاسلامي وتصدير الثورة الاسلامية. كما تدخلت الكنائس في الصراع بخاصة بعد قرار الفريق ابراهيم عبود بطرد المنظمات التبشيرية و القساوسة الأجانب من الجنوب في عام 1962، و من هذا المنطلق أصبح أكثر الدول الأفريقية تتعامل مع قضية جنوب السودان باعتبارها "فلسطين افريقيا". (ص 152)

من منطلق التدخل المباشر وغير المباشر لعبت القوى الإقليمية المتمثلة في ارتريا وأوغندا و اثيوبيا وكينيا كدول الجوار دورا لا يستهان به في زعزعة أمن الدولة السودانية، باعتبارهم الحلفاء الطبيعيين لجنوب السودان ،خاصة مع وجود روابط تاريخية وسياسية واقتصادية وعرقية و دينية. و قد أخذت هذه الزعزعة أشكال عديدة مثل التسليح والتدريب والإيواء، أو تقديم الدعم السياسي و الاعلامي و تبني قضية أحد الأطراف في المحافل الدولية . (شبانة ، 2006، ص ص128-129-130-131)

فبينما شكلت أوغندا قلقا بالغاً للسودان فيما يتعلق باحتضانها أوائل الستينيات قادة الجنوب ،حيث كانت كامبالا أحد المعامل السياسية لانطلاق الحركة الجنوبية (أسامة،2011،ص 161) ، اضافة لدعمها حركة "جون جرنج" رفيق الدراسة وزميل الرئيس لأوغندي "موسيفيني". (الشافعي، 2003، ص 243) ظلت أوغندا و ارتريا تزودان "التجمع الوطني الديمقراطي" وقوات التحالف السودانية ومؤتمر بوجا بالقواعد ، الشيء الذي مكن هذه القوات من نقل الحرب إلى شمال السودان. ولا يبتعد الدور الكيني عن

في السودان و توجهات حلها

نظيره الارتريري والأوغندي في دعمه متمردى جنوب السودان، والذي وصل الى تأسيس مقرا دائم للمتمردين في كينيا يتم من خلاله الاتصال بالعالم الخارجي . (ص 240)

أما اثيوبيا فظلت تساند من جهتها "جيش تحرير السودان" منذ نشأته و تؤيد غلبة الجناح العسكري داخل الحركة (محمد،2000، ص 152-153) من خلال تدفق الدعم العسكري ، حيث لم يكن غائبا عن الحسابات النظام الأثيوبي أن معظم التسهيلات للثوار الارتريريين مصدره السودان الذي يحاول استغلال الثورة الاريتيرية للاطاحة باثيوبيا. (أبو العينين، 2008، ص ص 211-212-213)

ولا شك أن انهيار نظام منجستو الأثيوبي في 1991 الداعم لحركة تحرير جنوب السودان ليس فقط سياسيا و عقائديا بل كداعم وحليف اقتصادي من الدرجة الأولى ،افقدها مصدر تمويل أساسي لحربها على الحكومة،التي لم تتوانى هي الأخرى الى توظيف الدعم الايراني أحيانا والسعودي أحيانا أخرى إضافة الى تأييد الليبي و العراقي كمشجع - تحت مظلة المصالح الدينية والثقافية والاقتصادية - لسياسة مشددة تجاه الجنوب .

في العموم، اقتصر الدعم الافريقي على ايواء النازحين و تقديم الدعم السياسي والمعنوي للحركات السياسية الجنوبية،إذا لم تكن لتك الدول (فيما عدا اثيوبيا) موارد تكفي لتقديم دعم ذي بال . (الأفندي،2006، ص 153) ولكن الأمر تغير بعد دخول اسرائيل على الخط لدعم التمرد و زعزعة استقرار السودان باعتبارها مدخل للدول العربية أولها مصر .

حيث لعب الكيان الاسرائيلي و لا يزال يلعب على وتر الاشكاليات الاثنية "العرقية" الدينية الحادة لتأجيج صراع ساعد الى جانب أطراف أخرى في اختزاله ببعدى الشمال الاسلامي والجنوب المسيحي مستفيدا من حالة "الفوضى" غير الخلاقة و عجز الأنظمة الحاكمة عن احكام السيطرة على مساحات السودان الشاسعة . (سعد الدين،2012،ص75)

فقد تدخلت اسرائيل بشكل غير مباشر ، وذلك عبر استمالتها للدول المجاورة الحليفة لجنوب السودان ايريتيريا و أوغندا و اثيوبيا و كينيا ،حيث شكلت هذه الأخيرة بوابة و مقرا لنقل السياسات الاسرائيلية الى الحركات الانفصالية في الجنوب . (المديني،2012،ص 58 الى 63) وقد بينت دراسة عميد الموساد"موشي فراخي" ان اسرائيل جعلت من اثيوبيا مرتكزا لها ،كما أضافت أن الدعم الاسرائيلي هو من مكن حركة التمرد من الاستلاء على مدن رئيسية في جنوب السودان، بعد أن مدت المتمردون بالسلح و قدمت الاستشارات و التدريب من خلال خبرائها المقيمين في إثيوبيا، وتوصل الأمر بها إلى غاية استخدام سياسة جديدة أطلقت عليها اسم (شد الأطراف) استهدفت توتير العلاقات بين الحكومة السودانية من تنفيذ سياساتها بالتعاون مع هذه الدول. (سري الدين، 1998، ص 111) كما اتبعت الآلية نفسها في دارفور ، بعدما تأكد الدعم الاسرائيلي لبعض حركات دارفور المسلحة ،اثر فتح "حركة تحرير السودان" الدار فورية مكتبا لها في اسرائيل، تلاها استقبال اسرائيل عددا من اللاجئين الدار فوريين القادمين إليها عبر

في السودان و توجهات حلها

الحدود المصرية تجاوز 5000 شخص. (محارب، 1999، ص 250)

عدى عن اسرائيل، يؤكد كثير من المحللين على دور الدوائر السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من القوى الغربية، في اثاره الحرب الأهلية السودانية عن طريق دعم التدخلات الإقليمية في تلك الحرب ، و أن ذلك شكل جزءا من محاولات هذه الدوائر لتحقيق أهدافها في السودان. (شبانة ، 2006 ، ص 133) فمن جانب التدخل الأمريكي في الحرب السودانية ، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا في طول أمد الحرب، وذلك بدعمها السري لحركة الشعبية في جنوب السودان بالأسلحة والمال والعتاد، إذ حصل الجنوب السوداني ما قيمته 70 مليون دولار سنويا من واشنطن إضافة إلى الدعم الاعلامي والمعنوي والسياسي، حتى تتحول هذه الميليشيات إلى جيش نظامي، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية لتدفق المرتزقة الأفارقة من تنزانيا وأنغولا إلى الجنوب. (البرازي، 2002، ص ص 164 ، 166) عدى عن ارسالها معونات عسكرية بقيمة 20 مليون دولار الى الدول المجاورة في دعمها الغير مباشر للمعارضة السودانية، بعد ان ناصبت النظام السوداني العداء حيث اعتبرت موقف السودان مغايرا لسياستها و منظومتها في المنطقة. (حافظ، 2000، ص 147) فالسودان حليف ايران الذي يقوم بتدريب الحركات المناوئة لأمريكا على أراضيها.

لقد بات من الواضح أن تدخل أمريكا في السودان تحت اسم السلام كان مغلفا بالمصالح الاقتصادية، فالدعم الواضح من واشنطن للحركة الشعبية كان بغية دفعها الى التفكير في النفط كعامل ايجابي للاستفادة من عائداته بدلا من وقف انتاجه، كما كانت تقوم عليه استراتيجيتها، (منصور ، 2008، ص 109) ولتكون مفتاح السيطرة على منطقة القرن الافريقي هذا من جهة ، و من جهة أخرى يترجم التدخل بعد أحداث 11 سبتمبر الى ادخال السودان كدولة محورية في الحرب الأمريكية ضد الأنظمة الفاشلة و النزاعات المتصلة بالارهاب في القرن الافريقي ومنطقة البحر الأحمر . (الأسطي، 2009، ص ص 67، 73) في هذا السياق وصف البعض محاولات الولايات المتحدة لاثارة الحرب الأهلية السودانية بأنها "فاشودة جديدة في وسط افريقيا" . (شبانة ، 2006 ، ص 134) ومقابل دعم الولايات المتحدة للمتمردين، تظهر فرنسا كداعم للحكومة السودانية، ويظهر دعمها في تزويد نظام الجبهة الاسلامية بالاسلحة والمعلومات الاستخباراتية.

إضافة الى كل الأطراف السابقة، هناك المنظمات الطوعية العالمية التي لعبت دورا كبيرا في تأجيج الحرب في الجنوب السوداني ، ذلك أن مواد الاغاثة التي تقدمها المنظمات الطوعية (غير الحكومية) لدرء المجاعة في جنوب السودان وجدت طريقها الى قوات الحكومة و مقاتلي "جيش تحرير شعوب السودان" الى جانب دعم المجموعات الاصولية المسيحية لبعض أقسام المعارضة بصورة مباشرة . (محمد، 2000، ص ص 152-153) ومن أشهر تلك المنظمات : منظمة الشعب النرويجية ، منظمة التضامن المسيحي ، منظمة المعونة الأمريكية. (الأسطي، 2009، ص 63)

في السودان و توجهات حلها

يظهر من العرض السابق أن القوى الدولية لم تقدم أي نوع من حسن النية إزاء مشكلة الجنوب وأزمة دارفور في إطار السيادة الوطنية السودانية وعلى أساس وحدة البلاد وتكامل ترابها ، بل هناك ما يؤكد أنها ساهمت بقوة في تغذية الاستقطابات الداخلية ، وصناعة التمردات في مواجهة حكومة الخرطوم. (منصور ، 2008، ص 132)

وبهذا عازمت الجهات المتدخلة على أن لا يخرج إطار الحل السوداني العام عن تصورات " المشروع الأمريكي / الصهيوني " لترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط الذي يهدف الى تقسيم و تفتيت الدول العربية الأكبر والأقوى بإمكانياتها (لبنان،العراق و السودان) إلى كانتونات أصغر. (محمد،2000، ص8) وقد وفقت استراتيجياتها الى حد كبير في تغيير شكل السودان وأحدث انقلابا في البيئة الجيوسياسية في منطقة وسط افريقيا وشرقها. (الطويل،2006، ص 177) إذ كان لابد - وفق هذه الاستراتيجيات- من اضعاف و تجزئة السودان وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قوية موحدة على الرغم من أنها تعدُّ بالتعددية الاثنائية والطائفية. لأن هذه الاستراتيجية ضرورة من ضرورات دعم الأمن والمصالح الوطنية لأطراف و تعظيمها.

في الأخير، لا أريد أن يظن القارئ الكريم أننا نعزو كلما يحيق بنا إلى مخططات القوى الخارجية،فهذه المخططات لا تنجح إلا من خلال أخطائنا و قصورنا. وهذا ما سبق وأن أقره محمد حسنين هيكل بقوله" إن الأمريكيين عادة ما يخططون على مدى قرن كامل لما يريدون أن يصنعونه بالعالم.فهم خططوا للصين،وخططوا لليابان،وخططوا إلى أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية ،غير أن مخططاتهم لم تنجح إلا في الشرق الأوسط.إذن سبب نجاحهم في الشرق الأوسط يعود إلى قصورنا وعجزنا في المقام الأول ،وهو العجز الذي ينبغي ألا يطول. (محمد،2006، ص 48)

خلاصة:

يشير هذا الفصل من الدراسة إلى أنّ أسباب و محفّزات الفشل و النزاع في السودان داخلية بقدر ما هي خارجية وهي تتضمن اللاعبين المحليين والإقليميين والوطنيين والدوليين، فضلاً عن الخلفيات التاريخية، و الشبكات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية. كما يشير إلى أنّ بعض هذه العوامل أو كلّها توضّح النزاعات الفسيفسائية / المعقدة التي شهدتها السودان، كما توضح حجم التغيرات التي مست شكل النزاعات المسلحة طيلة أكثر من نصف قرن والتي تراوحت بين نزاعات هوياتية (بما يشملها المفهوم للعرقية و الدين و اللغة و الثقافة) إلى نزاعات سياسية/اجتماعية ،وصولاً إلى النزاعات الاقتصادية حول الموارد والثروات.

في السودان و توجهات حلها

في الأخير يمكن القول أن هذه الأسباب مجتمعة أو منفردة فتحت شقوق وانقسامات كثيرة في السودان قادت إلى الفشل و الانزلاق إلى دوامة الصراعات المحتدمة لم تخرج منها إلى اللحظة، رغم الثمن الباهض الذي دفعته مقابل فشلها في إبقاء الجنوب تحت سيادتها. فمع كل مقترب من المقتربات السابق ذكرها تتغذى أزمات الدولة، ويتأكد العجز الحاد للدولة السودانية في تطوير وبلورة أرضية وطنية تقنن وتحدد آليات لحل تلك التناقضات و النزاعات. هذا الواقع الصعب الذي تجد تعيشه السودان ، يدفعها لاقرار المزيد من جهود بناء السلام وبناء الدولة .

II - جهود و آفاق بناء السلام و الدولة في السودان :

1- جهود السلام في السودان :

يظل الانشغال الرئيسي للدول التي تعاني نزاعات هو تحقيق السلم الدائم الذي يمكن أن يخلق أسس التنمية والحياة الأفضل. ونظرا للعلاقة الحيوية بين السلم والتنمية، فإن أي مبادرة يجب أن تتكامل مع خلق بيئة مواتية تستطيع التعامل على نحو فعال مع الصراعات الاجتماعية قبل أن تندلع بشكل تصعب السيطرة عليه. (نهيم، 1990، ص ص 13-14)

على هذا الأساس يُنظر إلى السلام في السودان كمطمح وطني و هدف استراتيجي ، و أن الوحدة لا تقل أهمية عن السلام، وكثيرا ما يتم الربط بينهما كقضية واحدة ذلك أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق إلا عبر بوابة السلام و انتفاء مسببات الحرب . السلام في السودان و في بعض جوانبه ينطوي على التوافق بين عناصر المجتمع بتنوعاته المختلفة بما يعني الوحدة. (النحاس، 2006، ص 52)

ومن الملاحظ هنا أن جميع الأنظمة السودانية المتعاقبة على اختلافها حرصت على القيام بمبادرات تسعى إلى إنهاء الحروب المنتشرة فيها وقد كان أهمها :

1-1 مؤتمر المائدة المستديرة 1965 :

بناء على هذه المبادرة ، دعت الحكومة المدنية بقيادة السيد سر الختم خليفة أحزاب الجنوب إلى مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم لمناقشة مشكلة الجنوب ، ومحاولة إيجاد حل مشكلة الجنوب التي تتراوح بين نموذج حق تقرير المصير ونموذج الحكومة المحلية (القاسم، 2010، ص 75) ، لكن لم يتم التوصل إلى حل إذ عارضت أحزاب الشمال حق تقرير المصير ، على أساس أن التسليم بإجراء استفتاء تقرير المصير يعني التسليم بحق أبناء الجنوب في الانفصال عن السودان ، (بكري، 1985، ص 78) كما تم رفض الفيدرالية على أساس الموارد القومية والبشرية ، فيما عرضت أحزاب الشمال قيام حكومة

في السودان و توجهات حلها

اقليمية ، أما أحزاب الجنوب فقد انقسمت بين مؤيد لحق تقرير المصير ومؤيد بشكل من أشكال الوحدة الاختيارية. و قد اختتم المؤتمر أعماله على أن يعود للانعقاد بعد ثلاثة أشهر ، إلا ان بعض الأحداث أدت الى انتصار الحل العسكري لدى الجانبين . (الطاهري، 1998، ص 438)

وبالرغم من أن ما جرى التوصل اليه بين احزاب الشمال والجنوب يمثل خطوة متقدمة على طريق حل المشكلة في ذلك الوقت، إلا أن تطبيق ما اتفق عليه بقي عائقا أمام اتمام تنفيذ الصفقة . لهذا ظلت مشكلة الجنوب بلا حل ، ونتج عن ذلك عودة الحل العسكري بعد انقلاب 1969 الذي قاده جعفر النميري. وقد اعترف النظام الجديد بالاختلافات الثقافية والاثنية الموجودة في الجنوب و طرح حلا سياسي قائما على الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب و اتصل بقيادة الجنوب مما اسفر عن توقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972. (بكري، 1985، ص ص 80-81)

1-2 اتفاقية أديس أبابا 1972:

قدمت اتفاقية أديس أبابا حلا سلميا لأكثر مشكلات السودان تعقيدا ، حيث كانت خاتمة المطاف لسبعة عشر عاما من الحرب الأهلية بين الشمال و الجنوب . و تنفيذها لهذه الاتفاقية صدر قانون الحكم الذاتي في 1972/3/17 للمديريات الثلاث (بحر الغزال، والاستوائية، و اعالي النيل) ، على أن يعطى الحق للحكومة المركزية في السيطرة على ما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية و التجارة والتخطيط والاقتصاد القومي والادارة والتنمية. فيما منحت الاتفاقية الاقليم الجنوبي جهازا تشريعا (مجلس الشعب الاقليمي) وجهازا تنفيذيا (المجلس التنفيذي العام) ومنحت الاتفاقية مجلس الشعب الاقليمي بعد الحصول على أغلبية الثلثين أن يؤجل أو يسحب أي تشريع مركزي من شأنه أن يضر بمصالح أو ثروات الجنوب، وحددت الاتفاقية تمثيل الجنوبيين في الجيش السوداني بنسبتهم الى عدد السكان. (الطاهري، 1998، ص 439) كما حلت قضية اللغة بوضع الانجليزية كلغة رسمية في الجنوب، فيما تضل العربية اللغة الرسمية للشمال، اضافة إلى حرية المعتقد، والمراقبة الاقليمية للتعليم التي توفر ضمانات لحماية ضد التعريب القسري " enforced arabization ". (stavenhagen, 1996, p109)

وهكذا تحسنت العلاقة بين الطرفين و ساد الهدوء في الجنوب ، و بدء العمل على تنميته وتطويره في إطار الاندماج الوظيفي ، و قد نُظر الى الوضع في الجنوب على انه مرحلة انتقالية نحو الاندماج الطائفي الكامل في المستقبل . (الصراعات والحروب الأهلية في افريقيا، 1990، ص 188) غير أن الحكومة فيما يبدو لم تكن مقتنعة بخيار الاندماج الوظيفي القائم على الحكم الذاتي الاقليمي في إطار السودان الموحد ، وقد تجلّى هذا بصورة واضحة بعد أن خرجت حكومة النميري عن اتفاق أديس أبابا وعدلت الحدود مع الاقليم الجنوبي وقسمته إلى ثلاث أقاليم عام 1984 - وذلك لاستغلال الخصومات العرقية والاقليمية ،

في السودان و توجهات حلها

واعلان السودان كدولة اسلامية وتطبيق الشريعة الاسلامية- (p110) وحين وقعت مع مصر ميثاق التكامل، هذا فضلا عن اكتشاف النفط وما أثير بشأن عملية استغلاله .

في مواجهة هذه الاجراءات بدأت الجولة الثانية من الحرب الأهلية في الجنوب 1983 لتنتهي سريان الاتفاقية بين الطرفين ، وتُعلن مرحلة جديدة من الحرب الأهلية استمرت رهاها طيلة 21 عاماً بذلت أطراف خارجية عديدة محاولات كثيرة خلال سنوات الحرب الطويلة، بما في ذلك دول الجوار، والمناحون المعنيون والدول الأخرى، وطرفا النزاع، لوضع نهاية للنزاع. غير أن التعقيدات الضخمة للحرب وانعدام الإرادة السياسية حالت دون الوصول إلى حل مبكر.

3-1 اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا):

في عام 1993 أصبح رؤساء دول الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد- IGADD) ⁸ طرفاً في المبادرة الأخيرة التي سعت إلى جمع الطرفين. وكانت هذه بداية لعملية طويلة تكلفت بتوقيع اتفاقية السلام الشامل التي جاءت تتويجا لسيرورة تراكمية من المفاوضات الشاقة بين حكومة السودان و الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان في نيفاشا 2005 بواسطة من الإيقاد.

انبنى سلام السودان في اتفاقية نيفاشا كينيا 2005 علي البروتوكولات الستة ⁹ (أبو العينين، 2008، ص ص 230 الى 240) التي حوت العديد من المواد والفقرات التي تمس القضايا العامة وتفصيلها لحل مشكلة السودان لاتاحة الفرصة لسلام دائم (حمودة، 2005) بعد أن أقرت عدم تطبيق أو إلغاء الشريعة الإسلامية في جنوب السودان، كما تم الإتفاق على مدة ستة سنوات من الحكم الذاتي و ذلك تمهيدا لإستفتاء يصوت فيه الجنوبيين والشماليين على حق تقرير المصير ، بين إختيار الوحدة أم الانفصال وتشكيل دولة مستقلة عن الخرطوم، كما عالجت هذه الاتفاقية قضايا السلطة والثروة ، ووضعت

⁸- الإيقاد هي السلطة الحكومية للتنمية وهي منظمة إقليمية تضم إلي جانب السودان كل من أوغندا ، كينيا ، إثيوبيا ، جيبوتي ، الصومال وإرتريا وقد لعبت دورا هاما في التوسط لحل القضايا السودانية خاصة مشكلة جنوب السودان منذ العام 1994م بإصدار إعلان مبادئ لحل مشكلة جنوب السودان قبلته الحركة أولا ثم تحفظت عليه الحكومة السودانية لبعض الوقت ثم قبلته لاحقا في 1998م وقد توجت جهودها تلك بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في السودان في 9 يناير 2005م .

⁹- البروتوكولات الستة هي :

- بروتوكول مشاكوس :وُقِع في مشاكوس، بكينيا، في 20 يوليو 2002م، حيث وافق الطرفان على إطار عام، يضع مبادئ للحكم، والعملية الانتقالية، وهياكل الحكم، بالإضافة إلى الحق في تقرير المصير لشعب جنوب السودان، كما يتناول موضوع الدين والدولة.
- بروتوكول الترتيبات الأمنية :وُقِع في نيفاشا، بكينيا، في 25 سبتمبر 2003م.
- بروتوكول تقاسم الثروة :وُقِع في نيفاشا، بكينيا، في 7 يناير 2004م.
- بروتوكول تقاسم السلطة :وُقِع في نيفاشا، بكينيا، في 26 مايو 2004م.
- بروتوكول حسم النزاع في جنوب كردفان/ جبال النوبة وولاية النيل الأزرق :وُقِع في نيفاشا، بكينيا، في 26 مايو 2004م.
- بروتوكول حسم النزاع في أبيي :وُقِع في نيفاشا، بكينيا، في 26 مايو 2004م .

في السودان و توجهات حلها

الاتفاقية كذلك حدا للنزاع في بقية المناطق ، بتوقيع بروتوكولات خاصة بجنوب النيل الازرق ، جنوب كردفان وابيي . (أبو العينين، 2008، ص ص 241-242)

الملاحظ أن مستقبل السودان بعد هذه الاتفاقيات أخذ منحى التقسيم والانفصال أكثر من اي وقت مضى ، كما لم يجلب السلام المرجو . إذ أن الحرب لم تنته بموجب تلك الاتفاقيات في مناطق اخري مثل دار فور، وشرق السودان والتي جرت محاولات منفصلة لحلها عبر منابر خاصة ، مثل اتفاقية ابوجا الخاصة بدار فور في مايو 2006، واتفاق السلام بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان في اكتوبر 2006.¹⁰ (الطويل، 2006 ص 189)

4-1 اتفاقية السلام في دارفور (أبوجا) :

اتفاق السلام في دارفور، والذي يشار إليه كاتفاق أبوجا، وقع في أبوجا بنيجيريا في 5 مايو 2006، من جانب حكومة السودان وجماعة متمردة واحدة هي جيش تحرير السودان/ميني ميناوي. والجدير بالذكر أن المجموعتين الأخرتين من الجماعات المتمردة الرئيسية وهما جيش تحرير السودان /عبد الواحد وحركة العدل والمساواة رفضتا الاتفاق .

وعلى غرار اتفاق السالم الشامل، ركز اتفاق السلام في دارفور على قضايا تقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والأمن. وشملت أحكام تقاسم السلطة ضمان التمثيل السياسي للمتمردين الموقعين، بما في ذلك التمثيل في الجمعية الوطنية، والسلطة التشريعية، ووزارات الدولة، وشملت أحكام تقاسم الثروة الأموال لإعادة الاعمار والتعويض. وشملت أحكام الأمن نزع السلاح، وتسريح الميليشيات الحكومية، ودمج الجماعات المتمردة في القوات المسلحة السودانية. وقد طالبت المجموعات التي لم توقع على الاتفاق بالمزيد من التعويضات للضحايا وبالتزام أكثر وضوحا من جانب الحكومة حول نقل الثروة في دارفور من بين أمور أخرى. وأصرروا على تمثيل أكبر في المجالس الوطنية والتشريعية في الدولة، ووظيفة إضافية لمنصب نائب الرئيس يحتله دارفوري، وزيادة الإشراف على نزع سلاح الميليشيات، وزيادة دور المؤسسات الأمنية في الدولة. واتسمت المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي بانعدام الثقة العميق بين الطرفين، فضلاً عن عدم وجود موقف موحد بني الفصائل المتمردة. (بنجامي، روز و آخرون، 2010، ص 32) وانتقدت العملية، من بين أمور أخرى، استعجالها لتلبية موعد نهائي مصطنع وضعه المجتمع

¹⁰ - تبقى أهم نتائج اتفاقية نيفاشا و ما أسسته من مناهج التجزئة و ترتيبات اقتسام السلطة و الثروة ،هي اندلاع مطالب جهوية وعرقية في شرق السودان و غربه ،حيث نصت الاتفاقية على ان تحوز الحركة الشعبية السلطة المطلقة في الجنوب ، و 28 % من سلطات الحكم في الشمال ،فيما يحوز حزب المؤتمر الوطني ما نسبته 52 % من السلطة في الشمال ، و توزع باقي النسبة على باقي القوى بالشمال و الجنوب بنسبة 14 و 2 % على التوالي . طبقا لهذا الترتيب وجدت الاحزاب التاريخية نفسها ممثلة بنسب لا تتوافق مع آخر انتخابات ديمقراطية جرت في السودان ،كما بدت مناطق شرق السودان و غربه غير حائزة على اي مكاسب من هذه الاتفاقية ،فقد همشت بالكامل .

في السودان و توجهات حلها

الدولي (منصور، 2008، ص 123) وليس المدنيين أو ممثلي المجتمع المدني. علاوة على ذلك، فإن الاعتقاد السائد أن الاتفاق لم ينفذ كان مصدر إحباط كبير للمستفيدين منه.

5-1 اتفاقية سلام شرق السودان :

تم توقيع اتفاق سلام الشرق بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم وجبهة الشرق التي كانت تحمل السلاح بواسطة دولة اسمر ا عاصمة ارتريا في 14 اكتوبر 2006، ليضع حدا لثلاثة عشر عاما من الصراع في الاقليم بسبب ما يراه سكان الاقليم تهمة لهم من جانب الحكومة المركزية. وعلي نسق اتفاقية نيفاشا، تكون اتفاق الشرق من ثلاث بروتوكولات وهي السلطة، الثروة، والترتيبات الامنية . وبينما تم تنفيذ الشق المتعلق بمنح الجبهة 60 منصبا في المستويين التنفيذي والتشريعي، وإنشاء صندوق تنمية واعمار الشرق، ودمج عدد من منسوبي الجبهة في المؤسسات العسكرية والامنية، لم تجد الكثير من البنود الجوهرية الاخرى طريقها للنور، كما لم يتم تنفيذ الكثير من البنود والمقررات. (ليربون، 2015، ص 29)

الخلاصة :

لقد أفرز النهج التدريجي المتبع لحل نزاعات السودان المتشابكة ، عددا من الاتفاقات السلمية المختلفة، لكن ليس من الواضح مدى إمكانية ربط بعضها ببعض للوصول إلى سلام شامل ودائم. وما تم التوصل إليه هو نهج حصري للتعامل مع النزاعات المسلحة في السودان، فالملاحظ في التجارب الاخيره لصنع السلام - الاتفاقات السلمية المختلفة (اتفاقية السلام الشامل، واتفاقية دارفور للسلام واتفاقية شرق السودان للسلام) (Semmons&Dixon,2006, pp7-8) :

- عدم تعاملها بشكل شمولي مع مسببات النزاع واقتصارها على معالجة على الأسباب الظاهرية للنزاعات فقط.
- مثلت حلا جزئيا ومرحليا للنزاع ضمن تدعيم الاتجاه نحو الانتماءات الاثنية والجهوية ، ومثلت خصما للجهود الكلية للبناء الوطني.
- اعتبرت اتفاقيات فوقية وليست بشراكة القواعد الشعبية، تخضع تصاميمها و بنودها لقادة أطرافها، و ليست استجابة حقيقية لمتطلبات الواقع .
- كل الاتفاقيات الموقعة واجهت مصير الفشل والانهيال (اتفاقية أديس أبابا، اتفاقية أبوجا ، شرق السودان للسلام)، و الذي منع انهيار اتفاقية السلام الشامل هو انها انتهت بانفصال جنوب السودان. (البشير، 2006، ص ص 86-87)

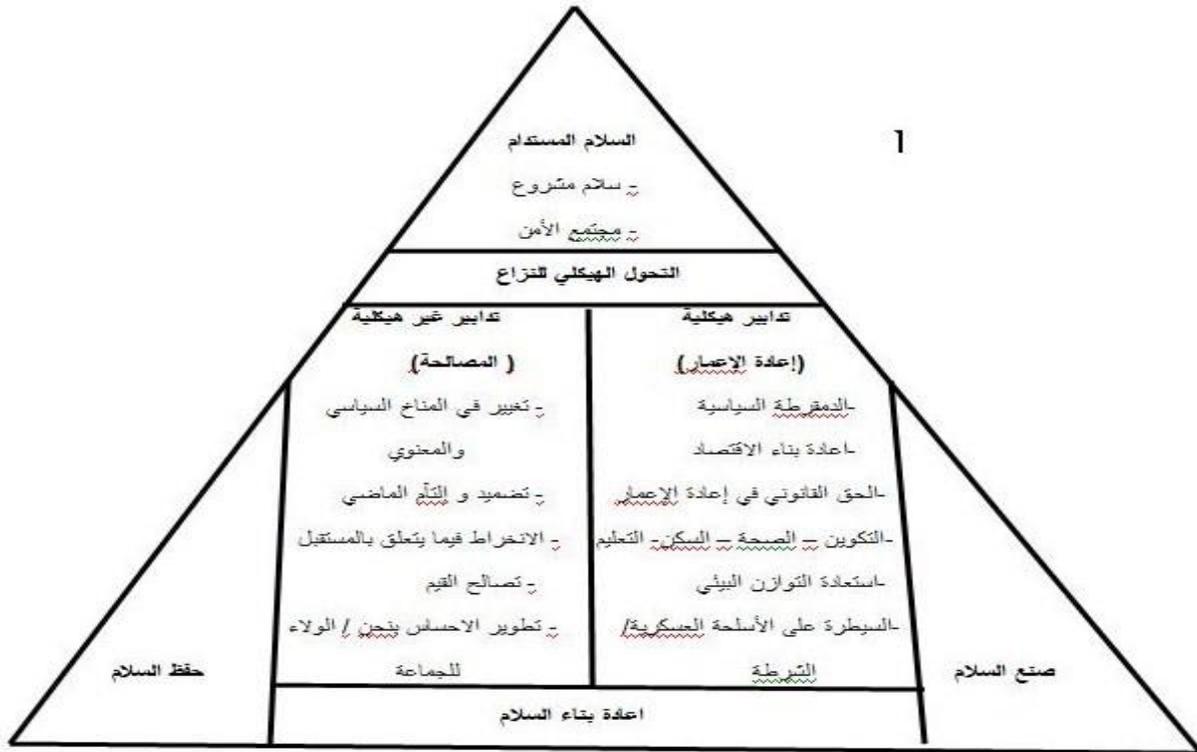
في السودان و توجهات حلها

يمكن القول أنه في ظل الاخفاق في إدارة النزاعات وأمام تحديات التسوية وانفجار النزاعات المسلحة، اتبعت الدولة السودانية منهج الترقيع والترميم في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار. فاتفاقيات السلام الهشة كانت بمثابة مُسَكِّن و مُؤَجِّلًا لنزاعات مقبلة، لم تجلب غير الاستقرار الهش والذي كثيرا ما كان ينزلق إلى نزاعات أعنف ما تلبث أن تتجدد وتتوسع، وهو ما أبقى السودان على فوهة بركان .

والحقيقة أن تلك الاتفاقيات كانت تعبر عن الهروب من مواجهة السؤال الأكثر أهمية هو كيف يُحكم السودان؟ فمعظم تلك الاتفاقيات ذات طبيعة جهوية واثنية، وهذا ما يفسر فشلها في تحقيق السلام والوحدة المنشودين، و إذا ما حققت بعضا من السلام و الاستقرار فإن ما حققته حمل الهشاشة والمرحلية في داخله. (ص ص 68،88) و بهذا لا يمكن التعويل على الاتفاقيات لتكون أساسا للتسوية الوطنية والبناء الوطني .

عموما ليس بوسع السودان توقع تحقيق السلم في مناخ يتصف بالفساد، أو باللامساواة المفرطة اقتصاديا وسياسيا أو بقمع حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية . فهناك عناصر تحتاج السودان ادراجها في صميم عملية بناء السلم المستدام، مثل دراسة و فهم سياق النزاع على نحو أكثر شمولاً قبل التفكير في الأدوات الممكنة لحل مشكلات محددة، اي بجب تحديد كل الأسباب الجذرية وراء اندلاع النزاع، أو التعامل معها على نحو شامل و متماسك، (نهيماء، 1990، ص ص 13-14) اضافة الى اتخاذ بعض التدابير الهيكلية وغير الهيكلية التي تشترك فيها عمليات صنع و حفظ السلام بالاضافة الى اعادة بناء السلام وفق شكل 7-1 الشروط من جل سلام مستدام

في السودان و توجهات حلها



الشروط من أجل سلام مستدام

La source : Luc Reyehler , *Les conflits en Afrique : comment les gérer ou les prévenir en*
conflits en Afrique : analyse des crises et pistes pour une prévention, Op: Cit p37

2- آفاق بناء الدولة في السودان :

يمكن القول عبر حصاد كلي ، أن مشكلة الدولة السودانية كغيرها من الدول الإفريقية والعربية أنها عجزت عن بناء دولة وطنية ديمقراطية عقلانية تحمل مشروعا توحيدي، وتعمل على صهر العناصر المتعددة في بوتقة الوحدة القومية . لمحاولة استدراك هذا المشكل وما يحمله من نزعات انفصالية صراعية، يجب بناء وظيفة الدولة و ما يمكن أن تنهض به من دور على صعيد النزاعات الأهلية، ذلك أن قدرة الدولة على النهوض بدور وطني توحيدي و ادماجي مرتبطة بقدرتها على تجديد نفسها من الداخل وتأمين رعيتهما من المداخل السياسية و المدنية الفعلية لتحقيق الشرعية و تجاوز ظاهرة النزاعات الأهلية. من هذه الأدوار نجد:

2-1 الدور الوحدوي :

من وظائف الدولة الحديثة انجاز عملية سياسية اجتماعية واقتصادية وثقافية مركزية هي عملية التوحد: توحيد المجتمع و المجال الوطني اي توحيد التراب الوطني. ونحن نشهد اليوم كيف أن فقدان السودان لجزء من وحدتها الترابية ،فتح عليها مشكلة التوظيف السياسي الخارجي للنزاعات الأهلية مما فتح الباب أمام مؤامرات التقسيم و التجزئة .

في السودان و توجهات حلها

كما يعني التوحيد السياسي تأميم السلطة، وذلك بتفكيك كل أنواع السلطة المحلية الموروثة، و يدخل في دائرة المركزة احتكار العنف من قبل الدولة وتحويله إلى عنف شرعي . وإذا تذكرنا وقائع انفلات السلطة من يد الدولة في السودان فهي تبين إلى أي حد مازالت الدولة السودانية بعيدة عن تحقيق هذه الوحدة السياسية ، ومازالت بعيدة عن أداء دورها التاريخي المفترض أمام أي لون من ألوان النزاع الأهلي.

ويبقى دور الدولة الأهم هو تحقيق التوحيد الاجتماعي وهو كناية عن عمليه صهر التكوينات الاجتماعية المختلفة ذات المنبت القبلي أو العشائري أو الطائفي في بنية اجتماعية جديدة يؤسسها الانتماء الجماعي الى وطن . (بلقزيز، 1997، ص ص 75-76)

2-2 المواطنة :

لا يعني أن تقوم الدولة بدور مركزي في صهر التكوينات الاجتماعية المختلفة في شخصية وطنية موحدة سوى أن تنجز عملية تشكيل لنظام من العلاقات السياسية جديد هو نظام المواطنة ، حين تنشأ -هذه الأخيرة - كرابطة سياسية جديدة يكون طرفاها : الدولة و المواطن، و حين تقوم بتوزيع السلطة المادية والرمزية بين أفراد المجتمع على قاعدة التساوي في الحصص بالتالي المسؤوليات ، فإنها تبني ولاء لـ "سيد " أعلى هو الدولة ، الذي يجري تحصيله بالرضى الطوعي وليس بالاكراه والقسر.

ولا تستطيع الدولة السودانية أن تقدم مساهمة سياسية تاريخية في حفظ الكيان الوطني من امتحانات النزاع والحروب الأهلية ، إن هي لم تنجح في تقديم جواب عن حاجة هذا الكيان إلى نظام جديد من العلاقات السياسية بين جماعاته، وعن حاجاته إلى إعادة بناء روابط الولاء. ذلك أن النزاع ينتعش كلما ازداد شعور كل جماعة بغياب روابط جامعة بينها و بين غيرها من الجماعات. (ص ص 77-78)

2-3 التنمية الديمقراطية :

لا مجال للشك ان الاقتران الماهوي بين إلتغاء شروط النزاعات الأهلية و أسبابها، و بين التقدم على طريق إنجاز التنمية السياسية الديمقراطية. فالمجتمع لا يكون عرضة لامتحان الانقسام الأهلي ، و للنزاع على السلطة إلا متى انعدمت فيه شروط الديمقراطية وآلت فيه السلطة إلى فريق أو فئة دون سواها، وتحولت الى ملكية خاصة بيد فئة مستفردة و اقضاء واستبعاد الجماعات الأخرى.

إن تحويل السلطة الى ملكية جماعية قابلة للتداول بين المشتركين في الانتماء الى الوطن الواحد هو المدخل لفك الاحتقان و حالة التعبئة في المجتمع الأعلى، ذلك أنه يولد شعور لأن الدولة دولة الجميع .

في السودان و توجهات حلها

4-2 استقلال الدولة اثنيا ، قبليا ، طانفيا :

ليس في وسع الدولة السودانية أن تلعب أي دور سياسي ايجابي في حماية الوحدة الوطنية من النزاعات الأهلية، إن ظلت على التماس مع البنى القبلية و العرقية . و هذا بعني أن وظيفة حل النزاعات الأهلية لدى الدولة السودانية تبدأ من تغيير قواعد تكوين الدولة نفسها . و تحرير الدولة من التمثيل العسبوي شرط لتحريرها من ثقل النزاعات الأهلية عليها في حالة ما إذا نشأ هذا النوع من النزاعات .

5-2 تنمية المجتمع المدني :

إن الدولة السودانية كغيرها من الدول العربية و الافريقية بعيدة عن أن توصف بأنها دولة وطنية. ولذلك السبب بالذات و من أجل تهيئة شروط صيرورتها دولة وطنية حقا، و من أجل مواجهة عوائق تلك الصيرورة -مقاومة المجتمع القبلي، تحتاج الى اطلاق سيرورة نمو مؤسسات المجتمع المدني من أجل توسعة مساحة المجال السياسي الحديث . (ص ص 79،82)

الاستنتاج العام :

نتأدى من التحليل السابق الى استنتاج أن فشل الدولة الوطنية في السودان كان مزدوجا، فهو فشل في دولنة المجتمع و التحكم في بنيانه و تمايزاته الهوياتية، و فشل في تحقيق تطلعات و مطالب المجتمع السوداني لغد أفضل. و أما عمق الاخفاقات و اتساعها ،مقابل اشتراء ظاهرة الشعور بالاحباط العام (على الأقل بين فة من فئاته) و غياب التوزيع العقلاني للثروة، كان رد الفعل راديكاليا تمثل في أطول حرب في العالم . و من ثمة جاز القول أن ظاهرة النزاعات الداخلية ليست نتاج لتمايزات اثنية ، وإنما هي تجسيد لحالة ذهنية و اجتماعية و سياسية تترجم سنوات الفشل المستمر للسودان ما بعد الاستقلال.

الدور المطلوب من الدولة تجاه ظاهرة النزاعات الأهلية هو في منطقه-دور تجاه ذاتها كدولة أو بعبارة أخرى إنه دعوة لبناء الدولة نفسها على قوام جديد، ذلك أن نهوضها بمهمة تقديم جواب عن نشوء حالات النزاع الأهلي و تفاقمه لا يستقيم دون نجاحها في إنتاج مشروع وطني للتوحد السياسي و الاندماج الاجتماعي . هذا الاخير ممتنع التحقق دون أن تكون آلة الدولة صالحة، و دون أن تتمتع بالشرعية و القبول، و دون ان تكون هناك رؤية استراتيجية جديدة أكثر جدية، و أسلوب عمل مختلف كليا عما هو معهود، و دون ان يكون هناك منظور أكثر فعالية للقدرة على التعامل مع الأزمات بمختلف أبعادها .

كما تؤكد الدراسة على حقيقة أن الدولة تكون أقرب إلى حالة الاستقرار، إذا ما كانت في ظل قيادة حكيمة قادرة على تجسيد زعامة وطنية متزنة و مقبولة من كل الجماعات، و قادرة على تجسيد عوامل ترابط الجماعات ، و المحافظة في نفس الوقت على تمايزها و عدم المساس به أو الاضرار بالمصالح

في السودان و توجهات حلها

المباشرة لها. هنا تصبح الأولوية للترابط في ظل القيادة والدولة الحديثة ويتصالح النهج القومي مع التعدديات الثقافية و العرقية في إطار خطط تنمية متوازنة.

بداية ، لا بد من الاعتراف أن الخوض في غمار الحديث عن الدول الفاشلة، وتحديد الاقتراب من دورها في انتشار نطاق النزاع العنيف ، شابه هاجس مشبع بالخوف من الإلتباس الذي ساد و يسود الخطاب الأكاديمي والسياسي الراهن عن معنى الدول الفاشلة وأهميتها كقوة فعالة في السياسة الدولية ، وما يلقي ذلك من اتهامات على عاتق الدول الفاشلة بأنها خطر يهدد الأمن و السلام ، سواء دوليا من خلال ارتباطها بالارهاب الدولي وغيرها من التهديدات التابعة لجدول الأعمال الأمني الجديد- نخص بالذكر هنا الجريمة المنظمة والهجرة وتجارة المخدرات- ، أو محليا من خلال اعتبارها مهدد حقيقي لشعبها، والدافع الأول والأخير للحروب الأهلية.

إلى أي مدى يمكن اعتماد الدول الفاشلة كمدخل تفسيري للنزاعات الداخلية ؟ فقد كان الهم البحثي لهذه الدراسة هو التحقق من مدي صحة الفرض القائل بأن الدول الفاشلة توفر أفضل الشروط والظروف لتجربة النزاعات الداخلية العنيفة .

وبالتالي سعت الدراسة إلي وضع حد للجدل الدائر حول ما إذا كانت نوعية الدولة تلعب دورا في حالة الاستقرار و/ أو اللاستقرار التي يعيشها النظام الدولي، وحول ما إذا كانت بعض الدول مصدر رئيسي للنزاع أم أنها تبقى مجرد محفز ثانوي يسهم في تمديد الوضعيات الصراعية . كما سعت هذه الدراسة إلى تجاوز حدود التعريفات والتقسيمات النمطية والمؤشرات نحو استقصاء بعض المفهومات والحقائق التي أظهرت ترافق هشاشة / فشل الدولة بالنزاعات. و بالنظر الى المعطيات السابقة ارتأينا تقسيم نتائج الدراسة حسب الآتي :

I - الإطار النظري و المفاهيمي :

سعيًا لتحليل و تفسير طبيعة النزاعات الداخلية خاصة الجديدة منها ، بدأت الدراسة بطرح الأطر النظرية التقليدية مقابل التوجهات النظرية الجديدة في تفسير النزاعات المعاصرة ، والتركيز بعد ذلك على الحروب الجديدة كشكل جديد للنزاعات الداخلية المعاصرة و ذلك عبر مؤشرات واضحة تقدم توصيف مفصل لتغير طبيعة الحرب .

و بعد تحليل المحددات الأساسية للنزاعات الداخلية ، انتقلت الدراسة إلي دراسة الدولة الفاشلة ، غير انه و من منطلق أن الأخذ بمقاربة الدول الفاشلة كان محل جدل كبير ، كان لا بد للباحثة اظهار ما يمكن ان تقدمه هذه الأخيرة من فائدة نظرية في إطار صياغة الواقع الصراعي بكل تفاصيله و تقاطعاته ، و ذلك عبر التطلع نحو تحديد واضح لمفهوم الدولة الفاشلة و الابتعاد عن الوصف العام، والتعلق بما قدمته من معطيات تسهم في رسم دلالة تفضي إلى تحديد المفهوم دون الغوص - الغير المجدي - في الكم الهائل من الأدبيات المتضاربة حول الدول الفاشلة . ونظرا لصعوبة تجاهل نوعية الدولة (من حيث كونها قوية أو ضعيفة / ديمقراطية أو

الخاتمة العامة

ديكتاتورية) لما لها من دور أساسي للوصول الى حالة الاستقرار العالمية بمختلف أبعادها، تم الاعتماد في تحليل الدولة على منظور غربي يأخذ من النموذج المثالي للدولة – الأمة الأوروبي نقطة انطلاق له .

و استنادا إلى المعطيات التي تم تحليلها في الاطار أعلاه، توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات نوقدها بالترتيب:

- توصلت الدراسة أن النزاعات الداخلية التي يشهدها العالم النامي ، وإن اندرجت في إطار المنافسات الجارية بين القوى العظمى القديمة منها والجديدة، فهي في معظم الحالات ظاهرة نابعة من محددات داخلية، المتجذرة في طبيعة و العمليات ذات الأساس التاريخي "الدولة الفاشلة" . تبعا لذلك هناك حاجة لاعادة الاعتبار للدولة كمستوى تحليل أساسي تمهيدا لتوسيع التفسيرات الضيقة التي لطالما شابت القضايا الأمنية، كما ان هناك ضرورة ملحة للعودة بعمليات الدولة الداخلية إلى واجهة الأسباب المفسرة للظاهرة الصراعية، بالنظر الى كون تهديد كيان الدولة من الداخل يعد من أخطر أسباب النزاع داخليا و خارجيا .

- عبر مقارنة سريعة لتأثير نوعية الدولة المولودة من رحم الدولة الحديثة في اوربا، ونوعية الدولة المتشكلة في العالم النامي على البيئة الأمنية العالمية ، يتبين أن خصائص ومؤشرات "الحروب جديدة" أقل شيوعا في الدول القوية و المرنة ، لأنها تشترط في المقابل بيئة معينة، يمكن العثور عليها في المناطق التي تشهد نقصا في الدولة والحكم. وفقا لذلك فمعظم دول ما بعد الاستعمار التي عانت من تشوهات ولادة لكيان اسمه الدولة أضحت الحاجز الأكبر لتأسيس بيئة مستقرة ، و المقوض الأساسي للتغلب على بيئة دائمة للنزاع.

- لقد تم التوصل إلى أن أدبيات الحروب الجديدة "تقدم خدمة كبيرة في تفسير أنماط النزاعات الداخلية المعاصرة، وخصوصا في لفت الانتباه لطبيعة ومشاكل بناء الدولة ، عبر التركيز بشكل متزايد على نقطة هشاشة / فشل الدولة كمحدد رئيسي في بداية النزاع العنيف .

و تظهر هذه الاستنتاجات مجتمعة صحة الفرضية العامة للدراسة .

II- الاطار التحليلي:

في الاطار التحليلي للدراسة والذي يتوافق مع الفصل الثاني، تم تحليل السياق العام الذي شرح النمط الخاص الذي اتخذته مقارنة الدولة الفاشلة اتجاه معضلة النزاعات العنيفة، وذلك عبر النظر إلى القيمة التحليلية للدولة الفاشلة في الخطابين الأكاديمي و السياسي من جهة ، والتفكير في المشاكل المعيارية والتحليلية الناتجة عنه، إضافة الى الخوض في شكل العلاقة القائمة بين الفشل الدولاتي والنزاعات الداخلية و حقيقة التداخلات السببية بينهما ، التي اتضح انها شكلت كإطار مبدئي السياق التجريبي الوحيد تقريبا الذي يُمكننا من الحصول على سياسات اصلاحية تضمن لنا استجابات مبكرة و فعالة لتقوية البلدان الواقعة على شفير الفشل والاستعادة الفعلية للقدرات الوظيفية للدول الفاشلة بعد النزاع .

من جهة نظر منهجية يمكننا استخلاص بعض الاستنتاجات في هذا الاطار، منها ما هو متعلق بالدولة الفاشلة، و منها ما هو متعلق بدورها اتجاه النزاع :

الاستنتاج الأول يتعلق بالدولة الفاشلة:

- للوهلة الأولى، يبدو أن مفهوم الدولة الفاشلة ليس له معنى موضوعي، فهو لا يعرض فائدة نظرية وعملية كبيرة ، فالمفهوم له معان مختلفة في الاستعمال العلمي، تبدو متناقضة في أغلب الأحيان. تبعا لذلك ، يشكل المفهوم المزيد من المشاكل والتحديات، لأنه يتيح لنا العديد من التعريفات المتميزة، هذا التمايز يقلل من القيمة العلمية والفائدة التحليلية المرجوة في تفسير بعض الظواهر الأمنية.

- يثير المفهوم العديد من ردود الأفعال التي من شأنها أن تزيد الغموض والريبة، باعتباره مفهوم غير محايد ، حيث لا يزال خاضعا للتسييس المبالغ فيه حتى بدى يظهر بأنه أداة سياسية مطواعة في يد الحكومات ، أكثر من اعتماده كأداة تحليلية مفيدة لفك شيفرات هذا العالم المعقد. ويغذي هذا التسييس الوتيرة السريعة للمخاوف الخطيرة التي تدفع حتى الآن الى نسيان -أو تجاهل- باقي الأزمات في السياسة الدولية ، و أولويات تسوية النزاعات. و يظهر من هاذين الاستنتاجين عدم صحة الفرضية رقم (1).

- إن أمننة الدول الفاشلة في الخطابات السياسية والأكاديمية ، والاهتمام الذي يولى لهذه الحالات في دوائر السياسة، يعكس البناء الذاتي (الغربي) لتهديدات الأمن الدولي ما يجعل من التمييز بين المفهوم من حيث كونه ممثل في الخطاب ، و واقع الدول الفاشلة ضرورة ملحة ، وهو ما يؤكد صحة الفرضية رقم (2).

- إن مفهوم الدولة الفاشلة لا يمكن أن يتناسب مع نموذج الدولة القومية الحديثة التي غالباً ما تؤخذ كنقطة بداية لكثير من البحوث والتحليل السياسي والأكاديمية ، كونه يترجم الشكل السيئ للتنظيم السياسي والاجتماعي المتمثل في الدولة. فهو لا يعكس الاجزاء يسيرا من المفهوم النظري للدولة الحديثة. و يظهر من هذا الاستنتاج صحة الفرضية رقم (3) و (4).

الاستنتاج الثاني يتعلق بالفشل الدولاتي كسبب رئيسي للنزاع :

في هذا الصدد يمكن استخلاص عدد من النقاط التي يمكن أن تشرح نمط الترابط القائم بين الدول الفاشلة والنزاعات ومن أهمها على الاطلاق :

- أن الفشل، النزاع ، العنف ظواهر ليست من نفس الطبيعة غير أنها يمكن أن تتواجد في وقت واحد، كما يمكن أن يُشكل بعضها البعض الآخر.
- أن الفشل وأوضاع الهشاشة ، هي فترات تصبح خلالها الدول أو المؤسسات عديمة القدرة ، ومنزوعة الشرعية للعب دور الوسيط في العلاقة بين المجموعات المختلفة من المواطنين، وبين المواطنين والدولة مما يجعلها عرضة للعنف، وهذا يقوي العلاقة الوثيقة بين الفشل المؤسسي وخطر النزاع .
- أن ظهور النزاعات المسلحة كشكل من أشكال العنف السياسي الدموي ، لا يرجع بالضرورة إلى الكثافة/ الحدة الجديدة لهذه الظاهرة، بقدر ما يتعلق بهشاشة الدولة التي تميز معظم الدول الفاشلة. فما يقرب من 80% من الدول الهشة / الفاشلة في أفريقيا (أي 15 من 19 دولة) شهدت نزاع مسلح على مدى السنوات العشرين الماضية، في حين شهدت 11 دولة منها نزاعا مسلحا خلال العقد الماضي.
- ان زيادة درجة الفشل تؤدي إلى تصاعد النزاع ، غير ان وجود النزاع الداخلي يبقى مؤشر ضروري ولكنه غير كاف للفشل. على هذا يمكن القول أن اخفاق الدولة كان ولا يزال سببا جوهريا في استمرار حالة النزاعات واللاستقرار داخل الدول.

و يظهر من هذه الاستنتاجات عدم دقة الفرضية رقم (5) .

III - الإطار الميداني للدراسة :

بعد أن تناولت الدراسة بشيء من التفصيل جذور النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، واستعرضت نتائج ما توافقت عليه مراكز الفكر والسياسة حول الترابطات التي جمعت الفشل

الخاتمة العامة

الدولاتي بالنزاع والتي يتصل معظمها بالسياسات الاستهتارية للنخب والقيادات في معالجتها للأزمات و المشاكل ، بات واضحا في هذا الجزء من الدراسة بأن عرض السودان كنموذج للدولة الفاشلة والمتضررة من النزاعات كان موقفا ، وقد دَعَم هذا الموقف الطبيعة المتأزمة للدولة السودانية وهشاشة بناءها المؤسسي من جهة ، والاستمرار حينا والتجدد حينا كثيرة للنزاعات العنيفة في الدولة ، ما أعطي انطبعا جديًا بمسؤولية فشل الدولة في تعميق العضلات الأمنية في السودان . بذلك سعت الدراسة أثناء عرضها للإطار الميداني لتحقيق هدفين أساسيين :

الأول يتعلق بمحاولة تقديم منظور تحليلي جديد في تناوله لطبيعة النزاعات المسلحة والحروب الأهلية في السودان، وهذا بعد تجاوزها المتعمد للتحليلات التقليدية التي لا تبتعد عن الوصف التاريخي للأزمات المتتالية التي واجهت الدولة السودانية ، وتقادي العرض المفصل للحروب الأهلية (مشكلة الجنوب ، أزمة دارفور ...) ايمانا منها بأن أصل المشكل واحد ، الذي غالبا ما يجد جذوره في نوعية وسياسات الدولة السودانية. على هذا الأساس استهدفت الدراسة تجاوز النقص المعيب بين التنظير والممارسة في دراسات النزاع – خاصة في العالم العربي – في الحالة السودانية انطلاقا من تفسير أبعادها وأشكالها وفق مقاربة الدولة الفاشلة.

أما **الثاني** فكانت الغاية منه اظهار الفائدة التحليلية لمفهوم الدولة الفاشلة خاصة إذا ما تعلق الأمر بجوانب النزاعات و الحروب، ويأتي العنصر الثاني ليضيف إلى الدراسة حقيقة الترابط الغير العادي بين الظاهرة الصراعية والفشل الدولاتي ، باعتبار أنهما يُشكلان منبع من العضلات الأمنية في السودان.

بالنسبة للنتائج التي يمكن استخلاصها بناء على هذه الأهداف فهي متعددة :

أنه من التبسيط المخل اختصار النزاعات السودانية وتحجيمها في بوتقة الهوية ، فيغض النظر عن الحثيات العامة لمسار الظاهرة الصراعية في السودان ، يبدو للمتبصر في هذه الظاهرة أنها سياسية بامتياز، إذ يمكن نسبها بالدرجة الأولى إلى عوامل سياسية تتعلق بنقص الوعي و الارادة السياسية ، والتدابير السياسية الاقصائية لبعض النخب الحاكمة وهذا بالنظر إلى عدة حقائق :

■ أن فشل الدولة السودانية ليست موروثة في جيناتها الجيوسياسية بقدر ما هي نتاج التجربة الاستعمارية بعد ان خَلفت بعد رحيلها نخب لم تفعل إلا القليل من أجل خلق التكامل الوطني ، فسياسات النخب والقيادات الخاطئة حينا و العاجزة أحيانا كثيرة ،

الخاتمة العامة

- أدت إلى سوء الحكم والتسيير والتحول إلى كيانات اسمية بسيادة منقوصة ، والنتيجة كانت شبه انفصام بين مؤسسة الدولة بنية المجتمع مما جعلها مغتربة فكريا و ثقافيا .
- أن ضعف أداء الحكومات الوطنية المتعاقبة ، خاصة ما تعلق بسياساتها التفريقية والتفئيتية ، فضلا عن تناولها الجزئي للأزمات الداخلية و المعالجات الامنية والعسكرية لمشكلات الهوية، أسفر على ظهور أزمة هوية (قبلية و جهوية و دينية و ثقافية) وُظفت في اطار الصراع على السلطة ، ما جعلها تبدو صراعات اثنية/ عرقية تأججت الى أبعد الحدود ، و انعكست في الأخير على السياق العام للنزاعات في الدولة.
 - أن الحروب التي لازمت السودان هي حروب تعكس ضعف الدولة في مجموعة العالم الثالث التي طلت بوجهها على المسرح السياسي الدولي .

اضافة الى ما سبق ذكره من نتائج متعددة و مختلفة تبقى هناك نتائج مهمة ينبغي وضعها في الاعتبار وتعلق في السياق العام بجهود بناء السلام و الدولة في السودان :

- أن بعض الجهات دولا كانت أو منظمات أو مؤسسات ، قد يكونون من مهندسي وموجهي النزاع في السودان. في ظل هذا التصور يصبح من المفهوم لماذا ترتبط حالة النزاع بفشل الدولة السودانية ، و لماذا تُعطى الأهمية لهذا الترابط في استراتيجيات بناء الدولة وبناء السلام لدى معظم الدول المشاركة فيه.
- أن المتأمل في وقائع الحروب الأهلية السودانية يجد أن مناهج البحث عن السلام لم تتغير وأن استراتيجيات أنظمتها المتعاقبة لم تتبدل على طاولة المباحثات ، فمعظمها لا تتعدى كونها حلاولا تليفية .
- سهولة اختراق الدولة السودانية ، وما انجر عنه من سرعة في التأثر بعوامل لا سيطرة عليها ولا نفوذ خلق لها مآزق مؤلمة ، كما أن عدم استعداد الدول الأجنبية الأقوى اقتصاديا لتقديم شيء سوى جهود رمزية - كجهود السلام - أضاف مزيدا من الاحباط في عمليات السلام .

كمحصلة توصلت الدراسة إلى بعض قناعات تتعلق بالتنظير و بالواقع السياسي على السواء:

انطلاقا من المتغيرات الأمنية التي يشهدها العالم خاصة النامي منه (الشرق الأوسط و افريقيا) ، وفي ضوء ما تعيشه معظم دول تلك المناطق من حروب ونزاعات وثورات ، يبرز مفهوم الدولة الفاشلة كسبب مقنع لكل الأحداث التي مرت و تلك التي ستمر . التأكيد على الدولة الفاشلة كمتغير أساسي لتفسير النزاعات المعاصرة - حسب قناعة الباحثة- راجع الى حقائق :

- **أولاً:** بالرغم من التشكيك حول ما إذا كانت مقارنة الدولة الفاشلة قادرة على أن تنافس غيرها من المقاربات الهامة في حقل العلاقات الدولية أم لا ، فمن الجانب الأكاديمي ، لا مجال للتشكيك في أنها حجزت مكانها ، و اجتازت أهم مراحلها حتى الآن ، فإلى أن يتم ايجاد بدائل نظرية تستطيع تقديم تشخيصات وتفسيرات أكثر علمية وموضوعية وأصالة لواقع النزاعات الداخلية المعاصرة ، ستبقى الدولة الفاشلة مفهوماً ومقاربة أهم الأدوات التي تسعى إلى تعميق الفهم حول الطبيعة السياسة الدولية المعاصرة.
- **ثانياً:** ربما علينا- كباحثين و اكاديميين - أن نكون أكثر تقبلاً وانفتاحاً على الدولة الفاشلة باعتبارها شكل من الأشكال المتنوعة للتنظيم الاجتماعي ، فبالرغم من أن فئة "الدول الفاشلة" وإن كانت وهمية إلى حد كبير - من حيث حقيقة أن أكثر الدول الفاشلة لم تكن دولا في الأصل - إلا أنه لا يوجد شيء وهمي حول النزاعات والبؤس الإنساني السائد في هذه المجتمعات. من هذا المنطلق كان هدف الدراسة واضحا منذ البداية ، لتركيزه على تحليل الأسباب الجذرية للنزاع والمشاكل الإنسانية والأمنية المرتبطة بالدول الفاشلة ، و ضرورة معالجتها.
- **ثالثاً:** يمكن القول أنه بدون انشاء سلطة شرعية قادرة على الحكم ، وبدون تطوير مؤسسات وطنية ذات مصداقية ، خصوصا في مجالات الدفاع و الشرطة و تقديم الخدمات الحيوية ، من المرجح أن تظل الدول الفاشلة -كشكل مختلف للتنظيم الاجتماعي - حبر عثر للممارسة الديمقراطية و للخطط التتموية و عود الكبريت أو وقود للاضطرابات الاجتماعية والنزاعات العنيفة .
- **رابعا و أخيرا:** تشير المناهج الحالية لحل النزاعات الدولية - التي تتمحور بطبيعتها حول الدولة - الدول الفاشلة - كمتغير أساسي في الصراعات الداخلية في أفريقيا- إلى ضرورة تجاوز الدبلوماسية المتعددة المسارات¹ ، لأن التركيز على حل النزاع قد يكون هدف محدود من إدارة الصراع وقد لا ينجح على المدى المتوسط و الطويل و من المرجح أن تعاود الصراعات الداخلية الرجوع. في حين أن توجيه التركيز أكثر على نهج إعادة بناء الدولة يمكن أن يكون أكثر ملائمة وفعالية.

¹تشمل الدبلوماسية المتعددة المسارات المساومة الدبلوماسية والوساطة وبعثات تقصي الحقائق، وأشكال حفظ السلام كحظر الأسلحة، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح ونزع الأسلحة، والانتشار الوقائي من الجيش أو قوات حفظ السلام المدنيين، وبرنامج للتعامل مع الأزمات الاقتصادية والإنسانية، على سبيل المثال لا الحصر.

IV- التوصيات :

لقد خرجت الدراسة بعدة توصيات بنيت على التحليلات والاستنتاجات السابقة و منها:

- ◆ أن النجاح في إرساء أطر ومقاربات نظرية لتحليل وتفسير النزاعات الداخلية يستوجب الالتفات لمطلبين أساسيين: المطلب الأول يتعلق بتجاوز الأطر التقليدية الشائعة في دراسات النزاعات الدولية، والمطلب الثاني يقتضي بالوعي العميق بالتحديات النظرية التي تفرضها مقارنة الدول الفاشلة كعائق بالنسبة للمطلب الأول. ولهذا نعتقد بأن الايمان بفعالية الاطار التحليلي للدولة الفاشلة سيكون له دور كبير في منع التفكير الكلاسيكي والتوجه لإعادة صياغة نظرية تدرك منطق التفكيك الجديد و آلياته العميقة .
- ◆ على اعتبار أن مقارنة الدولة الفاشلة على المستوى صناع القرار غلب عليها المنحى السياسي التبريري ، وهو ما أفضى إلى الكثير من اللغط والابتذال ، فالبحت الجاد فيما إذا كانت نظرية الدولة الفاشلة ذات قيمة أم لا ، لا يجب أن ينطلق من جملة المبررات التاريخية والاجتماعية أو التجاذبات بين مصالح بعض الأطراف التي غالبا ما تقدم كمبررات للفشل ، بل يتعين أن ينطلق من المشاكل والتحديات الأمنية التي تنتجها هذه الدول والتي تكون في مجملها على استعداد للانتشار محليا، اقليميا و دوليا . بمعنى آخر يجب نقل المناقشة في هذا الموضوع من مستوى البحث في مبررات وجود الدول الفاشلة إلى مستوى البحث في آثارها الأمنية التي لا تقل عن غيرها من الآثار الانسانية والاقتصادية والاجتماعية.
- ◆ يأتي في طبيعة التوصيات ، ضرورة ارجاع ظاهرة النزاعات والحروب إلى جذورها الأصلية ، فهناك عناصر أساسية تحتاج الدول الفاشلة والمتضررة من النزاعات ادراجها في صميم عملية بناء السلم، مثل دراسة و فهم سياق النزاع على نحو أكثر شمولاً قبل التفكير في الأدوات الممكنة لحله. وفي دراستنا بالتحديد ، يجب أن يتزامن السعي نحو نهاية مؤكدة للنزاعات المختلفة ، بمعنى القواعد المنتجة له، مع الغاء مسببات فشل الدولة .
- ◆ يجب توخي الحذر عند الرجوع إلى بعض المراجع الاجنبية ، فلا شك في أن الدراسات المنشورة باللغة الأجنبية ذات فائدة لفهم وتحليل طبيعة النزاعات العنيفة والحروب الأهلية في السودان، غير أنها معظمها يجعل من قضية الدين بين شمال مسلم و جنوب مسيحي نقطة الارتكاز الأولى للعديد من التحليلات والتي لا يخرج حل معظمها عن أفكار الانفصال والتجزئة للكيان السوداني دولة وشعبا . ومن هذا المنظور تحديدا فإن

أهم توصية يجب أخذها بعين الاعتبار لدى تحليل الحروب الأهلية في السودان ، هي ضرورة الانطلاق من رؤية تحليلية عربية -إلى جانب مثيلتها الغربية- بشكل يضمن الثراء والافادة في آن معا، ما يجعل من التحليلات الغربية المتحيزة غير طاغية على غيرها من التحليلات الأكاديمية العربية .

♦ يحتاج السودان لخطة وطنية شاملة تعالج أسباب الاخفاق الإقتصادي والإجتماعي والسياسي التي تشكل مصدرا من مصادر عدم الإستقرار. لذلك فالبدء الجدي في إعادة بناء الدولة السودانية على أسس الاجماع الوطني، والكفاءة، والخطط التنموية الاصلاحية أكثر ما يحتاجه السودان في المرحلة المقبلة لمواجهة المعضلات الأمنية الحاصلة و التي ستحصل . و إذا كانت هناك توصيات لتعامل النخب المركزية مع الأزمات ، فإنها تؤكد ضرورة تعميق الوعي المبكر للأبعاد المعقدة للأزمات التي تتخبط فيها البلاد، بدلا من التعاطي معها من منظور مصلحة نظام الحكم الضيق.

إلى هذا المستوى تكون الدراسة قد وقفت على أهم مقومات البناء المنهجي و النظري لأكثر الظواهر الأمنية أهمية ، ومن المفارقات الايجابية في هذه الدراسة أنها ربطت الفشل الدولاتي بالنزاعات كفكرة نظرية وواقع سياسي ، ما انتج في الأخير تصور مشترك وموحد لطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها .

وما حاولت الدراسة التركيز عليه لا يتجاوز حدود الاصرار على وضع مقاربة الدولة الفاشلة من بين المقاربات أخرى المفسرة للنزاعات الداخلية في "بؤرة ضوء" ، ونلمس من خلال تركيزنا على هذا المدخل أن يكون أكثر من مجرد توضيح للآثار التي تحملها الدول الفاشلة الى تغيير جذري لتحديد و تقييم الأسس التي تعمل على امكانية احداث خطوات استباقية نحو الاستقرار و السلام .

و يبقى القول أن هذه الدراسة لا تمثل إلا جهد محدود و متواضع من جانب الباحثة فيما يتعلق بتناول ظاهرة شديدة التعقيد ومتعددة الجوانب و الآثارو نأمل أن تفتح هذه الدراسة الباب للمزيد من الدراسات الأكاديمية العربية المتخصصة في مجال النزاعات الدولية عموما وبالنزاعات الداخلية أو الحروب الجديدة على وجه التحديد خاصة في الدول العربية.